# شؤون فلسطينية

٢٣٣ ـ ٢٣٤

آب (اغسطس) ـ ايلول (سبتمبر) ١٩٩٢

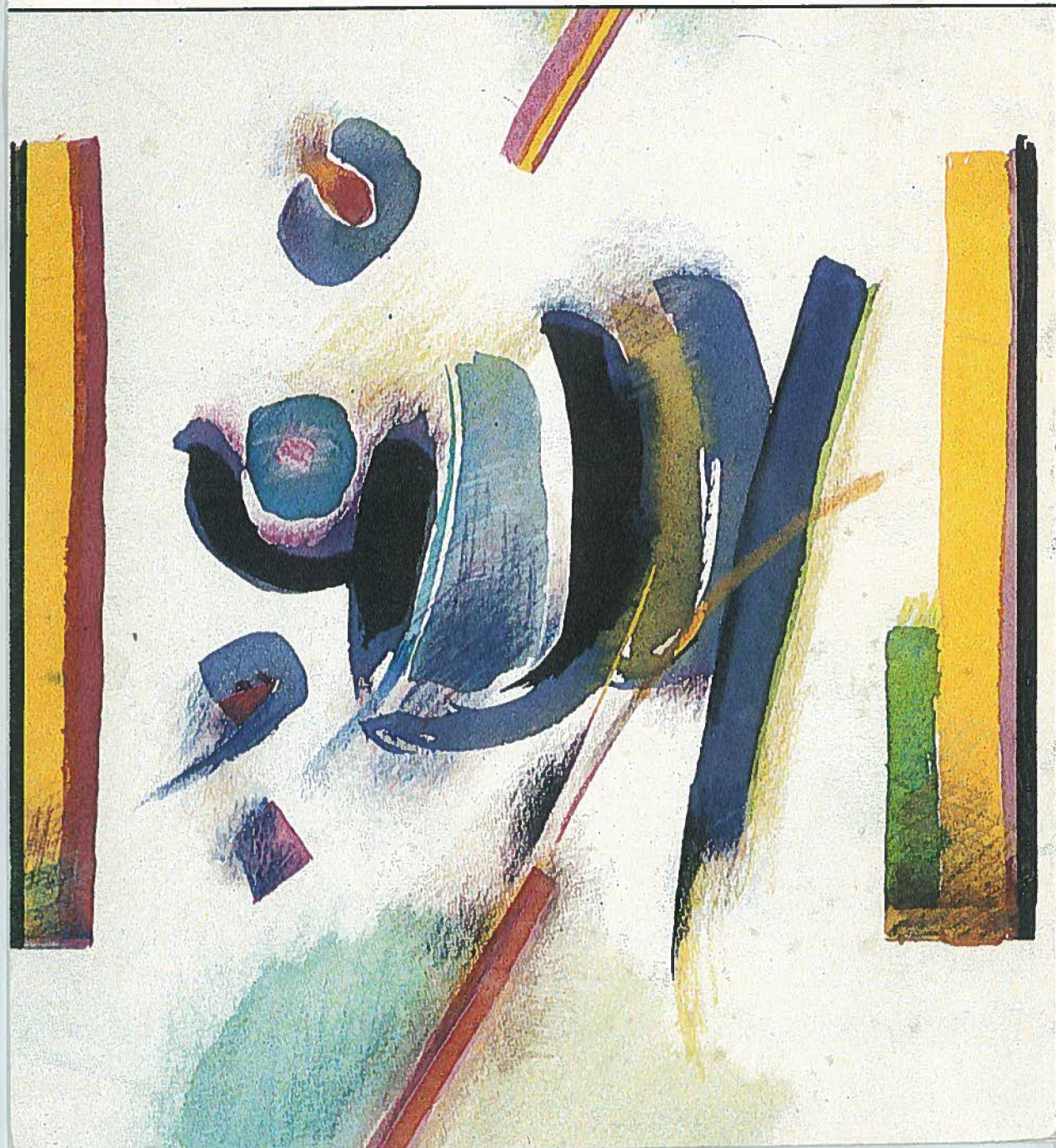

شؤون فلسطينية
٢٣٣
٢٣٤
آب (اغسطس) ـ ايلول (سبتمبر) ١٩٩٢

# شؤون فلسطينية

٢٣٣ ـ ٢٣٤ آب (اغسطس) ـ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٢

شَهريَّة فِكريَّة لمعَالجة أحدَاث القضيَّة الفِلسطينية وشؤونهَا المختَلفة
تَصدُر عَن مَركَز الأبحاث في منظمَة التحْرير الفلسطينيَّة


## المحتويات


٣ الديمقراطية الفلسطينية في الممارسة ..... فيصل حوراني
١٨ اوروبا الشرقية واسرائيل:
تطوّر العلاقات السياسية والاقتصادية ..... د. جمال علي زهران

### انتخابات الكنيست الثالث عشر: نتائج وآفاق (ملف)

٢٧ انتخابات الكنيست الثالث عشر: قراءة في النتائج ..... سمير جريس
٣٨ اصوات المهاجرين السوفيات
في الانتخابات الاسرائيلية الاخيرة ..... د. إيمان يحيى
٤٨ الدين والدولة في انتخابات الكنيست الاخيرة ..... عبدالعزيز شادي
٥٧ الانتخابات ومستقبل النظام الحزبي الاسرائيلي ..... وحيد عبدالمجيد
٦٦ م.ت.ف. والانتخابات الاسرائيلية:
من الانكار الى الرهان على التغيير ..... عوض خليل

ندوة

٨٦ متطلبات وتحديات المرحلة المقبلة ..... ادارة وتحرير: د. علي الجرباوي

مراجعات

١١١ راغب النشاشيبي: نظرة من داخل البيت ..... سميح شبيب
١١٥ الفلسطينيون والبحث عن الدولة ..... فايز ساره

مؤتمرات

١٢٠ الولايات المتحدة الاميركية
والصراع العربي ـ الاسرائيلي ..... خليل فوطة

شهريات

١٢٤ المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً:
اهتمامات كبيرة وملاحقة للمستجدات ..... س. ش.

١٢٧ المقاومة الفلسطينية ـ عربياً:
**تفاؤل حذر** ..... أحمد شاهين
١٣٤ المقاومة الفلسطينية ـ دولياً:
**روزنامة الحلول** ..... د. نبيل حيدري
١٣٨ المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً:
**فرق الموت وخطوات «بناء الثقة»** ..... د. يزيد صايغ
١٤٣ اسرائيليات:
**تحديات الحكومة الاسرائيلية الجديدة** ..... صلاح عبدالله
١٤٧ المناطق المحتلة:
**شرطة و«حسن نيّات» وأزمة في النجاح** ..... ربعي المدهون

وثائق

١٥١ **بيان الاطراف العربية المشاركة في المحادثات الثنائية: ثوابت الموقف العربي**

يوميات

١٥٣ **موجز الوقائع الفلسطينية من ١٦/٦/١٩٩٢ الى ١٥/٨/١٩٩٢**

بيبليوغرافيا

١٦٩ **القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي** ..... اعداد: ماجد الزبيدي

لوحة الغلاف من الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين للفنان **حسني رضوان**

الآراء الواردة تعبّر عن وجهات نظر كاتبيها؛ ولا تعكس، بالضرورة، آراء منظمة التحرير الفلسطينية، ولا المحررين، ولا المستشارين، ولا الناشرين

ISSN 0258 - 4026

المدير العام : صبري جريس — مدير التحرير : د. محمود الخطيب

**المراسلات**

Al-Abhath Publishing Co. Ltd
16 Artemidos Street, Strovolos
P. O. Box 5614
Nicosia, Cyprus
Tel 429396, Fax 312104, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

**الاشتراك السنوي**

[بريد سطحي] في الدول العربية واوروبا ـ للأفراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٥٠ دولاراً (يضاف ٣٠ دولاراً للبريد الجوي) □ في باقي دول العالم ـ للأفراد ٥٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٦٠ دولاراً (يضاف ٥٠ دولاراً للبريد الجوي)

# الديمقراطية الفلسطينية في الممارسة

فيصل حوراني

يدور الحوار حول المفاهيم المتعددة المتصلة بالديمقراطية. ويتناول من هذه المفاهيم ما يُطرح بهدف اغناء المفهوم العام الذي بلورته تجربة البشرية في انتقالها المطّرد من النظم الاستبدادية الى النظم الديمقراطية وتسهيل هذا الانتقال. كما يتناول المفاهيم التي تنطلق من نفي وجود مفهوم عام، وتتشبث بمقولة المفهوم الخاص، وتنسب الخصوصية الى هذا أو ذاك من الاسباب، ويكون الهدف، غالباً، هو مقاومة الوصول الى ممارسة الديمقراطية بمفهومها العصري أو تسويغ سلوك النظم المستبدّة التي تتوخّى شتّى الذرائع لتسويغ استبدادها.

أيّاً كان مآل الجدل على الساحة العربية حول العام والخاص، ومقدار الحاجة لأخذ الخاص بعين الاعتبار، ومع الميل للأخذ بأن تأثير الخاص لا يمكن نفيه، بل يمكن، وينبغي، التعاطي معه بما يدفع باتجاه التوصل الى العام في نهاية المطاف، فإن تناول الممارسة الديمقراطية الفلسطينية، كما تمثلها تجربة منظمة التحرير الفلسطينية، تضعنا ازاء خصوصيات تكاد تكون فريدة، أو لنقل: ان تجربة م.ت.ف. تتأثّر بعوامل لا تقع عليها الّا في الحالة الفلسطينية وحدها، فتستتبع ممارسات ملائمة لها، دون ان ينفي ذلك ان الاسس العامة للديمقراطية تظل هي ذاتها في الاحوال كلها.

ولكي لا يحدث أي اختلاط بين تناولنا لجدل العام والخاص في الساحة العربية وبين ماهو خاص، أو فريد، في الساحة الفلسطينية منها، فمن الجائز القول بأن ما هو خاص من مكوّنات التجربة الفلسطينية، نابع من وضع م.ت.ف. وشروط نشأتها وتأثير هذا الوضع وهذه الشروط على وجود المنظمة وأوجه نشاطها المتعددة خلال سنوات عمرها الثماني والعشرين، وليس نابعاً ممّا يشير اليه دعاة التخصيص من عوامل دينية أو قومية يظنون انها تخص العرب أو المسلمين وحدهم. بكلمات أوجز: ان ما هو خاص في التجربة الفلسطينية ناجم عمّا هو خاص في وضع الشعب الفلسطيني، ممّا لا يشاركه فيه أي شعب آخر.

## نظرة على التجربة في عهد الانتداب البريطاني

اذا كان الجميع مطلعاً، بصورة أو بأخرى، على الظروف التي نشأت فيها المسألة الفلسطينية وتطوّرت في ظلها، فقد يكفي مجرّد التذكير بأن الشعب الفلسطيني واجه، في العقد الثاني من قرننا العشرين، المصير الذي واجهته البلدان العربية المشرقية حين تعاونت مع معسكر الحلفاء في الحرب العالمية الاولى وثارت ضد الاستبداد والاضطهاد القومي العثماني لتجد نفسها فريسة للاحتلال الاجنبي: البريطاني أو الفرنسي، وضحية مطامع المحتلين الاستعمارية. الّا ان فلسطين، التي خضعت كغيرها من البلاد العربية للاستعمار، واجهت الى جانب ذلك، وفي ظلّه، بليّة أخرى تمثّلت

بالغزو الصهيوني الذي استهدف السيطرة على أرض الشعب الفلسطيني واقتلاعه منها وتأسيس دولة للمستوطنين اليهود. وبهذا واجه الشعب الفلسطيني خطراً مزدوجاً، وتضافرت ضده نشاطات المستعمرين البريطانيين والمستوطنين اليهود الوافدين تحت الراية الصهيونية. وأيّد البريطانيون هدف الصهيونيين بانشاء الوطن القومي اليهودي على أرض فلسطين، ووضعوا امكاناتهم في خدمة العمل لتحقيقه. هذا الظلم المزدوج، وهذا الخطر المزدوج، والقوة الهائلة الناجمة عن تعاون ممثليه الاستعماريين والصهيونيين، لوّنت التجربة الفلسطينية الوطنية المعاصرة بلون ميّزها، منذ البداية، عن تجارب جاراتها العربيات القريبات والبعيدات؛ وهو تميّز دفعت الحركة الوطنية الفلسطينية اثماناً باهظة قبل ان تتمكّن من التعرّف على حدوده كافة وتتصرّف بهدي ذلك. ولكن تأثير هذا التميّز على الممارسة الديمقراطية في تجربة الحركة الوطنية في فلسطين بدأ، بمقدار أو بآخر، قبل تبلور المعرفة به والوعي على أبعاده. ويكفي التذكير بأهم تأثيرات وجود هذا الخطر المزدوج على صياغة المواقف والممارسات الفلسطينية. ففي البلدان المجاورة لفلسطين، وجد الاستعمار التقليدي طبقات وفئات اجتماعية متعاونة معه أو مستفيدة من سياساته على أساس هوامش مشتركة تمثلها رغبة هذه الطبقات والفئات في تعزيز امتيازاتها القائمة، ممّا جعلها تجد في التحالف مع قوة المحتل وسيلتها لتحقيق هذه الرغبة. كما وجد، في هذه البلدان، مَنْ توّهم ان بالامكان التدرج في تطويرها بالاستفادة من معونة الدولة المستعمرة، فدخل في مفاوضات أفرزت برلمانات وانتخابات من نوع أو آخر الى ان انتهى الامر بالاستقلال المقترن بمعاهدات تشتمل على مقدار أو آخر من مصالح الاطراف كافة. أمّا في فلسطين، فان هذا المسار التقليدي لتطوّر المستعمرات قد فشل، لأن تضافر الخطرين الاستعماري والصهيوني جعل طبقات الشعب الفلسطيني كلها مستهدفة، كلها بغير استثناء، ما دام الهدف هو اقتلاع الجميع من الوطن ومصادرة ما بحوزتهم، سواء كان أرضاً أو متاجر، أو محترفات، أو مصانع. لقد وجد فلسطينيون كثيرون توهموا، في البداية، ان من الممكن استرضاء بريطانيا والتلويح بالمنافع التي ستجنيها برضى الفلسطينيين وموافقتهم لو تخلّت عن تأييدها للمشروع الصهيوني. وانقضى ما لا يقل عن عشر سنوات من عمر الحركة الوطنية في العمل في هذا الاتجاه، الى ان اتضحت استحالة الفصل بين المستعمرين والصهيونيين، فاتّحد الفلسطينيون في ثورة ١٩٣٦، حيث وقف الشعب الفلسطيني بفئاته كلها في جهة، ووقف المستعمرون والصهيونيون في الجهة الاخرى. والفترة الوحيدة التي تزعزت فيها الصفوف الوطنية هي الفترة القصيرة التي أظهرت فيها بريطانيا ميلاً لتخفيف غلواء المشروع الصهيوني.

هذا الوضع، الخاص بفلسطين وحدها، كما يمكن ان نرى بوضوح، أثّر على بناء الحركة الوطنية الفلسطينية فميّزها، بدورها، عن جاراتها، فأثّر، بالتالي، على الممارسة الديمقراطية فيها. فقد هيمن على قيادة هذه الحركة ممثلو القوى التقليدية السائدة، وهم المحافظون من ملاك الارض ورجال الدين ومن يواليهم من وجهاء المدن. سيطر هؤلاء على قيادة الحركة الوطنية ليس بالتحايل ولا بدعم السلطة المستعمرة، ولكن بحكم تصدّيهم لمقاومة المشروع الصهيوني الذي استهدفهم مثلما استهدف فئات الشعب الاخرى كافة، فظفروا ليس بالسلطة القيادية، وحدها، بل بالتأييد الشعبي الواسع، أيضاً. ولم ينشأ في فلسطين على نطاق واسع، كما نشأ في غيرها من المستعمرات؛ هذا النوع من البرجوازية المدينية، التجارية والصناعية، التي يتقدم المستنيرون من صفوفها، ويشغلوا مواقع فعّالة في الحركة الوطنية، ويفرضوا فيها صيغاً متقدمة للممارسة السياسية، ذلك ان الصعود البورجوازي على حساب القوى التقليدية، كان في فلسطين من حصة الجانب اليهودي، بالدرجة الاولى، وقد قاوم

المستعمرون، لصالح هذا الجانب، أي تطوّر في المجتمع العربي في فلسطين.

وهكذا لم تشهد فلسطين الحركة الدستورية التي شهدتها جارتها مصر، مثلاً، ولم تنشأ أو تتطور في فلسطين تلك المجالس التشريعية والبرلمانية التي نشأت وتطوّرت، حتى مع وجود الاحتلال الاجنبي، في العراق أو لبنان أو سوريا، ولم تتأسّس فيها بدايات التقاليد الديمقراطية العصرية التي شهدتها هذه البلدان. وفي حالات بعينها، ناجمة عن جعل الدفاع عن الارض ومنع انتقالها الى اليهود هدفاً جوهرياً للحركة الوطنية، قاومت الحركة الوطنية، بتأييد شعبي، بعض مظاهر التطوير التي حاولت سلطات الاحتلال فرضها، لا لشيء الّا لأن فرضها كان يستهدف تسهيل تحقيق الوطن القومي اليهودي. وللتذكير، هناك أمثلة بارزة وشهيرة، فقد حاولت الحركة الوطنية أن تحول دون الغاء نظام شيوع الارض العثماني لأن الغاءه يعمّم الملكية الفردية فيسهل على اليهود شراء الارض التي يتعذر عليهم شراؤها في ظل الملكية المشاعة البدائية. ورفضت الحركة الوطنية، بتأييد شعبي كاسح، عروض بريطانيا بانشاء مجالس تشريعية، معيّنة أو منتخبة، لا لشيء الّا لأن بريطانيا أعطت اليهود، في هذه المجالس، ما يسهل جعل الصهيونيين مهيمنين عليها. هذا الرفض جعل الحركة الوطنية حذرة حتى ازاء اجراء الاحصاءات العامة للسكان لارتباط هذه الاحصاءات باجراء الانتخابات.

بهذا كله، وبتضافره مع تأثير الموروث الاجتماعي المتخلف، بقيت الولاءات في فلسطين، بما فيها الولاءات الوطنية، قائمة على الاسس التقليدية التي لم يمتزج بها من مفاهيم الديمقراطية المعاصرة الّا أقلّها؛ فلم تعرف فلسطين، في عهد الانتداب البريطاني، أيّة انتخابات عامة، لا صحيحة ولا مزوّرة؛ ولم تجر أية انتخابات قطاعية يشترك فيها ناس القطاع كله، كما لم تتشكّل الهيئات التمثيلية القليلة الموروثة او الناشئة، كمجالس الاختيارية في القرى أو مجالس البلديات في المدن، من طريق الانتخابات العامة، بل من طريق انتخابات يشترك فيها الوجهاء في القرى ومن تنطبق عليه شروط بعينها في المدن. وانسحب الامر ذاته على الهيئات التي أنشأتها الحركة الوطنية. فالجمعيات الاسلامية ـ المسيحية، التي شكّلت طيلة عقد العشرينات قاعدة البناء التنظيمي للحركة الوطنية في المدن، ضمّت نخبة من النشطاء، وكان هؤلاء هم الذين يختارون مندوبي مدنهم الى المؤتمر العربي الفلسطيني الذي ينتخب، بدوره، اللجنة التنفيذية، أي القيادة الوطنية العليا. أمّا الاحزاب، وقد تأخّر تشكيلها حتى عقد الثلاثينات، فقد بقيت احزاباً للنخبة التي يحظى ناسها بالتأييد الشعبي بسبب المنزلة المتحققة لهم نتيجة عوامل غير حزبية، فبقي الولاء فيها قائماً على الاسس التقليدية. وقد تفيد الاشارة هنا الى ان أكبر هذه الاحزاب وأوسعها شعبية وهو الحزب العربي الملتف حول زعامة الحاج أمين الحسيني أصرّ في نظامه الداخلي على حصر حق انتخاب هيئته القيادية بعدد محدود من اعضائه ممن تبيح القيادة ذاتها لهم هذا الحق، أي للنخبة، وحجب هذا الحق، صراحة، عن الاعضاء الآخرين، أي عن معظم الاعضاء. أما حزب الاستقلال، الذي مثّل أكبر العناصر القومية استنارة في حينه، فقد جهر برأي أعلنه مؤسسوه وهو أن الانتخابات مفسدة لأنها قد تجيء الى القيادة بالعناصر التي يراها هؤلاء المؤسسون غير صالحة، فبقي هذا الحزب، على الرغم من تأثيره الفكري الواسع في تطوير المقاومة الوطنية للاستعمار البريطاني، محصوراً بالعدد المحدود من العناصر التي أسسته، ثم لم يلبث أن تلاشى قبل انقضاء سنتين على تأسيسه، بسبب قلة موارده، من دون ان يتخلى اصحابه عن حرصهم على النخبوية. والمنظمة الوحيدة التي نشأت في البلاد بعيداً عن الاسر الطاغي للوجاهات التقليدية، وهي المنظمة العمالية العربية، أو جمعية العمال العرب، لقيت معارضة قاسية من قيادة الحركة الوطنية، وانتهى أمرها بالتبدّد، واغتيل مؤسسها، وتشرد أو طوّع أعوانه.

ولكي لا نحمّل الامور أكثر ممّا تحتمل أو نسقط مفاهيم قائمة الآن على حالة انقضت، تجدر الاشارة الى ان الجمهور، الذي كانت درجة وعيه على الحقوق الديمقراطية ابنة الوضع الذي يعيشه، لم يشكُ من نقص هذه الحقوق. واذا كان ثمّة شيء من التشكّي قد ظهر هنا أو هناك فمن قبل أفراد او تكتلات صغيرة لم تتمكن من ان تجعل المطالبة بالحقوق الديمقراطية داخل المنظمات الوطنية حركة قوية التأثير. أما مطالبة قيادة الحركة الوطنية بحق تمثيل الشعب الفلسطيني لنفسه في مؤسسات منتخبة، وهي مطالبة رفعت في وجه سلطات الاحتلال، فكان الدافع الواضح لها هو الرغبة في تأكيد وجود عرب فلسطين كأغلبية كاسحة في البلاد، في مقابل الاقلية اليهودية.

حرمت البلاد، اذاً، من الحريات الديمقراطية العامة، أو من كثير منها، فغاب حق الانتخاب كلية، وضيّقت حقوق تشكيل الجمعيات والاحزاب بارادة المستعمر الذي كان يبادر الى حل ما سمح باقامته منها حين تشكّل خطراً على مصالحه. وقيّدت، كذلك، حريات الاضراب والتظاهر، واخضعت الصحافة الى رقابة كانت تصبح حاجبة تماماً للرأي المعارض، في أوقات الازمات. أمّا الحركة الوطنية، فلم تول اهتماماً كبيراً بتطوير وتعميم الممارسة الديمقراطية داخل هيئاتها وفصائلها.

هذا القول لا يعني ان الساحة خلت تماماً من الممارسة الديمقراطية. فقد عرفت فلسطين منذ السنة الاولى لابتلائها بالاحتلال البريطاني المؤتمرات الوطنية العامة التي تتصدى لتمثيل الشعب بأسره. وتشكّلت هذه المؤتمرات، وعددها سبعة انعقدت في عقد العشرينات، ليس على أساس تعيين المندوبين اليها من قبل القيادة، بل على أساس اختيارهم من قبل النشطاء في الصف الوطني في المناطق التي يجيئون منها، وأخذ موافقة من يرغب من أبناء الجمهور على اختيارهم. فكانت الجمعية الاسلامية ـ المسيحية، في كل قضاء من أقضية فلسطين، تحدّد اسماء مندوبي القضاء الى المؤتمر العام، وتجمع تواقيع وبصمات الموافقة على تحديدهم، فيوقع أو يبصم كل راغب في ذلك. والمؤتمر العام المكوّن بهذه الصيغة التمثيلية الاولية هو الذي يختار اللجنة التنفيذية أي القيادة العليا للحركة الوطنية، بالانتخاب، واللجنة تنتخب رئيسها. وفي عقد الثلاثينات، قررت اللجنة التنفيذية حثّ الوطنيين على تشكيل احزاب تمثل تياراتهم المتعدّدة، فتشكلت بضعة أحزاب كبيرة واخرى صغيرة، واجتمع ممثلو قيادات الاحزاب فاختاروا اللجنة التنفيذية. وفي اختيار المؤتمر العام أو هيئة قيادة الاحزاب للقيادة الوطنية العليا، كانت تتم، بالطبع، المراعاة الكاملة للاستحقاقات التقليدية، لمكانة القائد الاجتماعية أو الدينية او الاقتصادية، لتمثيل مختلف التيارات المستجدّة، ولتمثيل مختلف المناطق. وفي أكثر من مرة، عزّزت القيادة صفتها التمثيلية أو مظاهر تأييد الجمهور لسياستها بعقد مؤتمرات تمثل قطاعات من الجمهور، فانعقدت مؤتمرات عامة للجان القومية في المدن ومثلها للجان القومية في القرى، كما انعقدت مؤتمرات عامة للشباب أو للنساء، أو للتجار واصحاب المهن الاخرى، من دون ان يصل الامر في أي مرة الى حد انتخاب المندوبين الى هذه المؤتمرات من جمهورهم بالتصويت العام. واذا كانت الهيئات الوطنية ضمّت، على الدوام، أغلبية، كبيرة أو محدودة، حسب الاحوال، موالين للقيادة الوطنية النافذة، فقد ضمّت، على الدوام، أيضاً، كتلاً وتيارات تعارض هذه القيادة عن يمينها أو عن يسارها. وانسحب هذا الوضع على التشكيلات المسلّحة، فكان منها ما هو تابع كلية للقيادة وما هو معارض لها. وفي تفسير ذلك ترد أسباب عديدة، منها اقرار الحركة الوطنية بالتعددية التي تعكس تنوع المصالح، ومنها، أيضاً، وجود سلطات الانتداب والعدو الصهيوني الذين يشجعون المعارضة بهدف اضعاف الحركة الوطنية وزعزعة صفوفها والتأثير على مكانة قيادتها ونفوذها.

وبالطبع، بات معروفاً، على نطاق واسع، ما آل اليه شأن الشعب الفلسطيني عشية انقضاء النصف الاول من هذا القرن. لقد ابتلى شعب بأسره بنكبة ماحقة لم يتعرض لمثلها شعب آخر في التاريخ الحديث، فخسر، دفعة واحدة، وفي وقت قصير، كل ما كان قد بناه من مكوّنات كيانه الوطني وحياته العامة، وفقد أكثر من نصف هذا الشعب أرضه ذاتها ووجوده ذاته على هذه الارض ومصادر رزقه. ولم تتمزق أرض الوطن ويلغى كيانه فحسب، بل تمزّقت جموع مواطنيه، فتشرد بعضها في الدول المجاورة، واخضع من بقي منها على أرض الوطن لهيمنة سلطات متعدّدة لم يكن للشعب الفلسطيني أي دخل في اختيار أي منها. وتضافرت عوامل كثيرة، معروفة، أدت الى ان ينحدر وضع هذا الشعب من التطلع الى تحرير وطنه وتطوير كيانه نحو الاستقلال التام الى ما دون الصفر في كل شيء، في الشأن العام كما في الشأن الخاص.

## نتائج النكبة: الشتات وتأثيراته

أدّت النكبة، بين ما أدّت اليه، الى تشتت جموع الشعب الفلسطيني وتوزع ابنائه بين مقيم ولاجيء، داخل الوطن وخارجه. والذين بقوا على أرض الوطن، المقيم منهم واللاجيء، توزّعوا على ثلاثة تجمّعات منفصلة وخاضعة لظروف وسلطات مختلفة. فكانت من هؤلاء الاقلية المغلوبة على أمرها كلية التي بقيت في اسرائيل واخضعت لأقسى أنواع الحكم العسكري مجردة من الحقوق القومية ومفتقرة للكثير من الحقوق الانسانية. وضم قطاع غزة، ذلك الشريط الساحلي الرملي محدود المساحة، الجماعة التي تشكّلت أغلبيتها من الذين لجؤوا الى القطاع بالاضافة لسكانه، فاكتظ بها القطاع الضيّق والمعزول. وقد رضخت هذه الجماعة لأنظمة الادارة المصرية العسكرية، وعانت، فضلاً عن الاكتظاظ في السكن، من فقدان موارد الرزق ونقص فرص العمل وغياب أو تغييب الكثير من حقوق الانسان، واخضع الناس فيها للمراقبة والقمع والملاحقة من قبل أجهزة ليست مستبدّة وقاسية فحسب، بل شديدة التخلّف، أيضاً. وفي الضفة الفلسطينية، احتشد اللاجئون والسكان في ظروف يبدو الحديث فيها عن حقوق الانسان أو عن الديمقراطية ترفاً عزيز المنال، وخضع الناس للحكم الملكي المطلق الذي عرفه الاردن، حينذاك، حيث كان محظوراً عليهم أي نشاط سياسي أو ثقافي أو اجتماعي مستقل عن رغبة السلطة. أمّا خارج الوطن، فنشأت، بالاضافة للعدد الكبير الذي لجأ الى شرق الاردن وعانى ما عاناه سكان الضفة الاخرى، مجموعات متمايزة للاجئين الفلسطينيين: اثنتان منها كبيرتان، في لبنان وسوريا، واثنتان صغيرتان في مصر والعراق. ووجدت جماعات فلسطينية أخرى طريقها، آنذاك أو فيما بعد، الى بلدان أبعد. وكان بعيداً عن الامل ان يتمتع ناس هذه المجموعات بأكثر من الحقوق الديمقراطية التي يتمتع بها مواطنو هذه البلدان. ويعرف الجميع الحال الذي كان سائداً في البلدان العربية. بل ان الامر في حال لبنان ومصر بدا أسوأ من ذلك؛ اذ حرم الفلسطينيون من حقوق كثيرة متاحة للمواطنين في هذين البلدين، وحرموا بصورة خاصة، من الحقوق السياسية، وضيّقت عليهم فرص العمل. وفي سوريا، وحدها، ساوى القانون بين اللاجيء السياسي والمواطن السوري في الحقوق والواجبات، مستثنياً الفلسطينيين من ممارسة حق الانتخاب وواجب الخدمة الالزامية في الجيش.

وزاد في الطين بلّة، ان فرص الاتصال بين التجمّعات الفلسطينية المتعدّدة ضاقت كثيراً، بسبب أنظمة السفر المعمول بها في الدول العربية والتي تقيّد حرية مواطنيها في الانتقال من بلد الى آخر؛ وزاد في تضييقها الانظمة التي شرّعت خصيصاً ضد تنقّل الفلسطينيين بين هذه البلدان والتي

جعلت التنقل صعباً في جميع الحالات وأشبه بالمتعذّر في العديد منها. كما ضيّقتها الخلافات المتواترة بين الدول العربية، والازمات المتعاقبة التي تنشأ بين أنظمة الحكم فيها فتؤدي الى اقفال الحدود في وجه المواطنين واللاجئين على السواء.

والحقيقة، ان جهد الفلسطينيين الرئيس، في الفترة التي أعقبت تشردهم، انصبّ في اتجاهين كثرت المصاعب في كل منهما: تأمين المعيشة المنتظمة، السكن، العمل، الطبابة، التعليم وما شابه؛ وإعادة الاتصال بين الأسر والاقارب والتجمّعات المزّقة. لقد جرت هذه العمليات في ظروف غير مسعفة، وتوجّب على الفلسطينيين ان يعانوا معاناة مزدوجة، فيتأثروا بقسوة ظروفهم الخاصة وبظروف الفقر والتخلّف والظلم متعدّد الوجه السائدة في البلدان التي لجأوا اليها. وقد احتفظت سلطات هذه البلدان بخشية دائمة من ان تدفع النكبة القاسية ومسؤولية الانظمة العربية عنها أبناء فلسطين الى أعمال انتقامية، فخصّت الفلسطينيين بتشديد الرقابة عليهم، ومنعهم من ممارسة النشاط السياسي أو اقامة أية تنظيمات مستقلة، وحرم الفلسطينيون من حق التعبير حتى عن مأساتهم الاّ حين لا يؤثر تعبيرهم على أوضاع السلطات التي يرضخون لها. ومضت عملية البحث عن اللقمة بمشقّة هائلة، ولم يتيسر الحصول عليها من دون تنازلات أمام السلطات التي تملك المقدرة على حجبها.

في ظل هذه النكبة الماحقة وذيولها المتعدّدة، وربما، أيضاً، بسبب قسوتها غير الاعتيادية، لم ينسَ الفلسطينيون كيانهم المغتصب وتطلعهم للعيش الكريم فيه. وقد تململ الفلسطينيون حتى في أشد الظروف قسوة، وحاولوا ان يقوموا بشيء ما من أجل استعادة الكيان، ولم يتخلّوا، في أي وقت، عن حقهم في استعادته. وقد شهدت السنوات الصعبة الاولى عدداً من التحركات، قد يكون محدوداً وقليل الفعالية، لكنه أشرّ الى اتجاه الرياح القادمة، فقوّى حذر السلطات العربية منهم، ودفعها الى تشديد الرقابة عليهم.

ومن مستصغر الشرر، تجمّعت الوقدة التي أخذت بالسطوع مع اقتراب عقد الخمسينات من نهايته. فتشكّل الاتحاد العام لطلبة فلسطين، وتشكّل، أو أُعيد تشكيل، الاتحاد العام للعمّال، ثمّ توالى ظهور اتحادات ومنظمات جماهيرية ومهنية أخرى. في هذه الاتحادات التي أرّخ تشكيلها لبداية التحرك العام نحو بناء الكيان الوطني الفلسطيني الجديد، وبحكم نشأتها في معمعان الكفاح الملتهب ضد كل أشكال العسف، روعيت أكثر أسس الديمقراطية عصرية. وقد جاء هذا ثمرة عوامل عدة، لعل أبرزها شيوع التعليم العام، وتحرر المجتمعات اللاجئة من أسر التقاليد المحافظة. ومع الاشارة الى تماثل التجربة في الاتحادات كلها، يمكن التحدث عن تجربة اتحاد الطلاب التي بدأت بانشاء روابط للطلبة الفلسطينيين في دمشق وبغداد وبيروت والاسكندرية، فانضافت الى الرابطة التي نشأت في وقت أبكر في القاهرة. لقد أُنشأت هذه الروابط في غير فلسطين، في بلدان عربية تبيح قوانينها انشاء الجمعيات، لكن سلطاتها لم تتعفف عن التدخل في أدق شؤونها، فضلاً عن انها حظرت عليها العمل في السياسة. وبالنسبة للروابط التي نشأت في سوريا ومصر، أي في دولة الجمهورية العربية المتحدة، آنذاك، وهي أغلبية الروابط التي أسّست الاتحاد، واجه المؤسسون صعوبة من نوع آخر، فقد كان النظام في الجمهورية العربية المتحدة، على سلبيته كغيره من الانظمة ازاء حرية التنظيم، يتمتع بشعبية طاغية، فكانت معارضة هذا النظام تعرض المعارضين لتهم يقبلها الجمهور، ولم تكن تهم الخيانة أو التخريب أو الوقوف ضد وحدة الأمة العربية مستثناة منها. ومع ذلك، فان

الروابط الفلسطينية انشئت بمبادرة قوى معارضة أو غير معنية بأن تتطابق مواقفها مع مواقف النظام، وخصوصاً في مسألة الحريات الديمقرطية. وتشدّد المؤسسون في مقاومة تدخل أجهزة السلطة في شؤون روابطهم، وفي اختيار قيادات الروابط بالانتخاب المباشر السري بصورة تكاد تكون مثالية، وتجلّى أثر هذه المقاومة وصمودها ونجاعتها في نتائج الانتخابات. ففي كل الدورات الانتخابية جاء الى قيادة الروابط ناس من غير الموالين للنظام، ولم تفلح جهود السلطة في منع وصولهم أو في اسقاطهم في الانتخابات التالية. وعندما تشكّل الاتحاد العام من مجموع الروابط، في العام ١٩٥٩، ظفرت المعارضة بأغلبية كبيرة من مقاعد قيادته، مثلما احتفظت بالاغلبية في قيادات الفروع. وتكرّر الامر في السنوات التالية من عمر الجمهورية العربية المتحدة، وما بعدها.

لا يعني هذا القول ان الامر كان على ما يرام في كل مكان وفي كل تجربة. فقد شهدت الساحات الفلسطينية المشتّتة تجارب علنية من النوع الآخر، نسجت على منوال ما كان يجرى حولها في بلدان اللجوء. فقد انشيء في كل من قطاع غزة وسوريا، في عهد وحدتها مع مصر، اتحاد قومي فلسطيني، على غرار الاتحاد القومي العربي. وعرف الاردن وغيره تكتلات فلسطينية موالية للانظمة ومفتقدة لأسس التنظيم الديمقراطي. بل ان الهيئة العربية العليا لفلسطين، التي تواصل بعض نشاطها بعد النكبة، احتفظت بتشكيلها كما كان عليه قبل العام ١٩٤٨، وتعززت فيها سلطة الرئيس ـ الزعيم، ولم تقم بأي شيء لتعزيز تمثيلها لجمهورها، لا بالانتخابات ولا بغيرها حتى من الوسائل الاولية التي اتبعت في الماضي.

وقد تزامن انشاء الاتحادات العلنية مع انشاء المنظمات السرية التي كانت في عقد الخمسينات كثيرة العدد، وهي كثرة عكست تأثير التشتّت بمقدار ما عكست تعدد الآراء والتيارات، والتي كان أغلبها صغير الحجم. وقد أمكن لعدد من هذه المنظمات ان يستمر ويتطور ويكبر فيشتهر بالاسماء التي عرفت في عقد الستينات. في هذه المنظمات، تباينت اشكال الممارسة حين تعلّق الامر بديمقراطية التنظيم وتفاوتت؛ فكان منها من اعتمد الصيغ التقليدية التي عرفت من قبل، فتشكل حول شخص أو نواة من الاشخاص المقتدرين؛ وقام على أساس الثقة بهم والولاء لهم، ولم يعرف من أشكال الممارسة الديمقراطية الاّ أقلها، وهو صيغة اتخاذ القرارات في القيادة بالتصويت. كما كان منها من تمثّل روح العصر وعرف ممارسات ديمقراطية أرقى، وانْ تأثّرت، جميعها، بمقتضيات السرية، فحال ذلك دون توطّد الممارسة الديمقراطية داخلها، وأدى، بين ما أدّى اليه، الى تغليب الاعتماد على الثقة الشخصية، وتغليب الولاءات المبنية على هذا الاساس. أمّا الناشطون من أعضاء المنظمات السرية في الاتحادات العلنية، فكانوا ملزمين، بالطبع، باتباع الصيغ الديمقراطية المعتمدة في الاتحادات. واذا توقفنا عند تجربة حركة «فتح» الاولى، باعتبارها التنظيم الذي سيصير له أكبر دور في م.ت.ف.، فيجب ان نتذكر ان خبرة معظم مؤسسيها وقادتها اللاحقين حملت، في ما يتعلق بالديمقراطية، تأثيرات من تجربتهم في الاتحادات، وخصوصاً اتحاد الطلاب، ومن تجاربهم الحزبية السابقة على «فتح»، مثلما حملت آثار العمل السري الذي لجؤوا اليه عند تشكيل فصيلهم الجديد، فجاءت الحصيلة خليطاً من هذه التجارب.

## صراع الارادات العربية

في هذه الظروف التي تحول فيها التململ الفلسطيني باتجاه بناء الكيان الوطني الجديد الى تيار حازم الارادة، نشـأت أوضـاع وجـد فيهـا تيـار عربي راغب في تحقيق الهـدف ذاتـه لأسبـاب

مختلفة. وظهرت مبادرات عربية دفعت في هذا الاتجاه. وكان من اصحاب هذه المبادرات الأوائل العراق ومصر وسوريا. وبالاجمال، أراد الفلسطينيون كياناً يبلور هويتهم الوطنية ويستوعب نضالهم لتحرير الوطن، وأرادت الدول العربية، غير القادرة على قهر الارادة الفلسطينية، كياناً يستجيب لهذه الارادة، ويمكّن هذه الدول، في الوقت ذاته، من ضبط حركة الكيان المأمول حتى لا تشكّل عبئاً عليها. وحصيلة تقاطع الارادتين، العربية والفلسطينية الخاصة، تغلّبت على معارضة المعارضين في الجانبين ونشأت م.ت.ف. حاملة التأثيرات المتباينة للارادتين، وما في داخل كل منهما من تلوينات متعدّدة.

هنا نضع اليد على خصوصية أخرى من خصوصيات الوضع الفلسطيني انعكست تأثيراتها الواضحة على بناء المنظمة وعلى الممارسات الديمقراطية داخلها. فقد نشأ للفلسطينيين كيان تجسّد، في الظروف التي أشرنا اليها، في منظمة ليس لها سلطة على أي جزء من أرض الوطن، لا على الجزء الذي قامت عليه اسرائيل ولا على الاجزاء الخاضعة لدول عربية، كما انها ليست لها أي سلطات مادّية على أبناء الشعب الذي تمثّله الا السلطات القليلة التي توفّرها لها أنظمة هذه الدول والتي لا يحق لها أن تمارسها، على كل حال، الّا باشرافها. وكان من الممكن، بالطبع، ان يجيء الكيان على هذا النحو، وان يكون قوياً لو تحقق انسجام كامل بينه وبين الانظمة التي تعيش تجمعات شعبه في دولها، أو لو توفّرت لهذه الانظمة الدرجة الكافية من الديمقراطية التي تبيح ان تنشط م.ت.ف. بحرية. الا ان واقع الحال عكس شروطاً مغايرة؛ فلم تتوفر لا في مصر ولا في سوريا هذه الدرجة من الديمقراطية، ولا توفرت الديمقراطية في أي من الدول الاخرى التي أيّدت قيام م.ت.ف.، واعترفت بها كممثل للشعب الفلسطيني. أمّا في الدول التي عارضت قيام المنظمة، فقد انضاف تأثير غياب الديمقراطية الى تأثيرات الصراعات العدائية مع المنظمة. زد على ذلك ان الرعيل الذي أسّس المنظمة وكان له الصوت الاول النافذ فيها، أو لنقل ان الناس الذين أباح تشابك الوضع العربي لهم ان يكونوا في طليعة المؤسسين، كانوا من المتأثرين بالافكار القومية العربية السائدة؛ فلم يتنبهوا، بدرجة كافية، الى أهمية السلطة الوطنية، ولم يجعلوا ممارستها في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، على الاقل، من بين أهدافهم. وقد اكتفى هؤلاء بحقيقة ان السلطات القائمة في هذين الجزئين من أرض فلسطين هي سلطات عربية. فجعلوا جهدهم موجهاً لاستعادة الجزء من أرض فلسطين الذي تحتله اسرائيل.

حملت الصيغة الاولى لـ م.ت.ف. تأثيرات هذه الظروف الخاصة، الشتات، ورضوخ المجموعات المشتتة لسلطات متعدّدة، وغياب السلطة الوطنية، مثلما حملت تأثير الخلافات والتناقضات بين الدول العربية. واعتمد المؤسسون أسلوباً جعلهم أقرب، من حيث مفاهيمهم الديمقراطية، الى الصيغ التي سادت قبل العام ١٩٤٨ في اختيار ممثلي الجمهور، ومنسجمين، في الوقت ذاته، مع الاوضاع في الدول العربية ذات التأثير على الفلسطينيين.

التعبير عن صيغ الماضي تجلّى في الطريقة التي تشكّل بها المجلس التأسيسي أو ما يسمّى بالمؤتمر الفلسطيني الاول الذي تحوّل هو ذاته الى المجلس الوطني الفلسطيني الاول. فقد تشكّلت لجنة تحضيرية عليا، تبعت لها لجان تحضيرية في كل دولة عربية توجد فيها تجمّعات للفلسطينيين. وتولّت هذه اللجان الاتصال بالذين امكنها الاتصال بهم، وأجرت ما تيسّر من مشاورات، وراعت، بقدر ما استطاعت، الاعتبارات التقليدية للوجاهة والنفوذ بما فيها المنشأ البلدي، وسمّت مندوبي المؤتمر على هذا الاساس. وفي الانسجام مع اوضاع الدول العربية ورغبات سلطاتها، تعمّد المؤسسون ان تكون اللجان التحضيرية علنية، وان تحظى برضى السلطات التي تنشط في أرضها، وجعلوا رغبة

السلطات بين العوامل الهامة التي تؤخذ بعين الاعتبار عند اختيار المندوبين. ولم تجر انتخابات عامة في أي بلد، بما في ذلك قطاع غزة الذي تديره مصر المؤيدة لقيام المنظمة والمساندة لمن تولوا مهمة بنائها؛ كما لم تجر أية انتخابات قطاعية، جماهيرية أو مهنية، ولم تقر اللجنة بوجود الاحزاب والمنظمات السياسية القائمة بالفعل، وانْ قبلت ان يحضر المؤتمر مندوبون منها بصفتهم الشخصية حين كانت هذه المنظمات والاحزاب من النوع الذي تسنده سلطات هذه الدولة أو تلك، كما كان شأن البعثيين الذين تسندهم سوريا أو القوميين العرب الذين تسندهم مصر، أو من على شاكلتهم.

ويمكن ان نعرض بشيء من التفصيل ما جرى عند تأسيس المنظمة في الاردن، كحالة نموذجية بوصفه الدولة التي يقيم فيها أكبر عدد من الفلسطينيين. لقد عارض الاردن انشاء م.ت.ف. عندما كان هذا الموضوع ما يزال قيد الدرس، واحتفظ بسلبيته حتى بعد ان أُصدر قرار القمة العربية بانشاء المنظمة وبدأت الانشطة العملية لوضع القرار موضع التنفيذ. ولما تعذّر منع انشاء المنظمة، جهد الاردن كي لا يكون لها وجود أو نفوذ في أي من الضفتين، وكان هذا يعادل عدم انشاء المنظمة، فلمّا أصبحت الاندفاعة لانشاء المنظمة أقوى من أن تقف في وجهها أية معارضة، تشبث الاردن بمنع المنظمة من اقامة بناء تنظيمي لها أو تحقيق وجود عسكري في الضفتين، كما بذل جهده كي لا تمارس المنظمة الفلسطينية أي نشاط سياسي بين ناسها فيها. في مواجهة ذلك، قدّم المؤسسون جملة من التنازلات الكبيرة التي مسّت بناء المنظمة ودورها. وكان من أبرز ذلك ان قبل المؤسسون بأن ينص الميثاق القومي، الذي كان بمثابة دستور للشعب الفلسطيني، على ان المنظمة لا تمارس السيادة على الارض الفلسطينية، وضمت اللجنة التحضيرية الى مندوبي المؤتمر المؤسس كل فلسطيني سبق له ان كان في الاردن، في أي وقت من الاوقات، عضواً في مجلس النواب أو مجلس الاعيان أو مجلس بلدي، يتساوى في ذلك من ظفر بالعضوية نتيجة الانتخاب أو تولاها بالتعيين من قبل سلطات الاردن.

وبحصيلة شروط كهذه الشروط، انعقد المؤتمر التأسيسي في أيار ( مايو ) ١٩٦٤، في القدس، بعد ان حولته صيغ التمثيل هذه الى تجمّع لا تشكّل المسألة الديمقراطية همّاً حاضراً الّا لدى القليل من اعضائه. هذا المؤتمر هو الذي أقرّ الميثاق القومي، أي الدستور، والنظام الاساسي، وأصدر اعلان انشاء م.ت.ف. بأسلوب جعل عمل المؤتمر ذاته أقرب الى عمل المهرجانات منه الى عمل البرلمان. ومع ان قوى فلسطينية كثيرة دأبت على المطالبة بانشاء الكيان الجديد وفق الاسس الديمقراطية المعاصرة، ومنها الانتخابات العامة، ومع ان هذه القوى وجدت من ينقل صوتها الى المؤتمر، فان الاغلبية أقرّت ـ غالباً ما جرى ذلك بالتصفيق وليس بعدد الاصوات ـ بنود الميثاق القومي والنظام الاساسي اللذين عكسا تداخل ثلاثة عوامل رئيسة: طبيعة الغالبية من المؤسسين ومفهومها المتخلّف حول الديمقراطية؛ والشروط الخاصة التي تجعل الفلسطينيين مشتتين وراضخين لسطوة سلطات متعدّدة ليست سلطتهم، والتأثير المباشر للدول العربية المؤثرة في الشأن الفلسطيني، والتي يعنيها ان لا تشكّل حالة الفلسطينيين وضعاً ديمقراطياً متقدماً على أوضاعها هي.

وبالتأثير المتداخل لهذه العوامل، وفي ما يتعلّق بالممارسة الديمقراطية، أقرّ المؤتمر مواثيق تتضمّن ما يلي:

○ النص على اجراء انتخابات عامة لاختيار مندوبي الشعب الفلسطيني الى المجلس الوطني، وذلك كمبدأ؛ وتعليق تطبيق هذا المبدأ بدعوى ان الظروف القائمة لا تسمح باجراء

الانتخابات؛ وتحويل المؤتمر ذاته الى مجلس وطني مدته ثلاث سنوات؛ وتجنّب النص على الكيفية التي سيتشكل وفقها المجلس الجديد بعد انقضاء هذه السنوات الثلاث اذا لم يمكن اجراء انتخابات عامة.

○ العداء المبطّن والسافر للحزبية، وذلك، كما ورد في المادة التاسعة من الميثاق القومي، لأن «المذاهب العقائدية، سياسية كانت أو اجتماعية أو اقتصادية، لا تشغل أهل فلسطين عن واجبهم الاول في تحرير وطنهم»، ولأن «الفلسطينيين، جميعاً، جبهة وطنية واحدة يعملون لتحرير وطنهم بكل مشاعرهم وطاقاتهم الروحية».

○ السلبية الظاهرة أو المبطّنة ضد منظمات العمل المسلّح.

○ تركيز صلاحيات ضخمة، سياسية وادارية ومالية، تشريعية وتنفيذية، في يد رئيس المنظمة. فهو، وفق النظام، رئيس اللجنة التنفيذية، أي رئيس السلطة التنفيذية؛ وهو الوحيد الذي ينتخبه المجلس الوطني؛ وهو الذي يعيّن أعضاء اللجنة التنفيذية، من دون ان يحتاج لمصادقة المجلس على تعيينهم؛ وهو، في الوقت ذاته، رئيس المجلس الوطني، أي رئيس السلطة التشريعية.

وفي هذا كله، تماثل وضع المنظمة مع أوضاع الدول التي نشأت فيها وتأثّرت بها، وخصوصاً في أمرين: ايلاء معظم الصلاحيات للرئيس، وادراج عدد من المبادىء الديمقراطية العامة في المواثيق مع افراغها من مضمونها، أمّا بنصوص المواثيق ذاتها أو بما تبيحه من تجاوز لها عند التطبيق، أو بتعليق تطبيقها.

أمّا تلبية الحاجة الفلسطينية الى كيان يلمّ الشعب المشتت، فقد انعكست في عدد من النصوص الاخرى، وكان من أهمها اعتبار كل فلسطيني عضواً طبيعياً في م.ت.ف. أو المماثلة بين عضوية المنظمة والجنسية الفلسطينية، كما كان فيها النص على ان يدفع كل فلسطيني نسبة من دخله كضريبة تعود الى المنظمة. أمّا المجلس الوطني الفلسطيني، الذي جعل النظام مدته ثلاث سنوات، فقد صار عليه ان ينعقد مرة كل سنة، ممّا جعله هيئة أقرب الى المؤتمر العام لتنظيم من التنظيمات منه الى برلمان لشعب من الشعوب، فعكس رغبات غير ديمقراطية مضمرة، وانسجم، في الوقت ذاته، مع حالة الشتات الفلسطيني.

بهذا كله، يتأكد لنا ان المنظمة حملت، منذ نشأتها، طموحاً من طبيعة مزدوجة: ان تكون هيئة سياسية، تنظيماً أو تجمّعاً أو جبهة، تستقطب العاملين في الميدان الوطني كافة، وتنسق جهودهم الرامية الى تحرير الوطن، وان تكون، في الوقت ذاته، كياناً يستوعب الشعب بأسره ويمثله ويكون وطناً معنوياً مؤقتاً لهذا الشعب الى ان يتمكن من استعادة وطنه. هذا الطموح واجهته مصاعب كبيرة، بعضها انبثق من داخل الساحة الفلسطينية أو نجم عن معارضة البعض للصيغ التي جرى اقرارها. فلم تكن قوى كثيرة راضية عن انشاء المنظمة، أوعن الشكل الذي نشأت عليه. وقد دعى بعض هذه القوى، ومنها ما بقي من الهيئة العربية العليا، الى تحقيق التمثيل في الكيان على أساس الانتخابات العامة. وانبثقت مصاعب أخرى من مقاومة هذه الدولة العربية أو تلك لوجود المنظمة أو لبعض أوجه سياساتها وممارساتها.

ولكن الطموح الذي راود الاغلبية بأن تكون المنظمة هي الوعاء التنظيمي والكيان الوطني ظل حاضراً. وما كان لهذا الطموح ان يتحقق، في الشروط الفلسطينية والعربية، الّا بالتوافق الارادي

بين القوى الفلسطينية كافة. واذا كانت الاتصالات التي تعجلت انشاء المنظمة لم تتح الوقت الكافي لتحقيق هذا التوافق، فان الطموح ذاته بقي بعد التأسيس وما اعتوره من سلبيات، وظل يفعل فعله. هنا تبرز حقيقة ان التوافق الارادي مطلوب لانجاح أي تحالف من أي نوع، سواء في تنظيم واحد أو تجمّع تنظيمات أو جبهة وطنية، ولكن مشروع م.ت.ف. لم يكن مجرد شيء من هذا القبيل فحسب، بل كان أكبر، وكان لا بد من التغلّب على عقبات لاحصر لها قبل الوصول اليه. وقد تطلّب الامر تحقيق جملة متصلة من الخطوات، والمواءمة بين خصوصية الوضع وعموميته والتداخل القائم بينهما حتى يتوافق الجميع على العيش في كيان واحد.

ولأن من المستحيل، حتى في كيان له أهمية الكيان الفلسطيني وواجباته التحررية الكبيرة، تذويب الفروقات القائمة في المجتمع والمنعكسة في بناه السياسية، ثم لأن تأثير هذه الفروقات يشتد في الساحة الفلسطينية بوجود أطراف كثيرة جاهزة لاستغلالها، فقد اشتدت الحاجة الى التوافق الطوعي، أولنقل الى الالتزام الارادي لكي تقوم المنظمة، ثم لكي تنشط، ثم لكي تتطور وتلعب الدورين المنوطين بها، كهيئة سياسية وككيان في آن.

والواقع، كما أظهرته التجربة، ان انشاء المنظمة، في حد ذاته، كان هو المكسب الاكبر الذي حققه شعب فلسطين منذ تشرده. أمّا العثرات التي واجهتها المنظمة، منذ تأسيسها في العام ١٩٦٤ حتى قيام حرب حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧، فكانت كبيرة، وكان من الطبيعي ان لا تكون المنجزات المتحقّقة على الارض كثيرة، اذا ما راعينا حجم الاعتراضات الفلسطينية المتنوعة، والمصاعب العربية، والعداء الاسرائيلي.

## تطوّر التجربة وتشابكها بعد العام ١٩٦٧

لقد أفرزت الشروط التي تأسّست فيها المنظمة قيادة تمثّلت أغلبيتها التجربة الديمقراطية للحركة الوطنية الفلسطينية قبل العام ١٩٤٨، وأضافت اليها الموقف المعادي أو غير المحبّذ للحزبية، أي للتعددية، والميال الى الهيئات ذات التكوين الفضفاض أو الهلامي، حيث يتم التستر على الفروقات الحقيقية بالتشبث بالشعارات العامة واستدراج الولاء الجماهيري لاشخاص القادة. وضمّت القيادة، بحكم شروط النشأة، أيضاً، أقلية من ممثلي القوى المستجدة التي حملت طموحات بتثوير المنظمة واقامة هياكل تنظيمية ديمقراطية تدعمها. ومنذ البداية، نشب الصراع بين الجانبين، وأثمر هذا الصراع منجزات قليلة تمثّلت في حمل المنظمة على انشاء ما عرف باسم التنظيم الشعبي الذي يجرى بناؤه بالانتخاب من قبل المنتسبين اليه طوعاً، وحملها، كذلك، على تشجيع تطوير الاتحادات القائمة وانشاء اتحادات قطاعية جديدة. غير ان الغلبة تحققت، في نهاية المطاف، للاغلبية المحافظة، فبهت دور التنظيم الشعبي وتوقف تطوره عند خطوات التأسيس الاولى، ووجدت الاتحادات القائمة نفسها في صراع، من هذا النوع أو ذاك، حول هذه المسألة أو تلك، مع المتنفذين في القيادة. وبالاجمال، لم تتمكن قيادة المنظمة من اجتذاب القوى الفلسطينية المشبعة بروح عصرها، والرافضة لأسس الولاء الشخصي أو البلدي أو العشائري؛ كما لم تنجح في اجتذاب القوى الراغبة في العمل المسلّح والتي شرع بعضها في ممارسة هذا العمل بالفعل مع مطلع العام ١٩٦٥. وهكذا بقيت قوى فلسطينية كثيرة وهامة خارج اطار المنظمة ومعارضة لسياسة قيادتها، وأظهرت قوى من التي عملت في اطار المنظمة ضيقها بممارسات القيادة، وانصبّ جانب كبير من الانتقادات على غياب السلوك الديمقراطي في العلاقات داخل م.ت.ف. والتصرّفات الفردية لقيادتها، وكان الكثير من هذه الانتقادات، الى

حدّ ما، صحيحاً.

فلما وقعت حرب العام ١٩٦٧ وتلاها الانطلاق الواسع لمنظمات العمل المسلّح، أو الفدائي، أصبحت الدول العربية، بما فيها التي عادت المنظمات الفدائية قبل العام ١٩٦٧، بحاجة لهذا العمل، ووجد فلسطينيون كثيرون أنفسهم منجذبين الى ساحة العمل الوطني. وبالشعبية المتحقّقة للعمل الفدائي والنفوذ المتحقّق لمنظماته، تمكن العمل الوطني الفلسطيني من كسر العديد من القيود التي كانت تحد من الاتصال بين التجمّعات الفلسطينية. وظفر العاملون في هذا الحقل بامكانيات كثيرة للتنقل، فساعد ذلك على بلورة حركة شعبية عامة وواسعة ملتفة حول منظمات العمل الفدائي. واتجهت الانظار فوراً للاستفادة من كيان م.ت.ف. الشرعي ليصبح اطاراً لهذه الحركة، وعنى هذا ان يتولى قادة العمل الفدائي قيادة المنظمة وهذا ما تم بين العامين ١٩٦٨ و١٩٦٩، حين تنحّى المرحوم أحمد الشقيري عن رئاسة المنظمة وحل محله رئيس مؤقت، ثم تقدّم «حملة البنادق» لأخذ مكان الصدارة في الكيان الفلسطيني.

حتى هنا، كان الجميع قد تعلم ان الالتزام الطوعي هو حجر الزاوية في بناء م.ت.ف. كلّه وتفعيل نشاطها، سواء تعلّق الامر بدورها كجبهة سياسية أو ككيان. ومنذ انتقال حملة البنادق الى صدارة الصورة وانجذاب الأحزاب والمنظمات السياسية الى العمل المسلّح وتحولها الى منظمات فدائية، وما تبع ذلك من تعاظم المسؤوليات وتعاظم المخاطر، تركّز البحث في وسائل تحقيق هذا الالتزام.

على ان الحوارات الجادة التي شهدتها الساحة الفلسطينية بين يدي انتقال حملة البنادق الى قيادتها وبعد هذا الانتقال، استهدفت، في المقام الاول، تحقيق التطابق بين الحجم الآخذ في الاتساع للحركة الوطنية والقوى الشعبية التي تدعمها وبين الاطار الذي يضمها وهو م.ت.ف. وكانت هذه، في جوهرها، عملية ديمقراطية، بصرف النظر عن الصيغ التي تمّت بها وسواء تطابقت هذه الصيغ من احدث الممارسات الديمقراطية او اتخذت اشكالاً تقليدية. واذا ما توخينا الايجاز، هنا، فانه يصح القول ان أهم مجريات هذه العملية الكبيرة، كان تحقيق مطلب انتقال حملة البنادق الى قيادة المنظمة وحلولهم محل قيادتها التقليدية. وكان هذا يعني، في حسابات القوى القائمة، ان تتولّى «فتح»، وهي أكبر المنظمات الفدائية، القسط الاوفر من المسؤولية، وان ينشأ تحالف يضمّ المنظمات كافة. وكانت «فتح» تضمّ خليطاً من الآراء والتيارات، بينما وجدت منظمات انبثقت مباشرة عن احزاب أو كانت في ذاتها احزاباً سياسية تحولت الى منظمات فدائية، فكانت في داخلها أشدّ تجانساً ولكنها كانت اصغر من «فتح». وهكذا احتدم الجدل، أساساً، داخل «فتح»، وكان فيها من يرى ان مجيء «فتح» الى اطار م.ت.ف. خطيئة. كان هذا الرأي، في جوهره، رأياً متهيباً من العمل السياسي، وغير محبّذ للتحالف الوطني الذي سيفرضه الوجود داخل المنظمة، أي غير ديمقراطي. وبعد عملية حوارات واسعة داخل «فتح»، حسم الامر في المنظمة الكبيرة لصالح الانتقال الى م.ت.ف. ولصالح التحالف مع الآخرين.

وقبل اتمام الاجراءات الدستورية لعملية الانتقال، أُجريت مشاورات واسعة بين المنظمات الفدائية والاوساط المعنية الاخرى، وتركز جزء من هذه المشاورات، جزء هام منها في واقع الامر، حول المسائل ذات الصلة بالممارسة الديمقراطية، وتمّ، بنتيجتها، تثبيت أمرين في غاية الاهمية: مبدأ الالتزام الطوعي والتعددية، مثلما تمّ تحديد أسس تمثيل الاطراف المتعدّدة في

هيئات المنظمة، حيث جرى تطوير بعض الأسس القائمة وابتكار أسس جديدة. وكان الاقرار بالتعـددية، في حد ذاته، هو الخطوة الكبيرة التي شالت كل الخطوات الاخرى، وكان الالتزام الطوعي هو الوسيلة التي صانت المنظمة من تحول الخلافات فيها الى تناحرات عدائية. وكان هذا وذاك هما البابين اللذين حصلت المنظمة عبرهما على أوسع تأييد شعبي يمكن لأي منظمة ان تحصل عليه في ظروف الشعب الفلسطيني.

ومع دوام الظروف التي تحول دون اجراء انتخابات عامة للمجلس الوطني، بل مع تفاقم هذه الظروف بوقـوع الضفـة والقـطاع في أسر الاحتلال الاسرائيلي، جرى الاقتراب من صيغ التمثيل الديمقراطي الأصوب، وتحددت أسس جديدة لاختيار أعضاء المجلس، وكلها أسس تضيق بصيغ الاختيار العشوائي أو المزاجي، وتدخل عامل الانتخاب في عملية الاختيار بمقدار أو بآخر. واتفق على ان تتوزع مقاعد المجلس على أساس حصة لكل فصيل فدائي بما فيه جيش التحرير الفلسطيني تتوازى مع حجم وجوده على الساحة، وحصة لكل تنظيم شعبي، جماهيري أو مهني تعكس حجمه، وأن تشكل هذه الحصص أغلبية أعضاء المجلس فتترك بقية المقاعد للمستقلين من ذوي المكانات او الكفاءات المتميزة في الاصعدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية، على ان يتم اختيار المستقلين بالتوافق بين الفصائل كافة، وان يخضع تثبيت عضويتهم لقرار يصدره المجلس الوطني ذاتـه. هنـا، يجـدر ان نتذكر ان لكل فصيل وسائله الديمقراطية الخاصة به، وهو حر في استخدامها لاختيار الاعضاء الذين يمثلونه في المجلس، وان التنظيمات الشعبية تختار قياداتها، عادة، بالانتخاب والقيادات المنتخبة هي التي تسمي ممثليها فيه.

هذا الاتفاق، وغيره من الاتفاقات التي تناولت شؤوناً متعدّدة أخرى، أُجري تثبيتها، جميعاً، في مواثيق المنظمة. والحقيقة، ان تعديلات كبيرة، متعدّدة الوجوه، أدخلت على هذه المواثيق. وكان هدفهـا ان تتـوسـع الممارسة الديمقراطية، وان تستكمل سمة المنظمة ككيان وطني يستوعب الجميع. فالميثاق القومي، الذي هو الدستور، عدل، وربما من الاصوب القول انه استبدل، وأقرّ المجلس الوطني المشكّل بالصيغة الجديدة ميثاقاً جديداً حمل اسم «الميثاق الوطني». وكذلك عدل النظام الاساسي. وقد أقرت التعديلات التعددية وصيغ التمثيل الجديدة فظهرت بوضوح سمة المنـظمة، أيضاً، كجبهة للقوى الوطنية الفلسطينية الفاعلة. وأوجز الميثاق المجدّد هذا كله في مادته الثامنة، فوصف المرحلة بأنها «مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين»، ولم يتستر الميثاق المجدّد على التناقضات كما فعل سابقه، بل أقرّ بوجودها، فيما دعا الى تغليب التناقض الرئيس الذي هو «بين الصهيونية والاستعمار، من جهة، وبين الشعب الفلسطيني من جهة ثانية». وعلى هذا الاساس، تبيّن في هذه المادة «ان الجماهير الفلسطينية، سواء من كان منها في أرض الوطن أو في المهاجر، تشكل، منظمات وأفراداً، جبهة وطنية واحدة». وبهذا أسقط الميثاق المجدّد النص المعادي للحزبية الذي ورد في سابقه، وأعطى للتعددية شرعية دستورية. وهذا النص في الميثاق عززته التعديلات التي أدخلت على النظام الاساسي. فقد أناطت هذه التعديلات بالمجلس حق انتخاب اعضاء اللجنة التنفيذية الذين ينتخبون رئيسها من بينهم، وفصلت بين منصب رئيس اللجنة ورئيس المجلس، معززة الفصل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، ان جاز التعبير، وجعلت للمجلس ذاته حق اضافة اعضاء جدد اليه.

ان وجود التعددية داخل م.ت.ف. بما هو أخذ بأكثر منجزات الديمقراطية فعالية والاقرار بها في الميثـاق والنـظام الاسـاسي، واستمـرارها في التجربة العملية، قد عززت على الساحة الفلسطينية

واحدة من الحريات التي تميّزت هذه الساحة بها في المحيط العربي القاتم، وهي حرية التعبير. هنا، تجدر الاشارة، بصفة خاصة، الى نقطة هامة في تجربة التعددية الفلسطينية، فقد أقرت المواثيق، وكذلك الممارسة العملية، ليس حق وجود قوى متعدّدة، فحسب، بل استقلالية كل قوة في شؤونها الخاصة ومنع التدخل فيها. وحتى مع الاغواء الشديد لشعار الوحدة الوطنية والحاجة الشديدة له، لم يخلط ناس المنظمة المفاهيم، ولم يجعلوا مفهوم الوحدة الوطنية مطابقاً لمفهوم دمج المنظمات في بعضها أي الغاء التعدّدية. وهذا ما أبرز، مرة أخرى، أهمية الالتزام الطوعي فجعل المقدار المتحقق من الوحدة الوطنية، في كل مرحلة، فعالاً لأنه نابع من هذا الالتزام. وهذا، أيضاً، ما جعل حرية التعبير في الممارسة، كما هي في المواثيق، راسخة وفعّالة. ووفّر لها المنابر اللازمة. ومهما يكن من أمر، فان وجود حرية التعبير وتوفّر المنابر المتعدّدة لممارستها قدّما خدمات كبيرة للعمل الوطني الفلسطيني، خدمات يصعب احصاء فوائدها. وبوجود حرية التعبير المستندة الى التعدّدية الحقيقية، بقي الباب مفتوحاً أمام النضال الداخلي لصناعة السياسات عبر الحوار الفعّال ولمعالجة الاخطاء والمعضلات ومراقبة السلوك. وبوجود التعدّدية وحرية التعبير، أمكن، في الوقت ذاته، تكتيل الجمهور حول المنظمة وحفزه على الدفاع عنها كلّما تعرّضت للخطر. كما أمكن، بوجود حرية التعبير، حماية التعدّدية ذاتها التي هي مفتاح كل الممارسات الديمقراطية الاخرى وضمان استمرارها. ولكان من العبث الحديث عن أية حريات من أي نوع داخل م.ت.ف. لولا وجود التعدّدية وحرية التعبير المقترنة بها.

يبقى، بعد هذا، من المفيد والهام، التذكير بأن أي حديث يدور حول ديمقراطية م.ت.ف. أو ديمقراطية العمل الوطني الفلسطيني، مثله مثل أي حديث حول استقلالية هذا العمل أو أي شأن آخر من شؤونه، انما هو حديث يتطرّق لأمور نسبية، ما دامت المنظمة، وهي الممثلة لهذا الشعب والمستوعبة لهذا العمل، هي منظمة لشعب مشتّت خاضع لسلطات متعدّدة، وعلاقات انتاج مختلفة، وغير متمتّع بالسيادة على أرضه أو على نفسه في أي مكان. وبهذا، لا يمكن تقديم أوصاف تامّة الكمال لأي ممارسة فلسطينية عامة.

يضاف الى ذلك التأثيرات السلبية للتدخلات الخارجية المباشرة في الشأن الفلسطيني، وهي تدخلات كثيرة متضاربة الاهداف، وفتاكة في كثير من الحالات. وغالباً ما تكون موجهة ضد ما هو ايجابي في الممارسة الفلسطينية. والامر هنا لا يجيء من تدخلات الخصوم، وحدهم، بل كثيراً ما تترتب آثار سلبية على تدخلات الحلفاء، أيضاً. ويمكن للمرء ان يعدّ مئات الامثلة التي واجهت م.ت.ف. فيها ضغوط الاصدقاء، فضلاً عن هجمات الخصوم، وعانت منها. هذا الامر يفاقمه واقع ان أطرافاً كثيرة أعطت لنفسها حق التدخل في الشأن الفلسطيني، وأباحت لنفسها حق الافتاء وحتى القرار في هذا الشأن وبما يخالف رغبة غالبية الفلسطينيين. كما فاقم من هذا الامر ان الاطراف العربية، وخصوصاً الانظمة الحاكمة المعنية أكثر من غيرها بالشأن الداخلي الفلسطيني، لها امتدادات ودوائر نفوذ داخل الساحة الفلسطينية ذاتها. هذا اذا لم نتحدّث عن الاتجار المزمن بالقضية الفلسطينية بدعاوى دينية أو قومية أو غيرها.

أما التأثيرات السلبية النابعة من داخل هذه الساحة، وهي التي تغدو أشد خطورة حين تتقاطع مع التأثيرات الخارجية، فهي، أيضاً، كثيرة. لنأخذ بعض الظواهر الشائهة: ترهل الاجهزة واستشراء البيروقراطية؛ الافساد والفساد وما ينجم عنهما من تخريب روحي ومادي؛ نزعات التسلّط الفردي أو الفئوي وما يقترن بها من اعاقة الممارسة الديمقراطية وتشويه لها؛ الخروج لهذا السبب أو ذاك

عن مبدأ احترام الاقلية للأغلبية وما يستتبعه من ردود فعل؛ تأثيرات بقايا العوامل التقليدية المختلفة، كالولاء على أسس بلدية أو جهوية أو عشائرية. هذه الظواهر السلبية كلها يمكن ان توجد في أي حركة أو كيان وان تؤثر سلباً على ممارسته الديمقراطية بمقدار أو بآخر. ولكنها تصبح في الساحة الفلسطينية أشدّ فتكاً حين يجد اصحابها الحماية في المحيط العربي الذي يستغلهم لأغراضه الخاصة. وقد دفع الشعب الفلسطيني أثماناً باهظة نتيجة استفحال هذه الظواهر واستثمار المتدخلين في الشأن الفلسطيني لها. ولن نبالغ لو قلنا ان خطر هذه الظواهر أدّى الى تبديد جزء كبير من الطاقات الفلسطينية، سواء ما بدد من الطاقات نتيجة التخريب، أو ما استهلك منها في مقاومته.

لكن، ومهما يكن من أمر، فان السلبيات داخل الساحة الفلسطينية، مع الاقرار بضخامة بعضها واستفحال مخاطره، لا تبقى بدون مقاومة. وقد توفّرت لهذه الساحة، عبر تجربتها الطويلة الراسخة والشاقة، تقاليد تبيح فرصاً طيبة للنضال الداخلي ضد السلبيات. والصراع، في هذا المجال، مفتوح، نشهد وقائعه في كل يوم، وفي كل مجال. وان وجود التقاليد الديمقراطية، وخصوصاً ان التشبث بالمنجزات الديمقراطية المكتسبة، هو الذي يشكّل الضمانة للأمل بأن السلبيات لا تكتسح الايجابيات.

# اوروبا الشرقية واسرائيل

## تطوّر العلاقات السياسية والاقتصادية

د. جمال علي زهران

ان أحد أهمّ الانعكاسات للتطورات السياسية التي شهدتها الكتلة الشرقية، هو طبيعة العلاقة بين دول هذه الكتلة وبين اسرائيل. وترجع هذه الاهمية الى ما تركه تطوّر هذه العلاقة على ميزان القوى العربي ـ الاسرائيلي في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ المنطقة العربية بل والعالم كله.

وتمثّل العلاقات المتبادلة بين الدول، في وجهها الدبلوماسي، بعداً هاماً من أبعاد قوة الدولة. وبالطبع، لا تُقصد العلاقات الدبلوماسية في ذاتها، وانما ينظر اليها من حيث تداعياتها، وآثارها، والقدرة على توظيفها في تحقيق الاهداف الكبرى للدولة، بل إنه يمكن النظر الى المسألة من حيث قدرة الدولة على ادارة علاقاتها الخارجية من منظور قدرتها على تكوين شبكة علاقات اقتصادية، ومصالح متداخلة، يصعب معها اتخاذ القرارات بسهولة من جانب الطرف الآخر، بما يشكّل نوعاً من الحصار والقيد على صنع القرار في الدولة. بل أكثر من هذا، يمكن تفسير سلوك الدولة ومواقفها في مجال السياسة الخارجية، دبلوماسياً وعسكرياً واقتصادياً، في اطار ما يمكن ان تستغله من علاقاتها في اسناد مواقفها ودعمها، إنْ بصورة علنية، أو بشكل صامت، يعبّر عن تأييد ضمني. ويمكن للباحث المدّقق ان يرصد هذه الافتراضات في تطور العلاقات بين دول الكتلة الشرقية وبين اسرائيل موضوع الدراسة، في خلال السنوات الخمس الاخيرة والتي اتضحت بشكل أكبر منذ العام الماضي ١٩٨٩، بل يمكن رصد السلوك الاسرائيلي في المنطقة العربية وتفسيره في ضوء تطوّر هذه العلاقات.

تستهدف هذه الدراسة، اذاً، تحليل طبيعة التطور على صعيد العلاقات بين دول الكتلة الشرقية التي تشمل الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية الاخرى، وبين اسرائيل؛ ومن ثم تحليل انعكاس هذا التطور على قضايا المنطقة العربية، واستشراف آفاق مواجهته.

### الاتحاد السوفياتي واسرائيل

كان لتولّي ميخائيل غورباتشيوف الحكم في الاتحاد السوفياتي، وما تمخّض عنه من تغيّرات واضحة في المجتمع السوفياتي نتيجة تبنّيه سياسة المكاشفة أو المصارحة (غلاسنوست)، وسياسة اعادة البناء (بيروسترويكا)، آثاراً هامة على توجّهات دول الكتلة الشرقية في علاقاتها مع محيطها الخارجي. فقد طرح غورباتشيوف، على نطاق واسع، أفكاراً استهدفت اعادة النظر ومراجعة السياسات المتّبعة قبله بصورة نقدية. وفي هذا السياق، طرح فكرة اعادة النظر من جانب بلاده في طبيعة تفاعلها مع المنطقة وصراعها الاقليمي؛ وكذلك اعادة النظر في الرؤية السوفياتية

للمشاكل الاقليمية في العالم وكيفية التعامل معها. وكل هذا محكوم بطبيعة العلاقات بين الدولتين العظميين (الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية)[١]. ويمكن تحليل تطوّر العلاقات بين الاتحاد السوفياتي واسرائيل ضمن مرحلتين.

## اولاً: مرحلة الاتصالات السرية والتغلغل الصهيوني

لقد أمكن رصد بداية اتصالات سوفياتية ـ اسرائيلية منذ تولّي غورباتشيوف الحكم. حيث قام رئيس المؤتمر اليهودي العالمي، ادغار برونغمان، في الحادي عشر من أيلول ( سبتمبر ) ١٩٨٥، بزيارة سرية الى الاتحاد السوفياتي في محاولة لعقد «اتفاق ما». وتمّت الزيارة بناء على اتصالات سرية عدّة مسبقة، وقدّم في خلالها مقترحات تضمّنت ما يلي[٢]:

من الجانب اليهودي: طالب برونغمان باعادة العلاقات الرسمية بين الاتحاد السوفياتي واسرائيل، وان يقوم الاتحاد السوفياتي بدفع دول الكتلة الشرقية الى خطوة مماثلة؛ اضافة الى فتح أبواب الهجرة أمام اليهود السوفيات الى اسرائيل؛ ومساندة الاتصالات السرية التي تجرى بين اسرائيل وبعض الدول العربية؛ والتوقف عن تقديم جميع أنواع المساعدة والمساندة لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ والسماح لمفاوضات سلام ثنائية، تعقد في المستقبل، بين اسرائيل وبعض الدول العربية، وذلك في اطار مؤتمر دولي للسلام تحت اشراف الامم المتحدة، وباشتراك الاتحاد السوفياتي، والولايات المتحدة الاميركية، وباقي الدول الدائمة في مجلس الامن الدولي.

من الجانب السوفياتي: طالب الاتحاد السوفياتي بنقل التكنولوجيا الغربية المتقدمة اليه؛ وحثّ على الموافقة على بيعه كميات كبيرة من القمح؛ وتوقف الاذاعات المعادية له، خصوصاً من داخل الولايات المتحدة الاميركية والتي تدار بواسطة اليهود السوفيات؛ ومنع اسرائيل من البث من اذاعة صوت اميركا المضادة للسوفيات والنظام الشيوعي، وخصوصاً على الحدود الجنوبية للبلاد. كما طالب القوى الصهيونية داخل الولايات المتحدة الاميركية بممارسة ضغط على الرئيس الاميركي وادارته لقبول مشاركة الاتحاد السوفياتي في المؤتمر الدولي للسلام المزمع عقده على أساس «الند بالند»؛ وقبول اسرائيل مشاركة الاتحاد السوفياتي في أي نوع من المؤتمرات أو المباحثات بينها وبين أي طرف آخر في المنطقة.

كذلك دفعت سياسات التغيير واعادة البناء داخل الاتحاد السوفياتي، الجماعات الصهيونية الى التحرّك داخله، كما تشجّعت هذه الجماعات على تكوين «اتحاد الصهيونيين» الذي عقد مؤتمراً تأسيسياً له في العاصمة السوفياتية، موسكو، في الثاني من آب (اغسطس) ١٩٨٩[٣]. وبلغ عدد أعضائه أربعين عضواً، جاء خمسة منهم من اوكرانيا[٤]. وبهذا انتقل النشاط الصهيوني من اطار الدعاية والترويج لأفكار معيّنة، الى مستوى التنظيم والتجمّع العلني. وهكذا، سمح الاتحاد السوفياتي، لأول مرة، باقامة نشاط صهيوني على أرضه، على الرغم من انه الدولة الاشتراكية الاولى في العالم، التي نظرت الى الصهيونية العالمية باعتبارها حركة عنصرية، بل ان العنصرية والصهيونية متطابقتان. وكان من اللافت للنظر ان يعقد هذا النشاط على أرض الاتحاد السوفياتي، خصوصاً وانه منذ حكم القياصرة، الذين توالوا على الحكم، قبل ثورة تشرين الاول ( اكتوبر ) الاشتراكية العام ١٩١٧، لم يكن هذا النشاط مسموحاً به على الاطلاق، حتى ان المحاكم قضت بعقوبات متباينة على دعاة الصهيونية والمبشرين بأهدافها، ووقف مؤسس الدولة السوفياتية فلاديمير ايليتش لينين،

ليكمل آراء الفيلسوف كارل ماركس بادانة الصهيونية في المسألة اليهودية. وعندما حاول الصهيونيون استغلال الفرص في العام ١٩١٩ بعقد مؤتمرهم، تمّ القاء القبض عليهم(٥).

امّا مؤتمر «اتحاد الصهيونيين» فقد وضع مخططاً فكرياً شاملاً للصهيونية في الاتحاد السوفياتي، تضمّن النقاط التالية(٦):

- تعمل الصهيونية في الاتحاد السوفياتي في مرحلة البيروستيرويكا من أجل انشاء قاعدة لبرنامج الحركة الصهيونية، وذلك من أجل تأسيس حزب سياسي صهيوني في الاتحاد السوفياتي.
- تشكيل جهاز دعائي يقوم ببث أفكار الحزب الجديد والافكار الصهيونية داخل المجتمع السوفياتي.
- العمل الدعائي الجدّي داخل وخارج الاتحاد السوفياتي من أجل اعادة العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفياتي واسرائيل.
- انشاء مركز دعائي سياسي ـ ثقافي من أجل بلورة الانتاج الايديولوجي الثقافي للصهيونية العالمية واسرائيل، وارسال هذه المواد الى كل أرجاء الاتحاد السوفياتي حيث تتلقاها المنظمات الصهيونية في داخل البلاد.
- تشكيل فرق «صدامية» تحت قناع فرق الدفاع اليهودية. وقد تشكّلت هذه الفرق، فعلاً، بقرار من المؤتمر الصهيوني التأسيسي، وقامت باعتداءات على مواطنين سوفيات معادين للصهيونية.
- تأسيس مراكز دعائية «وكالات للانباء» تبث الدعاية لاسرائيل، وتشكيل نواةٍ للهجرة الى اسرائيل، وترتيب الدعوات من والى اسرائيل. وفي الاجمال، اشاعة جوهر وشكل وسمات الدولة الاسرائيلية في المجتمعات والتنظيمات اليهودية السوفياتية لجعل اليهود السوفيات جزءاً لا يتجزأ من اسرائيل.
- السعي لتأييد فكرة ابطال قرار الامم المتحدة الذي يساوي بين الصهيونية والعنصرية.

وهكذا يتضح أن مصير اليهود أصبح يتقرر في موسكو ـ التي كانت محرّمة عليهم ـ ممّا جعل للمؤتمر أهمية ومغزى كبيرين.

## ثانياً: الاتصالات العلنية وتطبيع العلاقات

اقترن النشاط الصهيوني في داخل الاتحاد السوفياتي، بتحرّكات ونشاطات خارجية تمثّلت في الزيارات المتبادلة بين الطرفين الاسرائيلي والسوفياتي، واعادة فتح القنصليات في البلدين بشكل متبادل كخطوة على طريق اعادة العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين. وهذا ما حدث لاحقاً، بالفعل، على الرغم من تأكيد موسكو المستمر بأنها لن تستأنف علاقاتها مع اسرائيل الّا بعد انعقاد المؤتمر الدولي للسلام، وفي هذا الصدد، يمكن رصد عدد من الوقائع التي مهّدت للتطوّرات اللاحقة في العلاقات السوفياتية ـ الاسرائيلية. فقد بدأت وسائل الاعلام تتحدث عن شخصيات ووفود سوفياتية زارت اسرائيل وسط ترحيب كبير، من هؤلاء رئيس اتحاد الكتاب وعضو مجلس السوفيات الاعلى، جينكيز ايتماتوف (وهو أيضاً من المقرّبين الى غورباتشيوف). وقد حظي ايتماتوف باستقبال من وسائل الاعلام الاسرائيلية يليق برئيس دولة. والتقى الرئيس الاسرائيلي، حاييم هيرتسوغ، ورئيس الوكالة اليهودية، سيمحا دنيس، والوزير عيزر وايزمان وبعض المسؤولين في الحكومة الاسرائيلية. واكثر

من ذلك، قدّم ايتماتوف في خلال لقائه مع هيرتسوغ نسخة من كتابه الاخير «المقصلة» الذي يبرّىء فيه اليهود من تهمة قتل «المسيح». ونشرت الصحف الاسرائيلية بعد زيارة ايتماتوف تصريحاً له رأى فيه انه من الضروري اعادة العلاقات بين الاتحاد السوفياتي واسرائيل من دون أية شروط.

وفي منتصف أيلول ( سبتمبر ) ١٩٨٩، وصلت الى اسرائيل فرقة «البولشوي» السوفياتية، وهي من أشهر فرق الباليه في العالم، حيث قدّمت ١٤ عرضاً في تل ـ أبيب والقدس. وعلّقت وسائل الاعلام الاسرائيلية، على الزيارة بأنها خطوة أخرى على طريق تطبيع العلاقات السوفياتية ـ الاسرائيلية. من جهة أخرى، بلغ عدد الدبلوماسيين السوفيات العاملين في اسرائيل، في هذه الفترة، عشرة دبلوماسيين تولّوا ادارة المصالح السوفياتية، في مقابل ستة دبلوماسيين اسرائيليين برئاسة، ايرين ليفين، عملوا في موسكو. وكان ليفين يعود الى اسرائيل مرة كل شهر لاطلاع الحكومة الاسرائيلية على سير المحادثات والاتصالات التي تجرى بين البلدين من أجل تطبيع العلاقات، والسماح بهجرة اليهود الى اسرائيل. ومن شواهد تطوّر العلاقات بين موسكو وتل ـ أبيب، في هذه الفترة، السماح لاسرائيل بالاشتراك في معرض الكتاب العالمي في موسكو؛ ورفع العلم الاسرائيلي؛ وعدم مصادرة أي كتاب أو لافتة من جانب السلطات السوفياتية على عكس العام الذي سبقه، ممّا يعكس حجم التطور الايجابي الذي طرأ على العلاقات بين الطرفين[٧]. واضافة الى ذلك، أعلن عن ان شركة «العال» الاسرائيلية اتفقت مع شركة «ايروفلوت» السوفياتية على البدء برحلات جوية بين تل ـ ابيب وموسكو اعتباراً من مطلع العام ١٩٩٠، على الرغم من عدم وجود علاقات دبلوماسية بين البلدين في حينه، وقد سعت اسرائيل الى فتح خط جوي مباشر من موسكو الى تل ـ أبيب باعتبار ذلك يشكّل خطوة في تطوير العلاقات مع موسكو من جهة، ويساعد على تقليل عدد المهاجرين اليهود الذين يتجهون من الاتحاد السوفياتي الى الولايات المتحدة الاميركية من جهة أخرى[٨]. وممّا يذكر، في هذا الصدد، ان طائرة اسرائيلية كانت هبطت في أواخر العام ١٩٨٨، في ارمينيا السوفياتية حاملة أدوية ومعدّات طبية لمساعدة ضحايا الزلزال هناك، وكان ذلك للمرة الاولى منذ قطع العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين في حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧.

في موازاة هذه التطوّرات، قام عدد من الجمهوريات السوفياتية منها جورجيا، وارمينيا، واوكرانيا، بتدعيم علاقاتها الاقتصادية باسرائيل، وتمّ تبادل الزيارات بين عدد من المسؤولين الكبار في البلدين. وبلغ الامر ذروته في الدعوة التي وجهتها جمهورية جورجيا الى وزير الزراعة الاسرائيلي، اريئيل شارون، لزيارة الاتحاد السوفياتي والتي كان لها انعكاسات سلبية لدى الدول العربية، ممّا اضطر مصدراً سوفياتياً مسؤولاً الى نفي خبر الدعوة. وعلى الرغم من ذلك، تواصلت الدعوات السوفياتية لمسؤولين اسرائيليين؛ فدعا وزير التربية في جورجيا نظيره الاسرائيلي، اسحق نافون، لزيارة جورجيا. ودعت لجنة السلام السوفياتية وزير المالية، شمعون بيرس، لزيارة الاتحاد السوفياتي. ومثّلت هذه الدعوات، بمجملها، مساعي سوفياتية لتشجيع الاتصالات بين الطرفين عبر الجمهوريات السوفياتية المختلفة بشكل مباشر وغير مباشر. وهذا ما يؤكد الاتصالات السرية التي تمّت بين الطرفين من قبل[٩].

في الجانب الاسرائيلي، تواصلت عمليات تطوير الصلات مع الاتحاد السوفياتي. وقد استقبل رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق، اسحق شامير، في أيار ( مايو ) ١٩٩٠، وفداً من أكاديمية العلوم السوفياتية حضر الى اسرائيل للتوقيع على اتفاقية تعاون علمي. وصرّح سكرتير الاكاديمية، بعد اللقاء، «انه مهتم للغاية بتوسيع نطاق التعاون العلمي بين الاتحاد السوفياتي واسرائيل، وخصوصاً في مجال الفضاء، وانه سيعرض نتائج هذه الزيارة على غورباتشيوف فور عودته»[١٠]. ثمّ تطوّرت الاتصالات في النصف الثاني من العام ١٩٩٠ على مستوى عال بين مسؤولين من البلدين، وبعلنية

واضحة، بهدف تدعيم هجرة اليهود السوفيات مباشرة وعبر خطوط الطيران المباشرة، وانتهت الى فتح القنصليات بين الجانبين في تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٩٠.

وفي ضوء المرحلتين السرية التي بدأت عامي ١٩٨٠ و١٩٨٦، والعلنية التي تطوّرت العلاقات في خلالها، بدءاً من عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩، بدا واضحاً حجم التطوّر في العلاقات وحجم القطيعة التي كانت قائمة بين موسكو وتل ـ أبيب منذ العام ١٩٦٧، والتي بادر الاتحاد السوفياتي، في حينه، الى قطعها. وممّا يدعو الى الدهشة ان عودة العلاقات في السنوات الاخيرة، بدأت بمبادرة من موسكو؛ لذا لم يكن مستغرباً، ان يقوم مسؤولون سوفيات بتمهيد متواصل لعودة العلاقات رسمياً[١١]، والذي بدأ اولاً باعادة العلاقات القنصلية.

## اوروبا الشرقية واسرائيل

شهدت العلاقة بين دول أوروبا الشرقية واسرائيل تطوّراً هاماً، حمل في طياته أبعاداً جديدة يمكن ان يكون لها تأثير بعيد المدى على طبيعة العلاقة بين هذه الدول وبين المنطقة العربية حاضراً ومستقبلاً. ومثلما أُجري تمهيد لعودة العلاقات السوفياتية ـ الاسرائيلية، تواصل على مدى أربع سنوات، فقد أجري تمهيد مماثل لاعادة العلاقات بين دول اوروبا الشرقية واسرائيل، وإنْ اختلفت درجته وتوقيته بين دولة وأخرى.

بدأت الاتصالات بين دول اوروبا الشرقية منذ العام ١٩٨٦، وذلك بافتتاح مكتب بولندي في تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٨٦ تولّى رعاية المصالح البولندية في تل ـ أبيب. تلاه افتتاح مكتب مماثل للمجر في تل ـ أبيب العام ١٩٨٧، وقيام شامير، في أيلول ( سبتمبر ) ١٩٨٨ بزيارة الى بودابست، حيث كانت المجر أول دولة من بين دول اوروبا الشرقية تعلن عن اعادة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل بعد عام على زيارة شامير وتحديداً في ١٨ أيلول ( سبتمبر ) ١٩٨٩. وتتالى بعد ذلك اعلان بقية دول اوروبا الشرقية عن عودة علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل، فقد أعقبت تشيكوسلوفاكيا المجر في اعادة علاقاتها مع اسرائيل في ٢٤ كانون الثاني ( يناير ) ١٩٩٠، ثم بولندا في ٢٧ شباط ( فبراير ) ١٩٩٠، على الرغم من انها كانت أول دولة تقوم باتصالات مع اسرائيل في خلال العام ١٩٨٦. ثم استأنفت بلغاريا علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل في الثالث من أيار ( مايو ) ١٩٩٠. أمّا رومانيا فانها الدولة الوحيدة، من بين دول اوروبا الشرقية كلها، التي لم تقطع علاقاتها مع اسرائيل بعد عدوانها على الدول العربية في العام ١٩٦٧. الى ذلك، فقد مرّ تطوّر العلاقات بين اوروبا الشرقية واسرائيل بسلسلة من المواقف، كان أبرزها:

- قيام شركة الطيران الاسرائيلية في خلال العام ١٩٨٩، برحلات الى كل من بولندا والمجر ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا، ورحلات خاصة الى بلغاريا[١٢].

- تبادل الزيارات، على أرفع المستويات. نذكر منها، على سبيل المثال لا الحصر، زيارة نائب وزير الخارجية الاسرائيلي، بنيامين نتنياهو، الى بودابست في الفترة من ٤ ـ ٦ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٨٩؛ وزيارة بيرس، الى بولندا في أوائل كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٨٩؛ وزيارة وزير العلاقات الخارجية في جمهورية صربيا اليوغسلافية، الكسندر برليا، غير الرسمية، الى اسرائيل في منتصف تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٨٩؛ وقام وزير الخارجية الاسرائيلية، دافيد ليفي، بزيارات الى كل من دول اوروبا الشرقية التي أعلنت عن تبادل العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل، وتمّت الزيارات

عشية الاتفاق على الاعلان الرسمي عن عودة هذه العلاقات، مع كل من المجر وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا. اضافة الى ما سبق، فان هناك عدد من الزيارات غير المعلنة، التي أشارت اليها، ضمناً، صحف عربية وعالمية[١٣].

○ تطوير العلاقات الاقتصادية بين دول اوروبا الشرقية واسرائيل. وقد لوحظ ذلك في تطوّر التبادل التجاري في ما بينهما في عقد الثمانينات، فزاد حجم التبادل من ٧٩,٥ مليون دولار العام ١٩٨١، الى ١١٥ مليون دولار العام ١٩٨٦، وارتفع الى ١٥٠ مليون دولار العام ١٩٨٧، وواصل الارتفاع العام ١٩٨٨ وبلغ نحو مئتي مليون دولار، أي أن التجارة بين الطرفين زادت بنسبة ٤٣,٥ بالمئة العام ١٩٨٦ مقارنة بالعام ١٩٨١، وزادت بنسبة ٣٠,٤ بالمئة و٣٣,٣ بالمئة في العامين ١٩٨٧ و١٩٨٨ على التوالي، مقارنة بالعامين اللذين سبقاهما. ومع ذلك، فان حجم تجارة اسرائيل مع أوروبا الشرقية لا يزيد على واحد بالمئة من حجم التجارة الاسرائيلية مع العالم. وهي تتركز، بصورة خاصة، مع كل من رومانيا ويوغوسلافيا، حيث مثّلت كل منهما ٣٠ بالمئة، تقريباً، من اجمالي التجارة الاسرائيلية مع شرق اوروبا، وتأتي المجر في المرتبة الثالثة، ثمّ بعدها بلغاريا. أما باقي دول اوروبا الشرقية وهي بولندا، وألمانيا الشرقية، وتشيكوسلوفاكيا، فقد ظلّت علاقاتها التجارية مع اسرائيل محدودة جداً، أو ليست ذات قيمة كبيرة.

○ تطوّر السياحة التي تشكّل جانباً هاماً في علاقات اسرائيل الاقتصادية مع أوروبا الشرقية، وخصوصاً مع رومانيا والمجر ويوغوسلافيا حيث يتوجّه آلاف السياح الاسرائيليين، سنوياً، الى رومانيا منذ فترة طويلة، وكذلك الامر بالنسبة ليوغوسلافيا. أمّا المجر، فقد تطوّرت العلاقات السياحية بينها وبين اسرائيل في أعقاب تحسّن العلاقات بينهما منذ العام ١٩٨٦، حين زار نحو ألفين من السيّاح المجريين اسرائيل، في مقابل نحو ١٥ ألف سائح اسرائيلي قاموا بزيارة المجر. ومن المرجح ان يكون عدد السياح المجريين الى اسرائيل تزايد في العامين ١٩٨٨، ١٩٨٩ نظراً لوجود نحو ثمانين ألف يهودي مجري يمثّلون مصدراً لقطاع السياحة من المجر الى اسرائيل[١٤].

## تطوّر العلاقات وأثره على القضايا العربية

تباينت وجهات النظر إزاء الآثار التي طرحها تطوّر العلاقة بين اسرائيل ودول الكتلة الشرقية. فهناك من رأى فيها آثار ايجابية، فيما رأى آخرون فيها سلبيات عدّة على قضايا المنطقة العربية. ولا شك ان تطور العلاقات بين الطرفين الاشتراكي والاسرائيلي جاء في صالح اسرائيل ودعّم نفوذها؛ وفكّ من حصارها؛ وكسر طوق العزلة الدبلوماسية التي فرضت عليها من جانب دول هذه الكتلة أولاً، ومن غالبية دول العالم الثالث ثانياً. ومع ذلك، فان المسألة لم تتوقف عند هذا الحد ممّا يستدعي الاشارة الى التداعيات المختلفة لهذا التطوّر، والتي يمكن تحديدها في ما يلي:

١ ـ تبدّل الموقف السوفياتي ازاء القضية العربية، واتضح ذلك من خلال موقف الاتحاد السوفياتي من مسألة الهجرة اليهودية وقبوله مبدأ تهجير اليهود الى اسرائيل، ممّا رتّب آثاراً خطيرة على موازين القوى بين العرب واسرائيل. كما لمسنا هذا التبدّل في تراجع اهتمام الاتحاد السوفياتي بالقضية العربية والفلسطينية، الى حدّ عدم اصراره على تناولها، بشكل رئيس، في مؤتمر القمة الذي عقده مع الولايات المتحدة الاميركية في مالطا في كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٨٩. كذلك أمكن رصد التبدّل من خلال ما تردّد عن اتفاق اميركي ـ سوفياتي على الغاء قرار الامم المتحدة بشأن دمج الصهيونية بالعنصرية والذي كان أُصدر في العام ١٩٧٠. كما أشار بعض التقارير الى دور

الاتحاد السوفياتي في ممارسة ضغوط لسحب طلب فلسطيني قُدم الى الجمعية العامة للامم المتحدة بشأن تعديل وضع البعثة الفلسطينية، لدى المنظمة الدولية. وأكثر من هذا، فقد أدار الاتحاد السوفياتي ظهره لمبدأ «التوازن الاستراتيجي» بين العرب واسرائيل، وخصوصاً بين سوريا واسرائيل، ورفضه دعم سوريا بأسلحة استراتيجية حديثة، وبالكميات المطلوبة[١٥]، في الوقت الذي تحصل فيه اسرائيل على أحدث الاسلحة الاميركية ممّا يدعم تفوقها العسكري في مواجهة العرب.

٢ ـ تحول موقف دول اوروبا الشرقية من المساندة الكاملة للقضية العربية الى طرح التوازن في العلاقات، بل والميل تجاه اسرائيل، واتضح ذلك من التسرع الذي لا مبرر له في اعادة العلاقات الدبلوماسية، وغير الدبلوماسية، لهذه الدول مع اسرائيل. وعلى الرغم من الآثار السلبية لهذا الاندفاع من جانب دول اوروبا الشرقية نحو اسرائيل، الّا ان هناك من رأى ان هذا التحوّل جاء نتيجة للدور الذي قام به اليهود داخل الحركات والمعارضة للانظمة الشيوعية في هذه الدول في خلال السنوات الماضية، نظراً لتميّز هذه الحركات بطابع ثقافي، حيث حظي اليهود بنفوذ في الاوساط الثقافية، وساهموا بدور كبير في معارضة الانظمة الشيوعية في دول أوروبا الشرقية، في اطار المعارضة التي عرفت بـ «حركات المنشقين». فمن داخل صفوف هؤلاء المثقفين، برزت القيادات الجديدة التي تبوأت السلطة، أخيراً، في عدد من هذه البلدان وقد احتفظت بصلات وثيقة مع اليهود في بلادها وفي الخارج، ومن هؤلاء وزير خارجية بولندا، ورئيس وزراء ألمانيا الشرقية، هانز مودروف، ووزير الخارجية الالماني، أوسكار فيشر، الذي يعتبر من الاصدقاء المقربين لزعيم الطائفة اليهودية في ألمانيا الشرقية، سيغموند روتشتاين[١٦]. ولا شك ان هذا كله يؤكد المراجعة الواضحة لموقف دول أوروبا الشرقية المؤيد للقضية العربية باتجاه خسارة للطرف العربي، ومكسب للطرف الاسرائيلي؛ بعبارة أخرى، فان قاعدة التأييد العربي في الكتلة الشرقية تعرّضت للتآكل في الوقت الذي نمت قاعدة التأييد لاسرائيل.

٣ ـ تراجع العلاقات الاقتصادية بين دول الكتلة الشرقية والدول العربية، في مقابل زيادة حجم ونوعية هذه العلاقات مع اسرائيل. فقد شهدت العلاقات التجارية بين البلدان العربية وأوروبا الشرقية تراجعاً في أهميتها النسبية للطرفين. وأكد ذلك، هبوط نسبة صادرات الاتحاد السوفياتي الى الوطن العربي، مقارنة باجمالي الصادرات السوفياتية. وكذلك تراجع معدّلات التجارة العربية الى الاتحاد السوفياتي، مقارنة باجمالي التجارة الخارجية العربية، بالاضافة الى تراجع نصيب الدول الاشتراكية من تجارة المجموعة العربية من ٧,٦ بالمئة للواردات العام ١٩٧٣ الى ٤,٤ بالمئة للعام ١٩٨٥، ومن ٤,٦ بالمئة من الصادرات الى ٢,٩ بالمئة للفترة عينها[١٧]. وهكذا، ففي الوقت الذي شهدت العلاقات الاقتصادية بين دول الكتلة الشرقية والدول العربية تراجعاً ملحوظاً، نمت العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل ودول هذه الكتلة وتطوّرت بصورة مقابلة.

٤ ـ تراجع المبادرة الاسرائيلية لجهة تطوير العلاقات مع دول اوروبا الشرقية في مقابل تسارع مبادرات هذه الدول. ولوحظ انه في الوقت الذي سعت اسرائيل الى توطيد علاقاتها الخارجية بدول العالم وزيادة الرقعة التي تتعامل معها، وتوسيع دائرة حركتها مستخدمة شتّى الوسائل للوصول الى أهدافها[١٨]، كما حدث ويحدث في افريقيا واميركا اللاتينية، فان المبادرة لتطوير العلاقات مع الدول الاشتراكية جاءت من الاتحاد السوفياتي اثر التغيّرات التي شهدها منذ تولّي غورباتشيوف السلطة واعلانه عن سياسة «اعادة البناء والمصارحة» في العام ١٩٨٥. ومن ثم، فان اعادة النظر في علاقات السوفيات ودول اوروبا الشرقية الخارجية، ومن بينها العلاقات مع اسرائيل، أتت في اطار اعادة البناء واعادة السوفيات أنفسهم النظر في المشاكل الاقليمية في العالم، وطرق التعامل معها.

٥ ـ وضوح دور العوامل الخارجية التي ساهمت في الضغط على دول الكتلة الشرقية ممّا دفعها باتجاه اعادة العلاقات مع اسرائيل وتطويرها، حيث اتضح دور الغرب عامة، والولايات المتحدة الاميركية بصفة خاصة، في الضغط على دول الكتلة الشرقية. وظهر ضغط واشنطن واضحاً في مسألة هجرة اليهود السوفيات. فقد استغلت واشنطن قضية حقوق الانسان في الاتحاد السوفياتي لممارسة ضغط وابتزاز أسفر عن قبول الاخير بفتح باب الهجرة أمام اليهود. كذلك، مارست الولايات المتحدة الاميركية ضغوطاً هائلة على دول اوروبا الشرقية، حيث ربطت تقديم مساعدات ومعونات الى هذه الدول بقبول اعادة العلاقات مع اسرائيل وتطويرها، اضافة الى تحرير الاقتصاد الاوروبي الشرقي. ولا شك ان هذا كشف، بوضوح، عن حجم وطبيعة الدور الخارجي الذي لعبته الولايات المتحدة الاميركية في مساندة اسرائيل، باستغلالها للظروف التي شهدتها هذه البلدان. وهذا يذكرنا بالضغوط التي مارستها دول السوق الاوروبية على اسبانيا، وبتأثير من الولايات المتحدة الاميركية لاقامة علاقات مع اسرائيل في مقابل الموافقة على انضمام اسبانيا الى السوق الاوروبية المشتركة، وهذا ما تم عملياً العام ١٩٨٦.

## خلاصة

أظهر تطور الاوضاع في دول اوروبا الشرقية الاتجاه العام نحو تعدّد الرؤى والمواقف وتطورها في ظل المناخ الجديد المستند الى التعددية السياسية، ممّا جعلنا قبالة جماعات ضغط متباينة الرأي ازاء القضايا العربية، في مقابل رأي رسمي ساد في ظل الاوضاع السابقة وكان يساند هذه القضايا مساندة كاملة منذ وقت طويل. وقد أملت هذه النتائج ضرورة اعادة النظر في السياسات العربية تجاه بلدان الكتلة الاشتراكية سابقاً، واستغلال ماهو متاح من فرص لاعادة التوازن الى العلاقة مع هذه البلدان بعد التطورات السلبية التي تعرّضت لها، وعدم ترك المسرح السياسي فيها مفتوحاً، باستمرار لهجمات اسرائيلية متواصلة. وقد يتطلب ذلك بناء استراتيجية عربية متكاملة للتعامل مع النتائج التي ترتبت على تطوّر علاقات دول اوروبا الشرقية مع اسرائيل.

---

(١) ميخائيل غورباتشيوف، **البيروسترويكا**، ترجمة حمدي عبدالتواب، بيروت: دار الشروق، ١٩٨٦، ص ١٨٨ ـ ١٩١؛ وص ٢٠٧ ـ ٢٢٧.

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر **مجلس الحرس الوطني**، شباط ( فبراير ) ١٩٨٦، بلا مكان نشر، ص ٧.

(٣) **الوطن** (الكويت)، ١٩٨٩/٩/٨، ص ١ و٢٠.

(٤) **المصدر نفسه**.

(٥) انظر نهاد الغادري، **التاريخ السري للعلاقات الشيوعية ـ الصهيونية**، بيروت: منشورات دار الكاتب العربي، ١٩٦٩، ص ١٧ ـ ٥٣.

(٦) **الوطن**، ١٩٩٠/١/٤، ص ١٦؛ **والحياة** (لندن)، ١٩٨٩/١٢/١٩، و١٩٨٩/١٢/٢١.

(٧) **الحياة**، ١٩٨٩/١١/٢٣.

(٨) **المصدر نفسه**، ١٩٨٩/١٢/٨، ص ١.

(٩) **المصدر نفسه**.

(١٠) **الاهرام** (القاهرة)، ١٩٩٠/٢/١٣، ص ٤.

(١١) **عل همشمار**، ١٩٩٠/١/٣.

(١٢) **الحياة**، ١٩٨٩/١٢/٨، ص ٢.

(١٣) **الشرق الاوسط** (لندن)، ١٩٨٩/١١/١؛ وستيفان مارشان، «احتمال استئناف العلاقات الدبلوماسية البولندية ـ الاسرائيلية قريباً»، **الوطن**،

١٩٨٩/١٢/٥؛ نقلاً عن **لوفيغارو**، آذار (مارس)، بلا تاريخ نشر؛ والشرق الاوسط، **مصدر سبق ذكره**، ١٩٩٠/١/١٢؛ **والحياة**، ١٩٩٠/١/١٠؛ وآلان فراستون، «اسرائيل تستعجل باعادة علاقاتها مع دول أوروبا الشرقية»، **لوموند**، باريس، بلا تاريخ نشر.

(١٤) انظر احمد النجار، «اسرائيل وشرق أوروبا: حدود التطور في العلاقات الاقتصادية»، **الاهرام**، ١٩٨٩/١٠/٢٧، ص ٦.

(١٥) يمكن الرجوع الى المناقشات الهامّة ضمن ندوة أجرتها مجلة السلاح والطيران الاسرائيلي (هيل هآفير)، حول انخفاض الاسلحة السوفياتية للدول العربية (اعداد عفار جوبرن)، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩؛ وكذلك، انظر **الميدان**، (فلسطين المحتلة)، «دمشق تلقت دفعة من طائرات سوخوي»، ١٩٩٠/١/١٩، ص ١٢.

(١٦) «التعاطف الاوروبي الشرقي تجاه اسرائيل»، **الشرق الاوسط**، ١٩٩٠/١/١٢.

(١٧) مصباح العربي، «التدفقات السلعية وهيكل التجارة بين المجموعة العربية ومجموعة الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية»، **المستقبل العربي**، (بيروت)، العدد ١٢٦، آب (اغسطس) ١٩٨٩، ص ٤٣ و٦٦.

(١٨) لمزيد من التفاصيل، انظر نجدة فتحي صفوت، **جهاز الدبلوماسية الاسرائيلية وكيف؟**، بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية، ص ٤١ و٥١؛ وابراهيم العابد، **سياسة اسرائيل الخارجية**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف.، ١٩٦٨؛ وخالد اسماعيل علي، **علاقات اسرائيل بالدول النامية**، بغداد: وزارة الثقافة والاعلام، ١٩٦٩؛ وعواطف عبدالرحمن، **اسرائيل وافريقيا**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف.، ١٩٧٤؛ وأسعد عبدالرحمن، **التسلل الاسرائيلي في آسيا**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف.، ١٩٦٧.

# انتخابات الكنيست الثالث عشر

## قراءة في النتائج

سمير جريس

تعدّدت القراءات لنتائج الانتخابات العامة للكنيست (البرلمان) الاسرائيلي، التي أُجريت في ٢٣ حزيران ( يونيو ) ١٩٩٢، وتراوحت بين التقويمات القائلة ان شيئاً لم يتغيّر، حيث لا فرق هنالك بين العمـل والليكود، وبين الاغراق في التفاؤل والتهليل لـ «الانقلاب» الذي أسفر عن اقصاء الليكود وحلفائه من اليمين عن سدّة الحكم، وعودة الجناح العمّالي الى السلطة، بعد خمسة عشر عاماً قضاها في متاهات المعارضة أو الائتلاف أو تقاسم السلطة مع اليمين. وفي الوقت نفسه، تعدّدت، أيضاً، التحليلات والتقديرات لأسباب هذا التحوّل ونتائجه المتوقّعة.

لا تهدف هذه الدراسة الى الخوض في التكهّنات والتوقّعات المحتملة بقدر ما تهدف الى ابراز مدى هذا التحوّل وأسبابه ومغزاه. لهذا الغرض لا بدّ من عرض سريع لنتائج هذه الانتخابات، والسياق الذي جرت فيـه، والقضايا المثارة ومواقف الاطراف الرئيسة منها، ثمّ الأسباب التي أدّت الى تلك النتائج ومغزاها.

خاضت الانتخابات ٢٥ قائمة حزبية وانتخابية، بينها ١٥ قائمة قديمة، وعشر قوائم جديدة. ويبيّن الجدول الرقم (١) المعطيات الاساسية للعملية الانتخابية.

**الجدول الرقم (١)**[1]

معطيات أساسية هامّة

| | |
|---|---|
| أصحاب حق التصويت | ٣,٤٠٩,٥١٠ |
| مصوّتون جدد | ٥٤١,٧٤٨ (حوالى ٣٠٠ ألف مهاجر والباقي من الشبان) |
| اسرائيليون في الخارج | ٣٧٠ ألف اسرائيلي |
| عدد صناديق الاقتراع | ٥,٥١٤ (بدون صناديق الجيش الاسرائيلي) |
| نسبة الحسم | ١,٥ بالمئة (٣٩,٢٣٥ صوتاً للمقعد الأول) |
| المقعد الواحد بالأصوات | ٢٠,٧١٥ صوتاً |
| الاصوات الضائعة | ١٣١,١٢٨ صوتاً (أُعطيت لقوائم لم تتجاوز نسبة الحسم) |
| الاصوات غير الصالحة | ٢١,٠٨٤ صوتاً |
| الاصوات الصالحة | ٢,٤٨٥,٨٥٢ صوتاً |

وفي المحصلة لم تفز من بين القوائم الحزبية الـ ٢٥ سوى عشرة أحزاب، أمّا الـ ١٥ حزباً (منها عشر قوائم جديدة)، فلم تتجاوز نسبة الحسم التي ارتفعت الى ١,٥ بالمئة من مجمل الاصوات. ويبيّن الجدول الرقم (٢) الاحزاب التي لم تتجاوز نسبة الحسم.

**الجدول الرقم (٢)[٢]**

احزاب لم تتجاوز نسبة الحسم

| الحزب | عدد الاصوات | عدد المقاعد | عدد المقاعد في الكنيست الـ ١٢ |
|---|---|---|---|
| هتحياه | ٣١,٩٧٥ | – | ٣ |
| القائمة التقدمية للسلام | ٢٤,١٨١ | – | ١ |
| الحزب الليبرالي الجديد | ١٦,٦٦٩ | – | |
| خلاص اسرائيل | ١٢,٨٥١ | – | |
| الديمقراطية والهجرة | ١١,٦٩٧ | – | |
| أرباب المعاشات | ٨,٣٢٧ | – | |
| ضحايا القروض العقارية | ٥,٩٦٢ | – | |
| بيكانتي | ٣,٧٥٠ | – | |
| التوراة والارض | ٣,٧٠٨ | – | |
| عل غلغاليم [على العجلات ـ حزب سائقي التاكسيات] | ٣,٣٥٥ | – | |
| حزب النساء | ٢,٨٨٦ | – | |
| هتكفاه [الامل] | ٢,٠٥٣ | – | |
| حزب قانون الطبيعة | ١,٧٣٤ | – | |
| حزب تلي [حركة تجديد اسرائيل] | ١,٣٣٦ | – | |
| حزب العصفور | ٥٢٣ | – | |

وبالطبع، لم تسفر نتائج الانتخابات عن تغيير كبير في ميزان القوى عامة بين المعسكرين السياسيين الرئيسين في اسرائيل، اليمين واليسار، إذا جازت التسمية؛ ولا عن تغيير يذكر بين الاحزاب أو الكتل الحزبية التي يتشكّل منها هذان المعسكران. فميزان القوى لا يزال ينقسم مناصفة، تقريباً، بينهما، حيث حصلت كتلة اليسار: العمل (٤٤)، ميرتس (١٢)، راكح (٣) والحزب العربي الديمقراطي (٢) على ما مجموعه ٦١ من أصل ١٢٠ مقعداً، أدّت الى بروز كتلة حاسمة سدّت الطريق أمام معسكر اليمين، ومنعته من تشكيل أي ائتلاف حكومي؛ في حين حصل الليكود (٣٢)، الاحزاب الدينية (١٦) وأحزاب اليمين المتطرف (١١) على المقاعد الباقية الـ ٥٩. كما يبيّنها الجدول الرقم (٣).

والجدير بالذكر هنا، ان هذا التعادل النسبي كاد ان يتحوّل الى تعادل تام، أو الى تحوّل الاكثرية لمعسكر اليمين لو انتقلت بضع عشرات أو مئات من الاصوات من أحد احزاب اليسار، خاصة الحزب الديمقراطي العربي، الى أحد أحزاب اليمين.

أمّا داخل المعسكرات ذاتها، ففي معسكر اليسار ارتفع عدد نواب حزب العمل من ٣٩ نائباً

**الجدول الرقم (٣)[٣]**

النتائج النهائية للانتخابات بعدد الاصوات والمقاعد والنسبة المئوية مقارنة بانتخابات الكنيست الثاني عشر ١٩٨٨

| الحزب | الكنيست الثالث عشر ١٩٩٢ | | | الكنيست الثاني عشر ١٩٨٨ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد الاصوات | النسبة المئوية | عدد المقاعد | عدد الاصوات | النسبة المئوية | عدد المقاعد |
| العمل | ٩٠٦,٨١٠ | ٣٤,٦ | ٤٤ | ٦٨٥,٣٦٣ | ٣٠ | ٣٩ |
| الليكود | ٦٥١,٢٢٩ | ٢٤,٩ | ٣٢ | ٧٠٩,٣٠٥ | ٣١,١ | ٤٠ |
| ميرتس* | ٢٥٠,٦٦٧ | ٩,٥ | ١٢ | ١٩٣,٣٩٦ | ٨,٥ | ١٠ |
| تسومت | ١٦٦,٣٦٦ | ٦,٣ | ٨ | ٤٥,٤٨٩ | ٢ | ٢ |
| المفدال | ١٢٩,٦٦٣ | ٤,٩ | ٦ | ٨٩,٧٢٠ | ٣,٩ | ٥ |
| شاس | ١٢٩,٣٤٧ | ٤,٩ | ٦ | ١٠٧,٧٠٩ | ٤,٧ | ٦ |
| يهدوت هتوراه** | ٨٦,١٦٧ | ٣,٢ | ٤ | ١٣٦,٩٩٣ | ٦ | ٧ |
| حداش | ٦٢,٥٤٦ | ٢,٣ | ٣ | ٨٤,٠٣٢ | ٣,٧ | ٤ |
| موليدت | ٦٢,٢٦٩ | ٢,٣ | ٣ | ٤٤,١٤٧ | ١,٩ | ٢ |
| الحزب الديمقراطي العربي | ٤٠,٧٨٨ | ١,٥ | ٢ | ٢٧,٠١٢ | ١,٢ | ١ |

* خاضت انتخابات ١٩٨٨ بثلاث قوائم هي راتس، شينوي ومبام.

** خاضت انتخابات ١٩٨٨ بقائمتين هما اغودات يسرائيل وديغيل هتوراه.

في الانتخابات السابقة الى ٤٤ نائباً حالياً. وارتفع عدد نواب ميرتس (راتس، مبام، شينوي) من ١٠ نواب الى ١٢ نائباً، بينما انخفض تمثيل الاحزاب العربية من ٦ الى ٥ نواب؛ إذ انخفض تمثيل حزب راكح من ٤ الى ٣ مقاعد، وارتفع تمثيل الحزب الديمقراطي العربي الى مقعدين بدلاً من واحد، في حين لم تتجاوز القائمة التقدمية نسبة الحسم.

ومن الجهة الاخرى، ففي معسكر اليمين انخفض عدد نواب الليكود من ٤٠ الى ٣٢ نائباً، وارتفع عدد نواب اليمين المتطرف (تسومت، موليدت، هتحياه) من ٧ نواب الى ١١ نائباً، على الرغم من فشل هتحياه في اجتياز نسبة الحسم، بينما انخفض تمثيل الاحزاب الدينية من ١٨ الى ١٦ نائباً. ويتضح هنا، ان الاصوات التي خسرها الليكود اتجهت، في غالبيتها الساحقة، الى احزاب أخرى لا تقل يمينية أو تشدّداً عنه.

## السياق الانتخابي

أُجريت الانتخابات في ظل متغيّرات وتحوّلات دولية واقليمية ومحلية درامية، وفي غاية من الاهمية، لا شك انها اثّرت، الى حدّ بعيد، على نتائجها. فعلى الصعيد الدولي، جاءت الانتخابات بعد التحوّل الذي حدث في اوروبا الشرقية، وتقوّض أركان الشيوعية، وانهيار الاتحاد السوفياتي، وبروز عالم القطب الواحد. وهو الامر الذي أراح الاسرائيليين كثيراً، خاصة بسبب فقدان العرب لـ «حليفهم» المحتمل في أية مواجهة عسكرية، أو غيرها، مع اسرائيل، وبالتالي تراجع «الذعر» الامني

و«الفزاعة» الامنية من البرامج والدعاية الانتخابية للاحزاب التي طالما أحسنت استغلالها لكسب المزيد من الأصوات.

لكن هذا التحول قلّص، في الوقت نفسه، من الاهمية الاستراتيجية لاسرائيل بالنسبة لحليفها وحاميها الاكبر، أي الولايات المتحدة الاميركية، في حين بدأت العلاقات بين الطرفين تشهد توتراً وتراجعاً نسبياً لأسباب عدّة أخرى من بينها، مسيرة السلام في الشرق الاوسط ومتفرعاتها كالاستيطان الاسرائيلي في الارض العربية المحتلة، وضمانات القروض الاميركية لاسرائيل، والتمثيل الفلسطيني، والتقارب الاميركي مع بعض الدول العربية، علاوة على أزمات أخرى ثنائية، كأزمة نقل تكنولوجيا اميركية الى دول أخرى أجنبية، والتجسّس الاسرائيلي على الولايات المتحدة الاميركية، والخلاف بين اسرائيل واليهود الاميركيين، وغيرها.

غير ان العلاقات الدولية لاسرائيل شهدت، خلال تلك الفترة، انتعاشة كبيرة، لم تشهد لها مثيلاً منذ قيامها. فقد أعادت علاقاتها مع معظم دول المعسكر الاشتراكي سابقاً، إنْ لم يكن كلها، وأنشأت علاقات وطيدة مع معظم الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفياتي السابق، ومع الكثير من الدول الاخرى خاصة في آسيا وافريقيا. ومن هنا، فإن الجدل الحزبي والدعاية الانتخابية حول هذه المسألة لم تتعدّ الحديث عن ضرورة «تصحيح» العلاقة مع الولايات المتحدة الاميركية، والحدّ الادنى من «التنازلات» المطلوبة لهذا الغرض.

وعلى الصعيد الاقليمي، جاءت الانتخابات في ظل الانقسام الخطير الذي شهده العالم العربي على خلفية حرب الخليج، بكل افرازاتها وانعكاساتها على الكيان الصهيوني، حيث تراجع، وربما تلاشى، التهديد العربي لوجود اسرائيل، بل تحوّل الى ا عتراف ـ غير رسمي حتى الآن ـ بحق اسرائيل في الوجود. ووصلت الامور الى حدّ تبادل الادوار، تقريباً، حيث أصبحت غالبية الكيانات والانظمة العربية تناضل من أجل حقها هي في الوجود. كما أُجريت الانتخابات، على الصعيد ذاته، في ظل مسيرة السلام العربية ـ الاسرائيلية بشقيها، الثنائي والمتعدّد، وفي ظل تراجع الانتفاضة الشعبية الفلسطينية في الارض المحتلة، وقدرة اسرائيل على استيعابها أو «التعايش» معها، علاوة على التراجع الحادّ في قوة ومكانة منظمة التحرير الفلسطينية. ومن هنا، فقد تلاشى، أيضاً، والى حد كبير، «الذعر» الاسرائيلي من العرب، وبالتالي القناعة بضرورة التوصل الى حل سلمي معهم، ومدى الالحاح في ذلك. فجاءت البرامج والدعاية الانتخابية، في هذا المجال، وكأنها تتبارى في ما بينها بتجاهل الحقوق العربية، وانصب التركيز فيها على ما هو ضروري من «تنازلات» لتصحيح صورة اسرائيل ومكانتها وتحقيق أهدافها، أو الهروب، في هذه المسألة، نحو توتير الاجواء الامنية مع سوريا ولبنان، والعودة للحديث عن «الفزاعة» العربية والسلاح النووي وغيره. وهنا، شكّل موعد اجراء هذه الانتخابات، والذي تزامن مع ذكريات أمنية ـ استراتيجية أخرى، كقصف المفاعل النووي العراقي قبل ١١ عاماً، ومرور ٢٥ عاماً على حرب حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧، وعشر سنوات على حرب لبنان، فرصة أخرى لهروب الاحزاب الى الماضي، والنبش في ملفّات التاريخ، والتركيز على الجوانب الشخصية للمتنافسين، في محاولة لتأجيج المشاعر والتأثير على الناخبين.

أمّا على الصعيد المحلي، فقد أُجريت الانتخابات في ظل تفاقم الاوضاع الاقتصادية الاجتماعية، والفشل في استيعاب المهاجرين الجدد من اليهود، والارتفاع في معدّل البطالة، وازدياد عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر، وهبوط الاجور، والتراجع في مستوى الخدمات العامة (الصحية ـ

التعليمية ـ الثقافية ـ الرفاه)، ووصول الاقتصاد، عموماً، الى حالة من الكساد؛ ناهيك عن احباطات المهاجرين الجدد، الذين يمثلون عنصراً جديداً في الانتخابات، من الليكود الذي سعى الى استغلال هؤلاء في توفير قوى عاملة رخيصة، وفي توسيع الاستيطان اليهودي في الارض الفلسطينية المحتلة، وفي احتلال أماكن العمال العرب في اسرائيل، وفي تهويد الجليل والمثلث[٤].

كذلك تزامنت الانتخابات، داخلياً، مع صدور تقريرين هامّين: الاول، وهو التقرير السنوي الثاني والاربعون لمراقب الدولة، الذي أُصدر قبل الانتخابات بشهرين، وأشار الى مواضع الخلل في أداء حكومة الليكود برئاسة شامير، والاجهزة التابعة لها، ووجّه انتقادات قاسية لمظاهر الفساد والتجاوزات من جانب بعض كبار المسؤولين في الجهاز الحكومي[٥]؛ والثاني، تقرير محافظ بنك اسرائيل، الذي أُصدر قبل الانتخابات بشهر، مشيراً الى أنه بسبب الانشغال الزائد للحكومة، واهتمامها المبالغ فيه بالبناء، لم تحقق السياسة الاقتصادية أهدافها الاساسية، وهي زيادة فرص العمل، وتشجيع القطاع التجاري، ممّا أدّى الى تباطؤ في الهجرة لاسرائيل، وتباطؤ في وتيرة زيادة الاستثمارات في العجلة الاقتصادية[٦].

## البرامج الحزبية

اتّسمت برامج الليكود، واليمين عموماً، بالتعنّت الشديد ازاء مسيرة السلام، بينما بدت برامج العمل أقل تعنّتاً من حيث الشكل، لكنها أكثر غموضاً من حيث المضمون، في ما بدت الفوارق بين الحزبين الرئيسين، العمل والليكود، طفيفة جداً، ازاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي والقضية الفلسطينية ومسيرة السلام. فقد تحدّث برنامج الليكود عن رغبة اسرائيل في السلام مع الدول العربية، ولكن من دون تقديم أية تنازلات اقليمية، وعن حل للقضية الفلسطينية يتمثّل باقامة حكم ذاتي ينطبق على السكان وليس على الارض، ومنع اقامة دولة فلسطينية، وتركيز اليهود في البلاد الى الحدّ الاقصى، واستيطان «ارض ـ اسرائيل الكبرى»، وتطوير العلاقات مع الولايات المتحدة الاميركية، وتحسين الأداء الاقتصادي[٧].

أمّا برنامج العمل، فقد دعا الى حل وسط اقليمي في كل الجبهات، بما في ذلك مرتفعات الجولان، على أساس قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، وتطبيق الحكم الذاتي الفلسطيني، بروح اتفاقيتي كامب ديفيد، في غضون فترة قصيرة (أقل من سنة)، وتجميد الاستيطان، باستثناء القدس والغور وخطوط المواجهة، واعتبار نهر الاردن الحدود الأمنية لاسرائيل، والدخول في مفاوضات حقيقية وعملية مع العرب[٨]. كما تحدث البرنامج، أيضاً، عن ضرورة وقف التدهور في العلاقات مع الولايات المتحدة الاميركية، وضرورة توجيه الموارد لاقتصاد الدولة، واخراج الاقتصاد من حالة الجمود الى النمو، وايجاد فرص عمل، والقضاء على مشكلة البطالة[٩]، كما دعا الى تلافي تفاقم الخلافات مع العرب ومع الاميركيين.

وتبارت برامج الاحزاب اليمينية الاخرى (تسومت، موليدت، هتحياه) في تزمّتها وتطرّفها مع برنامج الليكود ومع بعضها البعض، في مجال السياسة والامن. وكان برنامج حركة «تسومت» الاقرب الى برنامج الليكود، اضافة الى معارضته الحكم الذاتي، ودعوته الى تقليص نفوذ الاحزاب الدينية، ورفع مستوى التعليم وطهارة الذمة. ودعت حركة «هتحياه» الى القضاء على الانتفاضة، وطرد الآلاف من نشطائها، وتنفيذ عقوبة الاعدام، والسماح للجيش باطلاق النار على المتظاهرين؛ بينما اعتبرت حركة «موليدت» الترانسفير (الترحيل) هو الرد الوحيد على الانتفاضة، والحل الوحيد المقبول في نظرها.

ولم تختلف الاحزاب الدينية، وخاصة حزب شاس (يهود الطوائف الشرقية)، في برامجها السياسية والامنية، عن الخط العام لليمين، باستثناء التيار الورع [المتديّنين الورعين] الذي دعا الى تفضيل وحدة الشعب على وحدة الارض. وشكل هذا التيار حزباً موحّداً هو يهدوت هتوراه (يهودية التوراة) من احزاب اغودات يسرائيل وديغيل هتوراه والحاخام بيرتس وكتلته «موريا» سابقاً. وركّز هذا الحزب على مبدأ الحفاظ على اليهودية لأنه بدون يهود يحافظون على التوراة لا توجد يهودية ولا شعب يهودي. كما ركّز على وحدة هذا المعسكر، وعلى مخاطر تعزّز اليسار. واتجه حزب المفدال (الحزب الديني القومي) أكثر الى اليمين بدعوته الى ضرورة الحفاظ على الشخصية اليهودية لدولة اسرائيل، والحفاظ على «أرض ـ اسرائيل الكاملة» ذات الطابع اليهودي[١٠].

وتشابهت برامج أحزاب اليسار (ميرتس، راكح، الديمقراطي العربي والقائمة التقدمية)، الى حدّ كبير، خاصة في المجال السياسي والامني. فدعت، جميعها، الى وقف الاستيطان، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، والانسحاب من على الارض العربية المحتلة، واقامة دولة فلسطينية مستقلة.

## الحملة الانتخابية

انعكس التقارب الشديد في برامج الحزبين الرئيسين، العمل والليكود، بشكل بارز، على الدعاية الانتخابية، حيث لم يرغب أي منهما ان يتناول، بجدية، موضوع السلام والقضية الفلسطينية[١١]. وأوضح تعبير على ذلك ما قاله رئيس الحملة الانتخابية للعمل، بنيامين بن ـ اليعيزر، من ان «الليكود حاول جرّ العمل الى قضايا مثل المناطق [المحتلة] والهستدروت، لكننا لم ننجر وراء استفزازاته»[١٢].

وكان من أهمّ السمات الاخرى للحملة الانتخابية التركيز على الطابع الشخصي للمرشحين، وماضي كل منهم، من دون التطرّق، بعمق، الى القضايا الجوهرية الرئيسة. فخاض الليكود حملته تحت شعار «الليكود هو القادر». بينما كان شعار حزب العمل «اسرائيل بانتظار رابين»، ممّا دفع بعدد من المعلّقين الى اطلاق تسميات مختلفة على هذه الحملة مثل «حرب الدعاية»، «غسيل مخ» و«مسرح اللامعقول». وأوجزها احد المعلّقين السياسيين بقوله: «ان الدعاية التي انفقت عليها الاحزاب الملايين كانت صفراً في كل شيء، في المضمون وفي المصداقية، وفي التأثير»[١٣]. بينما اتهم معلّق سياسي آخر الليكود والعمل «... كما لو أنهما اتفقا على صرف نظر الناخب الاسرائيلي عن الحقيقة الجوهرية الرئيسة للمرحلة السياسية الراهنة، وهي استحقاق ساعة الحسم، من جانب اسرائيل، بالنسبة لمستقبل الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة. فقد نجح الحزبان الرئيسان في برنامجهما الرامي الى تضليل شعب بأكمله، من خلال صرف كل اهتماماته نحو أهداف وهمية، وتحويل انظاره عمّا كان ينبغي ان تكون الغاية الرئيسة لمعركة الانتخابات الحالية... ويخيل اليّ ان الحزبين اتفقا في ما بينهما على تشويش أحاسيسنا، وعلى عدم مصارحتنا بالحقيقة... وإذا حصل وتسرّبت المواضيع السياسية الى حلبة الانتخابات، فإن قادة الحزبين لا يتكلّمون معنا باستقامة حولها»[١٤].

كان هدف الليكود من ذلك، التعمية على اخفاقاته في المجالات كافة تقريباً، لعدم وجود ما يمكن المزايدة به على العمل الذي طرح خطاً سياسياً ـ أمنياً أشد صقرية عمّا كان عليه في الماضي، «الخط الذي يشبه بمقدار كبير خط الليكود، [الامر] الذي دفع بالعمل الى تخبئة الحمائم المعروفين في قائمة مرشحيه»[١٥].

لذا، كانت اللامبالاة العامة من جانب الجمهور الاسرائيلي، البطل الرئيس في

معركة الانتخابات، بل يمكن القول انها دليل على يأس الجمهور وتآكل ثقته بالمستوى السياسي، وهو ما يعزّز تطلّع المزيد من فئات السكان الى زعيم قوي يدير دفة الدولة، دونما حاجة الى جهازها السياسي والتشريعي الحالي. هذا التطلّع، أكده بحث جديد أُصدر عن «المعهد الاسرائيلي للديمقراطية» أشار الى ان حوالى نصف الاسرائيليين يرغبون في رؤية زعيم قوي غير مرتبط بالانتخابات للكنيست؛ زعيم يمسك زمام الامور بيديه، ويحلّ نفسه من الاجهزة البيروقراطية التي من شأنها تكبيل حركاته، ويتخذ قرارات مصيرية. وهذا ما يعتبر الدليل الامثل على الرغبة العميقة بالتغيير[١٦].

هذه الرغبة بالتغيير، استمدت قوتها من الدعوة القوية الى تغيير طريقة الانتخابات، والمطالبة باجراء انتخابات مباشرة لرئيس الحكومة، التي يعارضها الليكود ويؤيدها العمل. وعلى الرغم من ان قانون الانتخابات المباشرة لرئيس الحكومة لن يطبّق قبل الانتخابات للكنيست الرابع عشر، فإن المعركة الانتخابية دارت وكأن القانون أصبح مطبقاً فعلاً. وقد استغل العمل هذه النقطة، الى حدّ كبير، خاصة وان شعبية رابين تزيد بكثير عن شعبية شامير.

لقد شكّل الموقف من معالجة القضايا الاقتصادية ـ الاجتماعية للدولة، كحل مشكلة النمو الاقتصادي، والبطالة، واستيعاب المهاجرين، والخدمات الاجتماعية المختلفة، نقطة صراع رئيسة في دعاية الحزبين. وهنا، أحسنت دعاية العمل بالدعوة الى تغيير الاولويات، والربط الذكي ما بين هذه القضايا وقضية الاستيطان الاستعراضي الذي يستنزف الموارد، ويهدم الثقة الدولية بالاقتصاد الاسرائيلي، ويسدّ الطريق في وجه الحصول على القروض وضمانات القروض، بل ويسعى الى تأزيم العلاقات مع الحليف الاكبر، أي الولايات المتحدة الاميركية.

أكد براعة التكتيك العمالي هذا، استطلاع رأي أُجري بناء على طلب معهد البحوث الاقتصادية والاجتماعية التابع للهستدروت حول الاولويات القومية للجمهور الاسرائيلي التي جاءت على النحو التالي: ٧٨ بالمئة للقضاء على البطالة، ٤٧ بالمئة لرفع وتحسين مستوى التعليم، ٣٩ بالمئة لاستيعاب الهجرة، ٣٧ بالمئة للاهتمام بالطبقات الفقيرة من السكان، ٣٦ بالمئة لرفع مستوى الصحة، ٢٣ بالمئة لحل مشكلة الاسكان، ١٨ بالمئة لحل مشكلة الاجر الحقيقي، ١٤ بالمئة لتطوير وتنمية البنية التحتية، ٨ بالمئة للعلاقات بين المتديّنين والعلمانيين[١٧]. ولم يتطرّق هذا الاستطلاع الى القضايا السياسية والامنية. لكن في وثيقة أعدّها الباحث كلمان غاياز لحساب حزب العمل، أشارت الى ان ٤٠ بالمئة من السكان يصفون أنفسهم على أنهم يمين أو يمين معتدل، و٢٥ بالمئة وسط، و١٤ بالمئة يسار معتدل، و١٠ بالمئة يسار[١٨].

من جهة أخرى، اتفق أكثر من معلّق على ان الصراع الرئيس بين الحزبين الكبيرين تمحور، بشكل لم يسبق له مثيل، حول كسب ودّ الجمهور الخائب الامل من جراء حكم الليكود (المستمر منذ العام ١٩٧٧) من طرف العمل؛ وكذلك كسب ودّ جمهور الناخبين بين أوساط المهاجرون الجدد من الاتحاد السوفياتي السابق، من طرف الحزبين على السواء. «فالخارطة الديمغرافية لجماهير الناخبين، في هذه الانتخابات، تطرح صورة تكاد تكون متماثلة مع صور الانتخابات السابقة، باستثناء فئتين من السكان هما: المهاجرون الجدد من روسيا، والمهاجرون القدامى سكان مدن وبلدات التطوير. فالروس هم الورقة الجنونية لانتخابات العام ١٩٩٢. وخلافاً لغالبية الفئات السكانية التي هاجرت الى اسرائيل في العقود الاخيرة، فإن غالبيتهم تفتقد الى الايمان الصهيوني، والى الرابطة الوثقى باليهودية، وهم غير مبالين، بصورة نسبية، بالخلاف الايديولوجي الفاصل بين

الحزبين الكبيرين حيال موضوع النزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني»[١٩].

ولعلّ أفضل وصف لهذه الحالة ما توقعّه الخبير والباحث في علم الاجتماع السياسي، يوحانان بيرس، من أنه «في الانتخابات الحالية، لم تكن مشكلة الحزبين الكبيرين اشباع رغبة غالبية الناخبين، وانما التأثير على قلّة متحرّكة صغيرة من الممكن ان تنتقل من حزب كبير الى حزب كبير آخر. والانتخابات ستحسم بواسطة هذه القلّة التي من شأنها الانتقال من الليكود الى العمل أو العكس. وجواباً على السؤال الذي يطرحه البعض حول ماهية هذه الانتخابات، أقول: انها انتخابات في سبيل الاستئثار بالحكم الذي يمكن احرازه بواسطة الاصوات العائمة»[٢٠].

## بين «الفشل» و«النجاح»

في ضوء ما تقدّم عرضه من تقارب شديد بين برامج الحزبين الكبيرين، وتقارب النتائج النهائية، التي عاد فيها العمل الى قوته في انتخابات العام ١٩٨٤، عندما احتل ٤٤ مقعداً، بالضبط مثل ما حصل عليه في هذه الانتخابات، وحصل عندها معسكر اليسار كله على ٥٩ مقعداً، أي أقل بمقعدين ممّا حصل عليه الآن، وفي ضوء حاجة اليمين الى بضع عشرات أو مئات من الاصوات للعودة الى مكانته في المعركتين الانتخابيتين السابقتين، أي حكومة برئاسته، أو حكومة وحدة وطنية أو تناوب، وفي ضوء اتجاه الخريطة الحزبية، بمجملها، نحو المزيد من التطرّف اليميني، يصعب الحديث عن هذه الانتخابات بمصطلحات «الانقلاب» أو «التحول» أو «التغيير». وأقصى ما يمكن قوله فيها «نجاح» حزب أو مجموعة احزاب، و«فشل» حزب أو مجموعة أحزاب أخرى.

وحتى هذه المصطلحات تعتبر نسبية، هي الاخرى، وفقاً للزاوية التي ينظر منها الى النتائج. بل وهناك مَنْ يدعي فوز اليمين في هذه الانتخابات، ذلك ان «الناخب العربي منح أحزاب اليمين حوالى المقعدين، بينما أعطى حزب العمل وحركة «ميرتس» أربعة مقاعد وربما خمسة. هذه المقاعد اضافة الى المقاعد الخمسة للحزبين العربيين المتطرفين ـ راكح والديمقراطي العربي ـ كانت مضمونة لليسار منذ البداية... ومن ثم، فإن النسبة السليمة والحاسمة، فعلاً، بين اليمين واليسار ـ اي ميزان القوى بين السكان اليهود في اسرائيل ـ ليست ٥٩ مقابل ٦١، وإنما تقريباً ٥٧ لليمين اليهودي مقابل ٥٢ أو ٥١ لليسار كله... [ولكن] هذه هي الديمقراطية»[٢١].

وتتضح الصورة أكثر فأكثر لدى استعراض أهمّ الاسباب التي أدّت الى هذه النتيجة، والتي نوردها في ما يلي بايجاز. ولا يعتبر ترتيبها حسب الاهمية أو حسب مدى تأثيرها، لفقدان المعطيات والاحصاءات الشاملة والنهائية من جهة، ولعدم وجود أدوات لقياس مدى وحجم تأثير كل منها على قرار الناخب، من الجهة الاخرى:

اولاً: استعداء شامير لأهم ركيزتين لوجود اسرائيل واستمراريتها، وهما الولايات المتحدة الاميركية والجالية اليهودية هناك. وقد خرق شامير والليكود بهذا مبدأ يحظى باجماع اسرائيلي شبه كامل، ودخل في مواجهة خاسرة مع الادارة الاميركية، مراهناً على الكونغرس والتأثير الواسع لاسرائيل بين اعضائه[٢٢].

ثانياً: مبالغة الليكود في تقييم الولاء الاوتوماتيكي لابناء الطوائف الشرقية. فقد أدّى موت مناحيم بيغن الذي أقام الحلف مع هذه الطوائف، والمؤامرات التي تعرّض لها دافيد ليفي، نائب رئيس الوزراء وأبرز ممثلي تلك الطوائف، الى ضعضعة هذا التحالف[٢٣]. اضافة الى انشقاق أعداد من الليبراليين عن الليكود، بزعامة يتسحاق موداعي، الذي أسّس الحزب الليبرالي الجديد، من دون ان يحظى

بأي مقعد.

ثالثاً: مرور السياسة الاسرائيلية الداخلية بمسار من «التأمرك»، سواء من حيث التركيز على المرشّحين أكثر منه على الايديولوجيا أو الحزب، أو من حيث الانتخابات التمهيدية (Primaries)، والتأييد الشعبي لتغيير طريقة الانتخابات، وتبنّي أسلوب الانتخابات المباشرة، وهي قضايا تمتّع فيها العمل بتفوّق بارز على الليكود.

رابعاً: وحدة حزب العمل، والاصلاح الديمقراطي الذي اجتازه، ووحدة احزاب اليسار الصهيوني في حزب واحد (ميرتس)، مقابل حرب المعسكرات في الليكود والانقسامات داخل الاحزاب اليمينية الاخرى.

خامساً: «انحراف» الليكود عن نظريته والبدء في مفاوضات مع العرب، الذي كان السبب المباشر في سقوط حكومته أولاً، ثم تقديم موعد الانتخابات. بهذا منح الليكود «شرعية» ما للتفاوض مع العرب، وهو ما تلقّفه العمل بنهم، واستغله الى أقصى الحدود.

سادساً: تقريرا مراقب الدولة ومحافظ بنك اسرائيل، اللذان وجّها انتقادات قاتلة، لأداء حكومة الليكود، وللفساد الذي استشرى في أدوات السلطة، وللسياسات الاقتصادية للحكومة. فالقضية المركزية التي أقلقت الناخب الاسرائيلي «اصلاح السلطة في جانبها العملي وليس الايديولوجي... وهذا هو السبب في تعاظم قوة 'تسومت' و'ميرتس' حيث حصل الناخب عندهما على اجابات لمشكلة السلطة»[٢٤]. وقال المعلّق السياسي يشعياهو بن ـ بورات، ان نصف ما حصلت عليه «تسومت» كان بسبب الدعوة لتجنيد المتديّنين... وهذا هو، أيضاً، السبب في سقوط «هتحياه» التي اعتبرت الايديولوجيا ضمانة للنجاح، علاوة على اقترابها من المتديّنين[٢٥].

سابعاً: التأثير البارز لأصوات المهاجرين الجدد، أي ما يضاهي ثلاثمئة ألف صوت، ذهبت غالبيتها الساحقة الى العمل ومعسكر اليسار. فقد حصل العمل على ٤٧,١ بالمئة من الاصوات، بينما حصل الليكود على ١٨ بالمئة، و«ميرتس» ١١,٠٣ بالمئة، «تسومت» على ١,٤٢ بالمئة، و«شاس» على ١,٦٢ بالمئة[٢٦].

ثامناً: التأثير البارز، أيضاً، للاصوات العربية. فعلى الرغم من امتناع ما يقرب من ٣٠ بالمئة من العرب عن التصويت، وضياع ٩,٢ بالمئة من أصواتهم بسبب سقوط القائمة التقدمية للسلام، فقد أعطت هذه الاصوات خمسة مقاعد لليسار (العمل ـ ميرتس)، وخمسة مقاعد أخرى للاحزاب العربية (راكح والديمقراطي العربي)، في مقابل مقعدين لأحزاب اليمين، كما يتبيّن من الجدول الرقم ٤[٢٧].

وعلى أي حال، ينبغي ان لا يفهم من هذا ان عودة العمل الى السلطة بهذه الأغلبية الضئيلة يشكّل نقطة ضعف له. فالنتيجة العامة للانتخابات، وضمان الاغلبية الحاسمة الى جانبه، منحته فرصة نادرة في تاريخ اسرائيل لوقف ابتزاز الاحزاب الدينية، وعدم قدرة أي حزب، بمفرده، على اسقاط الائتلاف. كما ان مواقفه الغامضة والفضفاضة تجعله قادراً على اشراك أحزاب من اليمين واليسار، على السواء، في حكومته.

## المغزى

في ضوء ما استعرضناه، آنفاً، من نتائج الانتخابات وسياقها، مروراً بمواقف الاطراف المختلفة من القضايا التي أُثيرت خلالها، وانتهاء بالاسباب التي أدّت الى النتائج التي ظهرت، يمكن القول ان سقوط الليكود ونجاح العمل لا يعني حدوث تغيير موازٍ في آراء ووجهات نظر ومواقف الاسرائيليين

**الجدول الرقم (٤)**

نتائج الانتخابات في الوسط العربي (بالنسبة المئوية)
مقارنة بانتخابات ١٩٨٨

| الحزب | ١٩٩٢ | ١٩٨٨ |
|---|---|---|
| حداش | ٢٣,١ | ٢٣,٠ |
| الحزب الديمقراطي العربي | ١٥,٣ | ١١,٣ |
| القائمة التقدمية للسلام | ٩,٢ | ١٤,٣ |
| المجموع | ٤٧,٦ | ٥٨,٦ |
| حزب العمل | ٢٠,٤ | ١٦,٥ |
| ميرتس | ٩,٨ | ١٠,٦ |
| الليكود | ٨,٤ | ٦,٧ |
| شاس | ٤,٩ | ٠,٥ |
| المفدال | ٤,٧ | ٣,١ |
| بقية الاحزاب الصهيونية | ٤,٢ | ٤,٠ |
| المجموع | ٥٢,٤ | ٤١,٤ |

**ملحوظة:** نسبة أصحاب حق التصويت من العرب تشكّل ٩,٨ بالمئة من اجمالي أصحاب حق التصويت في اسرائيل. وقد انخفضت نسبة التصويت في الوسط العربي في انتخابات العام ١٩٩٢ الى حوالى ٦٩,٧ بالمئة، وكانت في انتخابات العام ١٩٨٨ بلغت ٧٣,٢ بالمئة.

من الصراع مع الفلسطينيين خصوصاً، ومن مسار السلام عموماً؛ خاصة في ضوء تزايد الضعف والانقسام العربي، وتراجع الانتفاضة الفلسطينية، واهتزاز مكانة م.ت.ف. وقدراتها.

فعلاوة على تبنّي العمل لطروحات الليكود، خاصة خلال العقدين الماضيين، على الصعيدين الامني ـ السياسي والاقتصادي ـ الاجتماعي، فمن المعروف ان رابين هو الأب الشرعي والمهندس الرئيس للمشروع أو الافكار التي حاول الليكود تطبيقها بنوع من التشنّج والجهل بقدرات اسرائيل وامكاناتها وأولوياتها. وهو يعود، هذه المرة، للاشراف بنفسه على تطبيقها، إذا صدقت نيّاته.

وأمّا ما برز من تباين طفيف بين العمل والليكود في المواقف من مسيرة السلام. فإنه لا يتعدّى تظاهر العمل بالمرونة النسبية من خلال استغلال الألفاظ الفضفاضة والمبهمة. ومع هذا، فإن سقف طروحاته يكاد لا يصل الى اتفاقيتي كامب ديفيد اللتين ابرمهما الليكود مع مصر. كما ان الخطوط الاساسية للحكومة التي شكّلها العمل، تخلو من أي ذكر لقرارات الامم المتحدة والشرعية الدولية، ومبدأ الارض مقابل السلام، في ما تتلاعب وتناور بالخلاف حول الاستيطان، بتجزأته بشكل مصطنع الى استيطان «أمني» وآخر «سياسي»، من خلال التأكيد على استمراريته، على الرغم من تجميد بعضه مؤقتاً، على ما يبدو، وذلك لضرورات آنية وأولويات ملحّة، لا مفر من مراعاتها، الى ان تتحسن الفرص فيتحول كامل الاستيطان الى أمني، كما حصل في الماضي أكثر من مرة، وفي عهد حكومات العمل، بالذات، يوم كان أقل تطرّفاً.

ويندرج التباين الطفيف بين الحزبين في إطار أسلوب معالجة الازمات الخارجية والداخلية التي واجهتها اسرائيل، من جراء حكم الليكود لها منذ العام ١٩٧٧. ويهدف رابين، دولياً، الى تحسين صورة اسرائيل أمام الرأي العام العالمي، بعد تحسين علاقاته الدولية الاخرى الى أقصى الحدود، والى تخفيف العناد ازاء الولايات المتحدة الاميركية لتحسين العلاقات معها، وتأمين استمرار تدفّق الدعم بأشكاله كافة، الذي من دونه لا تقوى اسرائيل على البقاء، والى تأمين ضمانات القروض التي من دونها لا تستطيع حل التعقيدات الاقتصادية ـ الاجتماعية التي كانت سياسة الليكود سبباً رئيساً فيها.

اما اقليمياً، فيسعى رابين الى تجزئة الموقف العربي من طريق الوعد باحراز تقدّم على احدى الجبهات (الحكم الذاتي الفلسطيني) مع اهمال، بل التأكيد على عدم النيّة في تقديم أي تنازل على الجبهات الاخرى، خاصة الجولان. والهدف من ذلك اضعاف الموقف العربي، واثارة التناقضات العربية الى حدّ الاقتتال، وهو ما يعتبر مرتكزاً اساسياً للسياسة الصهيونية، خاصة العمالية، وعنصراً أساسياً من عناصر الامن القومي الاسرائيلي، وأحد ضمانات بقاء الهيمنة الاسرائيلية، وبالتالي استمرارية المشروع الصهيوني.

ويبرز الخبث العمالي، بشكل واضح، لدى الحديث عن التسوية النهائية، حيث يقوم بقلب الاولويات ثانية، حيث يدعو الى تأخير الحل النهائي في ما يتعلّق بالقضية الفلسطينية الى ما بعد انهاء حالة العداء مع الدول العربية، وابرام معاهدات سلام منفصلة معها.

الّا انه لا مفرّ من القول ان التغيير السياسي الذي جاء بحكومة العمل الى السلطة شكّل فتحة، ولو ضيّقة، في مجرى التسوية السياسية وفحواها لا يجوز تجاهلها. واستغلال هذه الفتحة وتوسيعها مرهون بالقدرة العربية أولاً.

---

(١) هآرتس، ١٩٩٢/٦/٢٩.

(٢) المصدر نفسه، ١٩٩٢/٦/٢٨.

(٣) جرى الدمج، هنا، بين جدولين، انظر: الملف، المجلد الخامس، العدد (٥٦/٧)، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ص ٧٤٣؛ نقلاً عن هآرتس، ١٩٨٨/١١/٦؛ وهآرتس، ١٩٩٢/٦/٢٨.

(٤) عراخيم، العدد ١٢٩/٢، أيار (مايو) ١٩٩٢، ص ٥.

(٥) الملف، العدد ٩٨/٢، أيار (مايو) ١٩٩٢، ص ٦٩١.

(٦) هآرتس، ١٩٩٢/٥/٢٩.

(٧) المصدر نفسه، ١٩٩٢/٥/١٥.

(٨) معاريف، ١٩٩٢/٥/٢٢، وهآرتس، ١٩٩٢/٥/١٧.

(٩) يديعوت احرونوت، ١٩٩٢/٦/٥.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) هآرتس، ١٩٩٢/٦/١٢.

(١٢) المصدر نفسه، ١٩٩٢/٦/٢٨.

(١٣) ناحوم بارنياع، يديعوت احرونوت، ١٩٩٢/٦/٣.

(١٤) عوزي بنزيمان، هآرتس، ١٩٩٢/٦/٨.

(١٥) هآرتس، ١٩٩٢/٥/٢٢.

(١٦) المصدر نفسه، ١٩٩٢/٦/١١.

(١٧) المصدر نفسه، ١٩٩٢/٦/١٢.

(١٨) المصدر نفسه، ١٩٩٢/٧/١٧.

(١٩) دافار، ١٩٩٢/٦/١١.

(٢٠) هآرتس، ١٩٩٢/٧/١٦.

(٢١) اريئيل شارون، يديعوت احرونوت، ١٩٩٢/٧/٣.

(٢٢) هآرتس، ١٩٩٢/٦/٣٠.

(٢٣) المصدر نفسه، ١٩٩٢/٦/٢٩.

(٢٤) المصدر نفسه، ١٩٩٢/٦/٢٥.

(٢٥) يديعوت احرونوت، ١٩٩٢/٦/٢٦.

(٢٦) المصدر نفسه، ١٩٩٢/٦/٢٤.

(٢٧) هآرتس، ١٩٩٢/٦/٢٩.

# أصوات المهاجرين السوفيات في الانتخابات الاسرائيلية الاخيرة

د. ايمان يحيى

أُجريت الانتخابات الاسرائيلية الاخيرة، في نهاية حزيران ( يونيو ) الماضي، في ظل أجواء لم تشهد اسرائيل مثلها من قبل؛ فلقد اكتنف هذا الحدث اثنان من المتغيّرات السياسية والديمغرافية. ولا شك في ان هذان المتغيّران أثّرا في العملية الانتخابية بقدر كبير. المتغيّر الاول هو اجراء المفاوضات الثنائية ومتعدّدة الطرف التي انطلقت من محطة مدريد والتي دخلت اسرائيل فيها، لأول مرة، في مفاوضات مباشرة مع الاطراف العربية في الصراع العربي ـ الاسرائيلي كافة، بما فيها الفلسطينيون ودول الجوار العربي وممثلو دول الخليج والمغرب العربي. ان تلك المفاوضات، بلا جدال، تعدّ سابقة جديدة على المسرح السياسي الاقليمي، وعلى صعيد الشارع السياسي الاسرائيلي أيضاً. أمّا المتغيّر الثاني فهو الهجرة السوفياتية الى اسرائيل خلال الأعوام الثلاثة المنصرمة والتي رفعت من عدد المهاجرين والمستوطنين ذوي الاصل الروسي الى ٤٠٠ ألف شخص يملك ٢٧٠ ألفاً منهم حق التصويت في تلك الانتخابات، كما صرّح بذلك رئيس قسم الهجرة اليهودية في الوكالة اليهودية[١]. وقد حظي المتغيّر الثاني بانتباه المراقبين الذين تفاوتت توقعاتهم وتضاربت بشأن تلك الكتلة التصويتية الجديدة واتجاهاتها السياسية، ومدى تأثيرها على مستقبل الحياة السياسية في اسرائيل.

## أجواء ما قبل الانتخابات

توقّع بعض الباحثين ان تتوزع أصوات المهاجرين السوفيات الجدد على الكتل والاحزاب السياسية المختلفة الموجودة على الساحة الاسرائيلية؛ فهم وافدون جدد من دون أيّة آراء مسبقة، وما زالوا في بداية تجربتهم، وتتركّز اهتماماتهم على كل ما يتعلق بعملية استيعابهم[٢]، بينما تنبأ الآخرون بأن الليكود، بما يملكه من خبرة، ناهيك عن تمتّعه بالسلطة، سيكون قادراً على استيعاب المهاجرين الجدد في صفوفه؛ ولكن كان هناك، أيضاً، مَنْ توقّع ان يتحول المهاجرون، في حال فشل المؤسسة الحاكمة في استيعابهم، الى المعارضة، وخصوصاً انهم، من الناحية العرقية، أدوا الى زيادة قدرها ١٤ بالمئة من نسبة اليهود الغربيين، ممّا أدى الى تراجع نسبة اليهود الشرقيين وتأثيرهم السياسي. ومن المعروف انه في آخر انتخابات اسرائيلية أُجريت في العام ١٩٨٨ أيّد اليهود الغربيون العمل بنسبة ٣١ بالمئة، في مقابل ١٨ بالمئة منهم أيّدوا الليكود، بينما أعطى اليهود الشرقيون اصواتهم بنسبة ٤٣ بالمئة لليكود، في مقابل ١٩ بالمئة لحزب العمل[٣].

تبارت استطلاعات الرأي العام، قبل الأوان بكثير، في محاولة تحديد اتجاهات الرياح السياسية الجديدة لتلك الظاهرة الديمغرافية الحديثة. فقبل الانتخابات بعام واحد، أجرى مركز

داحاف للابحاث استطلاعاً للرأي، توصل فيه الى ان ٢٦ بالمئة من المهاجرين السوفيات الجدد سوف يعطون أصواتهم لليكود، بينما يريد ٢٦ بالمئة منهم حزباً جديداً لهم، وسيؤيد ٦ بالمئة منهم، فقط، حزب العمل[٤]، أي ان الغالبية ستعطي أصواتها لليكود. وأوضح الاستطلاع نفسه، ان المزاج اليميني يغري أوساط المهاجرين الجدد، حيث ان ٣٧ بالمئة منهم يؤيدون خطة الترانسفير وطرد الفلسطينيين من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة الى الاردن، بينما يؤيد ٢٥ بالمئة، فقط، من باقي الاسرائيليين، هذه الخطة.

لكن تلك الاستطلاعات أنبأت بغير ذلك عشية الانتخابات الاسرائيلية؛ فخلال العام السابق جرت الكثير من المياه تحت الجسور. ففي أحد استطلاعات الرأي التي أُجريت في الاول من حزيران ( يونيو ) ١٩٩٢، ظهر ان ٤٨,٧١ بالمئة من المهاجرين السوفيات الجدد سيصوّتون لصالح الأحزاب اليسارية الصهيونية، بينما سيعطي ٢٠ بالمئة منهم تأييده لكتلة الليكود، وسيتمسك ١٠ بالمئة منهم بحزبهم الجديد: الديمقراطية والهجرة[٥].

كان التغيّر في المزاج السياسي للمهاجرين الجدد نتاجاً لتفاعل مشاكل البطالة والاسكان والاستيعاب التي تفاقمت في العام الاخير بفعل ازدياد سيل موجات الهجرة من الاتحاد السوفياتي السابق من جهة، وعدم حصول حكومة الليكود على ضمانات لقروض اميركية بعشرة مليارات دولار مخصّصة لاستيعاب المهاجرين الجدد من جهة أخرى، نتيجة لتعنّت حكومة اسحق شامير ورفضها وقف بناء مستوطنات جديدة في الارض الفلسطينية المحتلة، في أثناء مفاوضات التسوية الحالية. ولبيان تأثير ذلك، أفاد بحث أجراه مركز الابحاث التابع لمكتبة الكونغرس الاميركية، بأن الحكومة الاسرائيلية والوكالة اليهودية يخصصان ١٠ آلاف دولار في السنة لكل عائلة سوفياتية مهاجرة مؤلفة من ثلاثة أشخاص، وان نفقات استيعاب موجة الهجرة السوفياتية تتراوح في ما بين ٤٥ ـ ٦٠ مليار دولار[٦]. ورصد ذلك المركز، أيضاً، ارتفاع البطالة ما بين ٤٠ ـ ٧٠ بالمئة من بين المهاجرين، وارتفاع أسعار الوحدات السكنية بنسبة ٣٠ بالمئة. أمّا سكرتير حزب العمل الاسرائيلي، ميخا حاريش، فقدّر تفشّي البطالة بين المهاجرين السوفيات بنسبة ٤٥ بالمئة، وبين مسرّحي الجيش بنسبة ١٣ بالمئة[٧]. وفي اعتقادنا، لعبت مشكلة البطالة دوراً كبيراً في تغيّر المزاج السياسي للمهاجرين السوفيات الذين يتميّزون بمستوى عالٍ من التعليم والتأهل؛ اذ تبلغ نسبة الاطباء بين المهاجرين عشرة أضعاف نسبتهم بين صفوف السكان القدامى[٨]، خاصة اذا علمنا ان نسبة الاطباء في اسرائيل مرتفعة وتبلغ ٣٠٠ طبيب لكل مئة ألف نسمة، ويعاني المهندسون من المهاجرين الجدد من البطالة، فمن أصل ٢٠ ألف مهندس من المهاجرين السوفيات تمّ استيعاب ٤٠٠ مهندس، فقط، في أعمال هندسية[٩]. وتمثّل مشكلة تأهيل الاطباء المهاجرين، بشكل خاص، مشكلة حقيقية في الاستيعاب، حيث تنتشر في الصحف الاسرائيلية الصادرة باللغة الروسية الاعلانات عن دورات تدريبية لتأهيلهم في أعمال أدنى من كفاءاتهم، كالعمل فنيّين للعلاج الطبيعي، والوخز بالابر الصينية، وكممرضين، وأحياناً كعمال!

وزاد من مشكلة البطالة بين المهاجرين السوفيات الموقف الذي اتخذته قيادة الجيش الاسرائيلي بتأجيل استدعاء المهاجرين الجدد للخدمة العسكرية لأجل غير مسمّى. واعتبر بعض المهاجرين هذا القرار نوعاً من التفرقة والاضطهاد الواضح بحقهم. ويبدو الشعور بالاضطهاد والتمييز في المعاملة واضحاً لدى المهاجرين السوفيات، ممّا دفع زعيم حزب الديمقراطية والهجرة، يولي كوشاروفسكي، المعبّر عن المهاجرين السوفيات الجدد الى اصدار بيان بهذا الصدد، قال فيه: «ان قرار قيادة الجيش هو أحد العلامات الغارقة في مسلسل التمييز والاضطهاد الذي يعانيه المهاجرون الجدد». وسرد أمثلة لاضطهادات أخرى منها: قرار ادارة تعاونية الجيش الاسرائيلي (شيكيم) بعدم قبول الشيكات

من المهـاجرين الجدد؛ وقرار التفتيش ومراجعة كل رخص قيادة السيارات التي بحوزة المهاجرين السـوفيـات بحجة احتمال تزويرها؛ واعادة تقويم المستوى العلمي للخبراء السوفيات من الأطباء والمهندسين بواسطة امتحانات المعادلة(١٠).

وفي اثناء الحملة الانتخابية، اتجهت أنظار الاحزاب الاسرائيلية الى المهاجرين السوفيات الذين تستطيع أصواتهم منح ما بين ٨ ـ ١٠ مقاعد في الكنيست. ولكن قبيل الانتخابات ظهرت على الساحة السيـاسية الاسرائيلية ثلاث قوائم انتخابية عبّرت عن الأقلية الاثنية الروسية منها، قائمة لحزب الديمقراطية والهجرة وقائمتين هما «يادبياد» و«تالي». وأُجريت محاولات عدّة لتوحيد القوائم في قائمة واحدة من قبل حزب الديمقراطية والهجرة، كي تستطيع القائمة الموحّدة حشد أصوات المهاجرين السوفيات في اتجاه واحد من أجل تمثيلهم في الكنيست، ولكن تلك المحاولات فشلت لأن زعيم قائمة «يادبياد»، آبا جيفين، أعلن ان قائمته تهتم، أولاً وقبل كل شيء، بالمتقاعدين والمحالين على المعاش، وانها ليست على علاقة بالمهاجرين، بينما رفض روبرت غولان زعيم حركة «تالي» تلك المحاولات.

## الحملة الانتخابية

ظهـر اهتمام الاحزاب الاسرائيلية، جلياً، بأصوات المهاجرين السوفيات الجدد في تخصيص أوقات للبث الاذاعي والتلفزيوني باللغة الروسية ضمن حصص تلك الاحزاب في الدعاية الانتخابية خلال الفترة المسموح بها بالدعاية الانتخابية قبيل اجراء الانتخابات. ويبيّن الجدولان التاليان أنصبة البث الروسي والعربي والعبري في الحملة الانتخابية للاحزاب المختلفة، وقد اعتمدنا على اعدادها بما جاء بالصحف الصادرة باللغة الروسية قبيل الانتخابات(١١).

**الجدول الرقم (١)**

بيان أزمنة الارسال الانتخابي التليفزيوني للأحزاب الاسرائيلية

| الحزب | زمن البث الاجمالي | زمن البث بالعبرية | زمن البث بالروسية | زمن البث بالعربية |
|---|---|---|---|---|
| العمل | ١٢٧ | ١٠٣ | ١٢ | ١٢ |
| الليكود | ١٢٧ | ١٠١ | ٢٠ | ٦ |
| ميرتس | ٤٠ | ٣٦ | - | ٤ |
| المفدال | ٢٥ | ٢٢ | ٣ | - |
| هتحياه | ١٩ | ١٦ | ٣ | - |
| تسومت | ١٦ | ١٦ مصحوبة بترجمة روسية | - | - |
| الديمقراطية والهجرة | ١٠ | ١٠ مصحوبة بترجمة روسية | - | - |
| حداش | ١٩ | ١٣ | - | ٦ |

**الجدول الرقم (٢)**

بيان أزمنة البث الانتخابي الاذاعي للأحزاب الاسرائيلية

| الحزب | زمن البث الاجمالي | زمن البث بالعبرية | زمن البث بالروسية | زمن البث بالعربية |
|---|---|---|---|---|
| ميرتس | ٨٥ | ٥٥ | ١٥ | ١٥ |
| المفدال | ٥٥ | ١٥ | ٢٨ | ١٢ |
| هتحياه | ٤٣ | ٢٤ | ١٩ | - |
| تسومت | ٢٦ | ١٤ | ١٢ | - |
| الديمقراطية والهجرة | ٢٦ | - | ٢٦ | - |
| حداش | ٤٣ | ١٣ | ١٢ | ١٨ |

ويلاحظ من الجدولين السابقين، ان مساحة البث الاذاعي بالروسية زادت بكثير عن مساحة البث التليفزيوني بالروسية، حتى ان حزب الديمقراطية والهجرة الذي يزعم تعبيره عن المهاجرين السوفيات، فضّل ان يستغل مساحة البث الانتخابي التليفزيونية المخصّصة له باللغة العبرية على ان تصحبها ترجمة مكتوبة باللغة الروسية. وهذا يشير الى ان الغالبية العظمى من المهاجرين السوفيات لا تقتني أجهزة تليفزيونية، نظراً لتردّي أوضاعها المعيشية والاقتصادية، خاصة وان الاعتماد الغالب في توجيه الدعاية الانتخابية اليها تمّ عبر الاذاعة وعبر الصحف الناطقة باللغة الروسية.

أمّا الملاحظة الاخرى التي نتبيّنها من تلك الاحصائيات هو اهتمام الاحزاب اليمينية بهم، وتخصيص مساحة لا بأس بها من بثها الانتخابي الاذاعي باللغة الروسية. فنلاحظ، مثلاً، ان حزب المفدال بلغ زمن بثّه الاذاعي باللغة الروسية حوالى ضعف البث باللغة العبرية وقد عبّر ذلك عن مدى حرص وخشية تلك الاحزاب اليمينية من تكوّن ثقل تصويتي جديد من المهاجرين السوفيات قد يرجح كفّة اليهود الغربيين، ويحدث انقلاباً انتخابياً في صالح حزب العمل.

هذا من الناحية الكمية والشكلية. أمّا بالنسبة للخطاب السياسي للأحزاب الاسرائيلية الموجّه للمهاجرين السوفيات القدامى والجدد، الذين يبلغ تعدادهم في اسرائيل حوالى نصف مليون نسمة[١٢]، فيمكن استعراضه عبر تحليل مضمون البيانات الانتخابية والأحاديث التي أدلى بها قادة الاحزاب الاسرائيلية للصحف الصادرة باللغة الروسية في اسرائيل.

## الخطاب الانتخابي للاحزاب الاسرائيلية

خطاب حزب الليكود: يمكن اختزال مضمون خطابه في الاعتماد على ما يلي:

أ ـ التبرير الدفاعي لسوء الاحوال المعيشية للمهاجرين، وانه من الظلم مقارنتها بالولايات المتحدة الاميركية أو بريطانيا أو فرنسا، فتلك الدول بدأت مسيرة تقدّمها منذ مئتي أو ثلاثمئة سنة.

ب ـ الدعاية الشخصية لمناحيم بيغن «الأب الروحي لليكود» الذي استطاع المزج بين الفكرة الصهيونية والانسانية بانسجام خاص، وفي المقابل، انتقاد اسحق رابين باعتباره شخصية مسيطرة.

ج ـ التحذير من الشعارات الديمقراطية، والتذكير بأنه تحت اسم «الديمقراطية» جاء

قياصرة جدد الى الحكم في روسيا، ولم يعطوا الشعب الروسي سوى الكلمات الجميلة، أي التذكير بالاحوال المعيشية السيئة للروس.

د ـ التركيز على ان اسرائيل محاطة بحكومات وأنظمة شمولية، يجب الاعداد العسكري لها، ولذلك فلن يتمّ بناء السلام مع العرب على أساس قوانين الديمقراطية.

ويلاحظ ان الخطاب الانتخابي لليكود تجاهل مشاكل الاستيعاب التي قابلها المهاجرون الجدد، واكتفى بتبرير تلك المشاكل، وركّز على سوء الاحوال المعيشية في الاتحاد السوفياتي وتدهورها، وانْ لوحظ انه، في اثناء الحملة الانتخابية، ازدادت الاعلانات عن بيع المساكن في الصحف الناطقة باللغة الروسية وتمحورت حول انه بعد الانتخابات وفي حالة استبدال الحكومة ستزداد الاسعار، وهذا، في حدّ ذاته، يعدّ من طرف خفي محاولة لابعاد أصوات المهاجرين الجدد عن أحزاب اليسار.

خطاب حزب العمل: تركّز مضمونه في النقاط التالية:

أ ـ التـأكيد على ان قادته من أصل اشكنازي؛ فهاهو ميخا حاريش يوجّه حديثه للمهاجرين السوفيات قائلاً: «أنا روماني وزوجتي من أصل بولندي، ولذلك نحسّ بمشاكل المهاجرين الجدد»(١٣).

ب ـ ابراز مشكلة البطالة التي يعاني منها المهاجرون الجدد، والتذكير بوجوب حلّها أولاً، قبل حلّ مشكلة الاسكان وليس العكس، كما حاول ان يفعل الليكود، والتركيز على ان مشكلة البطالة من الممكن ان تؤدي بالعرب العاطلين الى الذهاب والاتجاه نحو المنظمات «الارهابية» التي سوف تدفع لهم.

ج ـ التذكير بأن حكومات حزب العمل استطاعت من قبل القضاء على البطالة الناتجة عن تدفّق المهاجرين الجدد. ففي العام ١٩٥٢، تمّ عمل برنامج لمكافحة البطالة بين مئات الآلاف من المهاجرين. واختفت البـطالة، فعـلاً، في العـام ١٩٥٥، وتمّ استيعـاب مهاجري عقد السبعينات من الاتحاد السوفياتي ابّان حكم حزب العمل.

وهكـذا نرى، ان حزب العمـل استغـل مشكلة البـطالة كمحور مركزي في خطابه الانتخابي للمهـاجرين مذكّراً بانحيازه الى الاشكناز. وقد استغل في حملته الانتخابية بعض رموز المهاجرين السوفيات ذات الثقل الجماهيري، مثل المخرج المسرحي والسينمائي المعروف، ميخائيل كوزاكوف، الذي ظهر في اعلانات مدفوعة الأجر في الصحف بصورته يؤيد حزب العمل.

خطاب المفدال الانتخابي: تلخّص مضمون هذا الخطاب الموجّه الى المهاجرين السوفيات في ما يلي:

أ ـ الاشادة بنضال الحزب وتاريخه لعشرات السنين من أجل خروج يهود الاتحاد السوفياتي، بما يتضمّنه ذلك من سفر كوادر الحزب الى الاتحاد السوفياتي في الماضي لتنظيم الحلقات السرية وتعليم التاريخ اليهودي والعادات اليهودية واللغة العبرية.

ب ـ التـذكير بأنه هو الحزب الذي يقدّم المساعدة للمهاجرين الجدد عبر المنظمات الشبابية والنسائية، وان مدارسه الدينية تستوعب ١٥ بالمئة من أطفال المهاجرين.

ج ـ أبـرز الحـزب برنامجاً مطلبياً خاصاً من أجل المهاجرين السوفيات، تضمّن زيادة حجم المنقـولات التي يصحبهـا المهاجر معه الى الضعف، ووضع حدّ أعلى لقيمة ايجار المساكن، وبدء

بناء شقق ذات ايجار معقول وشقق صغيرة تستوعب الأسر الصغيرة والمسنّين وغير المتزوجين، وحلّ مشكلة البطالة من طريق استقدام استثمارات من الخارج، وايجاد أماكن عمل للمهندسين والأطباء كمعلّمين في المدارس المتوسطة، واستخدام خريجي كليات التربية في أوساط المهاجرين كمساعدين للمدرّسين والمعلّمين، وتنمية نظام المستشفيات وأنظمة الطب الوقائي، وحماية البيئة.

وما يمكن ملاحظته، ان خطاب المفدال تركّز بشكل خاص، على تقديم نفسه كحزب مناضل دافع عن اليهود السوفيات ابّان وجودهم في الاتحاد السوفياتي، وانه كان الحزب الوحيد الذي استطاع الوصول اليهم هناك ليحتفظوا بشخصيتهم الدينية والقومية.

خطاب حزب «هتحياه»: أمّا حزب «هتحياه» اليميني المتطرّف، فلم يبذل وعوداً كثيرة، بينما أعطى المكان الخامس في قائمته لمهاجر سوفياتي وصل اسرائيل في العام ١٩٧٢.

خطاب الحزب الليبرالي الجديد: تركّز خطابه على ان زعيمه اسحق موداعي الذي شغل منصب وزير المالية وفّر ١٠٩٠٠٠ فرصة عمل في العام ١٩٩١ للمهاجرين الجدد، ورفع مساعدة المستوطنين من ٧٥ ألف شيكل الى ٩٧ ألف شيكل، واعتنى ان يضع جرّاحاً وطبيباً سوفياتياً مهاجراً هو يولي نوويلمان في الموقع الخامس في قائمته باذلاً الوعود بحل مشكلة البطالة بين الاطباء المهاجرين.

خطاب كتلة ميرتس: تركّز الخطاب الانتخابي لهذه الكتلة الموجّه الى المهاجرين السوفيات الجدد على ما يلي:

أ ـ ان سياسة شامير الخارجية هي المسؤولة عن ضياع قروض بعشرة مليارات دولار بغرض استيعاب المهاجرين، وفي الوقت نفسه، تمّ صرف ٤,٥ مليار دولار على اقامة مستوطنات جديدة، ممّا أدّى الى ازدياد البطالة، وتردّي الاحوال المعيشية للمهاجرين الجدد.

ب ـ ان التصويت لكتلة ميرتس هو التصويت من أجل تغيير الحكومة الحالية، وان وجود ميرتس، بشكل قوي، في الكنيست، سيمنع حزب العمل من التحالف مع الليكود، من جديد، في حكومة ائتلافية يسيطر عليها اليمين.

خطاب جبهة السلام والمساواة: تركّز خطاب تلك الجبهة التي تتمحور حول الحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكح) الموجّه الى المهاجرين الجدد على تطوير الجهاز الطبي الحكومي لايجاد عمل للأطباء المهاجرين والمهندسين، وعلى فضح استغلال الحكومة للمهاجرين الجدد في العمل كأيد عاملة رخيصة بدلاً من العرب.

حزب الديمقراطية والهجرة: حاول هذا الحزب ان يأخذ صفة الممثّل المعبّر عن المهاجرين السوفيات، فقد تركّز خطابه الانتخابي على ما يلي:

أ ـ ان القوة الوحيدة في الدول المعاصرة هي القوى السياسية؛ ويحتاج المهاجرون السوفيات الى امتلاك هذه القوة، ولديهم مئات الآلاف من الاصوات كي يحصلوا عليها. وفي إطار ذلك، عمد الى التذكير بأن حصول الاحزاب الدينية على ٢٠٠ ألف صوت في انتخابات العام ١٩٨٨ ضَمِن لها ان تحصل على ثلث الميزانية الاجتماعية للبلاد. وهكذا، يعيش طلاب المدارس الدينية أحسن من نظرائهم بالجامعة، بل ان أصوات ٣ بالمئة من السكان سمحت للوبي المزارعين ان يتمثّل في الكنيست

السابق بثلاثة مقاعد.

ب ـ التركيز على ان حزب الديمقراطية والهجرة ليس له برنامج للسياسة الخارجية، ولا برنامج اقتصادي، وان اهتمامه ينصبّ على تحسين أحوال ٤٠٠ ألف من المهاجرين السوفيات الجدد، وان الحزب لن يحاول حل المشاكل الكبيرة، مثل مشكلة الارض المحتلة التي لن يستطيع حلّها الحزبان الكبيران (العمل والليكود).

ج ـ ان التصويت بـ «نعم» للحزب هو تصويت للصهيونية أيضاً، فهناك مليون يهودي روسي يستعدون للهجرة الى اسرائيل.

وكملاحظة عامة على الخطاب الانتخابي للاحزاب الاسرائيلية الموجّه الى المهاجرين السوفيات الجدد، نجد ان خطاب الاحزاب اليمينية تميّز بلهجة تبريرية لتدهور أوضاعهم المعيشية والاقتصادية والاجتماعية، واهتم بالتذكير بفضل تلك الاحزاب عليهم من أجل السماح بالهجرة من الاتحاد السوفياتي، وتقديم المساعدة اليهم في اثناء وجودهم به، واقناعهم، أيضاً، بالخطر العربي المحيط بهم، وإنْ كان بدرجات متفاوتة، وضرورة التصدي له، وما يستتبعه ذلك من تخلّي عن المثل الديمقراطية عند التعامل معه. أمّا خطاب الاحزاب اليسارية الصهيونية، فقد تميّز بالتركيز على مسؤولية الحكومة عن البطالة وتردّي الاحوال المعيشية للمهاجرين، وارتباط ذلك بسياستها الخارجية المتعارضة مع الولايات المتحدة الاميركية. كما اهتم خطابها بالاشارة الى قدرة تلك الاحزاب في القضاء على مشكلة البطالة. أمّا حزب الديمقراطية والهجرة الذي حاول ان يأخذ مكاناً على خريطة القوى السياسية الاسرائيلية، فقد ركّز خطابه الموجّه الى جمهوره على أهمية التمثيل المستقل لكتلة المهاجرين السوفيات، وايجاد «لوبي» يتبعهم لتحقيق مصالحهم، وان توجه هذا الحزب، بدوره، الى باقي الناخبين الاسرائيليين على انه يمثّل مستقبل الصهيونية، وان حجم الهجرة المقبلة هو ضمان لوجود واستمرار اسرائيل.

## نتائج الانتخابات ودلالاتها

جاءت نتائج الانتخابات التشريعية الاسرائيليةلتظهر التوجّهات السياسية للمهاجرين السوفيات الجدد. ويمكننا ايجاز نتائج تلك الانتخابات بالنسبة لتلك الكتلة التصويتية الجديدة في ما يلي:

أ ـ ان حزب العمل حاز على نصيب الأسد من أصوات المهاجرين. فقد حاز على أربعة مقاعد من خمسة اضافية نالها في هذه الانتخابات بالمقارنة بنتائجه في الانتخابات السابقة بفضل أصوات المهاجرين الجدد، بينما حصلت كتلة ميرتس اليسارية على مقعد واحد بفضل أصواتهم.

ب ـ ان القوائم التي اعتمدت على تمثيلهم، بما فيها قائمة حزب الديمقراطية والهجرة، لم تستطع ان تعبر نسبة الحسم اللازمة وهي ١,٥ بالمئة من الاصوات.

وتبرز تلك النتائج دلالات عدّة هامّة، سواء على صعيد مجتمع المهاجرين السوفيات الجدد، أو على الصعيد العام للساحة السياسية الاسرائيلية. فبالنسبة للمهاجرين السوفيات الجدد برزت الدلالات الآتية:

اولاً: ان المهاجرين السوفيات انحازوا الى اليسار وحزب العمل وذلك لاستيائهم من الاوضاع المعيشية والبطالة التي طالتهم، وفي الوقت نفسه، لاحساسهم بالاضطهاد المتزايد والتمييز ضدهم من قبل حكومة الليكود، ولتعاطفهم كأشكنازيين مع حزب العمل من ناحية، وللوعود التي أغرقها

العمل عليهم من ناحية أخرى، واستعراضه لسوابقه الحكومية في مكافحة البطالة.

ثانياً: تأكدت التوجّهات غير الدينية وغير المتزمتة لدى المهاجرين السوفيات الجدد الذين تربوا وترعرعوا في مجتمع علماني؛ فلم تحظ الاحزاب الدينية، على الرغم من الحاحها في التوجّه اليهم، بثقتهم، وخاصة ان احد الاستطلاعات أوضح ان ٨١ بالمئة من المهاجرين يصفون أنفسهم بعدم معرفة شيء عن الديانة اليهودية، بينما نصفهم أوضح ان اليهودية ليست ديناً بل ثقافة وتاريخ صنعهما اليهود بأنفسهم(١٤).

ثالثاً: هؤلاء المهجريون لم يتحوّلوا بعد الى كتلة سياسية متجانسة ضاغطة، وقد بدا ذلك في عدم نجاح قائمة تعبّر عنهم على الرغم من ان كتلتهم التصويتية تعطيهم في ما بين ٨ ـ ١٠ مقاعد، وقد يعزى سبب ذلك الى ما يلي:

أ ـ عدم اهتمام هؤلاء المهاجرين بالاجواء السياسية نتيجة هجرتهم القريبة الى اسرائيل، وعدم استقرارهم بعد، وتركيز جلّ اهتمامهم على تحسين أوضاعهم المعيشية والعثور على عمل ومسكن.

ب ـ عدم معرفتهم اللغة العبرية، خصوصاً وان القوائم التي بلغت خمس وعشرين قائمة كان يرمز اليها بالحروف العبرية، ناهيك عن رفض اللجنة المشرفة على الانتخابات تعليق لائحة باللغة الروسية في مقار الانتخابات لارشاد الناخبين منهم. وقد ساهم عدم اندماج هؤلاء المهاجرين، حتى الآن، في المجتمع الاسرائيلي في ذلك، كما ان كثيراً منهم لم يدلِ بصوته في الانتخابات.

ج ـ عدم الثقة بالمهاجرين السوفيات القدامى، الذين تبوأوا مناصب جيّدة، وأخذوا مواقعهم في المجتمع الاسرائيلي، والذين حازوا على المقاعد الاولى في القوائم الثلاثة التي تعبّر عن المهاجرين السوفيات، واستولوا، في الوقت نفسه، على الاماكن المخصّصة لهؤلاء المهاجرين في قوائم الاحزاب الصهيونية الاخرى؛ وهذا عامل لا يمكن تجاهله لتباين الاحوال المعيشية بين مهاجري عقدي الثمانينات والتسعينات ومهاجري عقد السبعينات الذين كان لهم الصوت الأعلى، بل وشبه الوحيد في الساحة السياسية.

رابعاً: ان البطالة تشكّل همّاً رئيساً لهؤلاء المهاجرين، وان استيعابهم داخل نسيج المجتمع الاسرائيلي يتوقف على حلّ هذه المشكلة، أولاً وقبل كل شيء، ولن يحل الاستيطان مشكلتهم، كما كان يعتقد الليكود الذي كثّف جهوده في بناء المساكن في الارض المحتلة، خاصة وان المهاجرين الجدد، كما ذكرنا آنفاً، من تخصّصات مهنية وعلمية تتطلّب أماكن للعمل في المدن وفي مجالات الصناعة والتكنولوجيا والخدمات وليس في مجالات الزراعة التي يتطلبها الاستيطان، ناهيك عن ان الغالبية الساحقة من المهاجرين السوفيات جاءوا الى اسرائيل لأسباب اقتصادية واجتماعية بغرض تحسين مستوى معيشتهم، وليس بدافع عقائدي أو قومي أو ديني، وأكد وزير الاستيعاب الحاخام، اسحق بيرتس، ذلك بقوله، ان ما يتراوح بين ٣٥ ـ ٤٠ بالمئة من المهاجرين السوفيات الذين وصلوا اسرائيل هم من غير اليهود. وأشار الى ان هناك تزييف كامل لليهودية يجرى في الاتحاد السوفياتي باعتبار ان الهجرة الى اسرائيل هي الفرصة الوحيدة المتاحة للمواطنين السوفيات للخروج من بلادهم، وان كثيراً من المهاجرين الجدد حصلوا على شهادات تفيد بيهوديتهم لقاء ١٥٠٠ روبل فقط(١٥).

أمّا على الصعيد العام، فان الانتخابات الاسرائيلية تضع أمامنا دلالتين هامتين: الاولى، التأكيد، من جديد، على ان تأثير الولايات المتحدة الاميركية على السياسة الاسرائيلية ما زال طاغياً

ومهيمنـاً، وانـه بوسع الادارة الاميركية ان تتحكّم في اتجاهات النخب السياسية الاسرائيلية وفي اتجاهات وأمزجة الرأي العام الاسرائيلي، من طريق التلويح أو التهديد أو حتى الغاء القروض، وعدم اعطاء ضمانات حكومية اميركية لها. وبلا شك، فقد أدّى قرار الحكومة الاميركية بعدم اعطاء ضمانات بقـروض قدرهـا عشرة مليارات دولار لاستيعاب المهاجرين السوفيات الجدد الى خسارة انتخابية واضحة لليكود وتدهور في شعبيته. والثانية، كانت هجرة اليهود السوفيات الكثيفة في العامين الاخيرين من أبرز الأسباب القوية لتذمّر قطاعات كبيرة من الاسرائيليين ذوي الأصل الشرقي (السفارديم) من حزب الليكود وحكومته[١٦]، التي جاءت بتلك الموجة العاتية من الهجرة، وذلك لمنافسة المهاجرين الجدد لهم في سوق العمل، خاصة اذا ما علمنا بأن العامل من المهاجرين الجدد قد يقبل ثلث ما يتقاضاه العـامـل الاسرائيلي[١٧]، وندرك الى أي مدى تمثّل موجة الهجرة الجديدة تهديداً حقيقياً لما حقّقه الشرقيون من مكانة اجتماعية وسياسية في السنوات الاخيرة في المجتمع الاسرائيلي، ولذلك فَقَد حزب الليكود تأييد قطاع لا يستهان به من اليهود الشرقيين في الانتخابات الاخيرة.

## المنظور المستقبلي

هكذا، أوضحت نتائج الانتخابات الاسرائيلية الاخيرة، ان المستقبل السياسي لكتلة المهاجرين السـوفيات الجدد وصل الى مفترق سبيلين لا ثالث لهما. أولهما، ان تستوعب الساحة السياسية الاسرائيلية المهاجرين السوفيات الجدد، وينخرط هؤلاء في الخريطة السياسية الحزبية الاسرائيلية الحالية. وفي هذه الحالة، سيعطى الثقل الانتخابي والنوعي لهم زخماً وقوة لليسار الصهيوني، وخاصة حزب العمـل وتكتل ميرتس، أي الاحزاب غير الدينية التي تعتمد على الاشكناز. ولكي يتحقق هذا الاحتمـال، لا بدّ من استيعـاب هؤلاء المهاجرين وتوفير أعمال لائقة لهم والقضاء على البطالة بين صفوفهم وتوفير سكن ملائم لأسرهم. واذا تحقق ذلك، فانه يحمل، في طيّاته، تزايداً للتأثير السياسي للمهاجرين السوفيات بازدياد حجم الهجرة الذي يمكن ان يصل الى ١ ـ ٢ مليون مهاجر يهودي سوفياتي، بما يحمله ذلك من نتائج على صعيد الساحة السياسية الداخلية الاسرائيلية، وعلى صعيد السياسة الاسرائيلية تجاه الارض المحتلة. ان هجرة هذا الكمّ من المهاجرين قد تساعد اسرائيل على الاحتفاظ بتوازنها السكاني (الديمغرافي) تجاه التزايد العربي بين سكانها، ولكن هؤلاء المهاجرين الذين يتميّـزون بمستـوى عالٍ من التعليم والتأهيل في مجالات الصناعة والخدمات، ويتصفون، أيضاً، بخصائص نوعية جديدة، تجعلهم مختلفين عن المستوطنين الأوائل، سيحدثون طفرة في طبيعة اسرائيل بتحوّلها الى التركيز الشديد على الصناعة والتكنولوجيا، ممّا يجعلها تحتاج الى توسيع مجالها الحيـوي ليس من طريق الاستيـطان، ولكن ربما من طريق الاتفاق مع دول المنطقة عبر اتفاقيات التسوية لتحاول ان تمارس الدور المهيمن اقتصادياً وحضارياً على المنطقة العربية. وقد يتطلّب ذلك منها بعض التنازلات الخاصة المتعلّقة بالاراضي التي احتلتها في حرب العام ١٩٦٧ بغرض التخلّص من سكانها العرب من ناحية، وفتح الحدود مع جيرانها لممارسة هذا الدور الذي يتطلّبه واقعها الجديد الذي خلقته هجرة اليهود السوفيات من ناحية أخرى، وفي الوقت نفسه، سيعني ذلك تخلّص اسرائيل من طبيعتها الدينية وهويتها اليهودية.

أمّا السبيل الثاني، فهو ان تتشكّل كتلة تصويتية متماسكة لهؤلاء المهاجرين قد تجد تعبيرها في حزب سياسي يمثّلها ويستطيع ان يعكس ثقلها النوعي وخصوصيتها الثقافية والاثنية على الساحة الحـزبيـة الاسرائيليـة، ويتـطلّب تحقّق هذا البـديل المستقبلي ان تفشل حكومة العمل الحالية في

القضاء على تردّي الاحوال المعيشية والاقتصادية والاجتماعية لهؤلاء المهاجرين، ويتطلب، أيضاً، في الوقت نفسه، تصاعد احساس المهاجرين السوفيات بالاضطهاد والتمييز تجاههم من باقي فئات المجتمع الاسرائيلي، بعد ان لوحظت، في الآونة الاخيرة، حوادث العنف بينهم وبين اليهود الشرقيين. ان هذا الاحتمال المستقبلي قد يعني تشكّل مجتمع موازٍ ذي طبيعة أثنية وثقافية في داخل اسرائيل الى جانب المجتمع العربي المتواجد داخلها. هذا المجتمع الموازي سيسوده التذمّر والنقمة على الدولة، وفي الوقت نفسه، سيتباطأ معدّل الهجرة الى اسرائيل، بينما سيتزايد الهاربون من هؤلاء المهاجرين عبر حدود اسرائيل الى الخارج. وبالفعل، فقد أصبح المهاجرون الروس بمثابة ثاني أقلية أثنية في اسرائيل (٤٠٠ ألف الى نصف مليون نسمة) بعد الأقلية العربية (٧٥٠ ألف نسمة).

وأخيراً، لا شك ان دراسة ظاهرة موجة الهجرة السوفياتية الحالية الى اسرائيل من كافة جوانبها وعبر ظواهرها السياسية والاجتماعية، تؤكد ان المهاجرين السوفيات الجدد سيلعبون دوراً هامّاً في مستقبل الكيان الصهيوني، بل وسوف يؤثرون، بشكل أو بآخر، على التطورات المستقبلية في المنطقة بوجه عام. وهذا بدوره، يدفعنا الى المزيد من البحث والدراسة في إطار تكاملي لكافة جوانب تلك الظاهرة.

---

(١) **الحياة** (لندن)، ١٩٩٢/٦/٢.

(٢) «المهاجرون السوفيات وطائفة الوعود الضائعة»، **المصدر نفسه**، ١٩٩١/٣/٢٣.

(٣) **المصدر نفسه**.

(٤) **الأهرام** (القاهرة)، ١٩٩١/٦/٢٦.

(٥) **المصدر نفسه**، ١٩٩٢/٦/٢٥.

(٦) **الحياة**، ١٩٩١/١٠/٥.

(٧) حديث صحفي مع سكرتير حزب العمل، ميخا حاريش، جريدة **فريميا** الصادرة باللغة الروسية في اسرائيل، ١٩٩٢/٦/٥.

(٨) **هآرتس**، ١٩٩١/٧/٣٠.

(٩) **يديعوت احرونوت**، ١٩٩١/٣/١٨.

(١٠) بيان حزب الديمقراطية والهجرة، جريدة **فريميا**، ١٩٩٢/٦/٥.

(١١) **المصدر نفسه**.

(١٢) افتتاحية ملحق **بوليتيكا**، الخاص بالانتخابات الاسرائيلية الصادر باللغة الروسية في اسرائيل، ١٩٩٢/٦/٥.

(١٣) حديث صحفي مع سكرتير حزب العمل، **مصدر سبق ذكره**.

(١٤) **معاريف**، ١٩٩٠/٨/١٢.

(١٥) **يديعوت احرونوت**، ١٩٩١/١١/٢٦.

(١٦) عمر سعادة، «الابعاد الاجتماعية لهجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٢٩ ـ ٢٣٠، نيسان (ابريل) ـ أيار (مايو) ١٩٩٢، ص ٦١.

(١٧) **يديعوت احرونوت**، ١٩٩٠/١٢/٦.

# الدين والدولة في انتخابات الكنيست الاخيرة

عبد العزيز شادي

شكّل الدين حجر الزاوية في اسرائيل، حيث ادّعت الصهيونية انها قامت لتجميع «شعب الله المختار» في «أرض الميعاد» لتحقيق «الوعد الالهي» بخلاص اليهود الذين سيقودون العالم الى الخلاص عندما يأتي «المسيح المخلّص». ولسنا، هنا، في مجال تبيان مدى صحة هذا الادعاء من عدمه، ولكن يمكن القول، ان هذا الادعاء أسهم، الى حدّ كبير، في تجميع اليهود حول اسرائيل في وقت كانت هناك «المشكلة اليهودية» التي ظهرت في اوروبا، وبرزت الصهيونية كأحد أساليب حل هذه المشكلة، فكانت تحتاج الى غطاء ديني تبرر فيه دعوتها لهجرة اليهود الى فلسطين، شأنها في ذلك شأن أي مشروع استيطاني[١].

لقد تعدّدت استجابة المتديّنين للحركة الصهيونية ما بين مؤيد ومعارض. في هذا السياق، أسّس الارثوذوكس المؤيدون للصهيونية جناحاً لهم داخل الحركة الصهيونية أطلقوا عليه العام ١٩٠٢ اسم «همزراحي»، أي المركز الروحاني، وأسّس المعارضون منظمة مناوئة، ضمّت الارثوذوكس من كل من ألمانيا والمجر وجزء من بولندا وأطلقوا على هذه المنظمة اسم «اغودات يسرائيل» العام ١٩١٢.

تباينت المواقف الايديولوجية التي اتخذتها منظمة اغودات يسرائيل عن تلك التي تبنّاها همزراحي؛ فلقد أعلن حاخامات الاولى انه يمنع على اليهود ثلاثة أمور: أولها، التمرّد على السلطة التي يعيشون في ظلّها؛ وثانيها، الاسراع في عملية الخلاص من طريق أي جهد بشري؛ فهؤلاء يفترضون ان اليهود يجب ان يظلوا في المنفى ينتظرون مجيء المسيح المخلّص الذي يقودهم ـ ومعهم العالم ـ الى فلسطين لتحقيق الخلاص، وبالتالي لا تجب الهجرة الى فلسطين؛ وآخرها، عدم انتزاع الارض بالقوة؛ والمقصود، هنا، «أرض الميعاد»[٢].

على هذا الأساس، لم تؤيّد اغودات يسرائيل نشاطات المنظمة الصهيونية في مجال الهجرة المنظّمة والاستيطان الجماعي. وعندما فتح لها فرع بفلسطين حرص على حمايته هؤلاء الذين هاجروا قبل قيام المنظمة الصهيونية، أو الذين هاجروا من بعد بصفة فردية وبدوافع محض دينية لا علاقة لها باقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وحماية قيمهم ومصالحهم، وكان هؤلاء يعرفون «بالييشوف القديم»، تمييزاً لهم عن اليهود الذين جاؤوا تحت مظلّة المنظمة الصهيونية، الذين أطلق عليهم مصطلح «الييشوف الجديد». ومن هنا، جاءت عزلة اغودات يسرائيل عن المشروع الصهيوني.

في الجانب الآخر، حرص همزراحي على تقديم التبرير الديني للمشروع الاستيطاني الصهيوني؛ بعبارة أخرى، أوجد التفسير الديني الخاص بحركة الهجرة اليهودية الى فلسطين، على أساس ان اليهودي لن يستطيع ان يبلغ قمة الايمان الاّ اذا هاجر الى «ارض الميعاد»، وأنشأ وطناً له،

وانتظر مجيء «المسيح». اضافة الى التعاون مع غير المتديّنين باعتباره واجباً، لأن داخل كل انسان، سواء كان متديّناً أو غير متديّن، يد خفية يحرّكها الله نحو فعل الخير، ومن ثم، فان اليهودي غير المتديّن مدفوع بقوة خفية لتنفيذ وصايا الرب، ولذلك لا بدّ من تكاتف جميع الجهود اليهودية المتديّنة وغير المتديّنة. ومن هنا، جاء تعاون همزراحي مع الحركة الصهيونية.

وعندما تحوّلت المنظمة الصهيونية الى النشاط الاستيطاني، منذ العام ١٩٠٧، وصل الى فلسطين عدد كبير من المهاجرين الذين يحملون الفكر الاشتراكي العمّالي، وأسس هؤلاء حركات عمالية استيطانية سيطرت على قيم ومؤسسات وموارد الاستيطان في «الييشوف الجديد»، بعد ان أنشأت مؤسسة «الهستدروت» في العشرينات من هذا القرن، وامتلكت هذه الحركات قيادة ديناميكية كاريزمية هي قيادة دافيد بن ـ غوريون، الذي أصبح أول رئيس وزراء اسرائيلي، وأطلق عليه لقب «مؤسس الدولة». الّا ان سيطرة العمال على المشروع الاستيطاني الصهيوني واجهت تحدّياً عندما اختلف معهم زئيف جابوتنسكي وأسّس الحركة الصهيونية التصحيحية. لكن هذه الخلافات بين العمال والتصحيحيين انتهت عندما أُنشئت الدولة بعد مواجهة دموية بين منظمة الارغون (الجناح العسكري للتصحيحيين) وبين الهاغاناه (الجناح العسكري للعمال). وترتّب على ذلك بروز رواسب نفسية بين الفريقين أثّرت على العلاقة بينهما، لدرجة ان حزب مباي لم يشرك مناحيم بيغن وحركته «حيروت» في الحكم طيلة الفترة التي كان بن ـ غوريون زعيماً للحزب خلالها، أي حتى العام ١٩٦٥.

انحاز همزراحي الى النشاطات الاستيطانية العمالية، وشكّل حركة «هابوعيل همزراحي» التي تطوّرت لتصبح أكبر حركة استيطانية دينية في «الييشوف الجديد»، وتفوّقت على المنظمة ـ الأم في مجال جذب المهاجرين المستوطنين، لا سيما بعد ان انضمّت الى الهستدروت التي وفّرت للمهاجرين خدمات صحية ومعيشية جمّة؛ ولقد تطوّرت المنظمتان (همزراحي ـ هابوعيل همزراحي) بشكل جعلهما يستقلان عن المنظمة الدولية، وركّزا نشاطهما على فلسطين، وانضمّا الى المؤسسة العسكرية (الهاغاناه).

في ذلك الوقت، استمرت منظمة اغودات يسرائيل الدولية المعادية للنشاط الصهيوني على موقفها داخل فلسطين؛ فلقد استمرت في حماية قيم ومصالح «الييشوف القديم»، فأقامت مؤسسات اجتماعية ـ اقتصادية لدعم عزلة انصارها الموجودين في فلسطين عن مؤسسات النشاط الصهيوني العلماني، وأنشأت في العام ١٩١٨ ما سمّي بـ «المجتمع الحرادي»، أي (الورع). وكان يعتمد في الدعم المادي والبشري على مراكز موجودة في اوروبا الوسطى (ألمانيا ـ بولندا)، الّا ان صعود النازية في ألمانيا وموقفها من اليهود أثّر على استمرارية هذا الدعم، ممّا جعلها تتخلّى، جزئياً، عن هذه العزلة؛ بمعنى انها لجأت الى المنظمة الصهيونية لتدعم مؤسساتها الاجتماعية ـ الاقتصادية، لكنها لم تتخل عن موقفها الرافض للتعاون مع العلمانيين.

لقد اختلف موقف العمّال المسيطرين تجاه كلا النمطين الايجابي (همزراحي)، أو السلبي (الاغوداتي). ففي حين أطلق العمّال يد حركة همزراحي في الشؤون الدينية ـ الثقافية اليهودية في «الييشوف الجديد»، نجد انهم لم يغلقوا الباب في وجه اغودات يسرائيل، لا سيما عندما اقترب موعد انشاء الدولة. ففي هذا الوقت، احتاج الصهيونيون الى تأييد كل المنظمات المتواجدة على أرض فلسطين، لاظهار مدى التماسك في مطالب اليهود بوطن قومي، خصوصاً أمام لجنة الامم المتحدة التي زارت فلسطين في منتصف الاربعينات لاستطلاع امكانية التقسيم. لذلك تلاقت ظروف مصادر تأييد اغودات يسرائيل الخارجية وحاجتها لدعم المنظمة الصهيونية مع حاجة المنظمة الصهيونية

لتأييد أمام لجنة الامم المتحدة، فتمّ التوصل الى اتفاق عرف في ما بعد بالـ (status quo) ، أي ابقاء الوضع الراهن في الشؤون الدينية كما هو في مجالات عدّة[٣]، لعلّ أبرزها: ١ ـ الحفاظ على استقلالية التعليم الديني ودعمه؛ ٢ ـ الحفاظ على قدسية يوم السبت في مؤسسات الدولة كافة؛ ٣ ـ الحفاظ على طهارة الطعام (خلوّه من لحم الخنزير، الخ) المقدّم في مؤسسات الدولة.

أصبح هذا الاتفاق محوراً للتفاعل بين المتديّنين والعلمانيين بعد نشأة الدولة، بل أصبح أحد القضايا التي يتمّ تناولها في كل حملة انتخابية وعند تكوين الائتلافات الحاكمة منذ العام ١٩٤٨ وحتى العام ١٩٩٢. ولقد تحوّلت المنظمّات الدينية الاستيطانية الى احزاب سياسية منذ ان قامت الدولة، وأصبحت بمثابة الحارس السياسي لتطبيق اتفاقية الـ (status quo) وتدعيمها وتطويرها. ومنذ ذلك الوقت، عملت الاحزاب الدينية على استغلال مكانتها ودورها الائتلافي في حماية وتدعيم هذا الاتفاق.

من هنا، فان الدراسة سوف تركّز على أهمّ المحدّدات التي أثّرت على موقف تلك الاحزاب الدينية في انتخابات العام ١٩٩٢، ودورها في حماية هذا الاتفاق. وفي الاعتقاد، ان هناك ثلاثة محدّدات رئيسة تتحكّم في دور هذه الاحزاب وتتمثّل في: التطوّر المؤسسي؛ والنظام الحزبي؛ والنظام الانتخابي.

## التطوّر المؤسسي

ويقصد بالتطوّر المؤسسي للاحزاب الدينية قدرتها على بناء مؤسسات حزبية قادرة على التكيّف مع متغيّرات البيئة المحيطة من دون ان تفقد استقلالها أو تماسكها الداخلي، وقدرتها على بلورة أطر تنظيمية داخلية تعطيها شخصية اعتبارية مستمرة[٤]، واذا طبّقنا هذا المفهوم على تلك الاحزاب نجد ان المنظمات الهمزراحية اتّحدت العام ١٩٥٦، وكوّنت الحزب الديني القومي (المفدال) الذي استطاع ان يحقق درجة كبيرة من الاستقلال عن المنظمة الدولية ـ الأم، وركّز نشاطه على فلسطين، لكن ذلك لم يكن يعني، في أي حال، انتهاء العلاقة بينهما، بل كان معنى ذلك تدعيم وتطوير العمل في داخل الدولة الناشئة وتوجيه الموارد نحو تدعيم الكيان الاستيطاني الناشىء، حيث استمر على تماسكه وقوته حتى العام ١٩٨١، عندما بدأ يتعرّض لمجموعة من الانشقاقات نتيجة الى عدم قدرته على تقديم مزايا موضوعية لليهود الشرقيين، فانشقت جماعة «تامي» بقيادة اليهودي المغربي أهارون ابو حتسيرا، ثمّ انشقت عنه في العام ١٩٨٢ جماعة من المتديّنين المستوطنين الذين عارضوا الانسحاب الاسرائيلي من سيناء بزعامة الحاخام حاييم دروكمان، لكنها عادت اليه العام ١٩٨٨، كما انشقت عليه جماعة اشكنازية العام ١٩٨٨ كانت تدعو الى السلام وعارضت التوجّه المتشدّد الصقري الذي ساد الحزب بعد ان صعد اليهودي الشرقي، افنير شاكي، الى قمّة قائمة الحزب. هكذا، أثرت هذه التطوّرات على الوزن البرلماني للحزب؛ فبعد أن حصل في العام ١٩٧٧ على ١٢ مقعداً، هبط هذا العدد الى النصف في العام ١٩٨١. واستمر التدهور المؤسسي للمفدال، واستمرت قوته البرلمانية على ما هي عليه (ستة مقاعد العام ١٩٩٢). وفي ما يتعلّق باغودات يسرائيل، الذي تحوّل الى حزب سياسي، فقد استمر على وضعه حتى العام ١٩٨٣ عندما انشقت عنه قائمة شاس السافاردية بزعامة عوفاديا يوسف واسحق بيرتس، ولهذا الانشقاق جذور ايديولوجية واثنية وشخصية.

الجذور الايديولوجية: لقد كان هناك صراع بين تيارين داخل اغودات يسرائيل: التيار الليتواني بزعامة الحاخام اليعيزر شاخ، والتيار الحسيدي بزعامة الحاخام شنيئرسون، ولكل منهما موقف مناقض للآخر في ما يتعلق بعملية التحديث، وبالعلاقة مع الأغيار، حيث كان التيار الليتواني أكثر تقبلاً لفكرة التحديث من التيار الحسيدي، بمعنى انه كان يدعو الى مزيد من الانفتاح على

الدولة، بينما ظل التيار الحسيدي أكثر عزلة. أمّا في ما يتعلق بالعلاقة مع الاغيار، فلقد اتجه الليتوانيون الى فكرة التعايش بين اليهود وغير اليهود، بمعنى ان قدسية اليهود واليهودية أعلى من قدسية الارض، وإذا كان التعايش سيحافظ على حياة أكبر قدر من اليهود، فانه يجب التضحية بالأرض لتحقيق ذلك. كما أصرّ الحسيديون على فكرة تقوية الدولة والحفاظ على قدسية الارض، حتى لو أدّى ذلك الى الاصطدام بالأغيار.

الجذور الاثنية: عندما قام اليهود الشرقيون انضمّ جزء منهم الى التعليم الاغوداتي، وانحازت نسبة كبيرة منهم الى التيار الليتواني بزعامة الحاخام شاخ، لكن التمييز الاثني ضدهم من جانب نخبة الحزب الاشكنازية كان واضحاً، حتى ان «مجلس حكماء التوراه» (السلطة العليا التي توجه الحزب دينياً وسياسياً) لم تضمّ حاخاماً سفارادياً، وكانت لغة الحديث في داخله لغة اليديش الاشكنازية، لذلك دعوا، في العام ١٩٨٣، الحاخام شاخ، الى ضرورة مواجهة هذا التمييز، وأصرّوا على تشكيل قائمة انتخابية منفصلة عن الحزب على المستوى المحلي. وعندما نجحت، أعلنت انشقاقها على المستوى القومي في العام ١٩٨٤، وكوّنت مجلس حكماء توراه خاص بها يقوده الحاخام عوفاديا يوسف، ورأس الحاخام اسحق بيرتس قائمة الحزب، في الوقت الذي شجّع الحاخام شاخ جماعة اشكنازية على الانفصال عن اغودات العام ١٩٨٨ وكوّنت قائمة «ديغل هتوراه».

بعبارة أخرى، انفصلت كل من شاس وديغيل هتوراه للعداء التاريخي بين الليتوانيين والحسيديين، أي لأسباب ايديولوجية، أضافت اليها شاس الاعتبارات الاثنية (أي التمييز بين اليهود الشرقيين والغربيين). بيد ان الوضع تدهور، بعد ذلك، عندما استقال الحاخام اسحق بيرتس من شاس لأسباب شخصية وانسحب معه جناح موریاه وانضمّ الى معسكر ديغيل هتوراه. ولقد أثّرت تلك الجذور الاثنية، بعد ذلك، على العلاقة بين الحاخام شاخ (الموجّه الروحي لكل من شاس وديغيل هتوراه) والحاخام عوفاديا يوسف (قائد مجلس حكماء التوراه السفارادي)، فتكوّنت قائمة يهدوت هتوراه بين ديغيل هتوراه واغودات يسرائيل قبيل الانتخابات الاخيرة وكلاهما من أصل اشكنازي. وفي أعقاب الانتخابات، صرّح الحاخام شاخ ـ نتيجة لاعتبارات ائتلافية ـ ان السفاراديم لم ينضجوا بما فيه الكفاية، كي يتولّوا قيادة الأمة، وأدّى ذلك الوضع الى بروز فجوة بين الاشكناز الحراديم والسفاراديم الحراديم.

الجذور الشخصية: لقد ساهمت الخلافات الشخصية في التأثير على التطوّر المؤسسي للأغوداه؛ اذ أدّت الخلافات بين زعيم الحسيديم شنيئرسون وبين زعيم الليتوانيين الحاخام شاخ الى بروز الانقسامات السابقة؛ كما ان الخلافات بين الحاخام شاخ وعوفاديا يوسف أدّت الى الانقسامات داخل فريق الليتوانيين بين الاشكناز والسفاراديم.

هكذا، تفاعلت الأبعاد الايديولوجية والأثنية والشخصية وأثّرت على التطوّر المؤسسي للأحزاب الدينية، وأدّت الى وجود حزبين (المفدال ـ اغودات) وقائمتين (شاس ـ يهدوت هتوراه)، ثمّ ظهرت قائمة جديدة انشقت عن اغوداه العام ١٩٩٢ هي «غئولات يسرائيل»، ودخل هذان الحزبان، اضافة الى القوائم الثلاثة الانتخابات العام ١٩٩٢ كجماعات متفرّقة لا رابط في ما بينها.

وما يمكن ان يقال، هنا، ان هذه الاحزاب فشلت في ان تقيم تكتلاً حزبياً دينياً على غرار ما حدث في المعسكرين الاخرين (العمالي مباي ـ العمل المعراخ) و(حيروت ـ غاحال ـ الليكود) من جرّاء الخلافات الايديولوجية في ما بينها.

## تطوّر النظام الحزبي

مرّ تطوّر النظام الحزبي بمرحلتين، غلب على الاولى (١٩٤٨ ـ ١٩٦٩) طابع الحزب المسيطر، واتّسمت المرحلة الثانية (١٩٦٩ ـ ١٩٩٢) بتحوّل من الحزب المسيطر الى نظام الحزبين الكبيرين أو التعدّدية المعتدلة؛ وانقسمت المرحلة الثانية الى ثلاث فترات فرعية: الاولى (١٩٦٩ ـ ١٩٧٧) والثانية (١٩٧٧ ـ ١٩٨٤)، والثالثة (١٩٨٤ ـ ١٩٩٢).

### المرحلة الاولى (طابع الحزب المسيطر ١٩٤٨ ـ ١٩٦٩)

اتّسمت هذه المرحلة باتساع الفجوة البرلمانية بين العمل مباي ـ العمل وبين الحزب الثاني الى درجة كبيرة. وكان مباي ـ العمل الحزب الرئيس المهيمن على تشكيل الحكومة، ولم يكن هناك أي فرصة للبديل؛ فلقد تشرذمت المعارضة، واستفاد العمل من هذا التشرذم في تكوين ائتلاف كبير الحجم يضم، في داخله، حزب يميني أو حزبين من اليمين وحزب من اليسار كي يتجنّب عملية الابتزاز السياسي من الاحزاب الصغيرة، ويحقّق قدراً من الاستقرار الحكومي. وفي هذا الاطار، يمكن القول بأن الاحزاب الدينيـة كانت منقسمة ازاء هذا النظام الحزبي. فبينما اتّسمت علاقة المفدال بمباي، ثمّ العمل، بالمساندة في عملية تشكيل ائتلاف وصنع السياسة الداخلية والخارجية للدولة، نجد ان الاغوداه لجأ الى العزلة، مرة أخرى، منذ العام ١٩٥٢، فلم يشارك في عملية تشكيل الائتلاف حتى العام ١٩٧٧، ممّا جعله يقترب ايديولوجياً من الليكود (حيروت ـ غاحال وقتذاك)، حيث ان كليهما استمر في المعارضة.

### المرحلة الثانية (١٩٦٩ ـ ١٩٩٢)

شهدت هذه المرحلة التحوّل في النظام الحزبي الاسرائيلي من نمط الحزب المسيطر الى نمط التعدّدية الحزبية المعتدلة (مع وجود حزبين كبيرين)؛ كما تباينت علاقات القوى داخل النظام الحـزبي طيلة هذه الفترة، واختلف نمط العلاقة بين الحزبين الكبيرين، ولذلك تباينت مواقف الاحزاب الدينية تجاه هذا النظام، ويمكن التمييز بين ثلاث فترات فرعية داخل هذه المرحلة. ففي الفترة الاولى (١٩٦٩ ـ ١٩٧٧) شهدت الساحة السياسية الاسرائيلية عملية تكتل حزبي في المعسكـرات الحـزبية كافة. فلقد تشكّل معسكر العمل منذ العام ١٩٦٥ عندما انضمّ حزب احدوت هعفوداه الى مباي، ومن ثمّ تشكّل المعراخ. على الجانب الآخر، تكتّلت حيروت مع الاحرار مكوّنة «غاحال» وتكوّن بعد ذلك الليكود، وفشلت الاحزاب الدينية، آنذاك، في التكتل في معسكر واحد. هذه العملية أثرت على الوزن البرلماني الديني لهذه الكتل، حيث تزايد الوزن النسبي لليكـود وأصبحت هناك معارضة متماسكة داخل النظام الحزبي، بل بدأ بتشكيل نواة لبديل ائتلافي للمعراخ (العمالي)، وأفرزت تلك التغيّرات الانقلاب الذي حدث العام ١٩٧٧[٥]، عندما صعد الليكود الى الحكم ودفع بالمعراخ الى المعارضة. كما شهدت هذه الفترة، أيضاً، بداية التوتّر في علاقة المساندة بين المفدال والمعسكر العمّالي، وتجسّد هذا التوتر في رفض المفدال الانضمام الى حكومة رابين الاولى، بل أدّى امتناع أعضاء المفدال عن التصويت في الكنيست العام ١٩٧٦ الى اسقـاط حكومة العمل. ومن جهة أخرى، أدّى استمرار عزلة الاغوداه عن عملية تشكيل الائتلاف واستمراره في المعارضة الى مزيد من التقارب مع الليكود، بل ومزيد من التقارب مع المفـدال في المـراحـل التي كان الاخير فيها خارج السلطة الحاكمة، الامر الذي مهّد الطريق للتحالف الذي حكم اسرائيل العام ١٩٧٧.

أمّـا الفتـرة الثانية (١٩٧٧ ـ ١٩٨٤)، فانها اتّسمت بالتوازن البرلماني بين كل من الحزبين الكبيرين مع وجود فارق ضئيل لصالح الليكود مكّنه من المبادرة في عملية تشكيل الائتلاف، أي انه أصبح صانع الائتلاف الرئيس وانتقل العمل الى المعارضة، وحاول الليكود ان يصبغ مؤسسات الدولة التي أقامها العمل بقيمه وأساليبه، فقد أعطى هذا الفارق الضئيل في التوازن البرلماني بين الحزبين القوائم والاحزاب الصغيرة الفرصة كي تقوم بابتزاز الليكود والحصول على موارد وقيم أكثر. من هنا، اتّسم سلوك الاحزاب الدينية (المفدال ـ الاغوداه) وكذلك القوائم التي انشقت عنها مثل تامي، بطابع المساندة حيث ساندوا الليكود في عملية تشكيل الائتلاف، وفي الوقت نفسه، أدّى التحول في موقف الاغوداه من العزلة الى المشاركة في الائتلاف الى تكاتف الحزبين في مطالبهما التي كانت تهدف الى تدعيم وتطوير اتفاقية الوضع الراهن بالنسبة للشؤون الدينية؛ واستطاعت تلك الاحزاب والقوائم الدينية الصغيرة اللعب على التوازن البرلماني الدقيق بين الحزبين وزادت من مكاسبها.

على هذا الاساس، استمر التوازن البرلماني الدقيق بين الحزبين الكبيرين (العمل والليكود)، في الفترة الاخيرة (١٩٨٤ ـ ١٩٩٢) مع رجحان كفّة الليكود بمقعد أو مقعدين، وتشكّلت، في هذه الفترة، حكـومتا وحدة وطنية، احداهما أطلق عليها حكومة الرأسين. ونتيجة لائتلاف الحزبين الكبيرين في هاتـين الحكومتين، تقلّص دور الاحزاب الصغيرة، خصوصاً الاحزاب والقوائم الدينية (المفدال ـ الاغوداه ـ تامي ـ شاس)، الّا ان سقوط الحكومة الثانية العام ١٩٩٠، أدّى الى تغيّر هذا الوضع، حيث كان هناك فارق مقعد واحد بين الليكود العمل لصالح الليكود، فأصبح أي حزب يريد تكوين الحكومة من دون الآخر، عليه ان يلجأ الى تلك الاحزاب والقوائم الدينية الصغيرة، فتمّت مفاوضات ائتلافية انتهت الى ترجيح كفّة الليكود ضد العمل، وتكوّنت حكومة بزعامة الليكود استمرت حتى العام ١٩٩٢.

وهكذا يمكن القول، ان تطوّر النظام الحزبي شكّل، أحياناً، فرصة للاحزاب والقوائم الدينية، وشكّل، أحياناً أخرى، قيداً على حركة هذه الاحزاب وعلى دورها في تدعيم دور الدين في الحياة الاجتماعية.

## النظام الانتخابي

عندما تبنّت اسرائيل نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي بالقائمة، جعلت نسبة واحد بالمئة هي الحدّ الادنى لتمثيل أي قائمة أو حزب في الكنيست، بمعنى ان أي حزب أو قائمة تحصل على واحد بالمئة أو أكثر يصبح لها حق التمثيل البرلماني في الكنيست. فالمقعد في الكنيست يساوي واحد بالمئة من نسبـة الاصـوات الصحيحـة في أي انتخـابـات، ثمّ تطوّرت هذه النسبة لتصل الى ١,٥ بالمئة في الانتخابات الاخيرة.

وبقدر ما سمح هذا النظام للاحزاب والقوى السياسية المختلفة بالتمثيل البرلماني في الكنيست، وأعطى للنظام الحزبي قدراً كبيراً من المرونة، الّا انه حرم أيّاً من الاحزاب الكبيرة من الحصول على الاغلبية المطلوبة لتشكيل الحكومة وهي ٥١ بالمئة، أي ٦١ مقعداً، فأعطى هذا للأحزاب الصغيرة الفرصة كي تمارس قدراً من الابتزاز السياسي، نتيجة حاجة الاحزاب الكبيرة الى هذا الوزن البرلماني كي تشكّل حكومة ائتلافية وحتى تستمر هذه الحكومة، لذلك تمتّعت الاحزاب والقوائم الدينية بهذا القدر من التأثير السياسي.

## الدين والدولة في الانتخابات الاخيرة

لقد سبق ان أوضحنا ان الدين لعب دوراً هامّاً في نشأة الدولة، كما أسهم بقدر كبير في تدعيم سيطرة اسرائيل على الارض المحتلة عندما نشأت حركة غوش ايمونيم الاستيطانية الدينية وأسهمت في زرع حوالى ١٣٠ ألف مستوطن بالضفة الفلسطينية وقطاع غزة، بالاضافة الى ١٤٠ ألف مستوطن في القدس. بعبارة أخرى لم يعد الدين قاصراً في تأثيره على الحفاظ على الهوية الوطنية اليهودية بل امتد ليلعب دوراً في السياسة الخارجية.

وفي هذا الاطار، سيطر على الانتخابات الاخيرة بعدان: الاول، خاص بالتسوية السياسية؛ والثاني، خاص بالمشكلة الاقتصادية التي تواجهها اسرائيل، وفي ما يتعلّق بهذين الجانبين، تراوحت وتباينت مواقف الاحزاب والقوائم الدينية التي أعلنت مشاركتها في الانتخابات.

في البعد الأول، تباينت درجة التشدّد، بحيث يمكن تمييز ثلاثة مواقف: أولها، موقف المفدال وغيئولات يسرائيل (المنشق عن الاغوداه العام ١٩٩٢). وعلى الرغم من ان المفدال دعا الى استمرار المفاوضات، الاّ ان غيئولات يسرائيل لم يحدّد موقفاً حاسماً، واشترك كل منهما في الدعوة الى عدم تسليم أي جزء من «أرض ـ اسرائيل» الى حكم أجنبي، وعدم ازالة أية مستوطنات، وان تكون اسرائيل هي الطرف الوحيد بين النهر والبحر، ولكن على عكس موقف غيئولات الرافض للحكم الذاتي بأية صورة، دعا المفدال الى تعديل الخطة الواردة في كامب ديفيد بما لا يتعارض مع هدف السيادة على يهودا والسامرة. أمّا الموقف الثاني، فهو موقف يهدوت هتوراه الذي أكد على استبعاد قيام أي دولة فلسطينية، ورفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، والتوسّع في بناء المستوطنات. الموقف الأخير هو موقف شاس الذي كان الوحيد في الوسط الديني الذي لم يتحدث عن «أرض ـ اسرائيل»، وقبل مبدأ «الارض في مقابل السلام»، لكنه حرص على اظهار بعض التشدّد، فأكد حق اليهود في الاستيطان، ورفض اقامة دولة فلسطينية.

ويمكن القول انه باستثناء شاس تتقابل مواقف تلك الاحزاب والقوائم مع موقف الليكود. أمّا في ما يتعلّق بالجانب الاقتصادي، فقد خلت برامجها من الجدّية، وغلبت عليها الدعاية، حيث طالبت بمزايا الكثير من الفئات، اضافة الى رفع الأجور وضبط التضخّم، وما الى ذلك؛ كما تميّزت بالدعوة الى حظر الفوائد الربوية. وكان برنامج المفدال الوحيد الذي دعا الى الاستمرار في تمويل المشروعات الحكومية.

وفي ما يتعلّق بقضية الدين والدولة، يمكن التمييز بين ثلاثة مواقف، أحدها يدعو الى تدعيم دور الدين في الدولة، والثاني، يعترف بأهمية دور الدين لكنه يدعو الى التسامح، والثالث يؤكد ضرورة تقليص دور الدين.

طالب أنصار الموقف الاول باعادة تحديد «من هو اليهودي؟»، بحيث يصبح من ولد من أم يهودية أو تحوّل الى اليهودية وفقاً للتقاليد الارثوذوكسية (ممّا يعني انكار ذلك على الاصلاحيين والمحافظين الذين يمثّلون اعداداً لا بأس بها من اليهود)، كما طالبوا باعفاء طلاب اليشيفاه (المدارس الدينية) من الجنسين من الخدمة العسكرية بمجرد اعلان هؤلاء الطلاب تديّنهم من دون الحاجة الى اجراءات روتينية (يتمّ اعفاء حوالى ١٩٠٠٠ ارثوذوكسي كل عام من الخدمة العسكرية)، كما دعوا الى ضرورة سنّ تشريع يراقب مدى تديّن الأفراد، وكان المفدال والاغوداه وشاس وقائمة يهدوت هتوراه والليكود وهتحياه هي القوى المؤيّدة لذلك[٦].

أمّـا الموقف الثاني، فانه يراعي أهمية العلاقات المتبادلة بين الدولة والدين، الاّ انه أكد على ضرورة توفير ضمانات التعدّد الديني والمساواة وحرية الاختيار، وهذا هو موقف حزب العمل وموقف القائمة الليبرالية الجديدة التي انشقت عن الليكود.

امّا الموقف الاخير، فقد دعا الى استبعاد الدين عن الساحة السياسية، كلياً، وحظر ممارسة أي حزب لأنشطة تحت مظلّة الدين، وتقليص عملية اعفاء طلاب اليشيفاه من الخدمة العسكرية، وتركيز سلطة الاعفاء في يد الجيش، وهذا موقف تسومت ومولیدت وميرتس وحداش.

وعـلى كل حال، فقـد جاءت نتائج الانتخابات الاخيرة، لتدلل، بالملموس، على انقسام المجتمع الاسرائيلي الى معسكرين سياسيين متوازنين برلمانياً، أحدهما يؤيد شكل ما من التسوية مع العرب للحفاظ على أمن وديمقراطية اسرائيل في اطار مبدأ «السلام في مقابل الارض» ويشجّع هذا المعسكر، بدرجـات متفـاوتـة، عمليـة الفصـل بين الدين والدولة، ويضمّ العمل وميرتس، وحداش، والحزب الديمقراطي العربي. في حين ان المعسكر الثاني لا يؤمن بمبدأ «الارض في مقابل السلام» وهو معسكر منقسم حول قضية الدين والدولة، أي ان ما يجمع بينه هو الحفاظ على أرض ـ اسرائيل الكبرى، فبينما يدعم الليكود موقف الاحزاب والقوائم الدينية، نجد ان تسومت ومولیدت أكثر علمانية ويضمّ هذا المعسكر اضافة الى الليكود، كل من تسومت والمفدال وشاس ويهدوت هتوراه ومولیدت.

بيد ان نتائج الانتخابات أفرزت، على صعيد الاحزاب الدينية، انقسامات واضحة، اضافة الى الانقسامات داخل كل حزب على حدة. وعلى سبيل المثال، حدث انشقاق داخل المفدال بين فريقين: أحدهما، يرفض الانضمام الى حكومة بقيادة العمل حتى لا يفقد الحزب صدقية لدى ناخبيه الذين وعدهم بأنه سوف يؤيد الليكود، وفي استحالة ذلك يجب تشكيل حكومة وحدة وطنية. والثاني، يرى ان بقاء الحزب في المعارضة يعني انه سوف يفقد القدرة على تدعيم مؤسساته الدينية والتعليمية، بل سوف تتأثر هذه المؤسسات بنفوذ الاحزاب الحرادية (شاس ويهدوت هتوراه).

على هذا الأساس، حاول المفدال ان يستقطب تأييد القوائم الدينية واليمينية التي تشاركه خوفه من وجود ميرتس في الحكم وعلى رأسها تسومت ويهدوت هتوراه وذلك لتشكيل تكتل يستطيع الضغط على العمل لاستبعاد ميرتس من الحكومة.

أمّا شاس، الذي تعرّض، بدوره، لخلافات داخلية، فقد أيّد الحزب قبيل الانتخابات الائتلاف مع الليكود، لكن زعيم القائمة الحالي أعلن انه، بالرغم من ان الحزب قال لناخبيه انه يفضّل الائتلاف مع الليكود، الاّ انه لم يستبعد الائتلاف مع العمل اذا نجح في تشكيل الائتلاف[٧]. وطلب ان يحصل على وزارتي الداخلية والشؤون الدينية وتمويل ودعم شبكته التعليمية حتى ينضم الى الائتلاف مع العمل. لكن ميرتس اعترضت على اعطاء وزارة الداخلية لشاس. وهنا، اقترح الاخير تنفيذ احد أمرين لقاء انضمامه الى الائتلاف: إما استبعاد ميرتس من الائتلاف؛ أو تقليص أثر الراديكالية اليسارية لميرتس على الاتفاق الائتلافي.

وبينما دعا وزير الداخلية الحاخام آرييه درعي الى التأنّي وعدم الاسراع بدخول الائتلاف مع العمل، وجدنا ان وزير الاتصالات الحاخام رفائيل بنحاسي شجّع على الاندفاع الى أحضان العمل للحصول على المزيد من التنازلات.

أمّا يهدوت هتوراه فقد حرصت، بعد ان فقدت قيادة الحاخام اسحق بيرتس بعد الانتخابات[٨]، على ضرورة استبعاد ميرتس من الائتلاف، وأصرّت على ذلك نظراً لعلمانية الاخيرة.

وفي النهاية، قرّر العمل ان يواجه ذلك الموقف بتشكيل حكومة ائتلافية ضيّقة ضمّت بالاضافة الى المقاعد التي حصل عليها نتيجة الانتخابات وعددها ٤٤ مقعداً، ميرتس (١٢ مقعداً) وشاس (٦ مقاعد)، تاركاً ثلاث وزارات خالية لاحتمال ضمّ تسومت ويهدوت هتوراه[٩].

لقد حصلت شولاميت ألوني على وزارة التعليم وأنشأت قسماً خاصاً بالتعليم التابع لشاس في الوزارة، وتـولّى آرييـه درعي وزارة الداخليـة، ورفائيل بنحاسي الاتصالات، بالاضافة الى وزراتين اضافيتين لميرتس، وبالتالي حقّق العمل، مؤقتاً، التوازن بين اعتبارات السياسة الخارجية، واعتبارات الدين والدولة.

بعبارة أخرى، ضمّ العمل اليه حزبين يؤيدان مبدأ «الارض في مقابل السلام»، وفي الوقت نفسه ضمّ حزباً يؤيد تدعيم دور الدين في الدولة (يمتلك ٦ مقاعد)، وحزباً علمانياً يدعو الى فصل الدين عن الدولة بعد ان تعهد بدعم المؤسسات الدينية التابعة للمجتمع المتديّن. كما ضمن رابين انه لن يقدّم تنازلات كبيرة للمتديّنين، فهو يضع ميرتس في حكومته لتوازن طلبات شاس الدينية، ويفتح الباب أمام تسومت العلمانية لدخول الائتلاف. وفي هذه الحالة، لن يمرر تعديل قانون العودة الذي قد يؤدي الى التأثير على الهجرة وعلى علاقة اسرائيل بيهود الخارج، أي ان رابين بهذه الحكومة الجديدة أثبت براعته في عملية تشكيل الائتلافات، كما أثبت قدرة فائقة على التعامل مع قضية الدين والدولة.

---

(١) مجدي حماد، **النظام السياسي الاستيطاني: اسرائيـل وجنـوب افريقيا**، رسالة دكتوراه، القاهرة: جامعة القاهرة ـ الاقتصاد، ١٩٨٠، ص ١٧٠.

(٢) Schiff, Garrys; *Tradition and Politics: The Religious Parties in Israel,* Detroit: Wyne State University Press, 1977, p. 39.

(٣) Liebman, Charles S. and Eliezer Don - Yehiya, *Religion and Politics in Israel,* Bloomington: Indiana University Press, 1984, p. 59.

(٤) Huntington, Samuel; *Political Order in Changing Societies,* Oxford: Oxford University Press, 1968, p. 460.

(٥) Caspi, Dan and Emanuel Gutman, (eds.), *The roots of Begin Success,* London: Croom Helm, 1984, pp. 150 - 152.

(٦) *News Week,* July 13, 1992.

(٧) *Jerusalem Post,* 25/6/1992

(٨) لقد انضم اسحق بيرتس زعيم شاس السابق الى ديغل هتوراه ويهدوت هتوراه التي ضمّت (ديغل هتوراه واغوداه) بشرط انه في حالة حصول القائمة على خمس مقاعد، سيستمر بيرتس في قائمة الحزب، لكن اذا حصلت القائمة على أربعة مقاعد فقط، على بيرتس ان يستقيـل تاركاً مكانه للحاخام افراهام رافيتز من ديغـل هتـوراه، وهذا ما حدث بالفعل، فلقد حصلت القائمة على أربعة مقاعد، فاضطر بيرتس الى الاستقالة تنفيذاً للاتفاق.

(٩) *The Economist,* July 18, 1992.

# الانتخابات ومستقبل النظام الحزبي الاسرائيلي

وحيد عبد المجيد

يكتسب أي تحليل لنتائج الانتخابات الاسرائيلية أهميته من قدرته على المساعدة في فهم طبيعة التفاعلات الداخلية في طرف يمسك ببعض من أهمّ مفاتيح مستقبل منطقتنا. وقد أُجريت انتخابات الكنيست الثالث عشر في حزيران ( يونيو ) ١٩٩٢ في توقيت حاسم بالنسبة لهذا المستقبل في مرحلة تحوّل تاريخي تشهد أول مفاوضات سلام عربية ـ اسرائيلية شاملة. وتركّز هذه الدراسة على تحليل مدى التغيّر الذي عكسته نتائج الانتخابات الاسرائيلية، حتى يمكن التعامل معه في حجمه الحقيقي من دون تهويل أو تهوين ينطوي كلاهما على أضرار بالغة. والافتراض الرئيس، هنا، هو أن تلك النتائج لا تعبّر عن تغيّر بنيوي في اتجاهات التصويت، وانما تعكس، بالأساس، تأثير الناخبين الجدد وخاصة المهاجرين من الاتحاد السوفياتي السابق الذين كانوا أهمّ عامل وراء تفوّق حزب العمل. وفي هذا السياق، لا تؤدي تلك النتائج الى تغيّر في طبيعة النظام الحزبي الاسرائيلي القائم، منذ أواخر عقد السبعينات، على حزبين كبيرين. ويعني ذلك امكان عودة الليكود الى السلطة في الانتخابات المقبلة، إذا تمكّن من تجاوز أزمته الداخلية الراهنة، حتى في حال اجراء التعديل المتوقّع في قانون الانتخاب.

واذا كان الهدف من هذا التحليل هو فهم التفاعلات الداخلية الاسرائيلية بأقصى قدر من الدقّة، فمن الضروري البدء بتقديم عرض مركّز للخريطة السياسية من خلال القوائم التي تنافست في الانتخابات، ثمّ قراءة نتائج الانتخابات وما تنطوي عليه من دلالات بشأن اتجاهات التصويت، بما يفيد في تحديد مدى التغيّر الحاصل، وفي توقّع مستقبل النظام الحزبي الاسرائيلي.

اختلفت نتائج انتخابات الكنيست الثالث عشر[١] مقارنة بنتائج الانتخابات السابقة عليها في العام ١٩٨٨[٢]، في ما يتعلّق بعدد المقاعد وعدد الأصوات السياسية التي حصلت عليها كل قائمة دخلت الكنيست ونسبتها الى مجموع المقترعين، الذين بلغ عددهم مليونين و٦٥٠ ألفاً تقريباً، من أصل حوالى ثلاثة ملايين و٤٠٠ ألفاً، أي بنسبة مشاركة بلغت حوالى ٧٧,٩، وهي من أعلى النسب في الأنظمة الديمقراطية.

والملاحظ، أولاً، ان عدد القوائم الممثّلة في الكنيست الثالث عشر انخفض الى عشر فقط، بعد ان كان خمس عشرة في العام ١٩٨٨. لكن إذا أخذنا في الاعتبار ان قائمة ميرتس تشكّلت من تحالف ثلاث قوائم (راتس ومبام وشينوي)، وان قائمة يهدوت هتوراه ضمّت كلاً من اغودات وديغل هتوراه، فيعني ذلك ان قائمتين، فقط، خرجتا في الانتخابات الاخيرة: الاولى، هتحياه التي حصلت على ٣١٩٣٨ صوتاً بنسبة ١,٢ بالمئة، في ما كانت حصلت على ٧٠٧٣٠ صوتاً بنسبة ٣,١ في المئة في الانتخابات السابقة. والثانية هي القائمة التقدمية للسلام التي حصلت على ٢٤٠٦٩ صوتاً بنسبة ٠,٩ بالمئة فقط، بعد ان صوّت لصالحها ٣٣٦٩٥ ناخباً في الانتخابات السابقة. كما خرجت قائمة منشقة

عن الليكود وهي قائمة الحزب الليبرالي الجديد، التي حصلت على ١٦٧٥٣ صوتاً فقط بنسبة ٠,٦ بالمئة، وهي نسبة ضئيلة، كما هو واضح، لم تكن لتضيف شيئاً الى رصيد الليكود لو لم تنشق عنه.

ويتّضح من النتائج الانتخابية، أيضاً، ان قائمتي العمل وتسومت هما اللتان حققتا أكبر مكسب في هذه الانتخابات. فقد زاد التأييد للعمل ٢٢١ ألف صوت. وجاء القسم الاكبر من هذه الزيادة من الناخبين الجدد، وخاصة المهاجرين الذين صوت ٤٧ بالمئة منهم لصالح العمل. فاذا كان مجموع هؤلاء المهاجرين الذين أدلوا بأصواتهم حوالى ٢٤٠ ألفاً، يكون العمل قد حصل على حوالى ٦٦٥ ألف صوت، أي نحو نصف مجموع الزيادة التي حققها. ولم يحصل الليكود سوى على ١٧ بالمئة، تقريباً، من أصوات المهاجرين الجدد. وقد أقرّ مسؤول حملته في أوساط المهاجرين، ميخائيل كلاينر، بالتقصير، وقال انه حذّر قيادة الحزب، منذ عام، من ان حزب العمل يقوم بجهد مبكّر ومنظّم بين المهاجرين. ومع ذلك لم يبدأ تحرّك الليكود الجدّي في أوساطهم الاّ في الشهر السابق على الانتخابات[٣]. وعلى الرغم من هذا التقصير، فالارجح ان جهداً أكبر من الليكود لم يكن ليغيّر كثيراً في نمط تصويت المهاجرين الجدد الذين صوّتوا، في الواقع، ضد سياسة حكومته في استيعابهم، والتي وُصفت بأنها تقترب من الكارثة. وقيل، في هذا الصدد، «ان الامر الأكيد هو ٤٠٠ ألف مهاجر في غضون عامين يمثّلون عبئاً هائلاً على أية حكومة. لكن، فقط، الأعمى أو الايديولوجي المتعصّب هو الذي يزعم ان الليكود بذل ما في وسعه. واذا كان قد فعل ذلك، حقاً، واذا كان هذا أقصى ما في جعبته، فإنه يستحق الذهاب الى المعارضة»[٤].

والواضح، ان نصف المهاجرين الجدد صوّتوا على أساس محض براغماتي لصالح الحزب الذي رأوا انه الأقدر على الوصول الى الحكم. وبسلوكهم هذا، كانوا أهمّ عامل في فوز حزب العمل بالفعل. والمؤكد ان هذا الحزب حصل، أيضاً، على جزء يمكن تحديده من أصوات الشباب الذين وصلوا سن الاقتراع لأول مرة. كما زادت أصواته في الوسط العربي الى حوالى ٢٠ ألف صوت بالمقارنة مع العام ١٩٨٨ (حوالى ٦١ ألفاً مقابل ٤١٧٠٠). وبذلك أصبح الحزب الثاني من حيث عدد الاصوات العربية بعد حداش مباشرة، حيث حصل على ٢٠,٤ بالمئة من هذه الأصوات، في مقابل ٢٣,١ بالمئة حققها حداش. وتفوّق العمل على الحزب الديمقراطي العربي الذي حصل على ١٥,٣ بالمئة والتقدمية للسلام التي حصلت على ٩ بالمئة، فقط، من أصوات الناخبين العرب. والملاحظ، ان ميرتس التي حصلت على ٩,٨ بالمئة من هذه الاصوات فاقت التقدمية للسلام، التي تقدّمت بنسبة ضئيلة على الليكود الذي ارتفع التصويت العربي له الى ٨,٤ بالمئة، وحصل كل من شاس والمفدال على ٤,٩ بالمئة، أي ان حزبين دينيين يهوديين حازا معاً على ١٠ بالمئة، تقريباً، من الاصوات العربية. واجمالاً، أخفقت الاحزاب العربية الثلاثة في الحصول على أكثر من ٤٧,٤ بالمئة من مجموع أصوات العرب[٥]. واذا أخذنا في الاعتبار ان أكثر من نصف الزيادة في الاصوات التي حصل عليها حزب العمل جاء من الناخبين الجدد وخاصة المهاجرين، يعني ذلك ان التحوّل في أنماط التصويت بالمقارنة مع العام ١٩٨٨ يعتبر محدوداً. أمّا تسومت، فقد حقّقت قفزة كبيرة وحصلت على ١٢٠٧٥٨ صوتاً إضافياً دفعة واحدة، منها حوالى ٣٠ ألفاً من المهاجرين الجدد (حوالى ١٣ بالمئة من أصواتهم)، اضافة الى عدد مماثل، تقريباً، من أصوات الناخبين الجدد الشباب. والمرجح، أيضاً، انها حصلت على قسم كبير من الأصوات التي فقدتها هتحياه والبالغة ٣٨٧٩٢ صوتاً. كما زاد التأييد لتسومت في صفوف الجيش من ٥ بالمئة الى ١٥ بالمئة، وحصلت، أيضاً، على قسم من الأصوات التي فقدها الليكود.

وفي المقابل، يعتبر الليكود وهتحياه من أكبر الخاسرين في الانتخابات. فقد انخفضت

نسبة التأييد لليكود ٦,٤ بالمئة، جاء معظمها بسبب إعراض الناخبين الجدد عنه، لأن عدد الاصوات التي فقدها بلغ ٥٨١٧٤ صوتاً، وهو فارق سلبي يدنو بكثير الفارق الايجابي لصالح حزب العمل. ومعنى ذلك، ان عجز الليكود من جذب الناخبين الجدد كان أكثر أهمية في تفسير خسارته من فقده أصوات جزء من ناخبيه التقليديين.

أمّا هتحياه، فقد انخفض التأييد لها بنسبة ١,٩ بالمئة، تساوي ٣٨٧٩٢ صوتاً ذهب قسم هامّ منها الى تسومت، وقسم أقل الى المفدال. لأن قائمة «التوراة والأرض» الجديدة التي اعتبرتها هتحياه المنافس الاخطر لها، خلال الحملة الانتخابية، لم تحصل سوى على ٣٧٠٩ صوتاً فقط بنسبة ٠,١ بالمئة، وهي قائمة من طراز هتحياه نفسها، حيث يغلب عليها التشدّد الايديولوجي، ولا قضية لها سوى «أرض ـ اسرائيل» التي لم يعد الاقتصار عليها كافياً حتى لأنصار اليمين المتطرّف، الذين وجدوا لدى تسومت برنامجاً سياسياً ـ اجتماعياً واضحاً، على الرغم من انه يقدّم الرسالة الأقل تشدّداً بين المتشدّدين. لقد صدمت هتحياه الناخبين التقليديين لليمين المتطرّف براديكاليتها وايديولوجيتها الزائدة، واستهانتها بكل شيء في ما عدا «أرض ـ اسرائيل»، فانفضوا عنها وبحثوا عن غيرها من المدافعين عن «أرض ـ اسرائيل» أيضاً، ولكن من منظور ان هذه الارض تقع في عالم لا يمكن معاداته بالكامل. وكان هذا هو سبب خسارة هتحياه، وهو ما لم يدركه بعض قادتها مثل الياكيم هاتزين الذي فسّر الخسارة بإخفاق اليمين كله، وحمّل الليكود المسؤولية لأنه قبل التفاوض مع العرب[٦].

## حدود «الانقلاب»

وفقاً لهذه القراءة في نتائج الانتخابات، يصعب القبول بالاستخلاص الشائع وهو حدوث «انقلاب» في اتجاهات التصويت. وربما يكون «الانقلاب» الوحيد الذي حدث هو انتقال السلطة من الليكود الى العمل. وهنا، يبدو تعبير «الانقلاب» في غير محله، لأن تداول السلطة أحد العناصر الرئيسة للديمقراطية، ولا يعني حدوثه انقلاباً بأي حال. وقد استخدم السينمائي الاسرائيلي، حاييم يافيد، تعبير «مهباخ» العبري، وهو يعني التغيّر الثوري، في فيلم أخرجه عن الانتخابات. وشاع استخدام هذا التعبير في اسرائيل.

أمّا «الانقلاب»، بمعنى التحوّل من اليمين الى اليسار، فلا نجد أساساً له في نتائج الانتخابات. لقد حدثت تحوّلات عدّة متداخلة وليست في اتجاه واحد: من الليكود الى العمل وتسومت وشاس في الوقت نفسه، ومن العمل الى ميرتس، ومن حداش والتقدمية الى هذين الاخيرين والى الليكود أيضاً، لأن الديمقراطي العربي زادت أصواته ٢٣٧٨٧ فقط، في حين فقدت حداش وحدها ٢١٩٥٤ صوتاً، وفقدت التقدمية ٩٦٢٦ صوتاً.

ويعني ذلك، أننا لسنا ازاء «انقلاب» حاسم لصالح العمل ومعسكره، حيث حصل هذا المعسكر على ستة مقاعد اضافية فقط، بالمقارنة مع العام ١٩٨٨ (٦١ في مقابل ٥٥). لكن ٦١ في مقابل ٥٩ مقعداً للمعسكر الآخر (اليميني ـ الديني) ليس نصراً كبيراً بأي حال، وإنْ كانت أهميته ترجع الى ان اعضاء معسكر العمل (ميرتس وحداش والديمقراطي العربي) ليسوا قابلين للائتلاف مع الليكود، على عكس أطراف معسكر اليمين. ولذلك كان محتماً ان يقوم اسحق رابين بتشكيل الحكومة الجديدة. وهذا وضع يطلق عليه في الدراسات المقارنة للأنظمة البرلمانية (close elections) حيث هناك فائز واضح وخاسر واضح، لكن ليس بشكل حاسم بالضرورة. فالفارق، هنا، طفيف، وكان من الممكن

ألّا يتحقق اذا لم يحصل الديمقراطي العربي على المقعد الثاني، وحصلت عليه تسومت أو المفدال، أو حتى هتحياه التي خرجت من الكنيست بفارق ٠,٠٣ بالمئة فقط. ورغم ان الديمقراطي العربي مهدّد بأن يفقد مقعداً اذا تقرّر اعادة الانتخابات في قرية «عارورا» التي ينظر القضاء في شكوى بحدوث تزوير فيها لصالح عبدالوهاب دراوشة[٧]، سيذهب هذا المقعد الى حزب العمل، وبالتالي سيستمر الوضع لصالحه.

ولا بدّ من إيضاح، ان مشاركة شاس في حكومة رابين، بل واحتمال انضمام يهدوت هتوراه وحتى تسومت اليها، لا يعني تفتيت المعسكر «اليميني ـ الديني»، وانما يعبّر عن أحد خصائصه، وهي استعداد بعض أطرافه للمرونة الائتلافية في حالة التفوّق النسبي للمعسكر الآخر. لكنه يظل مفضلاً للائتلاف مع الليكود، وخاصة مع تزايد اتجاه الاحزاب الدينية عموماً نحو اليمين، وهو ما سنعود اليه عند تحليل مستقبل النظام الحزبي الاسرائيلي.

ولنلق نظرة، الآن، على حدود التغيّر في اتجاهات التصويت، للتدليل على الافتراض الذي نقدّمه، هنا، وهو ان التفوّق الذي حققه حزب العمل لا يرجع الى تغيّر ملموس في هذه الاتجاهات، بقدر ما يعود الى حصوله على أكبر قدر من أصوات الناخبين الجدد. ومعنى ذلك، ان الهجرة الكثيفة التي نجح الليكود في تحقيقها من الاتحاد السوفياتي السابق كانت أهم عوامل خسارته في الانتخابات؛ فبدونها ما كان الفارق بينه وبين حزب العمل ليصل الى ما بلغه، على الرغم من تحوّل قطاع محدود من ناخبي الليكود الى العمل، ويبدو أنه القطاع الاكثر فقراً من اليهود الشرقيين غير المتديّنين في «مدن التطوير» التي تضاءل اهتمام حكومة الليكود بها لصالح المستوطنات. وهنا، يظهر تأثير حملة العمل التي نسجت علاقة وثيقة بين قضية التسوية والمشكلة الاقتصادية والعلاقة مع الولايات المتحدة الاميركية. وقد نجح قادة العمل في «الهستدروت» وعلى رأسهم سكرتيره العام، يسرائيل كيسار، في جذب قطاع من عمّال الليكود، ومنهم ٤٥ رئيساً للجان عمالية في بعض المصانع. وقد قال أحدهم ويدعى آيشر روزين، بوضوح: «ان ما يدفعني الى التصويت لصالح العمل هو الكارثة الاقتصادية التي لا يشعر الليكود بوطأتها علينا، إضافة الى ما فعلوه مع دافيد ليفي. أنا عضو في الليكود وأؤمن بأرض ـ اسرائيل، لكن [اسحق] شامير لا يفهم معنى الكارثة الاقتصادية»[٨]. ومعنى ذلك، ان الصراع داخل الليكود أسهم، كذلك، في تحوّل قطاع من ناخبيه الشرقيين الى العمل، وقطاع آخر الى شاس. لكن هذا التحوّل لم يكن العامل الحاسم، لأن الذين تحوّلوا من الليكود الى العمل، هم، غالباً، الجزء الاقل من ناخبي الليكود الذين لم يؤيدوه هذه المرة. والأرجح، ان قطاعاً يُعتد به منهم لم يذهب للانتخابات، علماً بأن نسبة المشاركة العامة تراجعت الى حوالى ٢,٣ بالمئة بالمقارنة مع العام ١٩٨٨. والمؤكد، ان جزءاً من الذين لم يشاركوا، هذه المرة، هم من ناخبي الليكود الذين ضاقوا به. كما يعتقد بعض قادة يهدوت هتوراه، ان قطاعاً من ناخبيهم لم يذهب للتصويت في الانتخابات. فقد اتهم صموئيل هالبرت هذا القطاع باللامبالاة تجاه التحذير من احتمال تشكيل ائتلاف يساري من دون الاحزاب الدينية. لكنه لام نفسه، أيضاً، بقوله: «كنا نقول ذلك قبل كل انتخابات. وهذه المرة لم يصدقنا البعض. لقد كان الامر أشبه بالصراخ من الذئب»[٩]. لكن، في الوقت نفسه، تحوّل قطاع محدود من الناخبين المتديّنين الى العمل، وخاصة من مؤيدي حزب ميمياد الديني السابق الذي كان لديه حوالى ١٧ ألف مؤيد تنافس عليه، بالاساس، العمل والمفدال، لأن ميمياد كان حزباً دينياً صهيونياً من نوعية المفدال، وليس من المتديّنين الورعين «الحاريديم». والثابت، ان بعض نشطائه السابقين، أعلن تأييده للعمل، مثل يهودا بن ـ مئير وحاييم ريبيل وافيزير رافيتسكي وابراهام نوريل، بعد أن بعث رابين برسالة الى حاخامهم يهودا أميتال، أكد فيها ان العمل سيسعى الى دعم التعليم الديني الصهيوني[١٠].

وربما أسهم وضوح عجز سياسة الليكود الأمنية عن وضع حدّ لعمليات طعن الاسرائيليين في حدوث تحوّل طفيف من ناخبيه الى حزب العمل، لكن ليس بالصورة المبالغة التي ظهرت لدى البعض[١١]. فعلى سبيل المثال، لم يكن الفارق بين التصويت للعمل والليكود كبيراً في بات يام، حيث قتلت فتاة اسرائيلية بسكين فلسطيني خلال الحملة الانتخابية؛ فقد حصل العمل على ٢٩٨٢٠ في مقابل ٢١٢٢٢ لليكود، علماً بأن العمل متفوّق، تقليدياً، في هذه المنطقة. لكن، في الوقت نفسه، حصلت تسومت على ٥٧٤٩، ومواليدت على ٢١٩١، والمفدال على ١٩٧٩، وهتحياه على ١٠٣٩ صوتاً.

والنتيجة التي نخلص اليها أنه لم يحدث انقلاب في اتجاهات التصويت، كذلك الذي وقع في العام ١٩٧٧، عندما انتقلت كتلة هائلة من اليهود الشرقيين لتأييد الليكود. فالتحوّل الذي حدث في تصويت اليهود الشرقيين من الليكود الى العمل كان طفيفاً، والأرجح ان تحوّلهم لتأييد شاس كان أكبر، حيث حصلت على ٢١٦٠١ صوتاً إضافياً. وعموماً، لم يحدث تحوّل كبير في اتجاهات تصويت مدن التطوير، وانما كان التحوّل أكبر في المدن الكبرى، والذي يرجع في أهمّ جوانبه الى قيام قطاع هامّ من البورجوازية الكبيرة، لأول مرة منذ العام ١٩٧٧، بدعم حزب العمل دعماً صريحاً ومباشراً بسبب ارتباط مصالحها بالتفاهم مع الولايات المتحدة الاميركية، وادراكها لضرورة تعديل الاولويات في الوضع الدولي الجديد. ويوضح الجدول التالي توزيع الأصوات بين العمل والليكود في مختلف المناطق[١٢].

**جدول يبيّن توزيع الاصوات بين العمل والليكود في مختلف المناطق**

| المنطقة | العمل | الليكود | المنطقة | العمل | الليكود |
|---|---|---|---|---|---|
| عنولا | ٥٥٢٦ | ٥٤٧٠ | الكرمل | ٦٥٨٦ | ٣٠٠٥ |
| اشدود | ١٥١٧٧ | ١٥٤٢٣ | كريات عربا | ٥٦ | ٤٥٢ |
| اشكلون | ٩٦٠٥ | ١٢٩٦٠ | كريات جات | ٥٠٤٢ | ٦٧٢٦ |
| بات يام | ٢٩٨٢٠ | ٢١٢٢٢ | كريات مالاشا | ١٧١٧ | ٣٥١٥ |
| بئر السبع | ٢١٢٤٨ | ٢١٢١٠ | كريات تيفون | ٢٣٢٥ | ٩٨٨ |
| بيسان | ١٤٦٦ | ٣٠١٢ | ميفاسير زيون | ١٦٧١ | ٢٣٤٠ |
| بني براك | ٦٢٤٢ | ٦٩٩٠ | مجدال هاعيمق | ٣٤٦٣ | ٣٣١٧ |
| ديمونا | ٣٩٧٦ | ٥٧٢٧ | نهاريا | ٨٦٧٩ | ٧١١٦ |
| ايلات | ٤٧١٨ | ٤٧٤٤ | الناصرة | ٢٨٩٩ | ٤٨٣ |
| جيفعات عام | ١٥٦٥١ | ٥٩٧٨ | عوفاكيم | ١٤٧١ | ٢٠٢٣ |
| جيفعات زئيف | ٥٠٠ | ٩٥٥ | اور ـ يهودا | ٢٤٢٣ | ٤٤٦٩ |
| الخضيرة | ١٠٥٥٨ | ٨٩٩٢ | رعنانا | ١١٨٢٢ | ٥٢٨٣ |
| حيفا | ٦٦٦٧٥ | ٢٩٧٥٠ | رامات غان | ٣٢٢٣٧ | ١٩٣٢٦ |
| رامات هاشارون | ٥٣١١ | ٣٧٥١ | روش حائابين | ١٠١٧ | ٣٢٤٣ |
| حولون | ٣٨٥٧٦ | ٢٢٧٩٩ | شديروت | ١٦٩٠ | ٢٣١٠ |
| القدس | ٣٨٤٦٣ | ٤٧١٠٢ | شفاعمرو | ١٦١٤ | ٥٨٤ |
| تل ـ أبيب | ٨٣٩٩٦ | ٥٦٤٠٢ | الناصرة العليا | ٨٨٨٠ | ٤٥٧٩ |
| طبريا | ٧٤٧٨ | ٤٢٣٠ | | | |

يوضح هذا الجدول تفوّق حزب العمل في معظم المدن الكبرى، باستثناء القدس، وتفوّق الليكود في معظم المناطق التي تضمّ مدن التطوير، الأمر الذي يدعم الاستنتاج الخاص بمحدودية التحوّل الذي حدث في اتجاهات التصويت، ممّا جعل تأثير هذا التحوّل على نتائج الانتخابات أقل من تأثير الناخبين الجدد.

## مستقبل النظام الحزبي

لا يتيح حجم الانتصار الذي حققه حزب العمل في انتخابات الكنيست الثالث عشر امكانية العودة الى نظام الحزب المهيمن الذي عرفته اسرائيل بين العامين ١٩٤٩ و١٩٧٧، على الرغم من استعادة هذا الحزب لقدر من القدرة الائتلافية التي كانت له، ولمباي من قبله خلال تلك الفترة. فما زال النظام الحزبي الاسرائيلي، بالرغم من نتائج الانتخابات الاخيرة، هو نظام الحزبين الكبيرين الذي تبلور منذ أواخر عقد السبعينات. والارجح ان يستمر لسنوات عدّة على هذا النحو، ما لم تؤد تداعيات الانتخابات الى تفاقم الصراع الداخلي في الليكود وتفككه بعد استقالة زعيمي الجناح الرئيس فيه: اسحق شامير وموشي ارنس. ويبدو ان الليكود مقدماً، بالفعل، على مرحلة صعبة، والارجح انها أكثر صعوبة من تلك التي شهدها حزب العمل عقب انتخابات العام ١٩٨٨. سيواجه الليكود تفاعلات صراعية حادّة بدأت، بالفعل، ستنعكس في تغيّرات بنيوية، وربما، أيضاً، فكرية وسياسية. ومن دون الدخول في تفاصيل ليس هذا مجالها، يمكن القول بأن مصير الليكود كحزب ثاني كبير بات يتوقف على قدرة جيله الجديد وعلى رأسهم بنيامين نتنياهو وبنيامين بيغن الصغير في توحيد صفوفهم بما يؤهلهم لتسلّم قيادة الحزب. ويبدو ان هذا الجيل قادر على بعث الحيوية في صفوف الليكود من جديد، والحيلولة دون تفكّكه. وقد أكدت نتائج استطلاع لغالوب، تمّ عقب انتخابات الكنيست، ان أفضل وضع لليكود في مواجهة العمل في الانتخابات المقبلة يتحقق اذا تولّى نتنياهو قيادته، وجاء بعده بيغن الصغير بمسافة كبيرة[١٣]. وقد شمل الاستطلاع مؤيدين حاليين وسابقين لليكود، ومؤيدين لقوى يمينية أخرى، ومؤيدين للعمل.

وكان السؤال هو: أي هؤلاء تعتقد ان لديه فرصة أكبر لهزيمة مرشح حزب العمل في الانتخابات المقبلة؟

جاءت الاجابات على النحو التالي:

- المؤيدون لليكود: ٥٧,١ بالمئة لصالح نتنياهو ـ ١٧ بالمئة لبيغن الصغير ـ ١,٢ بالمئة لليفي ـ ٩,٨ بالمئة لشارون.
- المؤيدون السابقون لليكود: ٦١,٤ بالمئة لصالح نتنياهو ـ ١٧,١ بالمئة لبيغن الصغير ـ ٥,٧ بالمئة لليفي ـ ٥,٧ بالمئة لشارون.
- اليمينيون غير المؤيدين لليكود: ٧٠,٣ بالمئة لنتنياهو ـ ١٤,٤ بالمئة لبيغن الصغير ـ ٦,٣ بالمئة لشارون ـ ١,٨ بالمئة لليفي.
- مؤيدو العمل: ٥٤,٦ بالمئة لنتنياهو ـ ١٦ بالمئة لبيغن الصغير ـ ٤,٣ بالمئة لشارون ـ ٤,٣ بالمئة لليفي.

معنى ذلك، ان لدى الليكود فرصة ليس فقط للاستمرار كحزب ثان كبير، بل وللعودة الى الحكم في الانتخابات المقبلة، إذا قام بيغن الصغير بتأييد نتنياهو كزعيم جديد يبدو الوحيد بين قادة الليكود القادر على هزيمة رابين في حال إحداث التعديل المرجح بإتجاه انتخاب رئيس الوزراء من الشعب مباشرة. لكن هذا الاحتمال يتوقف على شرط آخر هو قدرة نتنياهو في التوصل الى تسوية تاريخية مع ليفي الذي زاد تطلّعه لخلافة شامير، بالرغم من الصعوبة البالغة لمثل هذه التسوية. فإذا أمكن تحقيق هذين الشرطين (توحّد قادة الجيل الجديد وتسوية تاريخية مع ليفي)، سيظل الليكود أحد الحزبين الكبيرين.

ومعنى ذلك، أيضاً، ان نتائج الانتخابات الاخيرة لا تؤدي، في ذاتها، الى تغيير في طبيعة النظام الحزبي، كما كان حال الانتخابات السابقة، بالرغم من ظهور اعتقاد في أعقابها، مباشرة، بأن حزب العمل تراجع، بشكل جوهري، وان الليكود صار الحزب المهيمن. ذلك ان نتائج انتخابات الكنيست الثاني عشر كرّست الاستقطاب بين الليكود والعمل، وان هذه الخلاصة لا تتسق مع الاعتقاد الشائع، على نطاق واسع، بأن اسرائيل تتجه صوب مزيد من التطرف اليميني[١٤]. بل ان نتائج الانتخابات لا تشير الى ان هناك مزيداً من الاتجاه لليمين بالمقارنة مع انتخابات العام ١٩٨٤. ورداً على الحجة الخاصة بتركيب الحكومة التي تشكّلت في نهاية العام ١٩٨٨، يمكن ملاحظة ان هذا التركيب لا يعكس نتائج الانتخابات بدقّة، وانما يعبّر عن نتائج المفاوضات الائتلافية التي عجز حزب العمل عن ادارتها بالشكل الافضل لأسباب تتعلّق بانقسامه على نفسه وتصاعد الصراع في داخله، وحرص شمعون بيرس ورابين على الائتلاف مع الليكود بأي ثمن، خشية ان يؤدي انتقال الحزب للمعارضة الى الاطاحة بهما من قيادته، فضلاً عن الشعور العميق بالانهزام والعجز على نحو يتجاوز الواقع الذي تعكسه نتائج الانتخابات التي تؤكد وجود تعادل بين العمل والليكود[١٥].

وبالرغم من تبدّل المواقع بين الحزبين الكبيرين، بموجب نتائج الانتخابات الاخيرة، يظل واقع أنهما الحزبان الرئيسان مستمراً، حتى إذا ارتفع الفارق بينهما الى ١٢ مقعداً لصالح العمل، فيما كان الفارق مقعداً واحداً لصالح الليكود العام ١٩٨٨، ارتفع الى ثلاثة مقاعد لانضمام أحد نواب العمل الى الليكود. وكانت محدودية الفارق بين الحزبين، في العام ١٩٨٨، فرضت على الليكود ضمّ العمل الى حكومته، لكنها لم تحل بعد ذلك دون تشكيل حكومة من دون العمل في حزيران ( يونيو ) ١٩٩٠. وقد حصلت أطراف هذه الحكومة والمعسكر اليميني ـ الديني على ٥٩ مقعداً، فقط، في الانتخابات الاخيرة، في مقابل ٦٥ مقعداً في الانتخابات السابقة، في ما ارتفعت مقاعد معسكر حزب العمل الى ٦١ مقعداً. وهذا الفارق الطفيف بين المعسكرين، عموماً، يعوّض، في الواقع، الفارق الكبير لصالح حزب العمل في الانتخابات الاخيرة.

دلالة ذلك، ان النظام الحزبي الاسرائيلي ما زال يقوم على حزبين كبيرين، حتى اذا اتسع الفارق بينهما، مع ملاحظة ان هذا الاتساع ليس نتاج تحوّلات بنيوية في اتجاهات التصويت، وبالتالي فهو قابل لأن يضيف بل ولأن يتحوّل لصالح الليكود، اذا ما أفلت من أزمته الداخلية الراهنة. فعلى سبيل المثال، رأينا ان المهاجرين الجدد كانوا العامل الرئيس وراء اتساع الفارق لصالح حزب العمل بسبب ضيقهم من سياسة الليكود في الاستيعاب. وليس ثمة ما يحول دون ان يضيقوا بسياسة حكومة رابين الجديدة أيضاً.

لم تؤثر الانتخابات الاخيرة، اذاً، على طبيعة النظام الحزبي الاسرائيلي القائم على حزبين كبيرين، وانما على العكس حالت دون تغيّره في اتجاه حزب مهيمن، فيما لو فاز الليكود ولو بفارق أقل من الذي تحقق لصالح العمل. فالثابت، انه كان هناك اتجاه متصاعد، خلال العقد الماضي، لتحسين قدرة الليكود الائتلافية بالمقارنة مع العمل، بسبب الانعطاف اليميني المتزايد، بدرجات متباينة، في صفوف جميع الاحزاب الدينية، ممّا جعلها تفضّل الائتلاف مع الليكود. وقد أُصدرت عن جميعها اعلانات واضحة بهذا المعنى خلال الحملة الانتخابية. وقد بلغ هذا الانعطاف ذروته في المفدال، الى حدّ انه صار أكثر تشدّداً من الليكود. فالمفدال، الآن، غير ما كان عليه حتى عقد السبعينات، بعد ان سيطر عليه خريجو مدرسة «بني عكيفا» وقادة غوش ايمونيم، والتقى مع طروحات «المسيانية» الغيبية في لقاء ارض ـ اسرائيل، وبالرغم من ان زعيمه الحالي زفولون هامر يعتبر من أقل قياداته تشدّداً، يعد الرجل الثاني افنير شاكي الاكثر نفوذاً في تقرير سياسات الحزب. وحتى هامر نفسه، أعلن، عشية الانتخابات، انه يفضّل الائتلاف مع الليكود[١٦]. وعندما سُئل فور اعلان النتائج عمّا اذا كان المفدال سيقف في المعارضة، قال ان هذا هو المرجح. لكن اجابته كانت أقل حسماً من شاكي الذي أكد ان المفدال ما زال ثابتاً على موقفه الذي يفضّل الالتحاق بحكومة يقودها الليكود، «وعلى كل حال، ليست كارثة ان نقف في المعارضة»[١٧]. وحتى القادة المتديّنون الذين لا يتسمون بالتشدّد تجاه قضية التسوية، يعتبرون ان الليكود أقل لا دينية من العمل، على حدّ تعبير ابراهام رافيتز أحد قادة يهدوت هتوراه الذي رأى ان «كل حزب علماني هو ضد الدين بدرجة معيّنة. لكننا نفضّل الليكود لأنه أقل لادينية من العمل». وقد أصرّ على هذا الموقف حتى وهو يشارك في المفاوضات الائتلافية مع العمل، وفسّر ذلك بأن «علينا السعي لخدمة مصالح أنصارنا، والحفاظ على الوضع الراهن للعلاقة بين الدين والدولة من خلال وجودنا في الحكومة»[١٨]. وقد حدث تزامن طبيعي بين ارتباط الاحزاب الدينية بالليكود وبين تزايد مخاوفها من تأثير اليسار المتنامي داخل حزب العمل على مطالبها ومصالحها وعلاقة الدين بالدولة.

ونتيجة تفضيل هذه الاحزاب الائتلاف مع الليكود، حتى في حال تفوّق محدود لحزب العمل عليه، توقّع بعض الخبراء الاسرائيليين ان يتحوّل النظام الحزبي الى نمط الحزب المهيمن المتمثّل في الليكود الذي رأى أحدهم انه سيكون «مباي عقد التسعينات»[١٩].

لكن هذا التوقع أخفق، لأنه كان يفترض استمرار تفوّق الليكود النسبي على العمل، أو أقلّه تفوّق طفيف للعمل. ويتحقق، الآن، توقّع آخر أكثر بصيرة، وهو نشوء قوى علمانية تلعب دور القابض على التوازن بين العمل والليكود[٢٠]. فقد حصلت ميرتس وتسومت، معاً، على ٢٠ مقعداً، أي بزيادة ٤ مقاعد على مجموع ما لدى الاحزاب الدينية الثلاثة، وكلتاهما تتّسمان بالوضوح الى حدّ الصرامة في التوجه العلماني. لكن المشكلة انهما على طرفي نقيض في موقفهما من قضية التسوية. ومع ذلك، فقد تراجع نفوذ الاحزاب الدينية، نسبياً، عمّا كان عليه طوال عقد الثمانينات، لكن ليس الى الحدّ الذي يتيح استبعادها من أي ائتلاف. وعموماً، فإن الكثير من علاقات القوى الحزبية في اسرائيل سيتغيّر في حال اجراء التعديل المتوقّع في نظام الانتخاب، والذي يقضي بانتخاب رئيس الوزراء، بشكل مباشر، من الشعب. وسيتوقف مدى هذا التغيّر على ما سيتضمنه التعديل بشأن العلاقة بين رئيس الوزراء والكنيست. لكن الارجح ألّا يؤثر هذا التغيّر المتوقّع على طبيعة نظام الحزبين الذي نتوقع استمراره، ربما لمعظم عقد التسعينات، لكن في إطار تداول للسلطة بمعدّلات أسرع من ذي قبل. واذا كان لهذا الاستنتاج من أهمية بالنسبة لنا، فهي عدم

بناء سياسات طويلة أو حتى متوسطة المدى على أساس افتراض بقاء حزب العمل في الحكم اذا خرج الليكود من أزمته الراهنة.

---

(١) انظر النتائج النهائية لانتخابات الكنيست الثالث عشر في *Jerusalem Post,* 28/6/1991.

(٢) **انتخابات الكنيست الثاني عشر في اسرائيل،** القاهرة: جامعة القاهرة ـ مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٩، ص ١٦٧.

(٣) *Jerusalem Post,* 24/6/1991.

(٤) Goell, Yosef, "Voters this Time Punished Likud" *Jerusalem Post,* 4/7/1992.

(٥) **المصدر نفسه،** ١٩٩٢/٧/٨.

(٦) **المصدر نفسه،** ١٩٩٢/٦/٢٤.

(٧) **المصدر نفسه،** ١٩٩٢/٧/٢.

(٨) **المصدر نفسه،** ١٩٩٢/٦/٢.

(٩) **المصدر نفسه،** ١٩٩٢/٦/٢٤.

(١٠) **المصدر نفسه،** ١٩٩٢/٦/٤.

(١١) انظر، على سبيل المثال، عزمي بشارة، «الاسرائيليون صوّتوا ضد طريقة شامير في المفاوضات»، **الحياة** (لندن)، ١٩٩٢/٧/٨.

(١٢) راجع التوزيعات المحلية للاصوات في *Jerusalem Post,* 25/6/1991.

(١٣) **المصدر نفسه،** ١٩٩٢/٧/٣.

(١٤) وحيد عبدالمجيد، «انتخابات الكنيست الثاني عشر والنظام الحزبي الاسرائيلي»، في «انتخابات الكنيست الثاني عشر في اسرائيل»، **مصدر سبق ذكره،** ص ١٨.

(١٥) **المصدر نفسه،** ص ٣٥ ـ ٣٦.

(١٦) *Jerusalem Post,* 15/6/1992.

(١٧) **المصدر نفسه،** ١٩٩٢/٦/٢٤.

(١٨) **المصدر نفسه،** ١٩٩٢/٧/٢.

(١٩) Goell, Yosef, "Haredim in Israeli Politics", *Jerusalem Post,* 12/4/1992.

(٢٠) Peres, Yohanan, "Religiosity and Political, Democracy", *The Magazine of Israel Democracy Institute,* Winter 1991, pp. 24 - 25.

# م.ت.ف. والانتخابات الاسرائيلية

## من الانكار الى الرهان على التغيير

عوض خليل

لم يحدث ان حظيت أي من الانتخابات الاسرائيلية التي عقدت، منذ نشأة منظمة التحرير الفلسطينية، مستوى من الاهتمام والتفاعل معها ومع نتائجها كما حظيت الانتخابات الاسرائيلية الاخيرة. ومهما يكن مستوى التباين او الاختلاف في تقدير القوى الرئيسة في اطار منظمة التحرير الفلسطينية لنتائج هذه الانتخابات، فانها اتسمت بايجابية هي الاولى من نوعها، وكشفت عن تحول كبير في الفكر السياسي كان بمثابة القفزة على مستوى ادراك اهمية التغييرات في الوضع الداخلي الاسرائيلي على صعيد خارطة القوى السياسية والحزبية، وما يمكن ان تؤدي اليه هذه التغييرات من اوضاع جديدة تتصل، بصورة وثيقة، بمجريات عملية السلام في المنطقة.

ان هذا التحول في الفكر السياسي الفلسطيني لم يكن مفاجئاً ولا غريباً من منظور مجمل التطورات والاحداث الهامة والخطيرة التي شهدها النظام الدولي والنظام الاقليمي العربي بدءاً باندلاع شرارة التغييرات في الكتلة الشرقية مروراً بحرب الخليج وانتهاء بتفكك الاتحاد السوفياتي وانهيار المعسكر الاشتراكي. فهذه التطورات كانت بمثابة رافعة هذا التحول والمحرّك الاساس له، وربما من دونها كان من شأن هذا التحول ان يستغرق فترة أطول من الزمن اتساقاً مع المقدمات التدريجية البطيئة التي أُجريت سابقاً في الفكر السياسي الفلسطيني ازاء الموقف من اسرائيل والحياة السياسية في داخلها. فاذا كانت المقدمات التدريجية السابقة أحدثت تصدعاً في جدار «المحرمات» الفلسطينية من اسرائيل، فأن التحول الاخير ربما كان اطاح بهذا الجدار، وفتح الباب، واسعاً، أمام وعي وفكر سياسي جديدين شكّل مؤتمر مدريد محطة ولادتهما.

### جذور التحول

ربما لم يكن الموقف الفلسطيني كما عبرت عنه ردود الفعل من الانتخابات الاسرائيلية خارج التوقعات، وربما اختلف مجرى الواقع في قليل أو كثير من الجوانب والعناصر والابعاد، لكن هذا الموقف، بالرغم من طابعه الذي اتسم بما يشبه «الانقلاب» نتيجة الظروف التاريخية النوعية التي وجد نفسه فيها، كان ثمرة تحولات بطيئة وتدريجية مهدت السبيل له عبر سلسلة من المحطات.

لم ينتقل الفكر السياسي الفلسطيني نقلته النوعية الاخيرة الا بعد مروره بمراحل هامّة، تكاد تكون أشبه بالمحطات، وهي على التوالي: مرحلة الميثاق القومي (١٩٦٤ ـ ١٩٦٨)؛ ومرحلة الدولة الديمقراطية (١٩٦٩ ـ ١٩٧٤)؛ ومرحلة الدولة المستقلة (١٩٧٤ ـ ١٩٨٢)؛ وأخيراً، مرحلة ما

بعد بيروت (١٩٨٢ ـ ١٩٨٧).

## مرحلة الميثاق القومي (١٩٦٤ ـ ١٩٦٧)

وضع الميثاق القومي الفلسطيني، الذي تمخّض عنه اول مجلس وطني فلسطيني عقد في مدينة القدس في ايار (مايو) ١٩٦٤، مرتكزات موقف منظمة التحرير الفلسطينية من اسرائيل وقواها واحزابها، في لحظة لم تكن فيها هذه الاخيرة احتلت الضفة الفلسطينية وقطاع غزة؛ كما لم يكن بوسع الفلسطينيين التجرؤ على طرح سيادتهم وحقهم في تقرير المصير على هذه الاراضي. ولقد ارتكز الميثاق القومي الفلسطيني على نقطة جوهرية واحدة هي تحرير فلسطين وازالة اسرائيل من الوجود. فـ «فلسطين وطن عربي تجمعه روابط القومية العربية بسائر الاقطار العربية التي تؤلف معها الوطن العربي الكبير»؛ وهي «بحدودها، التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني، وحدة اقليمية لا تتجزأ»؛ وان الشعب العربي الفلسطيني «هو صاحب الحق الشرعي في وطنه»، وان تحرير فلسطين «هو واجب قومي تقع مسؤولياته كاملة على الامة العربية باسرها حكومات وشعوباً وفي طليعتها الشعب العربي الفلسطيني»[١]. ورفض قرار الامم المتحدة الرقم ١٨١ القاضي بتقسيم فلسطين الى دولتين[٢]. واتسم بالمغالاة في التعبير اللفظي عن الاهداف، لا في الانجاز العملي لوضع هذه الاهداف موضع التطبيق. كما لم يطرح سؤالاً بالغ الاهمية وهو: الى أي حد تشكّل اسرائيل «حالة خاصة» لا تقتصر على انها مجرد «ظاهرة استعمارية»، أو مجرد «كيان عنصري استيطاني»؟ وما هي الشروط التي يمكن ـ اذا ما توافرت ـ ان تبرر وجودها مستقبلاً؟. كما لم يهتم الميثاق في الاجابة عن معضلة التوفيق بين استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة، و«الحقوق» التي أنشئت أو تمّ تكريسها مع اقامة اسرائيل، وهي «حقوق» لا ينبغي ان يحجبها ما هو غير مشروع في اسرائيل من سلوك عنصري وتوسعي وعدواني.

وفوق هذا وذاك، ذهب الميثاق القومي، بالملموس، الى حد انكار وجود اسرائيل؛ فلم تأت مقدمته على ذكرها تماماً. واقترن ذلك باغفال اي حل للمسألة اليهودية في فلسطين أو المسألة «الاسرائيلية». واستبعد امكانية ان يكون اليهود الذين جاءوا الى فلسطين جزءاً من المجتمع الفلسطيني المزمع بناؤه بعد التحرير، وحصرت المادة السابعة من الميثاق اليهود الذين يمكن ان يضمهم المجتمع الفلسطيني بـ «اليهود الذين هم من أصل فلسطيني»، واشترطت ان «يلتزموا العيش بولاء وسلام في فلسطين»[٣].

ويبدو، حسب بعض المهتمين، في هذا الشأن، ان التعفف عن ذكر اسم اسرائيل في مقدمة الميثاق «عكس، في جوهر الامر، عدم الاعتراف بشرعية قيامها. كما عكس، في الوقت عينه، الرغبة في تجاهل وجودها، مثلما عكس المحاولات الواعية أو غير الواعية لاغماض العيون عن هذا الوجود وايثار الراحة والاحساس المضلّل بالطهرية، بدلاً من التعب في التقصي عنه وعما يحتويه». ولاحظ هذا البعض، ايضاً، «ان الخلط بين ما هو مفهوم، وهو رفض الاعتراف بشرعية وجود اسرائيل وبشرعية انشائها، وبين ما هو تضليل، وهو رفض الاعتراف بوجودها ذاته، هذا الخلط كان يعكس خللاً في الفكر السياسي لدى معظم فرقاء الحركة الوطنية الفلسطينية، وقد نجمت عنه اخطاء كثيرة في فهم طبيعة الكيان الصهيوني ومكونات وجوده وأوجه ضعفه وقوته، وفي اعداد خطط مجابهته، وفي العمل لزيادة فعاليتها»[٤].

ان هذا الخلط، في الغالب، كان اشكالية جزئية برزت من رحم اشكالية أعم تمثلت في ان اهداف البرنامج السياسي الفلسطيني في «التحرير الشامل» كان لا بد لها ان تقع في اشكالية هذا الخلط،

حيث لا قيمة حقيقية يمكن ان يضيفها تفادي هذا الخلط على قاعدة اهداف هذا البرنامج الذي استمد شرعيته من الماضي فقط، ولم يأخذ في حسبانه جملة التطورات اللاحقة التي أنشأت معها حقوقاً لكل الاطراف يتعيّن الاعتراف بها عند استشراف احتمالات المستقبل. فقد تمّ النظر الى الصراع باعتباره صراعاً تناحرياً غير قابل، في أي وقت من الاوقات، لحله سوى بزوال أحد قطبيه. وحجبت هذه الرؤية سبل النظرة الموضوعية لاسرائيل ولتناقضاتها الداخلية، كما هي، على حقيقتها. وتأسست، في المقابل، فرضية مفهومية رأت في التجمع البشري الموجود في اسرائيل، كتلة صماء واحدة لا تمايز بينها، واغفلت خريطة التناقضات في اسرائيل التي تحفل بمتغيرات هامّة لدى اطرافها، وبالتالي لا يمكن تقرير الملامح المميزة لشخصية كل طرف بمجرد الاحتكام الى ملامح شخصيته في الماضي فقط[٥].

في هذا السياق، تشكلت عند معظم القوى الفلسطينية نظرة تنفي أي طابع قومي عن «المجتمع الاسرائيلي». وبلغ الميثاق القومي الى حد اعتبار الروابط الروحية بين اليهود وفلسطين «لا تتفق مع حقائق التاريخ، ولا مع مقومات الدولة في مفهومها الصحيح»[٦]. وكانت التناقضات داخل اسرائيل تبرز، فقط، لتأكيد طابعها المصطنع والعنصري، ودورها كأداة وقاعدة متقدمة للغرب الاستعماري. كما اعتمد الفكر السياسي الفلسطيني المطابقة التامة بين الصهيونية واسرائيل، واغفل التناقضات والاتجاهات في الاولى والثانية، وتجاهل التمايزات الحقيقية التي تنشأ، بالضرورة، لاي عقيدة عند دخولها حقل الممارسة والتي قد تصل في تمايزها الى حد الانفصال؛ وهو شأن يمكن تعميمه، بحذر، على كل الايديولوجيات، وخاصة تلك المستندة على اسس غير واقعية، كما هو حال العقيدة الصهيونية. اكثر من ذلك، اعتاد الفكر السياسي الفلسطيني «المطابقة بين اليهودية والصهيونية واسرائيل... بحيث يغني ذكر واحدة منها عن الاخرى»[٧]. وكان النموذج الابرز على ذلك لدى اقرار الميثاق القومي الفلسطيني حيث تمّ تعديل عبارة من المادة الثامنة عشرة من مشروع الميثاق كانت تنص على ان «اليهودية بوصفها ديناً سماوياً جديراً بالتقدير والاحترام ليست قومية...»[٨]، واصبحت في الميثاق «ان اليهودية بوصفها ديناً سماوياً ليست قومية...»[٩]، بحيث شطبت عبارة «جديراً بالتقدير والاحترام». ان نفي صفتي التقدير والاحترام فرضه اقتران اليهودية بالصهيونية في الذهن آنذاك. وهذا يعني ان نفي الصفتين عن اليهودية قصد به نفيهما عن الصهيونية، وبالتالي عن اسرائيل. ولا شك في ان هذا الاقتران، سواء كان بوعي أو بدونه، ساهم في عرقلة وتأخير عملية التعرف على طبيعة كل منهما على حدة، وعلى طبيعة الروابط القائمة بينهما كما هي بالفعل. كما عرقل عملية أخرى مرتبطة بهذه، أي التمييز بين ما هو يهودي، وما هو يهودي ـ صهيوني غير اسرائيلي، وما هو يهودي ـ اسرائيلي، وما هو صهيوني ـ اسرائيلي، بما يجمع أيّاً منها بالآخر أو يفرقه عنه»[١٠].

لقد صنع كل ما سبق ذكره جداراً من المحرمات لم يكن من السهل اختراقه، واقام حاجزاً منيعاً احتاج لمدى زمني طويل نسبياً، كما احتاج لتطورات سياسية كبيرة من اجل هزّه وفتح ثغرة فيه، واحداث تبديل في محتوياته ومضامينه.

## مرحلة الدولة الديمقراطية (١٩٦٩ ـ ١٩٧٤)

كانت هزيمة حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧ أهم حدث سياسي وعسكري أحدث تغيراً كبيراً في الفكر السياسي الفلسطيني، وأعاد صياغة منظمة التحرير الفلسطينية، من جديد، بعد سيطرة فصائل المقاومة عليها خلال دورتي المجلس الوطني الفلسطيني الرابعة والخامسة على التوالي. في تلك الاثناء، وقبل تبنّي المجلس الوطني في دورته الخامسة لشعار اقامة دولة ديمقراطية في فلسطين يتعايش

فيها المسلمون والمسيحيون واليهود، من دون تحديد اصول هؤلاء اليهود، كانت حركة «فتح» في طليعة القوى الفلسطينية حرصاً على التأكيد ان عملياتها العسكرية «لا تستهدف الشعب اليهودي، كشعب يهودي، عاش الفلسطينيون معه بانسجام قرون عدّة في الماضي»؛ كما لا تنوي فتح ان «ترمي اليهود الى البحر»؛ ذلك «ان حركة المقاومة والتحرير التي تقوم ' فتح ' بتنسيقها، موجهّة، فقط، ضد النظام الفاشستي ـ العسكري ـ الصهيوني الذي اغتصب أرضنا وطرد شعبنا وحكم عليه بحياة التشرد والبؤس»[١١].

وفي تطور لاحق، جاء في بيان لحركة «فتح» بتاريخ ١٩/١٠/١٩٦٨، انها تناضل «لتحرير اليهود أنفسهم من ربقة الارهاب الفكري والابتزاز العنصري الذي تمارسه الحركة الصهيونية ضد يهود العالم»، وانها تسعى لوضع «مخطّط انساني يتيح لليهود ممارسة حياة انسانية كريمة، كما كانوا يعيشون، دائماً، في ظل الدولة العربية والمجتمع العربي»[١٢].

ثم جاء، بعد ذلك، اعلان «فتح» الصريح انها تسعى الى اقامة دولة ديمقراطية. ففي بيان وجهته الحركة الى هيئة الامم المتحدة بتاريخ ١٧/١٠/١٩٦٨، أكدت فيه انها تعمل على «انشاء دولة مستقلة ديمقراطية ذات سيادة يتمتع، في ظلها، جميع المواطنين الشرعيين، بغضّ النظر عن الدين واللغة، بحقوق متساوية؛ ولن تكف ' فتح ' عن اعمالها حتى يبلغ الشعب الفلسطيني هدفه هذا»[١٣]. وعلى الرغم من ان «فتح» لم تفصح، في هذا البيان، عن اشارة صريحة لليهود، الا ان عبارة «بغضّ النظر عن الدين واللغة» كانت واضحة في معناها؛ وكان هذا البيان أول بيان يأتي على شعار الدولة الديمقراطية بشكل صريح[١٤]. أعقب ذلك ما جاء في كلمة مندوب حركة «فتح» في المؤتمر الدولي لنصرة الشعوب العربية الذي عُقد في القاهرة بتاريخ ٢٦/١/١٩٦٩، حيث قال ان هدف الثورة الفلسطينية هو «اقامة دولة فلسطينية ديمقراطية يعيش فيها الفلسطينيون بكل طوائفهم، مسلمين ومسيحيين ويهود في مجتمع ديمقراطي تقدمي. وان ثورتنا الفلسطينية، التي تجسد ارادة شعبنا، لتؤكد اننا لا نحارب اليهود ولا نكره اليهودية، ولكننا نحارب الاستعمار الصهيوني في بلادنا. بل ان واحداً من أهداف ثورتنا هو تحرير اليهود من الصهيونية التي شردت شعبنا وجلبت اليهود لتستخدمهم على مذبح اطماعها التوسعية»[١٥]. الى جانب ذلك، بدأ بعض مسؤولي «فتح» الاقرار بوجود «قوى تقدمية» في اسرائيل، واعتبر صلاح خلف (ابو اياد) بأن هناك، الآن، «نواة تقدمية صغيرة بدأت تظهر [في اسرائيل]، ونحن نحس بها»[١٦].

لم تتأخر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عن حركة «فتح» في التأكيد على ان «هدف حركة التحرر الفلسطينية هو انشاء دولة وطنية ديمقراطية في فلسطين يعيش فيها العرب واليهود كمواطنين متساوين في الحقوق والواجبات، تشكل جزءاً لا يتجزأ من الوجود الوطني العربي الديمقراطي التقدمي المتعايش بسلام مع كل قوى التقدم في العالم». بل ذهبت الجبهة، في لحظة مبكرة، الى الاقرار بحقيقة موضوعية وهي «ان اسرائيل لا تمثل وحدة واحدة متجانسة لا مكان للتناقضات داخلها»، ورأت انه «سيكون داخل اسرائيل اكثر من قوة اجتماعية سياسية، وسيكون هناك تناقضات بين هذه القوى، وقد تشتد، احياناً، هذه التناقضات، وتخفت [في] ضوء سير المعركة ومرحلتها». كما رأت «ان التناقض القائم، الآن، داخل اسرائيل بين ما يسمى بـ «الصقور» من جهة، و«الحمائم» من جهة ثانية، لا يترك اثراً ذا شأن على تصور المعركة، الاّ ان التناقضات الاكثر جذرية داخل اسرائيل والتي هي كامنة، الآن، قد تبرز وتشتد في فترات [مقبلة]»[١٧].

امّا الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، فقد تميزت، على صعيد موقفها من اسرائيل، عن

مواقف الفصائل الاخرى بطرح برنامج انطوى على اضفاء طابع قومي على الاسرائيليين. وفي لحظة مبكرة، في حزيران ( يونيو ) ١٩٦٨، أي قبل ان تنفصل الجبهة الديمقراطية عن الجبهة الشعبية[١٨]، اقترب نايف حواتمه من الدعوة لقيام دولة ثنائية القومية في فلسطين. فقد طالب، في لقاء له مع صحيفة «لوموند» الفرنسية، باقامة دولة ديمقراطية وشعبية في فلسطين «تضم العرب واليهود في اطار نظام اشتراكي، مع حق كل جماعة في الاحتفاظ بثقافتها الخاصة والعمل على تنميتها»، وذكر «انه ليس هناك ثمة مشكلة بالنسبة [الى] الشكل الدستوري للدولة الجديدة، فبامكانها التبصّر بالنموذج اليوغسلافي، وايجاد حكومتين مستقلتين ترتبطان بسلطة واحدة في مجالات الاقتصاد والامن والسياسة الخارجية»[١٩]. كما دعت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، في الاول من ايلول ( سبتمبر ) ١٩٦٩، الى «النضال من أجل حلّ ديمقراطي شعبي للمسألة الفلسطينية والمسألة الاسرائيلية»، يقوم على ازالة الكيان الصهيوني ممثلاً بمؤسسات الدولة كافة «الجيش، الادارة والبوليس» والمؤسسات السياسية والنقابية الشوفينية والصهيونية كافة، و«انشاء دولة فلسطينية ديمقراطية شعبية يعيش فيها العرب واليهود [من] دون تمييز، ودولة ضد الوان القهر الطبقي والقومي كافة، مع اعطاء الحق لكل من العرب واليهود في تنمية وتطوير الثقافة الوطنية لكل منهما»[٢٠].

وتميّزت الجبهة الديمقراطية، في حينه، بأنها الفصيل الوحيد الذي بادر الى توجيه دعوة مباشرة لـ كافة «العناصر والتجمعات الاسرائيلية واليهودية المعادية للصهيونية والامبريالية كافة، الى الالتفاف حول هذا الحل والنضال المشترك الفلسطيني المسلح والجماهيري من أجل تنفيذ هذا الحل الديمقراطي الثوري»[٢١]. كما بادرت باجراء أول حوار مع منظمة اسرائيلية، هي منظمة «ماتسبن»، في العام ١٩٦٩. وأكد حواتمه على «حق العرب واليهود في تطوير ثقافتهم الوطنية ضمن نهج تقدمي وديمقراطي ينزع عن الثقافة العربية النهج العنصري والرجعي تجاه اليهود، وينزع عن اليهود النهج العنصري والرجعي ممثلاً بالثقافة الصهيونية»، واعترف «بشرعية اعتبار اليهودية كثقافة للتجمعات اليهودية، وبشكل خاص للتجمع الاسرائيلي الموجود على أرض فلسطين، وبشكل خاص الجيل الذي ولد بعد العام ١٩٤٨، ونشأ على الارض الفلسطينية. ولهذا الجيل «الحق، في تقديرنا، بالعيش المشترك والمساواة التامة في الحقوق والواجبات مع شعب فلسطين، في ظل دولة ترفض ألوان القهر الطبقي أو القومي كافة»[٢٢].

وهكذا، فان تغييراً هامّاً أُجري في الفكر السياسي الفلسطيني، لم يتجاوز سقف برنامج تحرير فلسطين واقامة دولة ديمقراطية مكانها على رافعة الكفاح المسلح الفلسطيني ورفض كل الحلول السلمية، لكنه كان تغييراً جوهرياً في التمييز بين كل من اليهود والصهاينة والاسرائيليين، وفي اعتبار اليهود الموجودين في فلسطين، سواء من هم من أصل فلسطيني، أو من جاءوا اليها، جزءاً من المجتمع الفلسطيني المقبل في اطار دولة فلسطينية ديمقراطية. وبدأت فكرة تحرير فلسطين وازالة اسرائيل تأخذ معنى جديداً يقوم على تجريد الاسرائيليين من ايديولوجيتهم الصهيونية وتحطيم المؤسسات الصهيونية والنظم والادارات والمؤسسات والاجهزة لدولة اسرائيل. وتلمسّ بعض القوى طريقه للاعتراف بان الاسرائيليين يتميزون بخصائص قومية تتطلب الاعتراف بحقوقهم وثقافتهم في اطار التعايش ضمن الدولة الديمقراطية. وساعد ذلك كله على بداية فتح قنوات اتصال مع قوى اسرائيلية. وكانت المعضلة، في هذا السياق، ان القوى الاسرائيلية التي كان يتطلع الفلسطينيون الى الاتصال بها، ضمن شروط اتفاقها على مواقفهم، كانت ضعيفة. فلم تلق فكرة الدولة الديمقراطية قبولاً عند الغالبية العظمى من القوى الاسرائيلية، بما في ذلك الحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكح). في هذا

الاطار، أُجـري أول تغيير حقيقي في مقررات المجالس الوطنية الفلسطينية. ففي البيان السياسي الصـادر عن الدورة الخـامسة للمجلس التي عقدت في القاهرة، في شباط ( فبراير ) ١٩٦٩، قرر المجلس، لأول مرة، «ان الشعب الفلسطيني في نضاله المرير لتحرير وطنه والعودة اليه، انما يهدف الى اقامة مجتمع ديمقراطي حر في فلسطين بجميع الفلسطينيين مسلمين ومسيحيين ويهوداً، الخ»(٢٣). وكانت الثغرة الاساسية في هذا القرار عبارة «بجميع الفلسطينيين»، التي ألقت ظلالاً من الشك على هوية هؤلاء اليهود الفلسطينيين. لكن هذه الثغرة تمّ تجاوزها في مقررات المجلس الوطني في دورته السادسة التي عقدت في القاهرة في مطلع ايلول ( سبتمبر ) ١٩٦٩، حيث قرر المجلس ان الكفاح الفلسطيني «يهدف الى انهاء الكيان الصهيوني في فلسطين، واعادة الشعب الفلسطيني الى وطنه، واقـامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني بعيدة عن كل انواع التمييز العنصري والتعصب الديني. ويقرر المجلس الوطني الفلسطيني تثبيت هذا الشعار في قراراته وبيانه السياسي، الخ»(٢٤).

وبالطبع، فان قرار اقامة الدولة الفلسطينية واجه رفضاً من بعض القوى الفلسطينية، ومن داخل فتح، و «تنوعت ردود الفعل على هذا الطرح. وتراوحت ما بين معارضته لانه يعطي لليهود حقوقاً في فلسطين بصرف النظر عن صهيونيتهم أو عدمها، ومعارضته لانه مطلب غير واقعي. وأُثيرت في مجال المعارضة مسألة مخالفة هذا الطرح للميثاق الوطني الفلسطيني الذي اكد ان السيادة على فلسطين، بأكملها، هي لأهلها الفلسطينيين العرب. وسمح، فقط، وفي نقاط واضحة تماماً، باعتبار بعض اليهود الفلسطينيين»(٢٥).

وما هو أكيد، ان قرار اقامة الدولة الفلسطينية، شكّل اختراقاً للميثاق الوطني الذي تمّ اقراره في الدورة الرابعة للمجلس الوطني في العام ١٩٦٨. فقد حصرت المادة السادسة من الميثاق اليهود الذين يمكن ان يعيشوا في اطار المجتمع الفلسطيني بـ «اليهود الذين كانوا يقيمون اقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني»(٢٦).

## مرحلة الدولة المستقلة (١٩٧٤ ـ ١٩٨٢)

دفعت النتـائـج السيـاسية والعسكرية لحرب تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٧٣، بقوة، عناصر الواقعية السياسية التي كانت تنمو في الفكر السياسي. فقد قرر المجلس الوطني، في دورته الثانية عشرة العـام ١٩٧٤، تبنّي برنامج النقاط العشر التي تضمنت، لاول مرة، نصاً يقول: «ان منظمة التحرير الفلسطينية تناضل بالوسائل كافة وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الارض الفلسطينية واقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الارض الفلسطينية التي يتمّ تحريرها، وهذا يستدعي احداث المزيد من التغيير في ميزان القوى لصالح شعبنا ونضاله»(٢٧). وعلى الرغم من الشحنة «القتالية» التي اتسم بها القرار، والتي ربما تكون اقتضتها متطلبات اخراجه وتمريره، فقد شكّل انعطافة حاسمة في الفكر السياسي الفلسطيني، تمّ، من خلاله، التمهيد لقبول فكرة قيام دولة فلسطينية الى جانب اسرائيل بكل ما يتضمنه ذلك من اعتراف واقعي بوجودها. لم يكن غريباً، في هذا السياق، ان يأتي قرار الدولة المستقلة في قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الثالثة عشرة في العام ١٩٧٧ خالياً من شحنة نظيره في الدورة الثانية عشرة، ونصّ على «مواصلة النضال من اجل استعادة الحقوق الوطنية لشعبنا، وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته الوطنية المستقلة فوق ترابه الوطني»(٢٨)، من دون أي ذكر لدولة ديمقراطية أو لسلطة مقاتلة.

ان عودة لقرارات المجالس الوطنية السابقة للدورة الثانية عشرة سوف تبيّن مدى التحول الذي طرأ على الفكر السياسي الفلسطيني. فمنذ الدورة السابعة للمجلس في العام ١٩٧٠، لم تخل أي من مقررات المجالس اللاحقة من ادانة واستنكار الدعوة لقيام دولة فلسطينية مستقلة. ففي البيان «الهام» الصادر عن القيادة الموحدة لحركة المقاومة الفلسطينية في عمان في السادس من أيار (مايو) ١٩٧٠، الذي تبنّاه المجلس في دورته السابعة، تقرّر رفض الحلول السلمية والتصفوية والاستسلامية كافة، بما فيها المؤامرات الرجعية لاقامة دولة فلسطينية على جزء من الارض الفلسطينية»[٢٩]. وفي الدورة الاستثنائية التي عقدت في عمان بتاريخ ٢٧/٨/١٩٧٠، قرر المجلس الوطني «رفضه تقسيم البلاد الى دويلة فلسطينية ودويلة اردنية في محاولة للتغرير بشعب فلسطين وتمرير الحلول التصفوية واقامة دويلات عميلة يستخدمها الاستعمار والصهيونية لضرب حركة الثورة الفلسطينية والعربية»[٣٠]. وفي الدورة الثامنة التي عقدت في القاهرة في العام ١٩٧١، قرر المجلس «الوقوف، بحزم، ضد دعاة اقامة دويلة فلسطينية فوق جزء من التراب الفلسطيني، وعلى اعتبار ان السعي لاقامة مثل تلك الدويلة انما يقع في نطاق تصفية قضية فلسطين»[٣١]. وفي الدورة التاسعة التي عقدت في القاهرة في تموز ( يوليو ) ١٩٧١، جدّد المجلس رفضه «دعوات اقامة الدويلة الفلسطينية في جزء من ارض الوطن»[٣٢]. وفي الدورة العاشرة التي عقدت في القاهرة في نيسان (ابريل) ١٩٧٢، تبنّى المجلس بيان المؤتمر الشعبي الذي عقد في القاهرة الفترة نفسها من عقده المجلس الوطني، والذي ندد بمشروع المملكة العربية المتحدة. وفي الدورة الحادية عشرة التي عقدت في القاهرة في كانون الثاني ( يناير ) ١٩٧٣، اعتبر المجلس ان مشروع آلون ومشروع الدويلة الفلسطينية في الضفة [الفلسطينية] وقطاع [غزة] «مؤامرات» من اجل تصفية الثورة الفلسطينية وتصفية الوجود الوطني الموحّد للشعب الفلسطيني ولقضيته الوطنية[٣٣].

هكذا، اذاً، جاءت قرارات الدورة الثانية عشرة بمثابة انقلاب في الفكر السياسي الفلسطيني، وشكلت بداية ميل حقيقي لاعادة نظر جدّية في الموقف من اسرائيل. في هذا الاطار، أصدر المجلس الوطني، في دورته الثالثة عشرة، قراراً يعكس بداية تحول في العلاقة مع بعض القوى الاسرائيلية. فقد تضمنت قرارات الدورة، لأول مرة، نصاً أكد «على اهمية العلاقة والتنسيق مع القوى اليهودية الديمقراطية والتقدمية في داخل الوطن المحتل وخارجه، التي تناضل ضد الصهيونية كعقيدة، وممارسة»، ودعا جميع الدول والقوى المحبة للحرية والعدل والسلام في العالم «الى قطع جميع أشكال المساعدة والتعاون مع النظام الصهيوني ـ العنصري، ورفض الاتصال به، والى ادانته»[٣٤].

وعلى اهمية هذا القرار، فان طريقة صياغته جاءت مليئة بالثغرات. فالنص صيغ بطريقة كما لو كان مفصلاً على الحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكح) الذي تتشكل غالبيته من العرب الفلسطينيين في اسرائيل، ومن بعض الشيوعيين الاسرائيليين[٣٥]، فهم الوحيدون، تقريباً، الذين تنطبق عليهم شروط القوى «الديمقراطية التقدمية» و «النضال ضد الصهيونية كعقيدة، وممارسة». مع ذلك، فأن تعبير «القوى اليهودية» لا ينطبق على القسم الاساس منهم، لانهم عرب وليسوا يهوداً. كما ان القرار اعتبر هذه القوى «داخل الوطن المحتل» وليس في «اسرائيل»، وهو ما ترفضه هذه القوى. والواضح ان العبارة الاخيرة في النص جاءت لازالة أي تفسير قد يفهم منه ان تغيراً قد أُجري من طبيعة اسرائيل باعتبارها نظاماً عنصرياً يجب قطع جميع أشكال المساعدة والتعاون معه، الخ. وهذه الاحاطة كانت وثيقة الصلة بحركة التسوية التي كانت قائمة حينها.

أغلب الظن، ان الارتباك والالتباس اللذين اتسم بهما القرار يعودان الى حملة الرفض

التي واجهت القرار. فقد اعتبرت الجبهة الشعبية التي كانت تتزعم «جبهة الرفض» الفلسطينية، ان القرار عبارة عن «ردة خيانية واستسلامية [عن] كل المفاهيم السابقة الثورية التي كانت تحدد علاقات القوى الفلسطينية مع القوى اليهودية التي تناضل ضد الصهيونية كعقيدة، وافرازاتها اسرائيل ككيان، وبناء الدولة الديمقراطية العلمانية». ولاحظت الجبهة ان « شعار الدولة الديمقراطية العلمانية» كان الارضية التي يمكن للثورة الفلسطينية ان تتحالف على اساسه مع القوى اليهودية[٣٦].

ومنذ ذلك الحين، أخذت قضية الاتصال بالقوى الاسرائيلية تشكل أحد قضايا الخلاف داخل م.ت.ف. والساحة الفلسطينية. ولجأت جماعة ابو نضال الى استخدام لغة السلاح وتصفية بعض القيادات الفلسطينية الذين تعتقد انهم يقومون باتصالات مع اسرائيليين[٣٧]. لقد كان ذلك سبباً هاماً في عدم تطوير الموقف الفلسطيني من القوى الاسرائيلية لفترة طويلة، نسبياً، من الوقت. وساعد في الامر ان الاتجاه الفلسطيني المتبني لسياسة الاتصال والحوار مع القوى الاسرائيلية والذي يدفع نحو تطوير الموقف الفلسطيني، لم يقم بالدعاية السياسية والفكرية والجماهيرية الكافية لموقفه. بل اتبع، في معظم الاحيان، خطاً براغماتياً تفادى، من خلاله، الصدام السياسي والفكري مع القوى المعارضة، ولجأ الى سياسة عدم الاشهار عن اللقاءات، واضفاء طابع السرية الشديدة عليها وانكار حدوثها. ويمكن القول، ان قسماً من هذه الاتجاه كان يعتبر اللقاءات عملاً من اعمال السياسة القذرة الضرورية. كما لا يمكن انكار ان المسيرة التي اتخذتها التسوية بعد زيارة الرئيس المصري الراحل، انور السادات، لاسرائيل أضعفت، بدورها، آمال الفلسطينيين بالتسوية، وبالتالي، أضعفت حماسهم لتطوير الموقف الفلسطيني من القوى الاسرائيلية. لكن ذلك، على أية حال، لم يستمر طويلاً.

مرحلة ما بعد بيروت (١٩٨٢ ـ ١٩٨٧)

بينما كان الحصار الاسرائيلي يطبق خناقه على بيروت، قام عدد من الشخصيات الاسرائيلية من اتجاهات صهيونية ليبرالية باختراق الحصار واللقاء بالزعيم الفلسطيني، ياسر عرفات، للاعراب عن تضامنه مع الشعب الفلسطيني[٣٨]. وقد اضفى هذا اللقاء طابعاً علنياً ورسمياً على الاتصالات التي ربما تكون أُجريت قبل هذا التاريخ. ولم يكن بوسع أحد من القوى التي كانت ترفض اللقاءات، في حينه، ان تشجب أو تدين اللقاء. وربما كانت الدلالة الهامّة لهذا التطور انه شكل اختراقاً لقرار المجلس الوطني في الدورة الثالثة عشرة والذي حصر اللقاءات مع القوى اليهودية الديمقراطية والتقدمية التي تناضل ضد الصهيونية عقيدة وممارسة، وكشف عن تحول عميق في الفكر السياسي الفلسطيني من القوى داخل اسرائيل، بما في ذلك القوى الصهيونية، حيث تبيّن، لبعض القوى الرئيسة في منظمة التحرير الفلسطينية، ان هناك قوى صهيونية تساند حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وبعضها طالب بفتح حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، ودعا الى انسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلي من على الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧، واقامة دولة فلسطينية مستقلة. كما تبيّن ان تأثير قوى السلام في اسرائيل الذي ظهر، بصورة رئيسة، في اثناء الاجتياح الاسرائيلي للبنان، تأثيراً حقيقياً وملموساً، ويمكن الرهان عليه في كبح جماح الاوساط الاسرائيلية المتطرفة.

في هذا النطاق، بدأ الاتجاه الرئيس في منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً في حركة «فتح»، في شق طريق الاتصالات، بصورة علنية، مع قوى اسرائيلية تعتنق الصهيونية في مرحلة ما بعد بيروت.

وأخذت قضية الاتصالات تحتل وزناً هاماً في سياسة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية خاصة مع التحولات السياسية والفكرية الجديدة التي أُجريت على أثر الغزو الاسرائيلي، وحرمان المقاومة الفلسطينية من قاعدتها العسكرية في الجنوب اللبناني.

لكن هذا التطور واجهته اشكالية عدم توفر غطاء شرعي له في قرارات المجالس الوطنية؛ فعندما عُقد المجلس الوطني دورته السادسة عشرة في شباط ( فبراير ) ١٩٨٣ في العاصمة الجزائرية، تبنّى قراراً لا يعكس مستوى التطور الذي تحقق، سواء لجهة التغير في النظرة لبعض القوى الاسرائيلية (الصهيونية)، أو لجهة ما تحقق من اتصال عملي ببعضها. فقد نص القرار على انه «تأكيداً للقرار الرقم ١٤ من الاعلان السياسي الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني بدورته الثالثة عشرة المنعقدة بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٧، يدعو المجلس الوطني الفلسطيني اللجنة التنفيذية لدراسة التحرك، في هذا الاطار، بما يتلاءم ومصلحة قضية فلسطين والنضال الوطني الفلسطيني»[٣٩].

وواقع الحال، ان قرار المجلس الوطني، في دورته الثالثة عشرة في العام ١٩٧٧، استغرق عشر سنوات من اجل اجراء تعديل حقيقي عليه، كما حدث في الدورة السابعة عشرة للمجلس التي عقدت العام ١٩٨٧ في الجزائر، حيث نصّ القرار الجديد على «تطوير العلاقات مع القوى الديمقراطية الاسرائيلية التي تساند كفاح الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال والتوسع الاسرائيلي والمؤيدة لحقوق شعبنا الوطنية الثابتة، بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة، والتي تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني»[٤٠]. والواقع، انه اذا ما تمّ تنحية عبارة «حق العودة» الواردة في النص، فان ذلك يعني ان القرار أصبح يشمل بعض يسار حزب العمل، اضافة الى القوى الاسرائيلية اليسارية الاخرى، مثل شينوي وراتس ومبام وحداش، بتفاوت طفيف بين كل واحدة منها.

## المقدمات الحاسمة للتغيير

وفّرت المقدمات السابقة اساساً قوياً لتغيير جوهري في الفكر السياسي الفلسطيني من اسرائيل وقواها الحزبية والسياسية. فبعد التحولات التي أُجريت وعززت عناصر الواقعية السياسية في الخطاب السياسي الفلسطيني، جاءت قرارات «دورة الانتفاضة» للمجلس الوطني، الذي عُقد في الجزائر في تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٨٨، لتدفع بالواقعية السياسية الفلسطينية خطوات كبيرة الى امام. فقد تضمنت القرارات الصادرة عن المجلس، لاول مرة، قراراً بالموافقة على قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨. هذان القراران اللذان لم تمر دورة من دورات المجلس الوطني منذ صدورها دون رفضهما، مع ملاحظة ان هذا الرفض نفسه أُجريت تعديلات جوهرية على صيغته من رفضه بالمطلق الى رفضه على اساس انه لا يلبي الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة. فقد نصّ القرار على «ضرورة انعقاد المؤتمر الدولي الفعّال الخاص بقضية الشرق الاوسط وجوهرها القضية الفلسطينية تحت اشراف الامم المتحدة وبمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي وجميع اطراف الصراع في المنطقة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وعلى قدم المساواة، وباعتبار ان المؤتمر الدولي ينعقد على قاعدة قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨، وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمها حقه في تقرير المصير، عملاً بمبادىء واحكام ميثاق الامم المتحدة بشأن حق تقرير المصير للشعوب، وعدم جواز الاستيلاء على اراضي الغير بالقوة أو

بالغزو العسكري، ووفق قرارات الامم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية»[٤١].

لقد حسم هذا القرار، بصورة واضحة، مبدأ الاعتراف بدولة اسرائيل، وكل ما يتعلق بحدودها الآمنة، وغيرها من الامور. وكان الامر الجدير بالانتباه أن القرار لم يتضمن «حق العودة» في نطاق الحديث عن حق تقرير المصير، وكانت الاشارة الوحيدة المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين في قرار مستقل ينصّ على «حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الامم المتحدة الخاصة بهذا الشأن»[٤٢].

على قاعدة هذا التحول الكبير، اعترف الرئيس الفلسطيني، ان «الميثاق الوطني تقادم بعض الشيء». واخذ تغيراً جوهرياً يطرأ على شكل ومضمون الخطاب السياسي الفلسطيني، وبدأت عبارات «تحدي السلام» و«سلام الشجعان» تدخل، لأول مرة، لغة القاموس السياسي الفلسطيني. كما عبّر الرئيس الفلسطيني، في اكثر من مناسبة، عن استعداده لاجراء مفاوضات مباشرة مع رئيس الحكومة الاسرائيلية. وبلغ هذا المسار ذروته في قبول منظمة التحرير الفلسطينية السماح لوفد فلسطيني في اطار وفد اردني ـ فلسطيني لا يشارك فيه أحد من مواطني القدس أو الشتات أو من المنظمة نفسها، بالانخراط في المفاوضات الثنائية التي بدأت في مدريد.

ومجمل هذه التحولات انعكست، بصورة مباشرة، على الموقف الفلسطيني ازاء الوضع الداخلي في اسرائيل واحتمالات التغيير فيها باعتبار ذلك شرطاً رئيساً، إنْ لم يكن حاسماً، لنجاح او فشل التسوية الجارية الآن.

لم تكن هذه التحولات بهذا الحجم والمستوى والسرعة ثمرة تراكم نضج طبيعي للوعي السياسي الفلسطيني، بل جاءت على هذا النحو نتيجة تحولات دراماتيكية مذهلة في سرعتها للاوضاع على الصعيدين الدولي والاقليمي.

في البداية شكّلت الانتفاضة رافعة هذا التغيير. فالانتفاضة، بطابعها الشامل والمستمر وضعت قضية الشعب الفلسطيني في صدارة الاحداث، وفرضت على المجتمع الدولي ضرورة ايجاد حل لمشكلة الشعب الفلسطيني، يأخذ بعين الاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني، سواء من خلال قيام كيان فلسطيني مستقل أو مرتبط، كونفدرالياً، بالاردن. واصبح يلتقي عند هذا الهدف قطاع واسع ومقرر من المجتمع الدولي والدول العربية والفلسطينيين وبعض الاسرائيليين وخاصة في حزب العمل. وقد عزّز هذا الاتجاه ان مناخاً دولياً لانهاء الصراعات الاقليمية وبؤر التوتر في العالم بدأ يتشكل ويسير على قدم وساق. وجاءت الانتفاضة عند نقطة حرجة في تاريخ المقاومة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية؛ نقطة كان فيها «وهم» العودة لمرحلة ما قبل العام ١٩٨٢، وبعث استراتيجية الكفاح المسلح القديمة ما زال عالقاً في الاذهان، وكانت جراح محاولات العودة لما قبل العام ١٩٨٢ عبر حروب المخيمات ما زالت تنزف دماً. وفي ما كان عناد الواقع والمتغيّرات الدولية والاقليمية يستعصيان على «وهم» العودة لما قبل العام ١٩٨٢، كانت استراتيجية الكفاح المسلح تخبو وتتآكل، وتواجه بسؤال جدواها وسلامتها، فكرياً، وسياسياً، وعملياً.

الى جانب ذلك، جاءت الانتفاضة في لحظة لم تكن فيها منظمة التحرير الفلسطينية تجاوزت، بصورة أكيدة وحاسمة، مسلسل تقسيمها، والسيطرة عليها، والمسّ بشرعية تمثيلها من قبل الوضع الرسمي العربي الذي كان، بدوره، يعاني أشكالاً متعدّدة من الحروب والتمزقات والخلافات. وكانت قمّة عمان التي احتلت فيها الحرب العراقية ـ الايرانية المركز الأول في سلّم الاولويات، دليلاً ومؤشراً واضحين على تراجع وزن ومكانة القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي في

اهتمامات الوضع العربي. يضاف الى ذلك، ان الانتفاضة انفجرت في لحظة نوعية في المناخ الدولي؛ لحظة بدأت فيها ظلال شكوك قوية تخيّم على امكانية الرهان والتعويل على الموقف السوفياتي في ضوء ما كانت قد قطعته البيرويسترويكا حينها من تغيير في وضع الاتحاد السوفياتي وبقية منظومته، وكذلك قمة المجتمع الدولي.

وفي لحظة المراوحة بين بعث استراتيجة الكفاح المسلح وبين تبني استراتيجية جديدة، جاءت الانتفاضة لتقدم «طوق النجاة» للمنظمة ولفصائلها، بل ولتحدث تغييراً هامّاً في برنامجها وخطابها السياسي، وتعيد صياغتها على نحو جديد. ثم جاءت بعد ذلك التحولات الكبرى والعاصفة التي شهدها الوضع الدولي من خلال مسلسل انهيار «الكتلة الاشتراكية» ثم انهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه. وفي وسط هذه الاحداث جاءت حرب الخليج بنتائجها الخطيرة على مجمل الوضع العربي والوضع الفلسطيني لتحسم خيار المفاوضات عند معظم الاطراف الفلسطينية في م.ت.ف.، ولتدفع بقوة خطاب الواقعية السياسية الفلسطينية الجديد، خاصة بعد ان دفنت نتائج حرب الخليج في رمالها ميول بعض الاتجاهات الفلسطينية في التعويل على القوة العسكرية العربية للاخلال بمعادلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وهكذا كان على م.ت.ف. ان تتكيّف مع المتغيرات الجديدة، وان تخترق جدار «المحرمات» الذي صنعته عن اسرائيل، وان يدخل التغيير في اسرائيل كشرط ضروري لعملية السلام في صلب برنامجها وعملها وسلوكها السياسي.

## الانتخابات الاسرائيلية العام ١٩٨٨

قبل الانتخابات الاسرائيلية للكنيست التي أُجريت في العام ١٩٨٨، لم تكن م.ت.ف. تلقي اهتماماً حقيقياً في ما يمكن ان تحققه الانتخابات من نتائج، وما يمكن ان تؤدي اليه من احتمالات على صعيد تسوية الصراع وخاصة في جانبه الفلسطيني. فالقوى الرئيسة المرشحة، دائماً، للفوز في الانتخابات وتشكيل الحكومة الاسرائيلية، سواء الليكود او العمل، ظلت تعتبر، من وجهة نظر م.ت.ف.، وجهان لعملة واحدة، بل وكان حزب العمل الاسرائيلي يبدو، في كثير من الاحيان، اشد خطورة من الليكود.

خلال الانتخابات الاسرائيلية التي أُجريت في العام ١٩٨٨، طرأ تغيّر ملموس على النظرة الفلسطينية للانتخابات في اسرائيل يمكن القول فيه انه نقل م.ت.ف. من موقع المراقب والمعلق على الانتخابات الى موقع محاولة التأثير فيها. وفي هذا الاطار، آثرت م.ت.ف. ان تعقد دورة مجلسها الوطني التاسعة عشرة بعد انتهاء الانتخابات الاسرائيلية.

ظهر التحرك الفلسطيني في اتجاهين: الاول، نحو الناخب العربي والثاني نحو الناخب اليهودي. بالنسبة للناخب العربي، تمّ توجيه نداء خاص في ٢٤/١٠/١٩٨٨، جرى حثهم فيه على المشاركة في العملية الانتخابية وعدم اللجوء للمقاطعة؛ فالمشاركة في الانتخابات هي جزء من «المعركة من اجل انهاء الاحتلال الاسرائيلي الاسود في الضفة [الفلسطينية]، وقطاع غزة، والقدس، من اجل تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير وانشاء دولته المستقلة فوق ترابه الوطني، [التي]، تدور، ايضاً، في ساحة المجتمع الاسرائيلي الداخلية، وعلى جبهة الوعي اليهودي». وحرص البيان على التأكيد ان الموقع الذي يحتله النضال العربي، والصوت العربي، داخل المجتمع الاسرائيلي، والتأثير الذي قد يتركه على موازين القوى الداخلية، «قد تجاوز مرحلة التعبير عن الاحتجاج، وبلغ مرحلة الفاعلية والتأثير الصلب» ورأى النداء ان الجماهير العربية في

اسرائيل اصبحت اكثر قدرة في عملية التأثير على وجهة القرار الاسرائيلي، «اذا ما طورت استخدام سلاحها الانتخابي في معركة السلام المرتبطة بانجاز هذه الحقوق». وحذّر النداء من التفريط أو الاستهانة بالحق الانتخابي «لأن التنازل عن فرصة التأثير الايجابي على وضع السياسة الاسرائيلية الداخلية قد يهدر من فاعلية قوى السلام والديمقراطية والتقدم الاسرائيلية، وقد يريح قوى اليمين المتطرف الذي يصر على التنكّر لحقوقنا الوطنية، ولا يكفّ عن الدعوة الى تهجير الفلسطينيين عن وطنهم، الخ»[٤٣].

والملاحظ ان النداء، في توجّهه الى الناخب العربي للمشاركة في الانتخابات، لم ينطلق من مبدأ ان حق المشاركة هو جزء من سعي الاقلية العربية في اسرائيل للتعايش والمساواة والاندماج. وانحصرت أسباب الدعوة في دفع اتجاه نيل الشعب الفلسطيني في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة لاستقلاله. أمّا بالنسبة الى الناخب الاسرائيلي فقد تمّ، ايضاً، توجيه نداء مماثل يختلف، بعض الشيء، في مضمونه عن النداء الموجّه الى الناخب العربي. وقد ركّز النداء على تأكيد فشل سياسة القمع الاسرائيلية، وان الشعب الفلسطيني مصمّم «على انهاء الاحتلال مهما كانت التضحيات وبأي ثمن». ونبّه الى ان أمن اسرائيل يمكن ان يتحقق من طريق «السلام العادل [الذي] يبدأ من وعي الاعتراف بالحقيقة الفلسطينية، وبالحقوق الفلسطينية. ونحن نرى ان تجاهل هذا المسار لا يتضمن الاّ المزيد من التورط في حلقة الدم المفرغة وبايقاظ اسباب جديدة لحروب جديدة». وربط النداء بين الاستقلال الفلسطيني والسلام الاسرائيلي، «فاذا تمّ الاعتراف بحق الفلسطينيين في الاستقلال الوطني، فان صفحة جديدة تفتح في تاريخ هذه الارض، صفحة من السلام، والامن، والتعايش الحر». وبشكل صريح، حثّ الناخب الاسرائيلي في التصويت لصالح القوى والاحزاب الاسرائيلية التي تمثل خيار السلام الحقيقي»، واعتبر، ان شرط الدخول في مناخ السلام يتمثل في انسحاب اسرائيل الكامل من على الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة العام ١٩٦٧، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وفي تأسيس دولته الوطنية المستقلة». كما أكّد ان «الطريق الى الحل الواقعي والممكن» ـ وليس الوحيد ـ هو اطار المؤتمر الدولي تحت رعاية الامم المتحدة، وبمشاركة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي، واطراف النزاع، بما فيها م.ت.ف. وحكومة اسرائيل. وفي اشارة للاعتراف بقراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨ سبقت موافقة المجلس الوطني، اكد النداء ان قاعدة المؤتمر الدولي هي الشرعية الدولية ممثلة بالقرارين، والاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني الذي اكدته قرارات الامم المتحدة. وبلور النداء طلبه من الناخب الاسرائيلي بالاشارة الى «ان هناك نقاط التقاء في النظر الى اطار الحل بيننا وبين بعض القوى والاحزاب الاسرائيلية»، وان دعم هذه القوى و«تقويتها في الحياة السياسية الاسرائيلية، وخاصة في الكنيست، سيساهمان في عملية الضغوط الداخلية لوضع الخيار السياسي الاسرائيلي في اتجاه الطريق الى الحل العادل القائم على الاعتراف بحق الفلسطينيين في الاستقلال الوطني»[٤٤]. وبالطبع، لم تتضمن الاشارة الاخيرة بشكل محدّد ماهية هذه القوى الاسرائيلية، لكل عبارة «التي تلتقي في اطار الحل»، ربما كانت تعني حزب العمل الاسرائيلي او بعض اقسامه التي كانت توافق على فكرة المؤتمر الدولي.

والواضح ان م.ت.ف. سعت، في هذه الانتخابات، الى محاولة منع الاطراف اليمينية وخاصة الليكود من تحقيق نجاح يؤمّن لها تشكيل الحكومة الاسرائيلية، والى دعم نفوذ القوى العربية، وقوى اليسار الاسرائيلي بما في ذلك بعض اقسام حزب العمل الاسرائيلي. لكن هذا السعي ظل مقصوراً على هدف تطوير الموقف الداخلي الاسرائيلي وليس الرهان عليه.

## الانتخابات الاسرائيلية الاخيرة (١٩٩٢)

مع بدء مسيرة المفاوضات الثنائية والمتعددّة، كان واضحاً ان حكومة اسحق شامير تمثّل احدى العقبات الهامّة في وجه تقدم محادثات السلام، بل واصبح الرهان على فشل المفاوضات مرتبطاً بموقف حكومة شامير وسياستها، وهو الموقف الذي ادى الى دخول اسرائيل في أزمات جدية مع أقرب حلفائها، الولايات المتحدة الاميركية، والتي اتخذت من ضمانات القروض أحد عناوينها الرئيسة. وفي ضوء هذا الموقف، تظافرت جهود دولية واقليمية ومحلية اسرائيلية لتغيير الحكومة الاسرائيلية بحكومة جديدة تكون اقدر على التعاطي مع استحقاقات مسيرة السلام، بمعنى آخر، حكومة يقودها حزب العمل الاسرائيلي.

لم تكن م.ت.ف.، التي قبلت الانخراط في مفاوضات السلام ضمن الشروط المعروفة، بعيدة عن هذا التوجه الذي قد يكون من شأنه تعديل الشروط المجحفة التي فرضها شامير على صيغة التمثيل الفلسطيني؛ كما قد يكون من شأنه توفير فرصة حقيقية للسلام على أساس مبدأ «الارض في مقابل السلام». وفي هذا الاطار، تابعت م.ت.ف. الانتخابات الاسرائيلية الاخيرة بعناية ملحوظة. ورأت قيادة المنظمة في تصريحات واضحة لبعض مسؤوليها تأجيل جولة المفاوضات لما بعد انتهاء الانتخابات الاسرائيلية حتى لا يستفيد شامير من اجراء الانتخابات في حملته الانتخابية. وعلى مستوى الناخب العربي، سعت قيادة المنظمة الى بلورة توجّه يقوم على العناصر التالية: اولها، ان يبقى حزب (راكح) والمؤتلفون معه في قائمة واحدة تمثل العرب واليهود؛ وثانيا، ان يشكل الحزب الديمقراطي العربي والقائمة التقدمية قائمة واحدة؛ وثالثها، ان يعقد اتفاق بين الطرفين على فائض الاصوات؛ وآخرها، العمل على اقناع التيار الاسلامي، وغيره من التيارات المتشدّدة، بضرورة المشاركة في الانتخابات[٤٥].

وكان الغرض الرئيس من وراء تحقيق هذه المساعي هو حصول العرب في اسرائيل على أكبر قدر من التمثيل في الكنيست يمكن، من خلاله، تشكيل قوة ضغط داخل الكنيست، وترجيح كفة حكومة اسرائيلية جديدة بالامكان التأثير عليها من خلال وزن ونفوذ النواب العرب.

وفي الانتخابات الاسرائيلية، التي أُجريت في حزيران ( يونيو ) الماضي، رأت قيادة المنظمة، هذه المرة، في توجهها الى الناخب العربي، ابقاء مساعيها في اطار القنوات السرية، وأبدت حرصاً على نفي تدخلها في الحملة الانتخابية. واغلب الظن ان ذلك كان بناءاً على نصائح اطراف دولية وعربية. وفي هذا الاطار، صرح عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة، محمود عباس (ابو مازن)، «ان موقف م.ت.ف... هو عدم التدخل [في الانتخابات]، وبأن ذلك شأن داخلي يقرّره اصحاب الاقتراع انفسهم، وبأننا نتفاوض مع الحكومة الاسرائيلية وأي حكومة يتمّ تشكيلها بعد الانتخابات، ما دامت ملتزمة بالعملية التفاوضية، وفقاً لاسس الدعوة التي حددتها الدول الراعية، والقائمة على أساس حل الصراع واقامة سلام شامل ودائم، وفقاً لقراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨»[٤٦]. وعندما تناقلت وكالات الانباء خبر ارسال الرئيس الفلسطيني برسالة الى رئيس القائمة التقدمية، محمد ميعاري، تتعلق بالانتخابات، نفى مصدر مسؤول في المنظمة بتاريخ ١٩٩٢/٦/٢ هذا الخبر، وأكد، في المقابل، ان عرفات «لم يرسل أية رسالة، كما لم تجر العادة ان يرسل مثل هذه الرسائل، وان يتدخل في الانتخابات الاسرائيلية من قريب أو بعيد»[٤٧].

ربما كانت الخطوة الاكثر تأثيراً في الحملة الانتخابية، التي أُجريت بشكل دقيق ومحسوب، تماماً، هي اللقاء العلني بين الوفد الفلسطيني الى المفاوضات الثنائية والرئيس الفلسطيني في عمّان

عشية الانتخابات؛ اذ لا شك ان واحدة من الضربات التي حاول اللقاء ان يحققها هي تأزيم موقف الحكومة الاسرائيلية السابقة في لحظة حرجة، قبل الانتخابات مباشرة، والكشف للناخب الاسرائيلي عن فشل سياسة شامير في طمس الصلة بين وفد الداخل وم.ت.ف.

يبقى السؤال هو: في أي اتجاه كانت تصوّب جهود المنظمة ومتابعتها المكثفة للانتخابات ومحاولتها للتأثير فيها؟ وهل كان الامر يتعلق بمتابعة واستكمال الدور عينه الذي حاولت المنظمة القيام به في الانتخابات الاسرائيلية السابقة في العام ١٩٨٨، أم ان الامر يتعدى ذلك بكثير؟

هناك، في الواقع، ما يحمل على الاعتقاد بأن المتابعة والجهد اللذين بذلا في محاولة التأثير والتفاعل مع الانتخابات الاسرائيلية انطوى، هذه المرة، على رهان واقعي بفوز حزب العمل في الانتخابات على قاعدة قناعة مشوبة بالحذر بأن هذا الفوز سوف يمكّن من احراز تقدم في مفاوضات السلام التي بات القسم الرئيس من الفلسطينيين يعلّقون آمالهم عليها.

لقد تجلّى هذا الامر، بصورة واضحة، في ردود فعل الاتجاه الرئيس في م.ت.ف. ففي خطابه في حضور القمة الافريقية في داكار، التي عقدت في اواخر حزيران ( يونيو ) ١٩٩٢، اعلن الرئيس الفلسطيني، ان نتائج الانتخابات الاسرائيلية الاخيرة اظهرت «ميلاً واضحاً لدى الجمهور الاسرائيلي نحو تحقيق السلام»[٤٨]. وفي رسالته الموجهة الى الشعب الفلسطيني بمناسبة دخول الانتفاضة شهرها السادس والخمسين، اعتبر الرئيس الفلسطيني ان الانتفاضة «بكل افعالها، ومساراتها، ومعانيها، وايحاءاتها والاداء السياسي المتميز في المؤتمرات السياسية للنظام الجديد في مدريد، وواشنطن، وموسكو.. وغيرها، قد اسقط شامير غير مأسوف عليه، بعد ان حاول الهرب منها نحو الانتخابات التي اطاحت به واسقطته وحزبه»[٤٩]. ومن جانبه، رأى رئيس الدائرة السياسية لـ م.ت.ف.، فاروق القدومي، ان فوز اسحق رابين وسقوط شامير في الانتخابات ربما يفتح الباب «لفرص السلام التي نعمل من اجلها»[٥٠]. كما أكد عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة (ابو مازن)، ان الانتخابات الاسرائيلية أوضحت ان التوجه «الرسمي» الاسرائيلي سيكون نحو السلام[٥١]. اما عضو اللجنة التنفيذية، ياسر عبد ربه، فلم يتردد في اعلان ترحيبه بالتغيير الذي أُجري في اسرائيل، ورأى انه «يتعين على حزب العمل، الآن، ان يثبت جدّيته واستجابته لرغبة الناخبين الاسرائيليين في السلام». واضاف «ان م.ت.ف. مستعدّة لفتح حوار مباشر مع قيادة حزب العمل ومع الحكومة الاسرائيلية الجديدة لاعطاء عملية السلام دفعة حقيقية وسريعة»[٥٢].

وكتب الامين العام لحزب الشعب الفلسطيني (الحزب الشيوعي سابقاً)، بشير البرغوثي، انه «ليست هناك من حاجة لاظهار الترفع الكاذب عن الاهتمام بنتائج الانتخابات الاسرائيلية، أو انكار نشوء وضع سياسي جديد في اسرائيل بتشكيل حكومة بزعامة حزب العمل وحركة ميرتس»، وأضاف «ان هذا الوضع السياسي الجديد يفتح الطريق (نصف فتحة) امام عملية السلام التي كانت لاءات شامير تحكم اغلاقها»[٥٣]. اما الامين العام للجبهة الديمقراطية، نايف حواتمه، فقد رأى ان الشارع الاسرائيلي «الحق هزيمة مرة بالليكود، وانتخب الوسط، حزب العمل، ويسار الوسط (ميرتس) والقوائم العربية واليسارية (حداش، دراوشه) على اساس برامج هذه الاطراف. حيث دعا فريق ' الحمائم' لحزب العمل الى حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ودعت «ميرتس» والقائمتان اليسارية والعربية الى وقف الاستيطان وحق تقرير المصير والتفاوض المباشر مع م.ت.ف.». أكثر من ذلك، اعتبر حواتمه ان نتائج الانتخابات تمكّن المنظمة من تصحيح «صيغة التمثيل في مدريد، نحو تمثيل شامل

من الضفة [الفلسطينية] وقطاع غزة والقدس والشتات، وبوفد موحّد على طاولة المفاوضات الثنائية والمتعدّدة ورفع سقف المفاوضات السياسية وفق قرارات الشرعية الدولية، بالربط بين أي حل مؤقت وحق تقرير المصير واستعادة قضية اللاجئين الى المفاوضات الثنائية على اساس حق الاختيار الديمقراطي للشتات بالعودة أو التعويض وفق قرار الامم المتحدة الرقم ١٩٤». وذهب حواتمه الى حد الاعتقاد بأن الناخب الاسرائيلي أدرك ان «المفاوضات الثنائية والمتعدّدة وسقف ورقة الدعوة الاميركية... لن توصل الى أمن وسلام». وبالتالي فان «غالبية الشارع الاسرائيلي أعطت اصواتها لبرامج حق تقرير المصير، وحتى للتفاوض مع م.ت.ف.». وعلى اساس هذا الاعتقاد، رأى حواتمه انه «لا يجوز ان يبقى السقف الفلسطيني محشوراً بالسقف السياسي والتمثيلي الذي تمّ في مدريد تحت ضغط الشروط الاميركية والليكودية»[٥٤].

كانت القوة الوحيدة من القوى السياسية الفاعلة والمؤثرة في اطار م.ت.ف. التي اختلف موقفها بصورة قاطعة، مع ما ورد من مواقف هي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. فقد واصلت الجبهة تبني الخط السياسي الرافض عينه. فهي استغربت موقف القوى الفلسطينية التي رحبت بنتائج الانتخابات الاسرائيلية، ودان امينها العام د. جورج حبش، «الاوساط الفلسطينية التي هلّلت لنجاح حزب العمل الصهيوني في الانتخابات الاسرائيلية». واعتبر ان هذه الاوساط تقفز من فوق آلام ومعاناة شعبنا، وتهرب من واقع خضوعه للاحتلال وعمليات سلب أرضه وهويته، لتوهم العالم زيفاً ان انتصار رابين هو انتصار للحق الفلسطيني». وأشار حبش، الى ان ماضي رابين غير البعيد، وسياسة القبضة الحديدية وتكسير العظام، ما زالت ماثلة في الأذهان، وتتأكد، يومياً، عبر مواقفه التي ما زالت تصرّ على الغاء دور م.ت.ف. كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وترفض حقه في تقرير مصيره واقامة دولته، وتسعى الى تخليد الاحتلال بأشكال أخرى. وقال: «اذا كان انتصار رابين هو انتصار للمشروع الاميركي، فإن شعبنا، بغالبيته الساحقة، أعلن رفضه لهذا المشروع بعد ان اتضحت أمامه معالم التمييز الاميركي في مفاوضات مدريد وواشنطن». وحذّر من «ان شعبنا لن يرحم مشيعي الاوهام ومثبطي الهمم اللاهثين وراء سراب حزب العمل الصهيوني»، مؤكداً «ان الشهور القليلة المقبلة ستكشف عقم هذه الاوهام»[٥٥].

ورأت مجلة «الهدف»، في احدى افتتاحياتها، انه لا فارق هامّ بين العمل والليكود «فاننا لا ننكر وجود اختلافات شكلية في التكتيك بين العمل والليكود، ولا نقلّل من انعكاسات الحدث على مسار التسوية الاميركية المطروحة، ووتائرها. لكن مثل هذه الفروقات والانعكاسات لا ولن ترقى الى مستوى الاستجابة [الى] الحدّ الادنى من الحقوق الوطنية الفلسطينية والعربية التي أقرّت بها الشرعية الدولية، أو حتى ما هو دون ذلك، أي الانسحاب الاسرائيلي من [على] الاراضي العربية المحتلة كافة»[٥٦].

أهمية موقف الجبهة الشعبية هذا ينبع من انه يتقاطع مع مواقف عدد من القوى الفلسطينية الهامّة خارج اطار م.ت.ف.، وبصورة خاصة حركتي «حماس» و«الجهاد الاسلامي» والمنظمات الفلسطينية المنشقة عن المنظمة. كما يمكن ان يلتقي مع ميول بعض العناصر والقوى الصغيرة في م.ت.ف.، وربما داخل «فتح» نفسها.

لكن الامر اللافت للنظر، ان موقف الجبهة الرافض لم يعد يستمد عناصره من عناصر موقفه السابق عينه، والتي قدّمنا نموذجاً لها في خلال ردّ فعل الجبهة الشعبية على قرار المجلس

الوطني الفلسطيني في دورته العام ١٩٧٧ بخصوص العلاقة مع بعض القوى اليهودية. فقد شهدت عناصر الرفض السابق لديها قدراً كبيراً من التآكل، وتبدّد بعضها مع منعطفات المسيرة. الأهم من ذلك، ان الخط المتشدّد في م.ت.ف. والذي تمثّل الجبهة الشعبية احد رموزه، بات خطاً ضعيفاً لا يشكّل تهديداً كبيراً على تيار الواقعية السياسية الذي يحتل وزناً حاسماً فيها.

بدوره، لم يكن موقف تيار الواقعية في ترحيبه الضمني والمباشر بنتائج الانتخابات الاسرائيلية خالياً لدى بعض الاطراف والقيادات من تناقض في الموقف نفسه؛ كما كان هناك تبايناً واضحاً بين بعضها والبعض الآخر، اضافة الى ان مجمل هذا التيار حاول تغطية مواقفه بقدر من الحذر، واحياناً التشكيك لأهداف سياسية وجماهيرية مباشرة.

في هذا النطاق، كان الرئيس الفلسطيني، عرفات، من أبرز المشكّكين بنوايا رابين. وحاول التمييز، باستمرار، بين نتائج الانتخابات الاسرائيلية التي أكدت رغبة الناخب الاسرائيلي وبين رابين الذي قد يحاول الالتفاف على هذه الرغبة. وقال، ان رابين يقدّم «أكثر من اشارة ودليل على ان خطاب الوصول الى السلطة شيء وخطاب السلطة شيء آخر»، واعتبر ان رابين اصبح «الآن، هو رمز الاحتلال ورمز العدوان، فحزبه هو الذي ضمّ القدس والجولان، وارتكب كثيراً من الجرائم ضد شعبنا وأرضنا ومقدّساتنا كلها»، وحذّر من ان «اصابع رابين تتحرّك في الخفاء ساعية لدقّ اسفين، بل وأسافين بين الاطراف العربية المشاركة في مؤتمر السلام»[٥٧]. هذا التشدّد الواضح ازاء رابين ربما كان لأسباب تتعلّق بضرورة الحفاظ على عناصر الحذر قائمة في الوضع الفلسطيني في مواجهة أية احتمالات سلبية لخطوات حكومة رابين القائمة؛ كما قد يكون لغرض تكثيف الضغط على رابين في إطار جهود مواصلة مفاوضات السلام. وجوهر الامر، ان الرئيس الفلسطيني الذي أعلن استعداده للاجتماع مع رابين يحاول ان يضع هذا الاخير أمام تحدي: «هل سيكون رابين ديغول آخر يصنع معي السلام كما صنع ديغول السلام مع الجزائريين؟»[٥٨].

وباستثناء محدود، فان عنصري التشكيك والحذر من سياسة رابين شكّلا قاسماً مشتركاً لدى معظم القوى والقيادات الفلسطينية في م.ت.ف. التي رأت في نتائج الانتخابات تغييراً ايجابياً هاماً. وعلى سبيل الذكر لا الحصر، اعتبر حواتمة ان «رابين يعمل، الآن، على محاصرة وتطويق نتائج الانتخابات الاسرائيلية، بهدف اخضاعها لبرنامج «صقور» حزب العمل الذي يتزعمه، والذي يطلق عليه شمعون بيرس تعبير «برنامج الليكود ـ ب»[٥٩]. ورأى بشير البرغوثي «ان الحكومة الاسرائيلية [الجديدة] لم تضع شيئاً على طاولة المفاوضات بعد حتى يحكم عليها. وما طرحته، إنْ في بيانها الوزاري أو من خلال تصريحات رئيسها، يشير الى ان الهوة ما زالت كبيرة وعميقة بين موقفها وموقفنا حتى ولو بدت فوهة الهوة مغطاة بالورود»[٦٠]. لكن عضو اللجنة التنفيذية (ابو مازن)، وجد أن الخطاب الذي ألقاه رابين، بعد فوزه في الانتخابات أمام الكنيست، تضمّن «نقطتين ايجابيتين» وخصوصاً التزامه باقامة نظام للحكم الذاتي في الارض الفلسطينية المحتلة. وقال: «ان رابين تطرّق، في كلمته، الى موضوعين اساسيين هما: نقل السلطة للحكم الذاتي الانتقالي والانتخابات في الارض المحتلة». وأوضح ان «هاتين النقطتين ايجابيتين، ويجب ان تكونا الموضوعين الاساسيين في المفاوضات الثنائية العربية ـ الاسرائيلية»[٦١].

والواقع، ان تصريح (ابو مازن) هذا، بالرغم من انه يبدو استثناءاً في إطار ردود الفعل الفلسطينية التي اتّسمت بوجه عام بالحذر، الّا انه يشكّل الاتجاه الغالب في المنظمة، وهو

اتجاه الرهان على رابين. لقد كشفت بعض الترتيبات والخطوات الاجرائية المتعلّقة بالحكم الذاتي، مثل تشكيل القوة الامنية الفلسطينية وغيرها، ان الامر بات قيد التعاطي المباشر مع الوضع الاسرائيلي الجديد. وربما كشف عن ذلك، أيضاً، وإنْ كان بصورة غير مباشرة، اشتباكات «فتح» و«حماس» في قطاع غزة، والتي تتعلّق في جانب مهم منها بقضية النفوذ والسلطة عل الارض عشية الاستحقاقات المقبلة.

وفي ضوء كل ما تقدم، يمكن القول، ان مرحلة جديدة تتعلّق باسرائيل قد بدأت، وهي لم تبدأ من فراغ بل مهّدت لها مقدّمات طويلة، وعاظمت من امكانياتها ان ظروف وملابسات تهيّأت، لأول مرة، لا تستبعد لاسرائيل دوراً و«وظيفة» في المنطقة، وثمّة قنوات قد فتحت، سواء عبر المفاوضات الثنائية أو المتعدّدة أو أي اطارات أخرى محتملة، لتحقق الفكرة التي كانت مستحيلة في السابق لقيام نوع من التكامل بين الاسرائيليين والعرب. وفي هذا النطاق، وجد بعض الفلسطينيين، اليوم، أنفسهم أكثر جرأة بين كل الاطراف في الاعلان عن آراء تطرح امكانية مستقبلية لقيام اتحاد كونفدرالي بين دولة فلسطين واسرائيل، في حين يتشبث الموقف الرسمي الفلسطيني بقبوله حلاً يقوم على أساس اتحاد كونفدرالي فلسطيني ـ اردني. وفي رأي هذا البعض، ان هذا لن يتحقق الاّ بتسوية شاملة تستوعب الأماني المشروعة للشعب الفلسطيني في نيل استقلاله الوطني وتقرير مصيره وبانسحاب اسرائيل من على الاراضي التي احتلتها العام ١٩٦٧[٦٢]. ولا شك ان مثل هذه التسوية سوف لن تنهي التناقضات بين الفلسطينيين والعرب من جهة وبين اسرائيل من جهة ثانية، لكنها ستدفع نحو اعادة ترتيب هذه التناقضات وفق مصالح جميع الاطراف. ويطرح مثل هذا التصور الذي يبدو وكأنه احد الحلول المتداولة، اياً يكن المدى الزمني الذي قد يستغرقه، سؤالاً على قدر كبير من الاهمية وهو: هل بامكان اسرائيل ان توفق بين ان تكون تجسيداً للمشروع الصهيوني وبين ان تصبح جزءاً من المنطقة لها دور تنموي واقتصادي فيها؟

يستطيع المرء ان يقرر ان مثل هذا التوفيق أمر مستحيل، لأن دور اسرائيل، كتجسيد للمشروع الصهيوني، سوف يصطدم، باستمرار، بجدار الرفض العربي له، كما ان تمسّكها به سوف يفضي، في الواقع، الى رفضها للتسوية، ممّا يضعها في تناقض وعزلة عن المجتمع الدولي. في المقابل، فان استعداد اسرائيل للتطبيع في المنطقة سوف يؤدي، رغماً عنها، الى تعريض صميم مكوناتها للتفكك والاهتزاز. وربما يؤدي ذلك، على المدى البعيد، الى ميلاد دولة موحّدة تجمع الفلسطينيين والاسرائيليين؛ دولة لن تكون بعيدة عن ذاك التصور الذي طرحته المقاومة الفلسطينية في أول عهدها باقامة دولة علمانية ديمقراطية. ولعلّ ما عجز السلاح عن ان يوفّره في الواقع يكون السلام أقرب الى تحقيقه. لكن ذلك يبقى مرهوناً في سعي اسرائيل لأن تكون جزءاً من المنطقة، وان تقنع دولها، جميعاً، بأنها لم تعد تجسيداً لمشروع منفصل عن مصائر المنطقة، أو موجّهاً ضدها.

ان ما يكشف عنه مثل هذا السيناريو الواقعي والمحتمل هو ان ما يبدو للبعض تصدّعاً في مقولات م.ت.ف. ومفاهيمها، وتخلياً عن مجمل شعاراتها السابقة، انما هو، في واقع الامر، تصحيحاً واعادة بناء لمقولات كان لا بدّ لها ان تخضع لمثل هذه التعديلات والانهيارات التي عاندت الواقع ولم تساعد في حل الصراع مع اسرائيل بما يعود على الشعب الفلسطيني بالفائدة. كما ان هذا التصدّع لم يصب الجبهة الفلسطينية فحسب، بل أصاب وسوف يصيب الجبهة الاسرائيلية التي تشهد قاعدة مفاهيمها الصهيونية تصدّعاً عنيفاً يلقي بظلاله على هويتها ومستقبلها في المنطقة.

وفي هذا السياق، لا بدّ من التأكيد ان العنف الاسرائيلي كان أحد الاسباب الرئيسة التي

جعلت م.ت.ف. تتبنّى، في السابق، منظومة مفاهيمها من اسرائيل وقواها الحزبية والسياسية، وان الامل في تحقيق تسوية تضمن حقوقاً وطنية للشعب الفلسطيني كان سبباً رئيساً في تفكّك تلك المنظومة. وعلى أساس كل ذلك، ثمّة اتجاه ليس بمقدور احد انكاره وهو ان الاوضاع الداخلية والحزبية في اسرائيل أصبحت، الآن، في صلب اهتمام النضال الوطني الفلسطيني، وان ردود الفعل الفلسطينية على نتائج الانتخابات الاسرائيلية ربما تجاوزت معنى الرهان المباشر على ما يمكن ان تؤدي اليه في مجال التسوية، الى استكشاف طرق وأدوات جديدة للحوار والعلاقة، وربما التنسيق مع اسرائيليين جدد قد يكونوا من حزب العمل أو من بعض أقسامه.

---

(١) انظر المواد ١، ٢، ٣، و١٤ من الميثاق القومي في: راشد حميد، **مقرّرات المجلس الوطني الفلسطيني: ١٩٦٤ ـ ١٩٧٤**، بيروت: مركز الابحاث، ١٩٧٥، ص ٤٧ ـ ٤٩.

(٢) انظر المادة الرقم ١٧ من الميثاق القومي، **المصدر نفسه**، ص ٤٩.

(٣) **المصدر نفسه**، ص ٤٨.

(٤) فيصل حوراني، **الفكر السياسي الفلسطيني، ١٩٦٤ ـ ١٩٧٤**، بيروت: مركز الابحاث، ١٩٨٠، ص ٣٩ ـ ٤٠.

(٥) عوض خليل، «نحو فكر سياسي فلسطيني جديد»، **القدس العربي**، (لندن)، ١٩٩١/١١/٢٦.

(٦) المادة الرقم ١٨ من الميثاق القومي في: حميد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٩.

(٧) حوراني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٠.

(٨) مشروع الميثاق القومي الفلسطيني، الملحق الاول، **المصدر نفسه**، ص ٢٢٧.

(٩) حميد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٩.

(١٠) حوراني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٠.

(١١) البيان الصحفي الاول الذي وجّهته حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» الى الصحافة الاجنبية، كانون الثاني ( يناير ) ١٩٦٨، **الوثائق الفلسطينية ـ العربية السنوية لعام ١٩٦٨**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٠، ص ٥٦.

(١٢) بيان حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» حول أهداف الثورة الفلسطينية و«مؤامرة الحل السلمي»، **المصدر نفسه**، ص ٧٩١.

(١٣) بيان وجّهته حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» الى هيئة الامم المتحدة حول أهداف حركة المقاومة الفلسطينية وشرعيتها، **المصدر نفسه**، ص ١٠٠٩.

(١٤) اعتبر د. نبيل شعث ان كلمة مندوب «فتح» الى مؤتمر القاهرة لنصرة الشعوب العربية في كانون الثاني ( يناير ) ١٩٦٩، «أول اعلان صريح وكامل عن مفهوم حركة المقاومة الجديد لفلسطين الغد»، وان هذا المفهوم لم يكن رؤية جديدة تماماً «فقد كان الفلسطينيون، منذ عقد الثلاثينات، يأملون في اقامة دولة فلسطينية موحّدة ديمقراطية متعدّدة الاجناس تضمّهم والمستوطنين اليهود الذين كانوا يعيشون في فلسطين»، انظر د. نبيل شعث، «فلسطين الغد»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢، أيار ( مايو ) ١٩٧١، ص ٥.

(١٥) كلمة حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» في المؤتمر الدولي لنصرة الشعوب العربية، **الوثائق الفلسطينية ـ العربية لعام ١٩٦٩**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧١، ص ٢٣.

(١٦) حديث عضو اللجنة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»، ابو اياد، «حول الوضع الراهن للصراع العربي ـ الاسرائيلي وموقف المقاومة الفلسطينية من الحركة الصهيونية»، **المصدر نفسه**، ص ٢٧٠.

(١٧) «الاستراتيجية السياسية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، **المصدر نفسه**، ص ٩٢ و٩٣.

(١٨) تمّ الانفصال، بشكل نهائي، في شباط ( فبراير ) ١٩٦٩، وكانت الجبهة الديمقراطية، في حينها، تعرف باسم «الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين».

(١٩) محمد السعيد ابراهيم، «الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي العربي»، **السياسة الدولية**، (القاهرة)، العدد ٦٠، نيسان (ابريل) ١٩٨٠، ص ٣٤.

(٢٠) مشروع قرار مقدّم من الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين الى الدورة السادسة للمجلس الوطني الفلسطيني بشأن «حل ديمقراطي شعبي للمسألة الفلسطينية»، «الوثائق الفلسطينية ـ العربية لعام ١٩٦٩»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٦٧.

(٢١) **المصدر نفسه**.

(٢٢) **المصدر نفسه**، ص ٤٥٧ ـ ٤٥٨.

(٢٣) حميد، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٩.

(٢٤) **المصدر نفسه**، ص ١٥١.

(٢٥) حوراني، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٥.

(٢٦) حميد، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٢.

(٢٧) **المصدر نفسه**، ص ٢٤٧.

(٢٨) الاعلان السياسي الصادر عن الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني (القاهرة، ٢٠/٣/١٩٧٧)، **الوثائق الفلسطينية ـ العربية لعام ١٩٧٧**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٨، ص ٩٧.

(٢٩) حميد، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٦.

(٣٠) **المصدر نفسه**، ص ١٧٠.

(٣١) **المصدر نفسه**، ص ١٧٧.

(٣٢) **المصدر نفسه**، ص ١٨٥.

(٣٣) **المصدر نفسه**، ص ٢٢٧.

(٣٤) «الاعلان السياسي الصادر عن الدورة الثالثة عشرة...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٧.

(٣٥) في ضوء قرار المجلس الوطني، عقد أول اجتماع رسمي وعلني بين وفد يمثّل المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية مع وفد يمثّل الحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكح)، في براغ، بتاريخ ٤/٥/١٩٧٧.

(٣٦) بيان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين رداً على البيان الصادر عن الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، «الوثائق الفلسطينية ـ العربية لعام ١٩٧٧»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٩.

(٣٧) من أبرز القيادات الفلسطينية التي شملتها حملة التصفيات، عزالدين القلق وسعيد حمامي، الخ.

(٣٨) كان من أبرز الشخصيات الاسرائيلية التي التقاها الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في بيروت أثناء الاجتياح العام ١٩٨٢، الجنرال السابق، ماتي بيليد، وعضو الكنيست السابق، يوري افنيري.

(٣٩) «بيان أعمال الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، شباط ( فبراير ) ١٩٨٣»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٣٥، آذار (مارس) / نيسان (ابريل) ١٩٨٣، ص ١٣٦ ـ ١٤٣.

(٤٠) «قرارات اللجنة السباعية للمجلس الوطني»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٧٠ ـ ١٧١، أيار ( مايو ) / حزيران ( يونيو ) ١٩٨٧، ص ١٦٩.

(٤١) «البيان السياسي الدورة ١٩ الغير عادية (دورة الانتفاضة)، الجزائر من ١٢ ـ ١٥ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٨٨»، منظمة التحرير الفلسطينية: المجلس الوطني (الاعلام الموحّد)، من دون ذكر مكان وتاريخ النشر، ص ١٦.

(٤٢) **المصدر نفسه**، ص ١٧.

(٤٣) «نداء الى الناخب العربي تلاه الاخ خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة (فتح)، في مقر الاعلام الموحّد لمنظمة التحرير الفلسطينية، في تونس، في ٢٤/١٠/١٩٨٨»، **فلسطين الثورة** (نيقوسيا)، ٣٠/١٠/١٩٨٨، ص ١١ ـ ١٢.

(٤٤) **المصدر نفسه**، ص ١٢.

(٤٥) هذه المساعي لم توفق، تماماً، لأسباب مختلفة منها ان ميعاري رفض الاشتراك في قائمة واحدة مع دراوشة.

(٤٦) وكالة الانباء الفلسطينية (وفا)، تونس، ١/٥/١٩٩٢.

(٤٧) **فلسطين الثورة**، ٢٨/٦/١٩٩٢، ص ٧.

(٤٨) «خطاب الرئيس الفلسطيني في قمة داكار الافريقية»، **المصدر نفسه**، ٥/٧/١٩٩٢، ص ٥.

(٤٩) «رسالة الرئيس الفلسطيني في دخول الانتفاضة شهرها الـ ٥٦»، **المصدر نفسه**،

١٩/٧/١٩٩٢، ص ٤.

(٥٠) مقابلة مع أبو اللطف، «الغرب يستعيد اسرائيله»، **المصدر نفسه**، ١٢/٧/١٩٩٢، ص ١٠.

(٥١) **المصدر نفسه**، ٥/٧/١٩٩٢، ص ٧.

(٥٢) **الحياة**، (لندن)، ٢٥/٦/١٩٩٢.

(٥٣) **الطليعة**، (القدس)، ٢٥/٦/١٩٩٢.

(٥٤) **الحرية**، (بيروت)، ١٢/٧/١٩٩٢، ص ٥.

(٥٥) **الهدف**، (دمشق)، ٥/٧/١٩٩٢، ص ٨.

(٥٦) **المصدر نفسه**، ص ٣.

(٥٧) «رسالة الرئيس الفلسطيني في دخول الانتفاضة شهرها الـ ٥٦»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤.

(٥٨) «عرفات: مستعد للاجتماع مع رابين ولا بدّ من جدول لتنفيذ مبادرة بوش»، **الحياة**، ٢٩/٧/١٩٩٢، ص ٣.

(٥٩) **الحرية**، ١٢/٧/١٩٩٢، ص ٦.

(٦٠) بشير البرغوثي، «لا تتعجلوا بالحكم!!»، **الطليعة**، ٢٣/٧/١٩٩٢، ص ٣.

(٦١) **القدس العربي**، لندن، ١٦/٧/١٩٩٢.

(٦٢) انظر، على سبيل المثال، خالد الحسن، «منهج جديد للتعامل مع الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي - العربي»، **الاهرام**، (القاهرة)، ٤/٣/١٩٩٢.

# متطلبات وتحديات المرحلة المقبلة

شهدت الفترة الاخيرة تسارعاً في الاحداث في منطقة الشرق الاوسط. فبعد لقاء الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، العلني، بالوفد الفلسطيني المفاوض في عمّان، وتغيّر الحكومة في اسرائيل، قام وزير الخارجية الاميركي، جيمس بيكر، بزيارة مكوكية جديدة في المنطقة، «مبشراً» بأن تغيّر الحكومة في اسرائيل يفتح آفاقاً جديدة في مسيرة التسوية السياسية، وداعياً الى استغلال هذا التغيّر، بسرعة، لدفع مسار المباحثات الثنائية التي توقّفت انتظاراً لاجراء الانتخابات الاسرائيلية.

ويجدر التنويه أن الوزير بيكر، أراد استثمار انطباع عام سائد في أرجاء متعدّدة من العالم فحواه، أن تغيّر الحكومة الاسرائيلية يثبت نيّات جدّية عند الاسرائيليين تجاه عملية التسوية السياسية، ويقدّم فرصة لم تكن متوفرة في السابق لاجراء مفاوضات مكثّفة وجادة. فحكومة اسحق شامير السابقة كانت تعتمد التسويف خلال جولات المفاوضات التي أُجريت في واشنطن، وذلك باغراق المباحثات في الشكليات والاجراءات. أمّا هدفها من ذلك فكان كسب الوقت لخلق المزيد من الوقائع المادية في الارض الفلسطينية المحتلة، لكي يتمّ اغلاق المجال، نهائياً، على امكانية التوصل، مستقبلياً، الى تسوية سياسية تقوم على أساس الانسحاب الاسرائيلي من على تلك الارض.

أمّا الحكومة الاسرائيلية الجديدة، فقد أصدرت، في المقابل، الكثير من التصريحات والبيانات التي اعتبرها كثيرون «ايجابية، مشجّعة، وفي الاتجاه الصحيح». وقامت هذه الحكومة، منذ استلامها للسلطة، بايقاف عملية بناء آلاف المساكن في المستوطنات في الارض الفلسطينية المحتلة (ما عدا منطقة القدس). وزار اسحق رابين القاهرة بعد حوالى اسبوع من تسلّمه منصب رئاسة الحكومة، ويبدو أنه يتحرك بسرعة لتغيير سلّم الاولويات في اسرائيل، مركّزاً على اعطاء ايحاءات بجدية موقف الحكومة الاسرائيلية الجديدة حيال التوصل الى تسوية سياسية في المنطقة تنطلق مع الجانب الفلسطيني.

وضمن هذا التسارع الجديد في الاحداث، دعت **شؤون فلسطينية** عدداً من الاكاديميين الفلسطينيين المتابعين للتطورات السياسية الجارية لتقييم الوضع الحالي في المنطقة، واستشراف مستقبل العملية التفاوضية، وهم: المحاضر في علم الاجتماع ـ جامعة بيت لحم، د. برنارد سابيلا، والمحاضر في الفلسفة والدراسات الثقافية ـ جامعة بيرزيت، د. سعيد زيداني، ورئيس الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية في القدس المحتلة، د. مهدي عبدالهادي، والمحاضر في الفلسفة والدراسات الثقافية ـ جامعة بيرزيت، د. جورج جقمان، اضافة الى المحاضر في العلوم السياسية ـ جامعة بيرزيت، د. علي الجرباوي، الذي أدار الندوة وحرّرها، بمساعدة الصحفي بسام الكعبي.

**○ شؤون فلسطينية : السؤال المطروح، بداية، يتعلق بتقييم نتائج الانتخابات الاسرائيلية. فهل تعتقدون أنها تعبّر عن تغيّر نوعي في التوجهات الاسرائيلية حيال مسيرة التسوية السياسية؟ أم أن رابين وشامير يبقيان وجهين لعملة واحدة تجاه هذه المسألة؟**

□ د. **سابيلا**: في تقديري، ان الحكومة الاسرائيلية الجديدة تقوم على أساس ايديولوجي يختلف عن ايديولوجية الليكود. فحكومة «العمل» واليسار هي حكومة صهيونية بالدرجة الاولى، وتؤمن بأنه لا امكانية لتحقيق دولة اسرائيل في «أرض ـ اسرائيل الكاملة»، وذلك لوجود ما يزيد على مليوني فلسطيني في الارض الفلسطينية المحتلة. ولكي تبقى اسرائيل دولة يهودية، الى حدّ كبير، يجب التخلّص من المسؤولية تجاه الشعب الفلسطيني، والحفاظ، في الوقت ذاته، على الناحية الامنية. بمعنى آخر، تؤمن هذه الحكومة في القيام بعملية فصل بين الشعب اليهودي والشعب الفلسطيني حفاظاً على اسرائيل دولة يهودية الطابع؛ وهذه فكرة صهيونية «يبشّر» بها قادة حزب العمل منذ أمد بعيد، وتنطلق من أرضية يهودية. ومع ذلك يتضح ان هناك اختلافاً من ناحية الخطوات السياسية بين حزبي الليكود والعمل.

□ د. **الجرباوي**: هل يعني ذلك ان هناك تغيّراً في التوجهات بين حكومة شامير وحكومة رابين؟

□ د. **سابيلا**: يجب الاقرار أن هناك تغيّراً نوعياً في التوجهات، ويجب أن نكون مستعدين لهذا التغيّر وللتعامل معه في آن.

□ د. **زيداني**: من الواضح ان لدى الحكومة الاسرائيلية الجديدة استعداد ورغبة صادقة في التعامل مع المعطيات الجديدة في الساحة الفلسطينية أو العربية أو الدولية. كما من الواضح لهذه الحكومة، أيضاً، ان هناك استعداداً فلسطينياً وعربياً ـ بوجود حضور دولي ـ للدفع باتجاه الحل السياسي. وأعتقد ان الحكومة الاسرائيلية الجديدة تدرك وجود فرصة جدّية لتحقيق السلام في المنطقة، وبما ينسجم مع التصوّرات الأصلية لحزب العمل. ويعتقد رابين ان الفرصة، الآن، مؤاتية لتنفيذ برنامج حزب العمل للتسوية السياسية. والفرق بين الحكومة الاسرائيلية الجديدة وحكومة شامير السابقة أن الاخيرة كانت تعتمد على التسويف، لأن سقفها الأعلى، بالنسبة للعملية السياسية، هو حكم ذاتي محدود وغير ذي معنى جدّي بالنسبة للفلسطينيين. أمّا الحكومة الاسرائيلية الجديدة فتسعى لتوسيع رقعة السلام مع الدول العربية، أساساً، ومع الفلسطينيين. ولكن يجب عدم اغفال ان مسعى هذه الحكومة يأتي في ظل عملية سلمية ابتدأت وفقاً لشروط محدّدة، وهي تسعى لاستكمالها على الطريقة الاسرائيلية، ووفقاً للبرنامج الاسرائيلي.

□ د. **عبدالهادي**: اعتقد انه بعد مرور خمس عشرة سنة من حكم الليكود، شهد الشارع الاسرائيلي تغيّراً في التفكير، بغضّ النظر عمّا يحتويه من اختلاف في الخلفيات السياسية والمصالح. وما حصل، بالنسبة للمجتمع الاسرائيلي، يعتبر انقلاباً سياسياً، وسيؤدي الى فتح صفحة جديدة بتفكير حزب العمل. وقد بات اضحاً، ان رابين يركّز، في تصريحاته الحالية، على حرصه باستمرار الجمع بين اليسار واليمين، والحفاظ على الايديولوجية الصهيونية لحزب العمل. وفي تقديري، ان التغيير الذي يتمّ، الآن، يجرى في غياب الخيار العسكري، ويثبت وجهة نظر مختلف الاطراف بأن الحل الوحيد المطروح يتمثل بحل سياسي. هذه النقطة تخدم برنامج حزب العمل بحيث يستطيع خلق معادلة بين اليسار واليمين في المجتمع الاسرائيلي، لا يخسر فيها اليمين ثقله وحضوره في ايديولوجية صهيونية لدولة عبرية، ويحافظ فيها على اليسار وعلاقاته الدولية والاقليمية، ويسوّق حضوره لبيع الحل السياسي كما يرتئيه حزب العمل. إذاً، التغيّر الذي حصل تجاه الفلسطينيين هو الانتقال من البرنامج الاسرائيلي الذي تضمّنته اتفاقيتي كامب ديفيد الى ربط الحكم الذاتي في الاردن عوضاً عن اسرائيل. وحقيقة، ان حزب العمل، منذ عهد بن ـ غوريون، لم يسقط الخيار الاردني اطلاقاً.

ويـؤكد حزب العمل، الآن، ان المرحلة الانتقالية ستكون مرحلة فلسطينية، ولكن بوجوب ان تكون المرحلة النهائية مرحلة أردنية. فالتغيير عن موقف شامير هو أن يرتبط الحكم الذاتي الفلسطيني مع الاردن عوضاً عن اسرائيل. ان نظرية الليكود تعتمد على منح الحكم الذاتي للسكان، فقط، باعتبارهم مقيمين في دولة اسرائيل، بينما ينادي حزب العمل بحكم ذاتي لجزء من السكان الفلسطينيين مع جزء من الارض مرتبط بالدولة الاردنية في مستقبل كونفدرالي، يضع هذا الطرح الفلسطينيين، حالياً، أمام مجـابهـة حقيقيـة واقعيـة. فمـا هي الاستـراتيجية الفلسطينية الحقيقية لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية عندما يُطرح، الآن، على الطاولة الحكم الذاتي بشرط ربطه، نهائياً، بالبعد الاردني؟ علينا ان لا ننسى، أبـداً، ان رابين بدأ، قبل اندلاع الانتفاضة، بتنفيذ مشروع التقاسم الوظيفي. ولكن الانتفاضة تصدّت لهذا المشروع الذي يعاد طرحه، حالياً، تحت عناوين أخرى وأسماء أخرى. ما هي الادوات الفلسطينية للتعامل مع هذا المشروع؟ وهل نملك القبول بصياغات محدّدة بحيث يتم تقليص الخسائر الى الحدود الدنيا؟ هذا هو السؤال المطروح الآن.

□ **د. جقمان**: واضح وجود فارق بين حكومتي الليكود والعمل، على الاقل في ما يتعلّق بالمرحلة الانتقالية. ففي حين لم تكن حكومة الليكود ترغب بالتوصل الى تسوية مرحلية، نلاحظ اهتمام حكومة العمل بصياغة تسوية مرحلية بشروط معيّنة. أمّا في ما يتعلّق بالمرحلة النهائية، فهذا أمر مختلف، ويمكن العودة اليه لاحقاً. ولكني أرغب، الآن، في الاشارة الى المضمون الاوسع الذي أُجريت ضمنه الانتخابات الاسرائيلية، وعكس توازن قوى معيّنة في المنطقة؛ توازن قوى عسكري وسياسي. ويبدو لي ان الاهتمام الكبير الذي حظيت به الانتخابات الاسرائيلية يعكس هذا التوازن؛ توازن قوى عسكري بين اسرائيل من جهة، والفلسطينيين والدول العربية من جهة أخرى، وتوازن قوى سياسي بين اسرائيل من جهة، وحكومة الرئيس الاميركي، جورج بوش، والدول الاوروبية من جهة أخرى. وهذا الاهتمام الكبير الذي شهدناه حول نتائج الانتخابات الاسرائيلية يعكس هذا التوازن للقوى. لقد أبدى الجميع اهتماماً، وابتهل لحدوث تغيير في اسرائيل، حتى تتمكّن مسيرة التسوية من الاستمرار. بعبارة أخرى، ان الاوراق الرئيسـة المـوجودة لدى حكومة الولايات المتحدة الاميركية والى حدّ ما الدول العربية والفلسـطينيـين، هي، عملياً، أوراق اسرائيلية داخلية. انتظر الجميع اعادة كشف الاوراق داخل اسرائيل حتى تتغيّر أوراق الاطراف الاخرى، وهذا ما أعنيه بأن عملية الانتخابات تمّت ضمن توازن عسكري وسياسي أصبحت أقوى الاوراق لدى مختلف الاطراف خلاله أوراق عمل داخلية اسرائيلية. كما ويجب ان أنوّه الى اننا نشهد، الآن، بداية تسوية نتائج حرب العام ١٩٦٧. لقد مرّ ربع قرن على هذه الحرب، ونحن نشهد الآن، فقط، بداية تسوية هذه الحرب.

□ **د. عبدالهادي**: يجب تسجيل نقطة هامة هنا. لقد فشل حزب العمل خلال السنوات العشر الاولى بعد حرب العام ١٩٦٧ في توفير حل لنتائجها. الآن تعود الفرصة ثانية لحزب العمل. كانت المـرحلة الاولى التفتيش عن حل بقيـادة موشي دايان، الذي حافظ على سياسة الجسور المفتوحة، والعلاقات مع العرب، والتعامل مع علاقات تقليدية وعائلات وأصحاب رؤوس أموال. حاول خلال عشر سنوات بيع هذا الحل، ولم ينجح. الآن يعود حزب العمل بقيادة رابين، الذي كان رئيس أركان الجيش الاسرائيلي خلال تلك الحرب، لحل نتائجها من خلال توظيف أدوات جديدة.

□ **د. الجرباوي**: بمعنى آخر، ما تريدان قوله أن الظروف قد نضجت الآن.

□ **د. عبـدالهـادي**: سقط الخيار العسكري، وغاب، كلياً، الحل العسكري في البعد العربي.

لذلك لا يوجد سوى حل سياسي، والادارة الاميركية هي صاحبة هذا الحل، وحزب العمل الاسرائيلي الأداة لتنفيذ هذا الحل أمام عالم عربي مُقسّم ومستعد لقبوله بالشروط الأدنى.

□ د. **الجرباوي**: اسهاماً في تقديم اجابة عن السؤال المطروح، أساساً، حول تقييم نتائج الانتخابات الاسرائيلية، أود التركيز على ثلاث نقاط لم تبرز في النقاش حتى الآن. الاولى، ان الانتخابات الاسرائيلية الاخيرة لم تمثل استفتاء حول التوجهات الاسرائيلية حيال عملية التسوية السياسية. بل ارتكزت هذه النتيجة على عوامل عدّة مجتمعة، كان من بينها الموقف الاسرائيلي من عملية التسوية السياسية. أمّا العوامل المركزية الاخرى فكانت، بالنسبة للاسرائيليين، داخلية تتعلّق بوضع الاقتصاد والبطالة والاستيعاب، وخارجية تتعلق بتوتر العلاقات الاسرائيلية ـ الاميركية، ومع الدول الاوروبية، والتي تشكّل التحالف التقليدي لاسرائيل. ويجب التنويه، في سبيل تأكيد هذه النقطة، ان رابين أعلن بأنه سيقوم باجراء استفتاء عام في اسرائيل حول بنود واتفاقيات التسوية قبل اقرارها نهائياً. أمّا الثانية، أتصور أن شامير ورابين يمثّلان وجهين مختلفين لكيفية تحقيق الحلم الصهيوني. فشامير يريد تحقيق هذا الحلم، أفقياً، من خلال السيطرة على كل الارض، ويأتي بعدها النظر في كيفية التعامل مع الموجودين عليها. أمّا رابين، ويمثل وجهة نظر حزب العمل الصهيونية، فيعمل لتحقيق الحلم الصهيوني عمودياً، الامر الذي يجعله على استعداد لتقديم بعض التنازلات الاقليمية للحفاظ على ديمغرافية الدولة اليهودية. فحزب العمل على استعداد للتعامل مع أقلية غير يهودية داخل الدولة العبرية، ولكن على أساس ضمان أن تبقى هذه الاقلية، كذلك، في المستقبل أيضاً، وليس ان تتحول بعد عقدين أو ثلاثة من الزمن الى وضع «التوازن الديمغرافي»، فتتحول الدولة العبرية الى دولة ثنائية القومية. ومن الفروق في كيفية تحقيق الحلم الصهيوني تنبع النقطة الثالثة، وهي اختلاف حزبي الليكود والعمل على ماهية الحل الذي تتضمّنه مسيرة التسوية السياسية. فالليكود عمل على أساس استخدام الفلسطينيين كبوّابة لتحقيق توقيع اتفاقيات سلام مع الدول العربية، بينما يريد حزب العمل توفير حل أدنى للسكان العرب الموجودين في الارض الفلسطينية المحتلة، يحقق الحفاظ الدائم على يهودية الدولة. ويجب الانتباه الى ان الحزبين لا يختلفان كثيراً في رؤيتهما للحل الدائم في المرحلة النهائية، فكلاهما يشترك في اللاءات الشهيرة نفسها: لا للدولة الفلسطينية المستقلة، لا للانسحاب الكامل من على الارض المحتلة، لا للتنازل عن القدس، لا لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ولا لمنظمة التحرير الفلسطينية. أمّا الاختلاف بين الطرفين فيتركّز حول ماهية المرحلة الانتقالية ونوعية الحكم الذاتي فيها. ففي حين يريد حزب الليكود حكماً ذاتياً للسكان فقط يكون في أدنى درجاته يشكّل الحل النهائي والدائم للقضية الفلسطينية، فإن حزب العمل على استعداد لتقديم حكم ذاتي أوسع في المرحلة الانتقالية، ولكن على أساس ان يؤدي، في نهاية المطاف، الى ربط الحل النهائي للقضية الفلسطينية بالأردن.

□ د. **سابيلا**: ليس بالضرورة مع الاردن. فمَنْ سمع تصريحات رابين قبل الانتخابات، لاحظ انه طرح خيارين أمام الفلسطينيين: إما حل مع الاردن أو مع اسرائيل، وإما حل مرتبط مع الجهتين معاً.

□ د. **عبدالهادي**: هذا طرح جديد لحزب العمل، خاصة وأن خياره المركزي للحل كان اردنياً فقط.

□ د. **الجرباوي**: في هذه النقطة، بالذات، اعتقد أن حزب العمل يريد التخلّص من الفلسطينيين؛ فهم يشكّلون، بالنسبة له، عبئاً على اسرائيل. وفي تقديري، ان رابين يشدّ باتجاه ان يكون ارتباط الفلسطينيين، من الناحية السياسية، مع الاردن، على ان يبقى الارتباط الاقتصادي لهم عائماً

بين اسرائيل والاردن. وبذلك تحقق اسرائيل ما تصبو اليه سياسياً، في الوقت نفسه الذي تفتح لنفسها بوّابة اقتصادية على العالم العربي.

□ د. **عبدالهادي**: أود تكرار القول، أن حزب العمل استحصل فرصة، الآن، لاعادة الشروع بحل القضيـة الفلسـطينية. في أعقاب حرب العام ١٩٦٧، عقد دايان اجتماعات مكثّفة مع فلسطينيين باعتبارهم بوّابة وجسر، مثل قدري طوقان وفدوى طوقان وحمدي كنعان. وقامت فدوى طوقان بنقل رسالة الى الرئيس المصري الراحل، جمال عبدالناصر، باستعداد اسرائيل للتوصل الى حل سياسي. كان جواب عبدالناصر رفض استعادة سيناء لوحدها، وطالب بجميع الاراضي المحتلة. الآن، في الثالث والعشرين من تموز ( يوليو )، موعد الثورة المصرية في العام ١٩٥٢، وبعد أربعين عاماً يزور رابين القاهرة ويستخدمها بوّابة رئيسة لبيع الحل، مرة ثانية، للعالم العربي، عوضاً عن ان تقوم هي بتبنّي الحل الفلسطيني. الآن، وبعد زيارة رابين للقاهرة، تعمل مصر على بيع الحل للفلسطينيين وللعالم العربي ضمن غياب الخيار العسكري.

□ د. **زيـدانـي**: ينبـع اختـلاف حزبي العمـل والليكـود حول طبيعة المرحلة النهائية للتسوية السياسية من الفارق في تصوّرهما للمرحلة الانتقالية. اعتقد ان المرحلة الانتقالية قادمة لا محالة في ظل حزب العمل. وفي تقديري، ان مرحلة الحكم الذاتي الفلسطيني ستطبّق، قريباً، وضمن الفترة الزمنية التي حدّدها رابين، حتى لو تطلّب ذلك تنفيذها من طرف واحد، ربما في قطاع غزة أولاً. المرحلة الانتقالية، وفقاً لمنظور حزب العمل، تعطي الفلسطينيين أكثر ممّا كان الليكود مستعداً لتقديمه؛ اذ تمنحهم السيـطرة التـامـة على قطاعات واسعة من الشؤون الداخلية، باستثناء الامن والشؤون الخارجية، وربما ترتيبات مشتركة بالنسبة للأمن الداخلي. قضية الاستيطان وهي تبقى مشكلة، ولكن ما عدا ذلك سيكون مفتوحاً للتباحث. وبالنسبة للحل النهائي، تبقى منطلقات حزب العمل ثابتة لم تتغيّر. فالحزب لا يزال يعارض قيام دولة فلسطينية، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وضد التعامل مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية. ولكن من الواضح، ان الحزب يعمل على انهاء قضية الاحتـلال للتخلّص من تزايـد الضغط، ومن أجل الحفاظ على دولة اسرائيلية آمنة بأغلبية يهودية مضمونة في المستقبل. كما وان الحزب معنيّ بتحقيق السلام مع الدول العربية، في حين كانت رغبة حزب الليكود أقل في تحقيق السلام، وذلك من منطلق ان العرب لم يتغيّروا، وهم أعداء، وبالامكان، فقـط، فرض السلام عليهم. في هذا السياق، يبرز في الخطاب السياسي لحزب العمل وجود فرصة حقيقية لتحقيق السلام على مستوى المنطقة، وهذا أمر ضروري لأمن اسرائيل واقتصادها. ومن أجل التوصل الى هذا السلام، يعتقد حزب العمل بضرورة معالجة القضية الفلسطينية مع العرب. وبما ان هناك مشروعاً مؤقتاً لمرحلة انتقالية فلسطينية لمدة خمس سنوات، فان حزب العمل يعتقد أن «الكرم» على الفلسطينيين، في هذه المرحلة، سيكون السبيل لتحصيل الشرعية للسلام مع الدول العربية.

□ د. **جقمان**: أرغب باضافة نقطة بخصوص الفرق بين حزبي الليكود والعمل، واعتبرها نقطة رئيسة على الصعيد الداخلي. لقد نجح حزب العمل، حتى الآن، بقراءة الخريطة السياسية العالمية، في حين فشل الليكود. فالخريطة السياسية الحالية تتضمّن السعي لايجاد نوع من الحل للقضية الفلسطينية، ولا أقول حلاً يرضي الفلسطينيين بالضرورة، ولكنه حل يوافق جميع الاطراف المختلفة. لم يتمكّن الليكـود من السعي الجـاد لايجاد هذا النوع من الحل، يكون مقبولاً للولايات المتحدة الاميركية وأطراف أوروبية أخرى، وذلك لأسباب مختلفة منها دعاوى تاريخية، وثمة من شخصيات ليكـوديـة، مثـل شامـير، وراء أفكـار عقائدية خاصة بهم. وعلى أي حال، كان تاريخ حزب العمل

وبرنامجه السياسي يسمحان له في التقدم باتجاه الحل المنشود؛ وهذا ما سمح له في البروز كمنقذ لاسرائيل في هذه المرحلة، والقادر على اخراجها من عزلتها الدولية. ويجب علينا قراءة مجمل ردود الفعل على نتائج الانتخابات الاسرائيلية بهذا المنظار؛ فزيارة رابين لمصر، والدعم الذي قدّمته أطراف مختلفة للحكومة الاسرائيلية الجديدة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الاميركية، استهدف تدعيم مركز رابين الداخلي، وابراز الفكرة بأن حزب العمل قادر على اخراج اسرائيل من عزلتها واعادتها الى مكانتها الدولية السابقة، في حين ان الليكود لم يكن بقادر على تحقيق ذلك. لقد انتظر شامير طويلاً القيام بزيارة القاهرة، ولكن مصر رفضت استقباله على أرضية عدم احراز تقدّم في مسيرة التسوية السياسية.

□ د. **زيداني**: أخالف الرأي الفلسطيني السائد بأن الليكود لم يكن معنياً باحراز تقدّم في المسيرة السلمية على المستوى الفلسطيني. واميل الى الاعتقاد، ان الليكود كان معنياً في الحكم الذاتي، خاصة وانه صاحب هذه الفكرة. لقد وقّع الليكود اتفاقيتي كامب ديفيد، وتسير العملية السياسية، الآن، وفقاً لأفكار ليكودية واضحة. وهذا، بالذات، ما يمنح القوة لرابين اسرائيلياً ودولياً. فالمشروع الذي تعمل الحكومة الاسرائيلية الحالية على تنفيذه وقّع عليه أولاً مناحيم بيغن، وثانياً شامير. لكن الليكود أراد خلق واقع معيّن في الارض المحتلة لضمان أن يبقى الحكم الذاتي السقف الاعلى للفلسطينيين؛ ولهذا أراد كسب الوقت لتكثيف الاستيطان، والقيام بخطوات أخرى تحول دون امكانية ان يتطور الحكم الذاتي الى وضعية محسّنة تقود، في نهاية المطاف، الى قيام دولة فلسطينية.

□ د. **الجرباوي**: تأييداً لفكرة د. زيداني أود التذكير بأن رابين أشار، بعد انتخابه، الى خطة شامير باعتبارها تشكّل أساساً لتحرّك حكومته. ويجب التنويه بأن خطة شامير هي خطة حكومة الوحدة الوطنية التي كان رابين وزيراً للدفاع فيها. ويتضح من تصريحات رابين، حتى الآن، انه لم يطرح أفكاراً جديدة يمكن ان تعتبر خارجة عن الاطار العام لهذه الخطة.

□ د. **جقمان**: اذا كان الليكود حقاً معنياً باحراز تقدّم في المسيرة السلمية، فلماذا لم يحصل تقدّم فيها خلال فترة المفاوضات مع حكومة شامير؟

□ د. **زيداني**: لم يحصل التقدم لسبب بسيط. لقد ذهب الفلسطينيون الى المفاوضات بشروط مذلّة، الى حدّ كبير، وكان يحدوهم الامل تعديل هذه الشروط خلال عملية التفاوض، بحيث يتم الدفع باتجاه حكم ذاتي لا يسدّ الطريق على قيام دولة فلسطينية، بل أن يكون المقدمة لها. كان الليكود يدرك هذا التوجه عند الوفد الفلسطيني، لذلك لم يترك مجالاً للحوار؛ فالتناقض كان بارزاً، والخلاف تركّز في الاساس. فالليكود بدأ مفاوضات من أجل اقامة حكم ذاتي صاعد الى أعلى، في ظل واقع استيطاني يضمن، خلال المرحلة الانتقالية، بناء الأدوات الاسرائيلية القادرة على اغلاق الطريق في وجه امكانية قيام دولة فلسطينية في المستقبل.

□ د. **سابيلا**: تعليقي على الحوار الجاري يتلخّص بوجود بعد ثانٍ لعدم احراز التقدم في المسيرة السلمية في ظل حكومة الليكود، ويتمثّل بالبعد الاميركي والدولي. لقد تصرّفت حكومة الليكود وكأن اسرائيل الوحيدة التي لم تتغيّر في العالم، الوحيدة المرتبطة بالطهارة الايديولوجية للأرض والشعب، وبالتالي لم تكن بحاجة للاسراع في عملية الحل مع الفلسطينيين. وشامير ثبّت هذا التوجه بنفسه عندما صرّح: لماذا نُسرع، ومـا نريده كاسرائيليين يجب ان يحدث. وبمعنى آخر، قطع الليكود نفسه عن الولايات المتحدة الاميركية، وقطع نفسه عن المتغيّرات الدولية، وأعتقد بأنه، مع ذلك، سيحقق النجاح في الانتخـابـات ويستمـر في الحكم. لقـد تعلم حزب العمـل الدرس، وهـو يدرك امكانية خسارته

للسلطة بعد أربع سنوات. ولذلك، لدى حزب العمل مصلحة باحراز تقدّم في المسيرة السلمية. ومع هذا، ليس لديّ تفاؤل بأن الحل النهائي الفلسطيني ـ الاسرائيلي سيكون كما نريد.

□ د. **عبدالهادي**: للاجابة عن سؤال جقمان حول تفسير عدم حصول تقدّم خلال فترة المفاوضات مع الليكود، أقول بأن هذا يعتمد على كيفية النظر للمسألة. اذا وقفت في الزاوية الاسرائيلية يمكن ان تستنتج حصول تقدّم في المسيرة السلمية. أمّا من الزاوية الفلسطينية، فالتقدّم معدوم، لأننا لا زلنا نقف في المكان نفسه، ولم نقطف ثمار المفاوضات حتى الآن. بالنسبة للاسرائيليين، فقد استغلوا فترة المفاوضات في واشنطن للدخول في صراع مع الادارة الاميركية لاثبات عضلاتهم على الساحة الاميركية. لم تستطع الساحة الاوروبية ان تغيّر من موقفها المتفرج، او القيام بضغوطات على اسرائيل في هذه المرحلة. وكسب الاسرائيليون الوقت في تقسيم العالم العربي، فتمّ اخراج مصر من حلبة المفاوضات كلياً، وعُزلت سوريا، وقُسّم الفلسطينيون بين «داخل» و«خارج»، وبرزت اجتهادات مختلفة بين الوفد الفلسطيني والقيادة الفلسطينية، ونجح الليكود في السيطرة على مزيد من الاراضي ومصادرة المزيد من الممتلكات، وبالتالي، تمّ ايصال سكان الارض المحتلة الى محطة يأس، ابدوا فيها استعدادهم للقبول بأي حل للخروج من المأساة التي يعيشون فيها. من وجهة نظر اسرائيلية ليكودية، تعتبر هذه التحوّلات منجزات كبيرة في المسيرة السياسية. أمّا من الزاوية الفلسطينية، فإن جميع هذه التطوّرات تعتبر تراجعاً على الشروط المهينة والقاسية والمظلمة التي تمّ الدخول فيها على المفاوضات. لم ينجح الجانب الفلسطيني سوى بالجانب الاعلامي، ولم يتم تغيير معادلة المفاوضات سوى اعلامياً. لقد جرى، لأول مرة، فصل واضح جداً بين الشتات الفلسطيني والداخل، ووضع هذا الفصل القيادة الفلسطينية على مفترق طرق. وهذا يعتبر، أيضاً، من المنجزات الاسرائيلية، في هذه المرحلة.

□ د. **الجرباوي**: اذا كانت هذه، جميعاً، انجازات تُسجل لليكود، فإن توتير العلاقة مع الولايات المتحدة الاميركية والفشل بتحصيل الضمانات المصرفية، وتدنّي الاوضاع الاقتصادية في اسرائيل، وما آلت اليه من آثار اجتماعية، كانت وراء عدم احراز التقدّم في المسيرة السياسية، ولم يستطع الليكود بيع «منجزاته» للناخب الاسرائيلي. امّا على صعيد العملية التفاوضية، وبالرغم من جميع ما ذكره د. عبدالهادي، اعتقد بأنه لم يحدث فيها أي تقدّم يذكر زمن حكومة الليكود. وبالرغم من دخول الجانب العربي ـ الفلسطيني عملية المفاوضات بشروط مجحفة ومهينة، الاّ ان الليكود اكتشف ان هذه العملية تحتاج الى طرفين كي تستمر وتنجح، وأنه لم يكن قادراً، على الرغم من جميع القيود والاشتراطات، من «زحزحة» العرب عن المواقع التي تمترسوا فيها.

□ د. **عبدالهادي**: ولكن سقوط الليكود جاء لأسباب اسرائيلية اقتصادية ـ اجتماعية محضة، وليس لفشله في احداث انجاز في المسيرة السياسية.

□ د. **الجرباوي**: القضيتان مترابطتان بشكل مركّب، ولا يمكن فصل تأثيراتهما عن بعض.

□ د. **جقمان**: أوافق، بشكل عام، على النقاط التي تمّ التطرّق اليها. وفي تقديري، ان رابين سيقوم بالتقدّم في المسيرة السياسية على أساس اتفاقيتي كامب ديفيد، وهما اتفاقيتان انجزتهما حكومة الليكود. لا أعتقد بوجود برنامج ليكودي ثابت ومستمر منذ خمس عشرة سنة. وكما هو معروف، غيّرت حكومة شامير الرؤية الليكودية بشأن اتفاقيتي كامب ديفيد لدرجة انها اصبحت في وضع لم يسمح لها بالعودة لاستخدام هاتين الاتفاقيتين. ان من يعتقد بوجود برنامج ليكودي ثابت ومستمر

سيواجه مشكلة عند محاولة تفسير الخلاف الذي جرى بين حكومة شامير والادارة الاميركية، والتي استخدمت فيها الاخيرة ضمانات القروض للضغط على اسرائيل. ومن الواضح، انه كانت هناك نقطة تعارض، والا لكان حصل تقدم في المفاوضات. التفسير الوحيد الذي استطيع تقديمه لعدم حصول تقدم، ان حكومة شامير لم تكن تريد التوصل الى اتفاقية بشأن الحكم الذاتي، بغضّ النظر عن شكلها وماهيتها.

□ **د. سابيلا**: قبل موعد الانتخابات الاسرائيلية، كان هناك اعتقاد عند عدد من المحللين السياسيين، وبينهم الفلسطينيين، أن تُقدم حكومة الليكود على اتخاذ خطوة تهزّ الناخب الاسرائيلي، وتحوّل فرق الاصوات بين العمل والليكود (٢٥٠ ألف صوت) لصالح الاخير، كالاعلان عن اجراءات تتعلّق بانسحاب معيّن من قطاع غزة. ولكن ثبت، في ما بعد، عدم وجود توجّه بهذا الخصوص عند حكومة الليكود، الأمر الذي يثبت رأي د. جقمان بعدم وجود برنامج ثابت ومستمر لليكود. المنطلق الوحيد لهذا الحزب يتلخّص في المحافظة على «أرض ـ اسرائيل الكاملة».

□ **د. عبدالهادي**: ولكن فكرة الانسحاب من قطاع غزة طُرحت، رسمياً، من قبل وزير الدفاع السابق موشي ارنس.

□ **د. زيداني**: لديّ ملاحظة على ما ذكره د. جقمان حول عدم وجود برنامج ليكودي ثابت ومستمر. ملاحظتي أنه اضافة لنظرة الليكود الأمنية المتميّزة، قام هذا الحزب بالتوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد، اللتين تتضمّنان حكماً ذاتياً للفلسطينيين. بدأ الخلاف، منذ البداية، على تفسير هاتين الاتفاقيتين؛ تفسير اسرائيلي مقابل تفسير مصري مدعوم اميركياً. تمحور الخلاف، منذئذٍ، حول مضمون هاتين الاتفاقيتين: الاحتفاظ بالسكان أم انفصالهم في حكم ذاتي. وجهة النظر المصرية، تركّزت حول ان الحكم الذاتي مرحلة انتقالية تؤدي الى مرحلة سياسية متقدّمة ومستقرة، بينما فهم الليكود الحكم الذاتي على انه للسكان فقط، ويسمح لاسرائيل في الاحتفاظ بالارض المحتلة. واعتقد، بصورة عامة، اننا، فلسطينياً وعربياً، ننجر وراء اغراء اليسار الاسرائيلي وحزب العمل. يجب الانتباه الى وجود اجماع على أفكار داخل الاطار الحزبي لليكود، بغض النظر عن الافكار التي يحملها شامير كفرد. ليس صدفة ان أرنس كان يحمل أفكاراً متمايزة عن شامير. ويقال ان أرنس هو المكمّل لخط جابوتينسكي ـ بيغن داخل الليكود. وفي تصوّري، ان شامير كان يمثل الاستثناء داخل الليكود من حيث التطرّف. قبل موعد الانتخابات كان هناك تياراً مركزياً داخل الليكود طرح امكانية الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة أو تطبيق الحكم الذاتي على القطاع، ولكن شامير رفض ذلك. والسؤال هو لماذا؟ قد يكون لأسباب تتعلّق بشامير نفسه.

□ **د. جقمان**: أوافق على ما طرحه د. زيداني. واضح ان هناك توجهين مختلفين برزا داخل الليكود قبل اجراء الانتخابات الاسرائيلية، ويبدو أنهما أفرزا شللاً سياسياً ذاتياً على صعيد المسيرة السياسية.

□ **د. عبدالهادي**: يتضمن حزب الليكود ثلاث مدارس: مدرسة دافيد ليفي، مدرسة أرنس، ومدرسة شامير، وبين هذه المدارس كان شارون يتنقل. مدرسة شامير هي التي سادت وحكمت، ودفعت، في نهاية المطاف، الثمن. تمحور الصراع داخل الليكود حول فشل ليفي في نجاحه لضمان التأييد داخل الحزب، في حين فشل أرنس في تطبيق آرائه قبل الانتخابات من طريق اعلان انسحاب من قطاع غزة، وذلك بهدف كسب الشارع الاسرائيلي. هناك، ايضاً، أسباب داخلية ساهمت في

سقوط الليكود. فعندما ذهب الناخب الاسرائيلي الى غرفة التصويت لم يكن في ذهنه أجندة الخطاب السياسي والحل السياسي مع الفلسطينيين، بقدر ما كان يهتم بوضعه الاقتصادي الداخلي ومصلحته الشخصية.

□ **د. الجرباوي**: يمكن الاستنتاج ان الخلافات التي شهدها الليكود كانت تتمحور، أساساً، حول طبيعة الحل السياسي، وأدى ذلك، في المحصلة، الى شلل سياسي داخل هذا الحزب. أعتقد بأهمية ما طرحه د. زيداني حول وجود تيار مركزي داخل الليكود يدفع باتجاه التسوية السياسية. فإذا كانت هذه الفكرة صحيحة، سيجد حزب العمل دعماً غير متوقع من جزء من الليكود حول طبيعة الحل الذي يسعى الى تحقيقه.

□ **د. عبدالهادي**: على هذا الاساس، طرح رابين نفسه في مركز وسط بين اليمين واليسار في اسرائيل، فهو يحتاج لكليهما.

□ **د. زيداني**: النقطة المركزية تنطلق من رؤية رابين بخصوص الحكم الذاتي والمرحلة الانتقالية، وهي رؤية من صميم الاجماع الوطني في اسرائيل.

○ **شؤون فلسطينية : بعد الحديث عن الفروقات بين حزبي العمل والليكود، لا بدّ من التطرّق الى منطلقات رابين وأهدافه التي يرغب بتحقيقها في المرحلة المقبلة. فما هي برأيكم هذه المنطلقات والاهداف؟ وما هي آلية التنفيذ؟**

□ **د. عبدالهادي**: اعتقد أن لدى حزب العمل، الآن، أجندة سياسية حافلة تتضمّن أربعة أبواب. الاول، داخلي بدأ يتكشّف بالاتفاق الذي تمّ بين وزيري المالية والاسكان على تقليص المستوطنات، ونقل الميزانية للاستثمار في الداخل، وذلك من أجل انعاش الاوضاع الاقتصادية الداخلية. ويتطلب هذا الانعاش الاستثمار داخل المجتمع الاسرائيلي، وداخل الخط الاخضر. ويترتب على ذلك امتصاص حضور المستوطنين، تدريجياً، من الاراضي المحتلة. ويتعلّق الباب الثاني بتهيئة لأجندة تضعها الولايات المتحدة الاميركية واوروبا. واضح ان هناك تعاطفاً وترحيباً واستعداداً اميركياً ـ اوروبياً للتعامل مع حزب العمل، بشكل مكثّف، أكثر من حزب الليكود، وذلك على اعتبار ان حزب العمل ذكي ونشيط ويمتلك علاقاته الدولية. أمّا الباب الثالث، فيتلخّص بالعمل على ايجاد جبهة عربية بوابتها مصر والسعودية. منذ عقد الخمسينات وحزب العمل يعمل على ايجاد هذه المظلة العربية للعلاقة مع المجتمع اليهودي، وانهمك، في هذا المجال، بالكثير من الحوارات والعديد من اللقاءات. والآن، توجد مصالح محدّدة من أجل فتح الباب في الارض المحتلة للاستثمار السعودي والحضور السياسي المصري. أمّا في ما يتعلّق بالتعامل مع الفلسطينيين، فان من الواضح ان المطروح، اسرائيلياً، هو حكم ذاتي يتطلّب نمطاً من العلاقة بين اسرائيل وسلطة هذا الحكم. وما جرى في جامعة النجاح من أحداث في منتصف تموز ( يوليو ) ١٩٩٢، يعتبر منعطفاً سياسياً فلسطينياً. فلأول مرة، تتفاوض قيادة في الداخل مع سلطات الاحتلال. وأبدى الطرفان تنازلاً من حيث المبدأ؛ فهناك تنازل فلسطيني بخصوص موضوع الابعاد بشروط محدّدة، وتنازل اسرائيلي من خلال تراجع الجيش الاسرائيلي عن اقتحام الجامعة. لأول مرة يبرز هذا التراجع العسكري الذي لم نتعود عليه عند محاصرة الجوامع والمدارس والجامعات. ظهر من خلال أزمة جامعة النجاح قيادة محلية تتفاوض مع السلطة وتتمكّن من التوصل الى حل من دون سفك دماء، ولاحظنا وجود قيادة شرعية في الخارج تعارض هذا الحل الداخلي. هذا منعطف هام جداً لتفسير الاجندة الاسرائيلية للموضوع الفلسطيني الداخلي،

بمعنى الاستعداد للتعامل مع قيادة وطنية بالداخل، واستعداد الطرف الآخر لاعطاء نتائج في التعامل، وطرف اميركي ثالث له دوره في نقل الرسائل، وله مصلحة حيوية بعدم تفجّر صراع دموي داخل الارض المحتلة مع وصول الوزير بيكر للمنطقة، وفي زيارة يريد الاميركيون توظيفها في الانتخابات المقبلة، ويريد بيكر منها اعادة فتح المجال لصنع السلام الاميركي المطروح في الساحة.

□ **د. جقمان**: اذا نظرنا لحزب العمل على اعتبار أن له مصلحة في الاستمرار بالسلطة على المدى الأطول، يبدو لي انه يضع عينيه، منذ الآن، على الانتخابات المقبلة. وبالتالي، يكون السؤال المطروح من وجهة نظر الحزب: ما هي الاشياء الضرورية التي يجب تحقيقها للحفاظ على السلطة؟ من الواضح ضرورة ايجاد حل لرزمة من المشاكل الاقتصادية ليتمكن حزب العمل من الاحتفاظ بالسلطة مستقبلاً. وهذا الحل يحتاج لأن تكون اسرائيل على وفاق مع أطراف خارجية، وتحديداً العمل على اعادة اللحمة للجالية اليهودية المنظمة داخل الولايات المتحدة الاميركية، ورأب الصدع في العلاقات بين اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية، وبين اسرائيل وعدد من الدول الاوروبية. وهذا، في مجمله، مرهون بايجاد نوع من الحل للقضية الفلسطينية. من هذا المنطلق، نجد ان هناك توجهاً سريعاً من قبل حكومة رابين للبدء بمفاوضات مكثّفة لايجاد اتفاق حول المرحلة الانتقالية، ممّا يسمح لها لأن توجّه اهتمامها، بعد ذلك، لمعالجة القضايا الداخلية.

□ **د. زيداني**: ركّز د. عبدالهادي على قضية جامعة النجاح، وأرغب بالتركيز على قضية أكبر، وهي المعارضة العربية الحادّة لمسألة الاستيطان، والتي تترافق مع معارضة اميركية ـ اوروبية لهذه المسألة ايضاً. كما وأن جزءاً كبيراً من المجتمع الاسرائيلي يعارض عملية الاستيطان لأسباب داخلية، وهناك اصرار فلسطيني على ايقافها، في ظل وجود قانون دولي يحرّم الاستيطان. واذا كانت قضية جامعة النجاح عبرة، فقضية تجميد الاستيطان والحدّ من التوسّع الاستيطاني ستكون العبرة الأكبر. وبالعودة الى السؤال المطروح، اعتقد أن سرّ القوة في موقف رابين، وربما وراء نجاح حزب العمل في الانتخابات، تتمثّل في الرؤية الشمولية والمتشابكة للقضايا التي على اسرائيل مواجهتها والتعامل معها. فالانتفاضة الفلسطينية تتشابك، حالياً، مع توفّر فرصة حقيقية من وجهة نظر موضوعية واسرائيلية لتحقيق السلام مع الدول العربية في أعقاب حرب الخليج. سوريا مستعدة لذلك لأسباب سورية، والاردن لأسباب اردنية، ولبنان لأسباب لبنانية، والخليج لأسباب خليجية. كما وأن حزب العمل ورث اتفاقيتي كامب ديفيد، وعملية سلمية ابتدأت بمواصفات اسرائيلية، وصدعاً في العلاقات مع الولايات المتحدة الاميركية ومع الجالية اليهودية الاميركية، ومشاكل اقتصادية ـ اجتماعية حدّت من الهجرة والاستيعاب، وورث، أيضاً، بعض التعقيدات الأمنية التي نجمت عن حرب الخليج، جرّاء فقدان مسألة «الحدود الآمنة» جوهرها في ظل استخدام الصواريخ والاسلحة النووية، والتي أصبحت متوفّرة في المنطقة. وفي تصوّري، أن قوة رابين تكمن في مقدرته على ربط جميع هذه العوامل مع بعضها. فالعلاقة مع أميركا ضرورة اقتصادية وأمنية اسرائيلية، والقروض ضرورية للاقتصاد الاسرائيلي واستيعاب المهاجرين، وتحقيق السلام مع الدول العربية والفلسطينيين أصبح وارداً بشروط اسرائيلية، وهذا يحسّن من الوضع الامني الاسرائيلي، ويطوّر علاقات تل ـ أبيب مع واشنطن. أمّا المحك العملي لرابين، بالنسبة الى نجاحه في تحقيق التقدّم المترابط، سيكون وقف الاستيطان.

□ **د. سابيلا**: واضح وجود قضيتين أساسيتين تشغلان جلّ اهتمام قيادة حزب العمل: الأمن والسلام. بالنسبة الى السلام، من السهل جداً على الحكومة الاسرائيلية الجديدة ان توافق على حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة والقطاع. ولكن يجب ان يبقى هذا الحكم الذاتي مرتبطاً

بالمفهوم الاسرائيلي للأمن، وفقاً للصيغة التي يتبناها حزب العمل. من هذا المنطلق، ترفض حكومة العمل التفاوض مع أعضاء الوفد الفلسطيني حول انتخابات تشريعية، وتصرّ على انتخابات لمجلس اداري فقط.

□ د. **زيداني**: ولكن يجب الانتباه ان اسرائيل تعتبر نفسها ملتزمة، وفقاً لاتفاقيتي كامب ديفيد، بمجلس اداري للحكم الذاتي فقط.

□ د. **عبدالهادي**: استناداً لتقرير حول زيارة بيكر للمنطقة، في الفترة الاخيرة، ورد أن المطروح على الفلسطينيين يتلخّص بانتخابات ادارية ـ سياسية لتشكيل مجلس اداري ـ سياسي لادارة المرحلة الانتقالية، وليس انتخابات لمجلس تشريعي يكون جزءاً مرتبطاً مع المجلس الوطني الفلسطيني في الخارج.

□ د. **سابيلا**: اعتقد ان الحكومة الاسرائيلية الجديدة ستركّز كل جهودها في تمرير الحكم الذاتي، وستستخدم ذلك باباً للتطبيع مع الدول العربية. ولهذا، انْ لم تتجاوب سوريا مع المتطلبات الاسرائيلية، فسيتمّ تركها للنهاية. أمّا الحكم الذاتي فهو الاسهل لهذه الحكومة؛ إذ يوجد، الآن، على ما يبدو استعداد من الطرف الفلسطيني لقبول هذا الأمر.

□ د. **الجرباوي**: اعود مرة ثانية للسؤال المطروح، أصلاً، وأقول بأن رابين يتحرك ضمن منطلقات ثلاثة: منطلق شخصي؛ فرابين استعاد، بعد العديد من المعارك، رئاسة الحزب من شمعون بيرس. ويجب تذكّر ان رابين كان رئيس الحزب عندما مُني بالفشل الذريع أمام الليكود العام ١٩٧٧. وربما انه في السبعين من العمر، وقد تكون هذه آخر فرصة أمامه لرئاسة الحكومة، فانه معنيّ بتحقيق انجاز ملموس يدخله السجل العام كمنقذ لاسرائيل. ولذلك يوجد دافع شخصي عند رابين للعمل على تحقيق تسوية سياسية تكون أشمل وأوسع ما يمكن. أمّا المنطلق الثاني لتحرّك رابين فهو حزبي. أوافق د. جقمان على ان أحد المحرّكات الهامّة لحزب العمل، حالياً، يتمثّل بالرغبة في الاحتفاظ بالسلطة لأطول فترة ممكنة، بعد ان تمكّن الحزب من استعادتها في الانتخابات الاخيرة. لذلك يحاول رابين، حالياً، ان يجعل حزب العمل يتحرّك ليثبت في مركز الحياة السياسية الاسرائيلية، ويصبح حزب الوسط في اسرائيل، والقادر الوحيد على تجميع اجزاء من اليسار واليمين في تحالفات معه، فيضمن بذلك استمرارية تحكمه بالحياة السياسية الاسرائيلية. من هذا المنطلق، يحاول رابين تفتيت اليمين الاسرائيلي من طريق محاولاته الدؤوبة لاشراك حزب «تسومت» في الحكومة. فإذا نجح في ذلك، وبقي الليكود يعاني من خلافات المعسكرات الداخلية، فإن اليمين الاسرائيلي سيغيب ككتلة موحّدة ومنافسة لحزب العمل، ويبقى الاخير المسيطر الأساس على الساحة السياسية الاسرائيلية. وبالنسبة للمنطلق الثالث الذي يحرّك رابين وحزب العمل، الآن، فهو وطني اسرائيلي، ويتلخّص بتحقيق الامن والأمان لاسرائيل وللاسرائيليين. والنقطة المثيرة، هنا، ان الظروف مؤاتية، من وجهة نظر حزب العمل، لتحقيق ذلك بأقل التنازلات. ويركّز رابين، في هذا المجال، على تحقيق ثلاثة أهداف متشابكة في آن: تغيير سلّم الاولويات الاسرائيلي بما يعالج الازمات الاقتصادية ـ الاجتماعية التي تواجهها اسرائيل، خاصة مشكلتي البطالة والاستيعاب، واعادة العلاقات مع الولايات المتحدة الاميركية والجالية اليهودية الاميركية وعدد من الدول الاوروبية الى مجراها، بعد التوتر الذي أصابها خلال فترة حكم الليكود، والقضاء على الانتفاضة الفلسطينية التي تؤرق المجتمع الاسرائيلي وتسلب منه الشعور بالأمن والأمان داخل البلاد. ويحاول رابين تحقيق كل هذه الاهداف، مجتمعة، من طريق تقديم حكم

ذاتي للفلسطينيين.

□ د. **عبدالهادي**: تطبيق الحكم الذاتي هو انهاء للانتفاضة بحدّ ذاته، وهو تطبيق فعلي من قبل طرف واحد.

□ د. **الجرباوي**: لهذا السبب يريد رابين اظهار نفسه بأنه يقدّم «حلاً» من طريق الحكم الذاتي. فهذا، على ما يبدو، الثمن الذي ينتظره العالم، حالياً، منه، وهذا هو الثمن الذي يبدو بأن غالبية في اسرائيل مستعدة أيضاً لدفعه لتحقيق الامن والأمان، وتحصيل الضمانات المصرفية، وتوثيق العلاقات مع الحلفاء الغربيين، وفتح امكانيات تحقيق السلام مع الدول العربية. ومن الواضح، ان رابين يتجه نحو دفع هذا الثمن المحدود، وهذا هامّ بنظره، لتحقيق منطلقاته كافة. ويبقى السؤال، فقط، يتمحور حول الكيفية التي سيخوض فيها رابين المفاوضات بشكل يظهر فيه تحقيق برنامج ومنطلقات حزب العمل تنازلاً اسرائيلياً يتلهف عليه الفلسطينيون والعرب والعالم.

□ د. **سابيلا**: يجدر التنويه ان حزب الليكود وقّع اتفاقيتي كامب ديفيد، في حين ان حزب العمل خاض جميع الحروب ضد العرب، باستثناء حرب لبنان. ولذلك اعتقد بأن حزب العمل معنيّ، عند البحث بمستقبل اسرائيل السياسي، ان يبرهن على أنه قادر على تحقيق السلام أيضاً، وليس خوض الحروب فقط. فحتى الآن، يستطيع حزب الليكود ان يصرّ على ان رؤيته وسياساته هي التي جلبت اتفاقية السلام الوحيدة المعقودة مع دولة عربية. ولكن بما أن هذه الاتفاقية لم تحقق استتباب الأمن لاسرائيل، فقد يكون احد دوافع رابين البرهنة على مقدرته بتحقيق السلام المرتبط مع الأمن.

□ د. **الجرباوي**: يعمل رابين جاهداً لادارة عملية المفاوضات بما يتفق وتحقيق برنامج ومنطلقات حزب العمل. في تصوّري، ان رابين بدأ، منذ فوزه بالانتخابات، بالاستعداد لشنّ «هجوم تفاوضي» وفق الضوابط الاسرائيلية الاساسية، وذلك كي يزيل عن اسرائيل السمة السلبية التي علقت بها زمن حكومة شامير. يريد رابين أخذ زمام المبادرة ورمي الكرة في ملعب العرب، والفلسطينيين تحديداً. وفي الوقت ذاته، يريد من خلال مظاهر مبادرته، تحقيق تفكيك الجانب العربي. ويعمل، في هذا المجال، على أربعة مستويات. الأول، تفكيك العلاقة الفلسطينية ـ العربية، وذلك بالاعلان عن نيّته تكثيف التفاوض مع الفلسطينيين وترك الاطراف العربية، خاصة سوريا، للنهاية. وبهذا يحاول رابين زرع بذور الشك والفرقة بين العرب لاضعاف موقفهم وتسهيل عملية التفاوض على اسرائيل من طريق تفتيتها. والثاني، تفكيك العلاقة الفلسطينية ـ الاردنية من طريق اعادة فتح ملف «الخيار الاردني» ليشكّل أساس الحل في المرحلة النهائية. وبالطبع، فإن اعادة التنغيم على هذا «الخيار» يخلق حساسيات ستؤثر، بالتأكيد، على عملية المفاوضات للمرحلة الانتقالية. والثالث، العمل على استكمال تفكيك العلاقة بين «الخارج» الفلسطيني و«الداخل» الفلسطيني، وذلك من طريق التركيز على ابراز القيادة المحلية. وقد يكون في قضية «جامعة النجاح» التي طرحها د. عبدالهادي مثالاً على هذ التوجه. وأخيراً، سيقوم رابين بالتركيز على تفتيت «الداخل» الفلسطيني من طريق بعث وتشجيع التنافسات بين القوى والاتجاهات والافراد. وعلاوة على هذا المستوى من التفكيك، يحاول رابين، جاهداً، تفكيك العلاقة بين مرحلتي التفاوض، فهو يركّز على الأولى لكي يوجهها بطريقة تؤدي لما يوافق برنامج حزب العمل في المرحلة الثانية. وبالتحديد، يريد رابين منع تطوّر المرحلة الانتقالية لتصل الى درجة يكون بامكان الفلسطينيين اقامة دولة فلسطينية في المرحلة النهائية. وستكون وسيلته ربط الحل النهائي بالاردن.

□ **د. عبدالهادي:** بالرغم ممّا ذكره د. سابيلا عن انجاز الليكود لاتفاقيتي كامب ديفيد، الّا ان هاتين الاتفاقيتين بقيتا غير كاملتين، ولم توصلا الى حل نهائي للقضية. أعطت هاتين الاتفاقيتين «سلاماً بارداً» مع مصر، وأبقت القضية الفلسطينية مطروحة. وبالرغم من أن حزب العمل يحاول، منذ أمد بعيد، التوصل الى حل سياسي من خلال تقديم طروحات لبعض الانظمة العربية، الّا أنه لم ينجح في تحقيق ذلك. الطرف الفلسطيني اليوم، ولأول مرة، مطروح في الساحة ويتعامل معه حزب العمل. ولكي يربط رابين بين البعدين العربي والفلسطيني اقترح، خلال محادثاته مع بيكر، حكماً ذاتياً للفلسطينيين، وفوّض بيكر باقتراح حل اقليمي في الجولان، وذلك للتغلّب على مخاوف الفلسطينيين من أن يفهم قبولهم بالحكم الذاتي خلال المرحلة الانتقالية بأنه حل منفرد. كما ان الولايات المتحدة الاميركية شكّكت بامكانية تقدّم المباحثات حول الحكم الذاتي، اذا لم يترافق ذلك باتفاق مع سوريا على الجولان؛ بمعنى ان القضيتين مترابطتان، ويفترض التوصل الى الحد الادنى من التفاهم مع الطرفين الفلسطيني والعربي لضمان تحقيق انجازات على أرض الواقع. فالفلسطينيون، وحدهم، من وجهة النظر الاميركية، لن يتمكنوا من تقديم الحل المطلوب، أو التوقيع على الحل المطلوب، ولا بدّ من وجود بُعد عربي معهم اذا أريد للمسيرة ان تنجح.

□ **د. سابيلا:** ولكن هذا الرأي يخالف وجهة نظر د. الجرباوي حول قذف رابين الكرة في الملعب العربي. لقد صرّح رابين بأنه لا يستطيع ان يصنع سلاماً، اذا قدّم يده للمصافحة ولم يجد يداً مقابلة تصافحها.

□ **د. عبدالهادي:** قذف رابين الكرة في الملعب العربي عندما ربط مسألة الجولان بحل اقليمي، وربط الحكم الذاتي بحل مع سوريا. ولتطبيع العلاقة مع الخارج، اعتقد بأن حزب العمل لن يمانع بضم فلسطينيين من الشتات في الوفد المفاوض. وسيتمّ تعديل القانون الذي يمنع الالتقاء بالمنظمة. بل ان هذه التحرّكات سيستغلها حزب العمل لفتح أكثر من قناة مفاوضات: واحدة في تونس، وأخرى في عمّان، وثالثة في اوروبا، ورابعة في الداخل.

□ **د. زيداني:** أظن بأننا يجب ان نفهم العمل السياسي بشكل أوسع من أنه يدور، دائماً، في فلك حياكة المؤامرات. فالعمل السياسي يقوم على تحديد الطرف الذي يراد التفاوض معه بناء على مضمون المفاوضات. اذا أراد رابين ان يطرح حكماً ذاتياً بمواصفات معيّنة، فإنه يبحث عن أسهل طرف لقبول هذه المواصفات ليتفاوض معه. إنْ قبلت م.ت.ف. بالمواصفات وتخلّت عن حق العودة، اعتقد بأن رابين سيتفاوض مباشرة معها. ويجب ان ننتبه ان رابين يطرح الحكم الذاتي، الآن، لأنه أسهل. لماذا؟ لأنه مسألة متفق عليها في إطار كامب ديفيد ومؤتمر مدريد، والعملية السلمية تسير على هذا الأساس. لدى رابين، الآن، جدول أعمال، فهو يريد ان يصل لاتفاق مع سوريا في الجولان ولبنان، ويريد ان يصل لاتفاق مع الاردن، ويسعى لابرام اتفاقات وترتيبات أمنية في المنطقة، ويريد تعاون اقتصادي اقليمي، ويريد أن يصل الى حل للقضية الفلسطينية. في هذه المرحلة، يجد رابين ان المدخل الأسهل لتحقيق كل ذلك يتمثّل بالحكم الذاتي. ينظر رابين الى برنامجه ويحاول ان يحدّد أسهل الفرقاء للتفاوض ليبدأ معهم، ويترك الطرف الأصعب للنهاية.

□ **د. سابيلا:** في اعتقادي، ان م.ت.ف. تقبل بما تطرحه حكومة العمل حول المرحلة الانتقالية. وبالرغم من الاجحافات الاسرائيلية المفروضة على هذه المرحلة، يفترض بنا ان نتعامل معها بمرونة وعمليـة، وان نبـدأ، خلالها، باثارة نقاشات حول حق العودة، مصير الكونفدرالية، طبيعة العلاقة

مع اسرائيل، الاردن، السعودية، سوريا. اعتقد اننا اذا قمنا بذلك، واعتبرنا ان المرحلة الانتقالية هي بداية عملية وليست نهايتها، يمكن ان نحقق غاياتنا على المدى البعيد.

□ د. **جقمان**: موضوع المرحلة الانتقالية محسوم فلسطينياً، بمعنى اننا وافقنا عليه من ناحية مبدئية. ولكن توجد قضايا أساسية لا زالت بحاجة الى تفسيرات وتفصيلات. ما هي صلاحيات هذه المرحلة، وما مدى هذه الصلاحيات؟ ما هي علاقة المرحلة الانتقالية بالمرحلة النهائية؟ اعتقد بأنه من الواضح ان هناك من يخطط لأن تصبح المرحلة الانتقالية مرحلة نهائية، أو ان تستمر، على الاقل، لفترة أطول من المتفق عليها أصلاً. السبب في ذلك، وجود العديد من الأسباب، يقف على رأسها ان جميع القضايا الشائكة متروكة للتفاوض لاحقاً. ومع أنه ليس مستحيلاً التوصل الى اتفاقات في المرحلة النهائية، ولكن أتصور ان الخطط ستكون صعبة التطبيق، لأن الجو السياسي سيكون، حينئذٍ، مختلفاً. فقد يقل اهتمام وضغط الولايات المتحدة الاميركية، ويتقلّص تركيز حزب العمل اذا وضع ثقله في المعركة الانتخابية الجديدة، خاصة وان امكانيات ايجاد علاج للعديد من القضايا الداخلية لا زالت مفتوحة تحتمل النجاح والفشل. ويجب ان لا يغيب عن البال، ان تحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين في الداخل، خلال المرحلة الانتقالية، قد يؤدي الى تقديمهم تنازلات خلال التفاوض حول المرحلة النهائية. لكل ذلك، أعتقد بأن المرحلة الانتقالية ستستمر لفترة أطول من المخطط، وقد تتحول، هي بذاتها، الى مرحلة نهائية.

□ د. **زيداني**: الفترة الانتقالية لن تنحصر بخمس سنوات، وأعتقد بأن هذا سيكون حدّها الأدنى.

□ د. **الجرباوي**: اريد أن أعود للمسألة التي طرحها د. زيداني حول فهم العمل السياسي وطبيعة برنامج رابين. اعتقد بأن رابين لديه أفضلية، لأنه تسلّم السلطة من شامير الذي مثّل للكثيرين أدنى امكانية تعامل مع المسيرة السياسية. واعتقد ان رابين يعي هذه الافضلية، ويحاول ان يستثمرها الى أقصى درجة في تمرير برنامج حكومته، خاصة وأنه يعي، أيضاً، ان الجانب الفلسطيني في وضع حرج الآن، ويراهن بأنه يستطيع استخلاص المزيد من التنازلات من الفلسطينيين. على كلٍ، يركّز رابين على عملية تفتيت وتجزئة الجانب العربي الى أطراف متعدّدة ذات مصالح ضيّقة، لأنه يعتقد أن هذا السبيل هو الامثل لتحقيق أفضل شروط أمن وأمان لاسرائيل. أما بالنسبة لما يتردّد، الآن، من دعوات هامّة لانقاذ ما يمكن انقاذه، فأعتقد بخطورتها؛ اذ يوجد فرق كبير بين القبول بدخول عملية مفاوضات بهدف محاولة احقاق حقوق وطنية شرعية مسلوبة، والقبول ببرنامج زمني متدرج لتحقيق ذلك، وبين الدخول في هذه العملية لتقبّل ما يمنح من الطرف المقابل، لأن ميزان القوى غير متكافىء. ففي الحالة الثانية، سيكون الممنوح أقل بكثير ممّا هو مطلوب، ولن يكون بالامكان بعد القبول بأساس محاولة تحميله، لاحقاً، ثقل بناء من المعروف سلفاً أنه ينوء بحمله، وسينهار. واعتقد ان ما ذكره د. جقمان حول الامكانيات السياسية المستقبلية التي يحملها تحسين ظروف حياة «الداخل»، خلال المرحلة الانتقالية، هامّ جداً، ويجب عدم اغفاله من الاعتبارات الفلسطينية. فعملية التسوية السياسية الحالية، برمجت لتكون على مرحلتين، استهدفت أضعف حلقة من حلقات الشعب الفلسطيني، وهي الرازحون تحت الاحتلال الاسرائيلي لربع قرن خلى. وتمّت هذه البرمجة على أساس ان مطالب هذه الحلقة، نتيجة لضغوط الاحتلال، هي في أدنى مربوط المطالب الوطنية الفلسطينية. فرفع قيود، والغاء ضريبة، وتسهيل سفر، وتصدير، واقامة مصنع، قد توفي بأغراض سياسية كثيرة، وتُحصّل تنازلات سياسية كبيرة في ما يتعلّق بمجمل القضية الفلسطينية. من هذا المنطلق، سيتم التركيز

الاسرائيلي ـ الاميركي على جعل المرحلة الانتقالية تدغدغ مصالح الكثيرين في «الداخل»، وذلك لتفكيك المرحلة النهائية وتقليص سقفها. ففي دغدغة المصالح لفلسطينيي المرحلة الانتقالية امكانية لتغييب ضغطهم باتجاه تحقيق المرحلة النهائية؛ فالرخاء، حتى وإنْ كان نسبياً، يؤدي بالعادة الى الارتخاء. وأود ان أنبّه الى مسألة اعتقد بأهميتها القصوى على العمل السياسي ـ التفاوضي خلال المرحلة المقبلة. أعتقـد، كما يعتقد الكثيرون، بأن السقف الاعلى للتسوية السياسية، خصوصاً في مرحلتها الاولى (الانتقالية)، معروف ومحدّد سلفاً في رسالة التطمينات الاميركية، والأسس التي انعقد بموجبها مؤتمر مدريد، وانطلقت على اساسها المسيرة السياسية. ولكن يجب علينا أن نعي أن السقف الاعلى المعروف لا يعني على الاطلاق أنه مضمون. فالوصول الى هذا السقف الأعلى المعروف يحتاج الى كل الخبرة والمهارة والاصرار الفلسطيني. وفي اعتقادي، أننا اذا قمنا بأنفسنا بانزال سقف شروطنا ومطالبنا، الآن، على أساس ان بامكاننا رفعها بالمستقبل رويداً رويداً، نكون قد أخطأنا التكتيك وخسرنا في البعد الاستراتيجي وعلى المدى البعيد.

□ **د. سابيلا**: هل نحن في وضع يمكننا من الاصرار على شروطنا، أم اننا نتجه، الآن، نحو مناصفة الشروط، بمعنى أن قسمـاً من الشروط الفلسطينية ستقبل وقسماً من الشروط الاسرائيلية ستقبل، أيضاً، للتوصل الى المرحلة الانتقالية. اعتقد أن هذا ما سيحدث في نهاية المطاف. ولكن السؤال الهام يبقى: هل هذه المناصفة للشروط ستؤدي الى وضع يضمن لنا التوصل لما نريد من مرحلة نهائية؟ أشك بذلك، وأعتقد بأننا سواء قبلنا بالشروط الاسرائيلية أو تقارعنا مع الاسرائيليين وتوصلنا الى مناصفة الشروط سيبقى الخطر كامناً بأن تكون المرحلة الانتقالية نهائية. وعلى سبيل المثال، من الممكن ان يعـود الليكود لتسلّم السلطة بعد أربع سنوات، ونحن لا زلنا في المرحلة الانتقالية، مَنْ سيضمن، عندئذٍ، انه سيتابع المسيرة السياسية باتجاه المرحلة النهائية. يجب ان ننظر الى المرحلة الانتقالية بنظرة بعيدة المدى؛ فمن الصعب ضمان المستقبل كما نريد، كما انه من الصعب على الاسرائيليين ضمان المستقبل الذي يريدون.

□ **د. عبـدالهـادي**: هذه الامور ليست بوضوح الابيض والأسود. يوجد، الآن، داخل منظمة التحرير الفلسطينية ثلاث مدارس فكرية. الأولى، تفكر ضمن المعادلة السياسية الموجودة، وضمن الشروط المطروحة. دخلت هذه المدرسة المسيرة السياسية على أساس تعديل الشروط وتغيير العلاقات خلالها، واعادة صياغة المصالح، وعدم التوقف عند المرحلة الانتقالية على أساس أنها نهائية، يُعزل فيهـا الشعب الفلسطيني عن أرضه وحقوقه. أمّا المدرسة الثانية، فتعتقد بأن هذه المسيرة خاطئة برمّتهـا، ولا يوجـد فيها شروط لصالحنا. وتعتبر هذه المدرسة أن المرحلة الانتقالية ستكون مرحلة تصفية القضية الفلسطينية في الداخل والخارج، من خلال فصل الشتات وتوطينه، واقامة حكم ذاتي اداري ـ سياسي للداخل، معزول عن الخارج ومربوط اسرائيلياً واردنياً، وبذلك تنتهي القضية. أمّا المدرسة الثالثة، فهي من المنتظرين والمترقبين هذه المرحلة الرمادية كي تتبلور وتتضح الصورة، إما باتجاه اللون الأبيض أو الأسود، ومن ثم تأخذ موقفها. وضمن هذا المنظور، هناك علاقات عربية متعدّدة ستلعب أدوارها، هناك دور سعودي قوي جداً يلعب بأمواله، دور لدمشق والقاهرة وعمّان سوف تؤديه من خلال تشعبات علاقاتها في «الداخل» و«الخارج». بالنسبة للفلسطينيين، يوجد خوف وتردّد من هذا المنعطف لسبب بسيط جداً هو غياب الاجماع الوطني على الموقف حتى الآن. المعلومات غير موجودة بين أيدي الناس، ولا يوجد تنسيق بين «الداخل» و«الخارج»، ولا يوجد قرار سياسي ملزم حتى الآن. من الواضح وجود صراع حتى قبل ان نصل الى المرحلة الانتقالية. كثيرة هي الجهات

التي بدأت تنفق الاموال على مشاريع داخل الارض المحتلة منذ الآن. قد تؤدي المرحلة الانتقالية، كما ذكر الاخوان، الى استرخاء اقتصادي ـ اجتماعي يرتاح خلاله الناس، ويتوقفوا عن اكمال مسيرة الانتفاضة ومواجهة الاحتلال.

○ **شؤون فلسطينية: يبدو انكم تتفقون على أن الوضع الحالي في ظل حكومة اسرائيلية جديدة يفرز ضغوطات جديدة على الجانب العربي، والفلسطيني تحديداً، وينقل الكرة الى ملعبنا خلال المرحلة التفاوضية المقبلة. هل تعتقدون ان الجانب الفلسطيني مستعد لمواجهة التحدّي الجديد؟ وما هي المؤشرات التي تراقبونها للاستدلال على الجاهزية الفلسطينية؟**

□ **د. زيداني:** أتصوّر أننا في حالة فقر فلسطيني على مستوى العمل والتخطيط والتفكير؛ ونحن غير مستعدين للمرحلة الانتقالية على مستوى بناء مؤسسات، واستلام سلطة، وتدبير الشؤون الادارية والاقتصادية والاجتماعية. وفي تقديري، يجب الانتباه الى مسألتين. الاولى، تتعلّق بمواصفات المرحلة الانتقالية والتصوّرات حول الحكم الذاتي. والسؤال المطروح: هل يوجد نقطة التقاء بيننا وبين حزب العمل، وتصوّرات مشتركة حول المرحلة قبل النهائية؟ خلال المباحثات الثنائية، المتعدّدة، سيتمّ الدفع بهذا الاتجاه. اسرائيل ستدفع باتجاه تبنّي تصوّراتها، ويجب علينا أن ندفع باتجاه تبنّي تصوّراتنا. وفي اعتقادي، ان هذا هو الجزء الأسهل من المهمة، وهو ما تمّ الاستعداد له فلسطينياً في «الداخل» و«الخارج» على السواء. ولكن التحدّيات الجديدة تبقى على مستوى آخر، ينقلنا الى المسألة الثانية، ويتعلّق بالجاهزية لاستلام السلطة في المرحلة الانتقالية خلال فترة زمنية قصيرة. والسؤال المطروح: ما هي التحضيرات المطلوبة منا حتى نكون حاضرين لاستلام السلطة؟ أعتقد أننا لم نعمل ما فيه الكفاية، حتى الآن، لنكون جاهزين لاستلام السلطة في مجالات كالصحة والتعليم أو الاسكان، أو في القضايا الاقتصادية والمجالات التجارية. يجب أخذ هذا الجانب بشكل أكثر جدية والتحضير له بكثافة من خلال عقد اجتماعات داخلية عديدة. فاستلام السلطة يجب ان لا تبقى مسألة أشبه بكعكة تُقسّم بين فصائل وأندية، فهذا لا يبني مؤسسات عامة أو مجتمعاً مدنياً. يجب ان نكون مؤهلين لمعالجة القضايا المختلفة في المرحلة الانتقالية، وأن نكون جاهزين خلال عشر سنوات لمرحلة الدولة. ويجب ان نثبت لأنفسنا وللعالم أجمع، من خلال اتفاق استلام السلطة، أننا نستحق، منذ البداية، أكثر ممّا سمحت ظروف وشروط المرحلة الانتقالية من اعطائنا.

□ **د. جقمان:** اوافق د. زيداني على ان هناك قصوراً واضحاً وفاضحاً في استعداداتنا للمفاوضات، وكان هذا واضحاً في جولات المفاوضات الاولى مع الليكود. واضح أنه لم يكن هناك استعداد كاف للمفاوضات من نواحٍ عدّة، من بينها أمور تتعلّق بكيفية اتخاذ القرار. مَنْ يأخذ القرار؟ توجد مراكز قوى مختلفة ومتعدّدة، ويوجد صراع على السلطة، وصراع على النفوذ، ومحاولات لاستبعاد أفراد. نحن نخوض معركتين: معركة المفاوضات ومعركتنا الداخلية في غمرة عملية المفاوضات. ويبدو لي، اننا كقيادة وشعب لسنا على مستوى الحدث، وهذا نذير سيء جداً للمستقبل، خصوصاً في المرحلة المقبلة، إذ ستجرى فيها مفاوضات حقيقية وجادة، وسيتم فيها اتخاذ قرارات صعبة. حتى الآن، لا اعتقد ان لدينا مواقف واضحة مبنيّة على دراسات معمّقة. صحيح ان هناك العديد من اللجان، ولكنها، في الغالب، لجان صورية ذات أساس سياسي. ويبدو لي ان الهدف منها ليس انجاز أي هدف حقيقي. وستكون عاقبة المفاوضات وخيمة إنْ نحن واصلنا السير بهذا الشكل.

□ **د. الجرباوي**: اتفق تماماً مع رأي كل من د. زيداني ود. جقمان. نحن نمر، الآن، بمرحلة صعبة؛ مرحلة انتقالية للوصول الى المرحلة الانتقالية. يوجد خلال المرحلة الانتقالية التحضيرية صراع واضح على السلطة المستقبلية. بالطبع، واقعنا السياسي يعاني من فئوية مستحكمة، وكل طرف يحاول ترتيب أموره بما يضمن استفادة فصيله أو عائلته أو شخصه من المرحلة الانتقالية المرتقبة؛ فهذه المرحلة، الآن، هي مرحلة «تدبير الذات». توجد عملية متسارعة لاستحداث «مؤسسات»، وليس لبناء مؤسسات، الامر الذي يجعل الكثير من هذه المؤسسات المستحدثة تبقى «كرتونية» ليس لها فاعلية سوى توفير غطاء مناسب لتحصيل الدعم والاموال. إن أخشى ما أخشاه ان يكون ضعف استعدادنا، حالياً، وما تعاني منه الارض المحتلة من مظاهر سلبية وصراعات وتنافسات الوصفة الاساسية لتقويض ما نسعى للوصول اليه في المستقبل. وبصراحة، أخشى ان نكون اليوم نشارك اسرائيل وأطراف أخرى ما تقوم به لمنعنا من تحقيق اقامة الدولة الفلسطينية. فمستوى استعداداتنا الحالية لن تقود لتوصيلنا الى المرحلة النهائية.

□ **د. عبدالهادي**: يوجد فرق بين جلد الذات والنقد الذاتي، والأخير مفهوم للتصحيح والتقويم حفاظاً على الذات. من منطلق النقد الذاتي، يجب ان لا نصمت عن الاخطاء، وهناك الكثير منها عندما ندخل في التفاصيل. ولكن الهامّ هو ان نضع الاجندة الفلسطينية على أرض صلبة. دخلنا المفاوضات على أساس أجندة تحقيق الدولة، وكانت كل الاستعدادات من أفكار ودراسات وأبحاث وأوراق قد تمّت على هذا الاساس. وجدنا أن الدولة غير مطروحة، بل مرحلة انتقالية. سقطنا بالتفاصيل: مَنْ يقدّم أوراق المرحلة الانتقالية؟ كيف يتمّ التنسيق بين «الداخل» و«الخارج»؟، الخ. يجب علينا ان نعترف بوجود أربعة مراكز قوى في البيت الفلسطيني: مركز واضح يمثّله الوفد، ويمثل حركة «فتح» وحزب الشعب الفلسطيني والجبهة الديمقراطية (جناح ياسر عبدربه). المركز الثاني تقوده الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية (جناح نايف حواتمه). أما المركز الثالث فتمثّله حركة «حماس» والتيار الاسلامي. والمركز الرابع يتشكّل من مجموعة المنتظرين. ولكي لا نظلم أنفسنا في مسألة اتخاذ القرار، لنجر مقارنة سريعة حول وضعنا وقيام اسرائيل العام ١٩٤٨. عندما جاء وقت الحسم قرّر بن ـ غوريون وضع حدّ لبيغن. الآن نحن دخلنا مرحلة التصفية الفعلية على أرض الواقع في قطاع غزة بين فتح وحماس. بالطبع، دخل البيت الفلسطيني طرف ثالث هو اسرائيل، التي لعبت دوراً هاماً من خلال شريحة من المتعاونين الذين اخترقوا البيت الفلسطيني وأشعلوا الصدام بين مراكز القوى. المطلوب، الآن، ليس الشكوى أو التباكي، بل وضع الكفاءات والمقدّرات كافة لايجاد الحدّ الادنى لتجميع مراكز القوى مع بعضها، لكي نستطيع التعامل مع المرحلة الانتقالية المفروضة والمطروحة؛ إذ ان المطروح، الآن، ليس دولة مستقلة، بل حكم ذاتي يستمر من ثلاث الى خمس سنوات. وإنْ لم يتوفّر نوع من التفويض الواضح لـ «الخارج» بقيادة هذه المرحلة، بحضور عربي وارتباط كونفدرالي واضح، مع طمأنة المبعدين واللاجئين والمهجّرين، فانه من الصعب الحفاظ على لحمة وحدة البيت الفلسطيني.

□ **د. زيداني**: ركّز د. عبدالهادي حديثه على آلية اتخاذ القرار، ولكن الموضوع الذي أثرته وعقب عليه د. جقمان ود. الجرباوي يتعلّق بأن لدينا كحركة وطنية فلسطينية مشكلة في طبيعة المؤسسات التي تمّت اقامتها، ومدى استيعابها للكفاءات الموجودة في البلد على أسس تسهم في عملية بناء المجتمع المدني في المستقبل.

□ **د. عبدالهادي:** أنا مع النقد الذاتي حتى النهاية، ولكن من دون جلد الذات. مؤسساتنا يجب ان تكون سليمة وفعّالة وقادرة على التصدي للتحديات. المؤسسات الموجودة، اليوم، تشكّلها مراكز القوى في البيت الفلسطيني بغياب مركزية اتخاذ القرار بشأن بناء هذه المؤسسات. وبعد احتلال دام ربع قرن من الزمن، أعتقد ان هناك اصابع امريكية وعربية وأجنبية وراء بناء هذه المؤسسات. وبالتالي، نحن بحاجة الى مركزية لاتخاذ القرار بشأن صياغة مؤسسات وطنية مستقلة لشعب ودولة.

□ **د. سابيلا:** استطاعت اسرائيل، منذ بداية الاحتلال، من السيطرة على المؤسسات التعليمية والصحية. أتساءل الآن: هل لدينا الكفاءة الادارية التي لا ترتبط بأي تكتل أو فئة سياسية لادارة الشؤون الفلسطينية خلال المرحلة الانتقالية؟ اذا لم نهيىء أنفسنا، فإن ما أخشاه اننا لن نجد مثل هذه الكوادر التي تستطيع ادارة شؤوننا عندما تبدأ المرحلة الانتقالية. وهذا شيء خطر اذا ما ربطناه بما تحدثنا عنه قبل قليل، وهو الخوف من ان تتحوّل المرحلة الانتقالية الى نهائية. أعتقد انه اذا لم نستطع ادارة الشؤون المختلفة بكفاءة ونجاعة وعقلانية خلال المرحلة الانتقالية، سيضعف موقفنا حين نتفاوض على المرحلة النهائية. ولذلك، توجد حاجة ملحّة للتركيز على قضية المؤسسات وتدريب الكوادر المؤهلة للقيام بدورها بفاعلية.

□ **د. جقمان:** أخشى ان نضطر للاعتماد، في المرحلة الانتقالية، على جهاز القمع الاسرائيلي، بما في ذلك العملاء والمخابرات. اذا أخذنا جهازاً مثل المحاكم، نجد بأنه جهاز فاسد بالتمام. لست متأكداً كيف يمكن ان نحكم أنفسنا من دون وجود حكم للقانون، ومن دون توفّر أدوات وأجهزة كفيلة بأن تحمي القانون. حالياً وضع المحاكم يرثى له. هل يوجد مَنْ بحث هذا الموضوع؟ هل وجد أحد فكّر فيه ضمن الصفة الرسمية الفلسطينية؟ اعتقد ان موضوع المحاكم خطير جداً لدرجة انه إنْ تُرك على حاله فسوف يقودنا الى منزلق خطير.

□ **د. زيداني:** أعتقد بأن هذا الموضوع يدخل في نطاق جلد الذات. نحن لا نريد أن نلوم أطرافاً فلسطينية. المؤسسات التي أُقيمت، في السابق، جاءت وفقاً لمبررات مختلفة، وتعرّضت لضغوطات متعدّدة، ولم يكن الهدف منها استلام السلطة. المؤسسات التي ستستلم السلطة يجب ان تكون من نوعية مختلفة وتركيبة متميّزة، وان تكون ذات منطلقات واضحة وتضم كفاءات عالية. ولنأخذ الامن الداخلي مثالاً. فإذا تم الاتفاق على ان يكون الامن الداخلي اختصاص فلسطيني خلال الفترة الانتقالية، نجد أنفسنا أمام وضع شائك في نطاق احتلال امتد لربع قرن ومروراً بتجربة الانتفاضة. علينا ان نفكر بجدّية وبطريقة جديدة: ماذا يلزمنا حتى نحافظ على الامن الداخلي بما يضمن حكم القانون؟ يلزمنا محاكم جيدة ومحامين مدرّبين واكفاء، وليس لدينا كليات حقوق. هل نحتاج شرطة مسلّحة وحرس وطني؟ النقطة التي أريد استخلاصها تتمثّل بوجوب الاستفادة، قدر الامكان، من الخبرة الدولية والامم المتحدة خلال المرحلة الانتقالية. ربما يلزمنا قوات دولية للمساعدة في حفظ الامن.

□ **د. الجرباوي:** أود ان أنطلق ممّا ذكره د. عبدالهادي عن جلد الذات. كلّما كان هناك انتقاد يقال يجب ان لا نجلد الذات. هذا ليس جلداً للذات، وانما معالجة موضوعية لسلبيات تنخر المجتمع، وعلينا مواجهتها وكشف الغطاء عنها، كي يتمّ تدارك الوضع وتصحيح المسار. الأساس هو أن نعترف بوجود سلبيات تتراكم في مجتمعنا؛ فعدم الاعتراف هو مشكلة بحد ذاته؛ اذ تتكاثر التراكمات

السلبية لتصل الى حدّ الانفجار لأنه لم يتمّ مواجهتها أولاً بأول. ويجب ان أذكّر بأن من واجب البعض البحث عن السلبيات والاشارة اليها، وان من واجب البعض الآخر تلقّف المعلومات ومعالجة مواطن السلبيات كي يستقيم الوضع. فالعملية تبقى تسلسلية لكل فيها مهمته ووظيفته المحدّدة، وعلى الجميع القيام بمسؤولياتهم في هذا المجال. يجب ان أذكر وأذكّر بأننا، جميعاً، نتحمّل مسؤولية ما نعانيه من السلبيات، ومن الخطأ ان نرمي طائلة ذلك على طرف واحد من الاطراف. فالكل شريك بشكل ما في ما آل اليه وضعنا: الفصائل السياسية بفئويتها، فئات المجتمع المختلفة، الانتهازيون، والتابعون على الاطراف ينتظرون ويترقبون. يجب ان نعترف بأن لدينا الآن «ديمقراطية فصائل» في المجتمع الفلسطيني وليس ديمقراطية عامة. الفصائل والاتجاهات السياسية تجتمع و«تنسّق» وتقرّر نيابة عن الناس. القرارات أصبحت تتمحور، في نهاية المطاف، على كيفية اقتسام الكعكة، وعن نسبة الحصص والمخصّصات. أصبحت المصلحة الوطنية العليا شعاراً يُرفع وآخر ما يُبحث. كما ويجب ان أعود للتشبيه الذي استخدمه د. عبدالهادي عندما تحدّث عن حسم الامور بين بن ـ غوريون وبيغن. لا أخالك د. عبدالهادي تدعو الى حسم الامور بمثل هذه الطريقة، فهذه دعوة للاحتراب. نحن بحاجة ماسة الى وقفة نقدية ايجابية مع الذات. توجد سلبيات عديدة ترعرعت خلال ربع قرن من الاحتلال، وأمدّتها تخلخلات الانتفاضة بمزيد من الاستفحال، لدرجة ان القيم المجتمعية في «الداخل» بدأت بالتخلخل، وبدأنا نعاني الانحسارات في مجالات متعدّدة. يوجد على الاجندة الفلسطينية، حالياً، قضيتان متشابكتان، يجدر ايلاؤهما القدر نفسه من الاهتمام: العملية التفاوضية واعادة اللحمة والتماسك للجبهة الداخلية، ليس من منظور سياسي فقط، وانما في الاطار المجتمعي المتكامل بالأساس. للأسف، لا توجد مؤشرات واضحة، حتى الآن، تدلّ على ان حلّ الاشكالات التي يعاني منها أهل «الداخل» يحظى بأولوية قصوى. وفي هذا خطر يحدق ليس فقط بالمجتمع، وانما بعملية المفاوضات التي يبدو بأنها تستأثر، حالياً، على كل الاهتمام.

□ **د. سابيلا:** هذه مؤشرات الفشل في مواجهة التحدّي المستقبلي. قد ينتهي بنا الامر لأن نكون غير مهيئين لتسلم مهام المرحلة الانتقالية، وذلك بسبب التناحر والتنافس في ما بيننا. لا يوجد، حتى الآن، اعداد لمؤسسات تقوم على العقلانية والخبرة والمنطقية، وانما تتركز المؤسسات حول الفئوية والمصالح الضيّقة.

□ **د. عبدالهادي:** اعتقد أننا دخلنا، بالفعل، المرحلة الانتقالية منذ تغيّرت الحكومة في اسرائيل. وعلينا ان ندرس بامعان متطلّبات هذه المرحلة. أطالب، أولاً، بتنظيف البيت الفلسطيني. يجب ان لا تتكرر مأساتنا مرة أخرى. عندما تلتقي قيادتنا الوطنية الشرعية الوحيدة مع روابط القرى، وتعترف بها، وتتعامل معها. ينبغي الادراك ان هناك طرفاً سقط داخل البيت الفلسطيني، خلال فترة الاحتلال، ويجب ان يُسقط نهائياً من الحسبان. اذا أردنا تصحيح المسار يجب عدم التعامل مع مَنْ نخر عظمك وهدّم وحدتك الوطنية. هذا هو الحسم الذي أنادي به. ثانياً، أطالب بالنقد الذاتي وفتح المجال أمام التعددية الفكرية والحزبية والسياسية في البيت الفلسطيني، ولكن عدم فتح الباب لجلد الذات. أي يجب فتح باب النقد لتقديم حلول وبدائل، وليس للهدم. يجب فتح العيون على العيوب والاخطاء حتى تتمّ معالجتها وتقويمها. وثالثاً، وهذا باب هامّ يتعلق بالديمقراطية؛ اذ لدينا اجتهادات عدّة حول هذه الموضوعة. فهناك من يقول ان ديمقراطيتنا هي ديمقراطية فصائل: قمصان سياسية، وتوجهات محدّدة. ويطالب هذا التوجه بديمقراطية تقليدية، مفتوحة لحرية الرأي والتعبير والانتخاب

والتصويت. هناك مَنْ يطالب بديمقراطية موجهة خلال المرحلة الانتقالية تحضيراً لمرحلة مقبلة أكثر انفتاحاً في الديمقراطية. وهناك اجتهاد يطالب بتوفير المعلومات للناس أولاً، ومن ثمّ تركهم يختارون خياراتهم بحرية.

□ **د. سابيلا:** في الحقيقة، يجب ان يكون هناك تمييز بين دور الفئات والتكتلات السياسية، الآن، وبين دورها في المرحلة الانتقالية. فاذا بقي الحديث، خلال المرحلة المقبلة، يدور حول كعكة وكيفية اقتسامها، بحيث تصبح المؤسسات صراعاً وحكراً على هذه الفئات، فإن وضعنا المستقبلي سيكون أسوأ بكثير من الآن. فالمؤسسات، في المستقبل، يجب ان تُبنى بشكل يضمن خدمة فئات الشعب كافة بطرق عقلانية ومنطقية. أمّا اذا أُجريت تقسيمات مناصب مدراء الدوائر والمؤسسات وفقاً للانتماءات السياسية، بحيث يستثنى مَنْ ليس لهم انتماءات سياسية من العملية، واذا جُيّرت المؤسسات بتوزيع فصائلي لتصبح مؤسسة التعليم لفئة سياسية معيّنة، والصحة لفئة أخرى، وهكذا، فإن الامر سيكون ذا تبعات كارثية على مجتمعنا الفلسطيني. لذا، علينا ادراك التحدي المفروض علينا منذ الآن.

□ **د. زيداني:** أعود الى النقطة التي طرحها د. جقمان حول أثر تحسين مستوى المعيشة على اطالة المرحلة الانتقالية، والمخاوف من تحوّلها الى مرحلة دائمة. أود أن أضيف، أيضاً، ان الفشل في ايجاد مؤسسات عامة على مستوى سليم، تستلم السلطة بفاعلية ونجاعة، سيقود، بدوره، الى اطالة المرحلة الانتقالية. النقطة الثانية التي أود التأكيد عليها تتعلّق بمسألة الديمقراطية. يجب ان نفهم الديمقراطية ليس، فقط، كعملية لحسم التنافس على السلطة بشكل سلمي، وانما، أيضاً، كعملية لحسم الصراعات على مستويات أخرى داخل المجتمع. وعلى سبيل المثال، دخلنا العملية السلمية من دون اجماع وطني. المؤيدون يؤكدون بأن شعبنا يؤيد هذه العملية، بينما المعارضون يؤكدون العكس. المفروض ان توجد طريقة لمعرفة موقف الشعب من هذه العملية؛ اذ ليس كافياً، على الاطلاق، اجراء استفتاءات متحزبة ومريبة النتائج لتأكيد موقفه. يجب ان يكون هناك حوار داخلي جدّي حول مجموعة متشعبة من القضايا: الموقف من المسيرة السياسية، قضايا استلام السلطة، أسس التعامل داخل المجتمع، كيفية بناء المجتمع المدني على أسس جديدة. أمّا النقطة الثالثة التي يجب ابرازها فتتعلق بكيفية رؤيتنا لدور التيارات والكتل والاحزاب السياسية. فدورها مقبول اذا انحصر في مسألة اتخاذ القرار السياسي العام الذي يعطي ويحدّد الاتجاه الوطني العام، كل وفقاً لقوتها وبناء على تحالفاتها. ولكن هذا الدور يصبح سلبياً اذا كان المقصود ان تستلم هذه التيارات والكتل والاحزاب بنفسها ادارة المؤسسات. ففي المجتمع المدني يجب ان يكون رئيس دائرة الصحة، مثلاً، ذا خبرة بمجاله، وليس قائداً سياسياً. نحتاج لبناء هذا النوع من المجتمع لخبرات تبني المؤسسات التعليمية والاسكانية والاقتصادية، الخ. للأسف، لم يتمّ البحث بهذه الاسس اللازمة لبناء المجتمع المدني حتى الآن.

□ **د. الجرباوي:** تحدث د. عبدالهادي عن أهمية تنظيف البيت الفلسطيني، وأنا أوافقه من حيث المبدأ تماماً. ولكن ما أخشاه ان نكون قد حدّدنا لأنفسنا هدفاً اصغر بكثير ممّا يجب؛ بمعنى اننا استهدفنا العملاء لأنهم نخروا البيت الفلسطيني، ونسينا أو نريد ان نتناسى ان فئات أخرى من ذوي مراكز القوى تنخر بالمجتمع وتنعم بالأمان تحت شعار الوطنية. اذا أردنا تنظيف البيت، ويجب القيام بذلك، علينا تنفيذ المهمة بشكل حقيقي ومتكامل نتخلص خلالها مما علق في المجتمع من

شريحـة طفيلية متكسبة. علينا واجب تنظيف المؤسسات ومراجعة أهدافها وفاعليتها. يوجد سؤال علينا طرحه ومواجهته: لماذا يفترض ان تنقسم جميع مؤسساتنا على أربعة أو خمسة اتجاهات؟ لماذا الازدواجيـة وما منافعها؟ لماذا لا تكون مؤسساتنا مؤسسات دولة وليست مؤسسات فصائل؟ أين مجال استيعاب الخبرات غير المسيّسة، وعددها كبير؟ علينا الاعتراف بأن المجتمع الفلسطيني لا يتشكّل فقط من اتجاهات سياسية، بحيث يجب «حشر» كل شخص قسراً في فصيل أو اتجاه. لكي ننجح يجب نزع فتيل التسييس من مجتمعنا، وهذا لا يعني تغييب الاهتمام بالسياسة أو العمل السياسي أو وجود أحزاب وفصائل سياسية، وانما يعني تغييب هيمنة السياسة على مختلف جوانب حيـاة المجتمـع. أين تطبيق الشعار الذي رفعه صلاح خلف (ابو اياد)، في دورة المجلس الوطني الفلسطيني في عمّان: «من أين لك هذا؟». هل نقوم بوضع الشخص المناسب في المكان المناسب، أم ان تسليم الاشخاص مناصب ومواقع يتم وفق ولاءات ومحسوبيات فصائلية، عوضاً عن عشائرية؟ كل هذه أسئلة يجب مواجهتها بكل الصدق والحرص والجدّية. الاموال تتدفّق تحت شعار «التنمية» الى الارض المحتلة، والتدفّق على تحصيل الحصص شديد. والغريب ان التسابق يتمّ بدون أدنى اهتمام بتمحيص أهداف الجهات الممولة من الخارج. هناك مؤشرات واضحة على ان الاموال المتدفقة للداخـل سوف تستخـدم من قبل السوق الاوروبية المشتركة واليابان والولايات المتحدة الاميركية وجميع الاطراف المموّلة الاخرى، من أجل تحقيق الفساد والافساد، والوصول الى مرحلة انفلاش المجتمـع. ومن المرجح ان تلعب هذه الاموال، وهذا جزء من هدف ارسالها، دوراً رئيساً في سحب البساط من تحت منظمة التحرير الفلسطينية، مؤسسة وبرنامجاً يقوم على تمثيل الشعب الفلسطيني جميعه. عندما تستحكم الفئوية، وتتصاعد الصراعات والتنافسات والاقتتال الداخلي على «المغانم»، وتأتي الاموال من الخارج لتفسد المجتمع، فإن المتوقع أن يتمّ «التراخي»، ويتحقق، بصورة عملية تدريجية، اضعاف للعلاقة التمثيلية التي تحظى بها القيادة السياسية الفلسطينية في الخارج. ومع الوقت، لن يبقى من مظاهر هذا التمثيل سوى اطلاق الشعارات المؤيدة من الداخل، والتي لن يكون هدفها سوى الاستهلاك المحلي. لذلك، اذا لم ندخل سريعاً بمرحلة مراجعة نقدية مع الذات تستهدف تقويم الاوضاع من خلال اجراء الحوارات المسؤولة، المعمّقة، فسوف تنقلنا المرحلة الانتقالية من الواقع السلبي الى اللاوجود.

□ **د. جقمان**: أوافق د. الجرباوي على ما ذكره، وفي تقديري، ان أحداث قطاع غزة، في مطلع تموز ( يوليو ) الماضي، تعطي مؤشراً سيئاً للمستقبل. بالطبع، يتوقف ذلك على كيفية قراءتها. فهناك مَنْ يعتبـر الاحـداث نتيجـة للانتخابات الاسرائيلية، بمعنى ان الحل السياسي أصبح وشيكاً مع الحكومة الاسرائيلية الجديدة، فجاءت احداث غزة لتعزيز المواقع، وبهدف تقاسم الحصص مستقبلاً. وفي تقديري، يمكن تفسير أحداث غزة كمؤشر لما سيكون عليه الوضع مستقبلاً، عندما نحكم أنفسنا. هنـاك عدم ادراك لكـافـة الابعـاد المطلوبة لاقامة مجتمع ديمقراطي يسمح بالتعددية السياسية والفكرية، ويتمّ فيه فصل المجتمع عن الحكم، بحيث لا يسمح للسلطة الحاكمة بالتغلغل في المجتمع. وللأسف الشديد، تغلغلت جميع التنظيمات الفلسطينية في مؤسسات المجتمع المختلفة. قد يكون هناك أسباباً وتفسيرات، وأحياناً تبريرات لذلك. ولكن هذا الوضع يجب ان يتغيّر مستقبلاً خلال المرحلة الانتقالية. أشك بوجود تفكير جاد داخل المستويات الفلسطينية حول هذا الموضوع. قد يكون هناك تضارب في المصالح عند الحديث عن تفكيك العلاقة!

□ د. **عبدالهادي**: أريد ان أبدأ بالعودة الى مسألة «تفصيل» البيت الفلسطيني على أربعة أو خمسة اتجاهات. يجب ان نتذكر أن هذا التغيّر تم خلال الانتفاضة؛ اذ أُعيدت صياغة صنع القرار الفلسطيني بأربعة أو خمسة فصائل في الداخل تحت عنوان القيادة الوطنية الموحّدة. قبل الانتفاضة كان الوضع مختلفاً. الآن نحن أمام منعطف جديد يتطلب اعادة صياغة صنع القرار الفلسطيني، وهذا أمر متروك للاجتهادات. وعلى كل حال، أريد ان أركّز على الفرق بين رفع الشعارات الجميلة وبين الواقع المعاش. اذا طرحنا ملف القدس على الطاولة وقلنا بضرورة وجود بلدية عربية، اعتقد أننا سنجد أكثر من مئة شخصية فلسطينية فيها تقول بأننا لسنا مؤهلين لذلك. هناك كلام كثير عن التحدي وعن ضرورة تنظيم انتخابات عامة تكون القدس جزءاً منها. لكن ان نظرنا للواقع نجد عملية تهويد مستمرة للقدس وفراغ عربي متزايد فيها. لا يوجد تركيز فلسطيني على مجمل الانتهاكات الاسرائيلية التي تتمّ، يومياً، في القدس. في المقابل، هناك تصارعات وتنافسات على المراكز. القدس، كما تُعرّفها اسرائيل، تشكّل خُمْس مساحة الضفة الفلسطينية، وهي لبّ القضية الفلسطينية ومستقبل الشعب الفلسطيني، ولكنها لا زالت، حتى الآن، مغيّبة لأننا نُشغل أنفسنا بالتفاصيل ونترك لبّ القضية. يجب أن نصرّ على فتح ملف القدس في مختلف المفاوضات، الثنائية والمتعدّدة، ويجب ان نصرّ على حضور ممثلين عن القدس. يجب علينا، أيضاً، في هذا المنعطف، ان نعيد صياغة الاجندة الفلسطينية بشكل يعيد توحيد الناس وتجميع القوى بشكل يقلّص المصالح والادوار الشخصية ويصبّ في القضية الوطنية. وأجد ان موضوع القدس يمكن ان يكون الحلقة المجمّعة للجهود المختلفة. علينا ان نحثّ على وضع برنامج سياسي يتشكّل من «الحدّ الادنى» المطلوب لالتقاء الجميع من دون حسابات للمصالح الذاتية والفصائلية، بل التشديد على البعد الوطني العام.

□ د. **سابيلا**: أعتقد ان ما ذكره د. عبدالهادي بشأن ملف القدس يدلّ، بالتأكيد، على غياب استراتيجية فلسطينية للمرحلة المقبلة. نحن، كما يبدو، في وضع نتلقّى فيه الاجندة للمفاوضات، ولا نلقي بأجندتنا فيها. أتمنى عقد المزيد من الندوات للاسهام ببناء الاستراتيجية الفلسطينية.

□ د. **زيداني**: من جوانب النقد الاساسية على عملنا الوطني في الداخل والخارج على حدّ سواء، استنفاذ نسبة كبيرة من الطاقة في مجال الاعلام والعلاقات العامة، مع ان من الواجب والضروري توجيه جلّ طاقة القيادة والمجتمع الى معالجة القضايا الداخلية. خلال الانتفاضة، انشغل المثقفون والقيادات بالتركيز على وسائل الاعلام، وغاب العمل الجاد لمعالجة القضايا المتعلّقة بطبيعة العمل الانتفاضي. من المفترض ان يقوم بالمفاوضات خبراء مختصّون، لا أن يجنّد كامل المجتمع لتشكيل الوفد المفاوض وتوابعه، وتبدأ مجموعات تلو مجموعات بالسفر الى عمّان وتونس. يجب ان يبقى في «الداخل» قيادة تعالج القضايا والمشاكل، كمشاكل قطاع غزة وجامعة النجاح ووضع المؤسسات. يجب اعادة النظر بوضع المؤسسات حتى الآن، فالمطلوب، في المرحلة المقبلة، ان تكون المؤسسات للعمل والانتاج، مؤسسات قادرة على بناء مجتمع بشكل جدّي. أمّا على مستوى آخر، فلا بدّ من صياغة فلسطينية للمرحلة النهائية، وذلك كي يتمّ العمل، خلال المرحلة الانتقالية، على توجيهها نحو المطلوب تحقيقه، فلسطينياً، في المرحلة النهائية. سيحاول الاسرائيليون توجيه المرحلة الانتقالية لما يريدون ان تكون عليه المرحلة النهائية، ويجب مواجهتهم، فلسطينياً، بصياغة مقابلة. وعلى مستوى ثالث، يجب العمل على تحديد علاقاتنا مع العالم العربي. كيف يكون شكلها الصحيح؟ بالطبع، يتعلّق الوضع، مثلاً، مع سوريا بكيفية سير العملية التفاوضية بحيث لا تؤثر سلباً على القضية

الفلسطينية. ويجب على الجانب الفلسطيني ان لا يقوم بخطوات تؤثر سلباً على المصالح السورية كذلك. أمّا العلاقة مع الاردن، فتشكّل حساسية خاصة؛ اذ ان الاردن يشكّل مرجعاً قديماً ـ جديداً بالنسبة لنا، ويجب ان نعرف ونحدّد كيفية تعاملنا معه، آخذين، بعين الاعتبار، كل المآسي والدروس والعبر من ماضي هذه العلاقة. يجب ان تقوم العلاقة مع الاردن مستقبلاً بين الشعبين، وأن يكون هذا بُعدها وأساسها.

□ **د. عبدالهادي**: على رأس قائمة أولوياتنا يجب التركيز على توفّر الحدّ الادنى من التنسيق. اعطيكم، أيضاً، مثالاً من القدس. يوجد في مساحة كيلومتر مربع واحد أكثر من عشرين مؤسسة فلسطينية تتعامل بقضايا متعددة: شؤون مرأة، شؤون طفل، تنمية، علاقات دولية، الخ. لا يوجد بين هذه المؤسسات الحدّ الادنى من التنسيق، لا توجد اجتماعات مشتركة، لا يوجد تبادل أجندة... والكل يغنّي على ليلاه، لأن مصادر التمويل موجودة، وكل مؤسسة تستطيع أن تقرّر برنامجها لوحدها، وان تحصل على الدعم المطلوب. وبالتالي يُشتّت الجهد. ان التنسيق، بمعناه الشمولي، يجب ان يكون بين «الداخل» و«الخارج». لا يكفي ان يلتقي مجموعة من الناس تحت مظلة الوفد مع القيادة الفلسطينية ويقال بأن هذا هو التنسيق. فالحركة الوطنية يجب ان لا تختزل، كلياً، في مسيرة مفاوضات، وفي وفد يجلس على طاولة المفاوضات. التنسيق يجب ان يشمل جميع قضايا المجتمع الفلسطيني بين الداخل والشتات. ما يربطنا بالداخل مع المخيم الفلسطيني في لبنان، يجب أن يتعدّى كونه شعاراً أو عنواناً أو مقالة، ليكون احتكاكاً انسانياً فعلياً وارتباطاً مصيرياً، وهذا هو بيت القصيد في اعادة لحمة البيت الفلسطيني. اذا استطعنا ازالة آثار التفتيت والتشتت واعادة الانتماء الفلسطيني الشمولي للانسان الفلسطيني نكون تخطّينا العتبة الاولى. أمّا العتبة الثانية، فتتلخص بأن نبني المصداقية التي تتمتع بها القيادة الشرعية الفلسطينية. يجب ان يزول كابوس القيادة البديلة بالداخل، ولكي يتمّ القضاء عليه، يجب اعادة صياغة العلاقة بين القيادات السياسية والميدانية والفكرية والاعلامية في «الداخل» و«الخارج» ضمن برنامج سياسي محدّد. يطرح، الآن، موضوع الانتخابات. لماذا لا ندعُ الأعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني من الداخل (١٨٠ عضواً) يبدأون بحضور اجتماعات المجلس كأمر واقع، طالما تمّ كسر حاجز القوانين الاسرائيلية؟ وكيف يستطيع الشعب الفلسطيني ان يُفعّل قراراته بنفسه مع نفسه بالرغم من التحديات والظروف... في المجلس المركزي وفي الجنة التنفيذية وفي المجلس الوطني، وبحضور «الداخل» و«الخارج» باستمرار. الخطر الوحيد الذي أخشاه يتمثل بدخول بيتنا الفلسطيني مجتهدون أجانب، وبالتحديد اليسار الاسرائيلي والخبراء العرب. يجب ان يُقنّن هذا الدخول ضمن البرنامج الفلسطيني وليس ضمن برنامج المتدخلين بهدف فرضه أو تدريسه أو توظيفه لخدمة هذا التوجه أو ذاك. نحن، أمام هذا المنعطف، بحاجة الى وقفة مع الذات، ولكن من دون جلد الذات، بمصداقية مع النفس في «الداخل» و«الخارج» حتى ننهي هذه المأساة التي أدّت الى تقسيمنا. أمّا بالنسبة للبعد العربي، فيجب ان نتذكّر بأن الفلسطينيين هم الذين بنوا معظم العلاقات، وأسهموا، بشكل رئيس، في بناء العديد من الدول العربية، وذلك من منظور عربي قومي وحدوي. الآن، يجب اعادة صياغة علاقتنا مع الاردن بتوفّر أمرين: معلومات كاملة كي يتعرف الناس على المصالح والعلاقات والقرارات، وصياغة حضارية لعلاقة وحدوية ليست تقليدية أو مصلحية. يجب علينا ان نعود لنركّز على البعد القومي العربي، والعلاقة بيننا وبين الاردن قد تكون أفضل من علاقة سوريا ولبنان، أو مصر والسودان، أو الكويت والعراق. يجب اعادة صياغة العلاقة الفلسطينية ـ الاردنية لتكون نواة لوحدة قومية عربية، مع

الأخذ بالاعتبار كل المآسي والدروس والعبر من سابق هذه العلاقة. يجب ان تكون العلاقة المستقبلية بين الطرفين علاقة بين الشعبين بالأساس.

□ د. **الجرباوي**: بالنسبة لاستراتيجيتنا المستقبلية أجد ضرورة التركيز على أربعة اتجاهات: أولاً، تمتين الجبهة التفاوضية. فالآن نحن ندخل مرحلة تفاوضية جديدة، ستكون، في أغلب الظن، سريعة، مكثّفة، وجادّة. يجب، لمواجهة التحديات التفاوضية، ان يخرج الوفد بتركيبته عن المعادلة التمثيلية الى التركيز على القدرة التفاوضية. بمعنى أنه يجب التوقف عن ارسال «مفاوضين» يتمّ اختيارهم على أسس عشائرية، أو فئوية، أو مناطقية. فالهدف هو تشكيل وفد يكون مؤهلاً للتفاوض وليس برلماناً يمثل العشائر والتوجّهات السياسية والمناطق الفلسطينية. المرحلة التفاوضية، الآن، بحاجة الى الخبرات. كما وأعتقد بوجود نقص في صنع الاستراتيجيات في الجانب الفلسطيني حتى الآن، ويجب معالجة هذا الخلل خلال المرحلة المقبلة. وثانياً، يجب تمتين الجبهة الفلسطينية من طريق ايجاد مرتكزات تجتمع عليها الفصائل والاتجاهات السياسية كافة. يجب علينا، في هذه المرحلة الدقيقة، اعادة التركيز على «فلسطنة» فلسطين، لتحلّ مكان «فصائلية» فلسطين، لنصل، في نهاية المطاف، الى ان يكون الشعار المرفوع هو الهدف الفلسطيني العام، وليس الفصائلي الفئوي. يجب علينا، حقيقة، تجسيد الوحدة الوطنية روحاً وقالباً، لا أن نرفعها شعاراً مفرغاً من المضامين. ويجب التنبيه الى أننا نخسر الكثير من جوانب قضيتنا العامة بسبب التناحرات الداخلية والتنافسات الفصائلية الفئوية. وثالثاً، يجب العمل على تمتين الجبهة العربية. فاسرائيل تريد تفتيتها، وعلينا واجب المحافظة عليها وتدعيمها. وفي هذا المجال، يجب، أيضاً، ان نخرج عن رفع الشعارات الداعية لموقف عربي موحّد وتنسيق شامل، وما شابه، وأن نحقق التمتين من طريق فهم معادلة توازن وتوافق المصالح بشكل جيد. فلكل طرف عربي مصالحه التي يحاول تحقيقها والمحافظة عليها، وعلينا ان نجد المعادلة الدقيقة التي تجمع أعلى قدر من المصالح العربية المشتركة، فتكون الاساس لعمل عربي مشترك ومتين ومستمر. وأخيرا، يجب العمل الجاد على تمتين الجبهة الفلسطينية في «الداخل». جميعنا يعرف بأن «الداخل» الفلسطيني بات مستهدفاً من أطراف عديدة. كما ونعلم ان الوضع الداخلي مفتّت ويعاني من الكثير من السلبيات. واذا لم نعمل، بكل جدّ، على تجاوز المعضلة الداخلية، ونقوم بأقصى سرعة باعادة اللحمة للجبهة الداخلية، فلن نحقق أية نتيجة في العملية التفاوضية، وسيكون من الأسهل على مستهدفينا تمرير حلولهم علينا.

□ د. **جقمان**: أوافق على النقاط التي ذكرها د. الجرباوي، ولكني أود اضافة نقطة واحدة. في اعتقادي، ان الهدف الاستراتيجي الرئيس لنا على المدى البعيد، خصوصاً ان كان هناك بداية لمرحلة انتقالية، يجب ان يتمحور حول كيفية بناء مجتمع فلسطيني. نحن لم نقم بهذه المهمة، حتى الآن، بسبب غياب الحل السياسي. ومع أننا لم ننجح ببناء مجتمع فلسطيني حتى الآن، الّا اننا نجحنا في بناء مجتمع سياسي فلسطيني، وأقصد، تحديداً، اننا استطعنا صياغة اتفاق سياسي يجمعنا داخل الحركة الوطنية، والتي تُعبّر عنها منظمة التحرير الفلسطينية بنيوياً. ان احدى المعوقات الاساسية لبناء المجتمع الفلسطيني تكمن في اخراج السياسة الفئوية من مؤسسات المجتمع... لا أقول السياسة، وانما السياسة الفئوية. وبدون التمكّن من ذلك سيكون من المتعذّر بناء مجتمع. وستكون هذه المهمة شاقة، وربما عسيرة، بسبب وجود تاريخ من السياسة الفئوية، وبسبب وجود تعارض في المصلحة بين الفئات كفئات والمجتمع ككل، مع أن معظم الفئات السياسية تحاول، دائماً، ان

تظهر ان أهدافها عامة، ولا تعترف بأنها فئوية. وأخيراً، أود التنبيه الى انه اذا لم يتمّ اخراج السياسة الفئوية من مؤسسات المجتمع، فإننا، حتماً، هالكون.

□ **د. الجرباوي**: على هذه النقطة الشديدة الأهمية نختم هذه الندوة. وبالنيابة عن شؤون فلسطينية أود ان أتقدّم بالشكر والتقدير للجميع على هذا الحوار السياسي الهادىء والصريح والمعبّر عمّا يجول في أذهان الكثيرين داخل الارض المحتلة. لقد تطرّقت هذه الندوة لمواضيع ساخنة وحسّاسة، ولكنها أساسية من الضروري فتح ملفاتها. ولعلّ هذا الاسهام يكون خطوة على الطريق. أشكركم الشكر الجزيل مرة أخرى، والسلام.

أدار الندوة وحرّرها: د. علي الجرباوي

# راغب النشاشيبي: نظرة من داخل البيت

Nasser Eddin Nashashibi; *Jerusalem's other Voice, Ragheb Nashashibi and Moderation in Palestinian Politics, 1920 - 1948,* London: Ithaca Press, 1990, 273 Pages.

ليس اهتمام ناصر الدين النشاشيبي في التاريخ الفلسطيني المعاصر اهتماماً تخصصياً ـ أكاديمياً بالمعنى الحصري للكلمة، بل أنه اهتمام من نوع آخر؛ انه اهتمام المراقب والمشاهد والمشارك. ان نوعية أعمال ناصر الدين ومشاغله في الصحافة العربية والدولية، إضافة الى نسبه العائلي، تجعلان ما يقوله في مقدمة كتابه، مقبولاً من القارىء. فهو يعتبر بأن كتابه عن راغب النشاشيبي لا يأتي في منظومة الكتب التي تروي تاريخ فلسطين، بل أنه، وباختصار، مجموعة من الصور والمشاهد الشخصية. ويوضح المؤلف في المقدمة، ان كتابه، ليس أكاديمياً، ذلك انه قام بكتابته في سياق رواية خاصة لقضية فلسطين، خلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، ومن خلال الانقسام السياسي ما بين «النشاشيبية» و«الحسينية»، وما شهده هذا الانقسام من صراع بين السياسات المتشدّدة أو الراديكالية وبين السياسات المعتدلة.

يتألف الكتاب من خمسة عشر فصلاً وتسعة عشر ملحقاً، تحاول، في مجملها، احاطة الموضوع من مختلف جوانبه.

تناول الفصل الاول الخلفية التاريخية لمدينة القدس، منذ فجر التاريخ، وما تعرّضت له هذه المدينة من غزوات بلغت خمس وعشرين غزوة، وما تعاقب عليها من حضارات. كما تعرّض الى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في المدينة، مؤكداً على صفة التمازج والتآلف والتآخي ما بين الديانات السماوية الكبرى. واستعرض الفصل، بايجاز، موقع عائلة النشاشيبي في القدس، وأهميتها، وصولاً الى النكبة في العام ١٩٤٨، وتشتّت العائلة، ولجوء أفرادها الى القاهرة وعمّان ودمشق والولايات المتحدة الاميركية والكويت والمملكة العربية السعودية.

أمّا الفصل الثاني، فسلّط الضوء على خلفية راغب النشاشيبي وتطوّر حياته، منذ ولادته في العام ١٨٨٢، ودراسته الهندسة وتخطيط المدن في جامعة القسطنطينية، ودور والده رشيد في الحقلين، السياسي والاجتماعي في القدس، لينتقل إثر ذلك الى الفصل الثالث، ودور راغب النشاشيبي في رئاسة بلدية القدس ما بين الاعوام ١٩٢٠ ـ ١٩٣٤. في هذا السياق، قدّم الكاتب بشيء من التفصيل، انجازات راغب على صعيد تطوير مدينة القدس، وتنظيم مصادر مياهها، وتحويلها من مدينة تركية الى مدينة حديثة، من دون ان يمس الطابع المعماري والحضاري ـ التاريخي للمدينة، فقد «تمكّن راغب بك من الحفاظ على مجد الشرق القديم، وإدخال تحديث الغرب الى القدس» (ص ٣٠).

تناول الفصل الرابع «نهاية مرحلة»، وبشيء من التفصيل انتخابات بلدية القدس التي أُجريت في العام ١٩٣٤، وفوز حسين الخالدي بها، حيث شكّلت تلك الانتخابات معركة سياسية، ذات أهمية خاصة في تاريخ الصراع العائلي ـ السياسي في فلسطين، وبها تمكّن الحسينيون من شقّ صفوف المعارضة، واخراج الخالديين منها، ومساعدتهم في تأسيس هيئة مستقلة، وتأييد مرشحهم د. حسين الخالدي، الامر الذي أدّى بدوره

الى سقوط راغب النشاشيبي في تلك الانتخابات.

حاول المؤلف، في كتابه، تقديم تفسيره الخاص لهذا الحدث الهام، فأعاده الى أسباب أساسية عدّة، منها تزايد أعداد المهاجرين اليهود الى فلسطين العام ١٩٣٣، حيث بلغت ٣٠,٣٠٠ يهودي، استوطن بعضهم مدينة القدس، الامر الذي أدّى الى تغيير موازين القوى الاجتماعية فيها (ص ٣٢). وبالطبع، كما يقول المؤلف، فان اليهود لم يمنحوا أصواتهم في الانتخابات البلدية لراغب النشاشيبي، ذلك انهم نظروا اليه نظرة ريبة، خصوصاً بعد اشتراكه في الوفد العربي الى لندن العام ١٩٣٠، ودفاعه عن القضية الوطنية الفلسطينية. كما ان هزيمة راغب الانتخابية يمكن ان تعزى الى موقف المندوب السامي البريطاني، آرثر واكهوب، من ترشيحه، بل واستيائه من السياسات المستقلة التي كان يتبعها عندما كان رئيساً لبلدية لقدس. وبمعنى آخر، حاول المؤلف ان يعزو اندحار راغب النشاشيبي في الانتخابات البلدية الى هذين السببين، من دون ان يذكر الأسباب الاخرى التي أدّت الى ذلك.

وتناول الفصل الخامس، «عهد الاستقلال» وموقف النشاشيبية من أحداث ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، ونظرتهم الى بعض مظاهرها السلبية، نظرة نقدية، ذلك انها شكلت في نظرهم «ميزة للحركة الصهيونية، تمكّنت من توظيفها في بناء كيان وجيش خاص بها» (ص ٦٠). كما استعرض الفصل دور القيادة السياسية في الثورة، وما آلت اليه من نتائج وتحوّلات، وما اتخذه النشاشيبيون ازاءها من اتجاه خاص بهم. أمّا الفصل السادس «الأعداء»، فتناول، وبتحديد أدّق، نشأة مفهوم «المعارضين» و«المجلسيين»، وما انتهجه المعارضون من سياسات «معتدلة» أكسبتهم ليس عداء بعض العرب فحسب، بل اليهود والبريطانيين أيضاً. وأوضح المؤلف كيفية حصول ذلك من خلال أمثلة أبرزها موقف النشاشيبي من مشروع تقسيم فلسطين العام ١٩٣٧. كما أشار الى مواقف الاعتدال النشاشيبية، ازاء مختلف القضايا المطروحة، والتزامهم جانب الوطنية والاعتدال بشأنها.

وفي الفصل السابع، يتناول المؤلف مسألة، هي من أكثر المسائل حساسية في الموضوع، ألا وهي شخصية فخري النشاشيبي، الذي اغتيل في الثامن من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤١ في بغداد، على أيدي فلسطينيين، بعد ان سبق لمحكمة الثورة وأن حكمت عليه بالاعدام. في هذا الشأن، قدّم المؤلف شخصية فخري على انه مغامر وسياسي ومتناقض مع سياسات الحاج أمين الحسيني من جهة، وصديق ومؤازر لرئيس الوزراء العراقي نوري السعيد والامير عبدالله من جهة أخرى.

هكذا، اعتبر المؤلف، اغتيال فخري النشاشيبي، وجهاً من وجوه ارهاب المتشدّدين ضد المعتدلين (ص ١٦٧)، من دون البحث عن أسباب أخرى، كان أشدها وضوحاً، تزعم فخري لكتائب السلام، واسهامه العلني في سحب أسلحة المقاتلين ومصادرتها في العام ١٩٣٩، وبتنسيق مع سلطات الانتداب.

في الفصل الثامن، تناول المؤلف سياسات «الاعتدال» الفلسطيني في مواجهة سياسات «التشدّد»، في الفترة الواقعة ما بين الاعوام ١٩٣٥ ـ ١٩٤٨، من خلال رواية ذكريات المؤلف الشخصية منذ تخرجه من الجامعة الاميركية في بيروت العام ١٩٤٣، ولقاءاته المتعددة مع راغب النشاشيبي. وأورد الفصل، مقاطع طويلة، مقتبسة من لقاءات سابقة معه، ومنها رده على تساؤل ناصر الدين، بشأن تبنّي راغب لسياسة الاعتدال، وممّا قاله، في هذا الصدد، انه معتدل «لأنني أعرف جيداً أعدائي، كما أعرف شعبي واصدقائي؛ إنني أعرف حدود التأثير العربي وقدرة ضغطه السياسي، بالنسبة لقدرة اليهود، والسلطات الغربية وخاصة بريطانيا» (ص ٩١). كما روى ناصر الدين، بأن راغب النشاشيبي كان يدرك مدى التخلف الذي يرزح تحته العالم العربي بعد الانسحاب العثماني، ومن ضمنه فلسطين. فعزلة العالم العربي وتخلفه عن ركب الحضارة، بعد هيمنة دامت زهاء أربعة قرون، كفيل بأن يسبب العزلة والضعف للعرب. ولخّصت هذه الرؤية، جوهر السياسة النشاشيبية، فهي، وتأسيساً على محدودية القدرة العربية، قامت بمهادنة

الانتداب البريطاني، وحاولت من خلال تلك المهادنة أخذ دورها السياسي المتناقض مع المصالح الصهيونية. واستشهد الكاتب بما قام به راغب النشاشيبي في هذا المجال، عبر لقائه مع جون هوب سمبسون العام ١٩٣٠، وتأثيره في توضيح الحقائق الموضوعية له، وكذلك موقفه من مسألة المجلس التشريعي العام ١٩٣٥.

وتناول الفصلان، التاسع والعاشر، غياب مؤسسات التطوير العربي خلال الفترة الواقعة ما بين الاعوام ١٩٢٢ ـ ١٩٣٩، وما شهدته الخلافات الداخلية من هبوط في المستوى والأداء، أسهم بدوره، في مساعدة الانتداب البريطاني، وتسهيل مهامه، في تغييب الدور الفلسطيني (ص ١٤٩).

وتناول الفصل الحادي عشر، شخصية موسى العلمي كمعتدل آخر، وضحية أخرى. والعلمي، كما هو معروف، أحد أبرز أقرباء عائلة النشاشيبي من حيث النسب والانتماء. من هنا، استعرض الفصل ثقافة العلمي واهتماماته ونشاطاته السياسية المعتدلة من خلال مقابلات كان المؤلف أجراها معه.

أمّا الفصل الثاني عشر، فتناول أوضاع القيادة السياسية الفلسطينية وأحوالها، خلال الفترة الواقعة ما بين الاعوام ١٩٣٩ ـ ١٩٤٧، وهو ما أطلق عليه المؤلف «مرحلة أفول القيادة الفلسطينية». لقد رصد المؤلف، بدقة، الخيارات السياسية التي انتهجها المتشدّدون والمعتدلون على السواء، وما آلت اليه سياسات المتشدّدين. والقى الفصل الثالث عشر، الضوء على الارهاب الصهيوني من خلال رواية القصص والذكريات وسرد الاحداث الخاصة بالعنف والقتل ضد الفلسطينيين والبريطانيين.

واستعرض الفصل الرابع عشر، «النفي والعودة ١٩٤٨ ـ ١٩٥١»، وقائع وأحداث تهجير عائلة النشاشيبي من القدس الى عمّان، ومن ثمّ نشوء حكومة عموم فلسطين ومعارضة راغب النشاشيبي لقيادتها، وتأييده لمؤتمر أريحا. أما الفصل الخامس عشر، والاخير، فقد تمّ تخصيصه الى ذكريات وتداعيات تدور حول حرب العام ١٩٦٧، وعملية السلام في الشرق الاوسط، ولقاء المؤلف مع الرئيس المصري، جمال عبدالناصر، ورئيس الوزراء الاسرائيلي، ليفي اشكول.

## المنهج

ذكر المؤلف في مقدمة كتابه، بأنه حاول، قدر الامكان، انتهاج الموضوعية، ذلك انه احد أفراد عائلة النشاشيبي، وبأن موضوع الكتاب: راغب النشاشيبي، هو عمه، وبهذه الاشارة قدراً من الموضوعية، فلعله من نافل القول، بأن الكتابة في موضوعات كهذه، لا يمكنها ان تخلو من تأثيرات معيّنة، لا سيما وأن المؤلف اعتمد في مصادره، وبشكل أساس، على الرسائل والمقابلات الشخصية مع راغب النشاشيبي، و«الارشيف العائلي»، إضافة الى اعتماده على وثائق أساسية موجودة في (Public Record Office) ، حيث قام المؤلف بانتقاء ما يدعم روايته التاريخية.

ان منهج الكتاب، كما يؤكد المؤلف في مقدّمة كتابه، ليس تاريخاً سردياً ولا تعليلياً بقدر ما هو رواية لمجموعة من صور ومشاهد، حاول المؤلف، من خلالها، إعادة تقديم راغب النشاشيبي، ودور عائلة النشاشيبي في التاريخ الوطني الفلسطيني المعاصر، بشكل مغاير لما تمّ تقديمه لها في معظم المؤلفات التاريخية العربية الحديثة. لذا، فبالاضافة الى الحقائق التاريخية الواردة في الكتاب، هناك مجموعة واسعة من المقابلات كان المؤلف أجراها، بأوقات مختلفة، مع راغب النشاشيبي وموسى العلمي والحاج امين الحسيني وغيرهم. وجاءت الاقتباسات منها، بهدف تصحيح بعض الافكار السائدة، وتوضيح بعض المواقف الملتبسة. وباختصار، فقد انحصر همّ الكتاب الأول، في اعادة تقديم «النشاشيبية» للقارىء، على أنها صوت الاعتدال في فلسطين، وبأنها كانت ضحية «لخط التشدّد» السائد.

صحيح ان الكتاب تجنّب تمجيد عائلة النشاشيبي، ومهاجمة عائلة الحسيني، بشكل مباشر، الّا ان السياق العام للكتاب، يقوم على أساس اعادة الاعتبار «للمعتدلين» ووضع اللائمة على الراديكاليين «الحسينيين». وفي هذا السياق، تجنّب الكتاب، بشكل متعمد، حصر الاسباب الحقيقية للعديد من

الاحـداث والوقائع، لعل أبرزها، الاسباب التي أدّت الى اغتيال فخري النشاشيبي في العام ١٩٤١ في بغـداد، بعد أن حكمت عليه محكمة الثورة بالاعدام، وبأسباب معللة. لقد حاول ناصر الدين، جاهداً، تصوير الامور على ان الاعدام لا يتخطّى حدود العمل الارهابي الموجّه من المتشدّدين ضد المعتدلين، ولم يكن من الصعب عليه ايجاد الاسباب الحقيقية الاخرى، فيما لو حاول ذلك. الّا ان التجنب المتعمّد في هذه القضيـة، وسواها من قضايا، لم تكن في وارد المؤلف، الذي حاول في سياق كتابه، اعادة الاعتبار التاريخي لدور العائلة النشاشيبية في فلسطين.

لذا، وبالرغم من طبيعة الكتاب، فإنه يبقى كتاباً هاماً، لما يحمله من تفسيرات، وما يكشف عنه من حقائق، اضافة لما يحتويه من ملاحق هامة، معظمها من ملفات الارشيف العائلي الخاص للنشاشيبي.

سميح شبيب

# الفلسطينيون والبحث عن الدولة

لوري أ. براند، **الفلسطينيون في العالم العربي: بناء المؤسسات والبحث عن الدولة**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩١، ٢٩٣ صفحة.

عند الانتهاء من قراءة الكتاب، يشعر القارىء انه أمام عمل مميّز حقاً؛ عمل انحاز بموضوعية الى جانب قضية أخذها على عاتقه وهي مثبتة على غلاف الكتاب: «بناء المؤسسات والبحث عن الدولة»، الذي هو هاجس الحركة الوطنية الفلسطينية منذ انطلاقتها الاخيرة في منتصف عقد الستينات، وصار خيارها حاسماً ومؤكداً، منذ أوائل عقد السبعينات، بعد ان غادرت المقاومة الفلسطينية الاردن وتمركزت في لبنان، وتعزّز هذا النزوع بعد الاجتياح الاسرائيلي للبنان العام ١٩٨٢، ولكن مع قدر أقل من القوة، بل أكبر من الضعف المادي.

في عملها الهام والمميّز، الذي لم يكن بمقدور المؤلفة ان تقدّمه لولا توفّر تلك الظروف المحيطة والاجواء التي عملت من خلالها والمساعدات التي تلقّتها من الذين اتصلت بهم ـ أفراداً ومؤسسات ـ وبهذا القدر الهائل من المراجع الذي قارب الثلاثمئة مرجع، توزّعت ما بين كتاب ودراسة ودورية ومقابلات شخصية مع أناس وثيقي الصلة بموضوع البحث وتفرّعاته.

غير ان الاساس في نجاح عملها، انما يعود الى الامكانات العلمية التي تتمتع بها كأستاذة للعلاقات الدولية، وباحثة عملت في اطار «الدراسات الفلسطينية»، اضافة الى اتقانها اللغة العربية، ممّا هيّأ لها الدخول الى لبّ القضية ومحاولة فهمها من الداخل، لا مجرد ملامسة قشورها، أو البقاء على ضفاف القضية.

وليس من المبالغة القول، ان المنهج الذي اتبعته المؤلفة، كان موفقاً الى حد كبير. فقد جنّب البحث الاطالة والتكرار من خلال اختيار عينات من «الدول» و«المؤسسات» وادخالها في اطار الدراسة، ولكن سيظل السؤال قائماً في هذا المجال: هل تكفي «العينات» و«المختارات» لاعطاء صورة حقيقية عن دور الفلسطينيين في العالم العربي في «بناء المؤسسات والبحث عن الدولة»؟

للاجابة عن هذا السؤال، خصّصت المؤلفة ثلاثة أقسام تضم اثني عشر فصلاً مضافاً اليها تمهيد تشرح فيه هدف الدراسة ومحتواها بصورة مكثّفة.

ضمّ القسم الاول فصلين، تناول أولهما الشتات الفلسطيني في بدايته، وأسس الهوية الفلسطينية (تعريف الفلسطيني) ثم الحياة والتنظيم في الشتات، والدول المختارة للبحث، اضافة الى الاطار النظري. وبصورة مختصرة، فان الفصل الاول هو تعريفات عامة، وطريقة البحث المعتمدة في تناول العلاقات الفلسطينية ـ العربية في النماذج المختارة (ص ٣ ـ ٢٤). وثانيهما، تناول، بصورة تفصيلية، التطورات التالية للحرب العربية ـ الاسرائيلية في ساحتين أساسيتين: الاردن ومصر وعلاقاتهما مع حكومة عموم فلسطين التي كانت بمثابة رد على الهزيمة العربية في حرب العام ١٩٤٨، ومحاولة لتكريس كيان فلسطيني يواجه الكيان الصهيوني المولود على القسم الاكبر من أرض فلسطين. وقد آلت الارض الفلسطينية غير المحتلة الى الدول المجاورة؛ فخضع قطاع غزة للادارة المصرية، وألحقت الضفة الغربية بالاردن، وانتهت تجربة حكومة عموم فلسطين من دون ان تترك أي اثر لها. وقد عالجت ادارة فلسطين لدى جامعة الدول العربية بعض جوانب القضية الفلسطينية، وحلّت بالتعاون مع الدول العربية، بصورة مؤقتة، موضوع جوازات السفر الفلسطينية. ثم انتقل الكتاب الى بحث أساس

في الكيان الفلسطيني وهو الكيان السياسي ـ الاجتماعي متناولاً نشوء م.ت.ف. وتطوّرها السياسي والمؤسساتي ما بين الاعوام ١٩٦٤ ـ ١٩٨٧، وبعدها يقدّم صورة مختصرة عن انشاء المنظمات الجماهيرية الفلسطينية الاساسية وهي «الاتحاد العام لطلبة فلسطين» و«الاتحاد العام لعمّال فلسطين» و«الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية» و«الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين» ثم «جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني» (ص ٢٤ ـ ٣٢).

الفصل الثالث من الكتاب انتقلت فيه المؤلفة من التعميم الى التخصيص، أي الى دراسة الحالة المختارة، مبتدئة بمصر، مقدّمة «خلفية سياسية» للعلاقة بين مصر والفلسطينيين في جوانبها السياسية، وبعدها الى بحث أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في مصر، ثم أوضاع الفلسطينيين في غزة، وتطوّر تلك الاوضاع في اجمالي التطور العام، والمشكلات الاساسية التي واجهت الوجود الفلسطيني في مصر وفي غزة التي كانت خاضعة للادارة العسكرية المصرية. ومن أبرز القضايا التي تناولها الكتاب «جوازات السفر للفلسطينيين»، ثم «التشريع المصري في ما يخص الفلسطينيين»، «والدعم السياسي» الذي قدّمته مصر للقضية الفلسطينية، والذي كان الاساس في السير «نحو كيان فلسطيني» ولدت في اطاره م.ت.ف. التي شهدت علاقاتها ومنظماتها مع السلطة المصرية ومن خلال الوجود الفلسطيني فترات مد وجزر خلال العهود الثلاثة، عهد جمال عبد الناصر، ثم أنور السادات، ومرحلة حسني مبارك حتى العام ١٩٨٧ تاريخ كتابة البحث (ص ٤٥ ـ ٦٦).

وتناول الفصل الرابع «الاتحاد العام لطلبة فلسطين» ميدان التدريب السياسي، فقدّمت المؤلفة نبذة عن تطور الحركة الطالبية في فلسطين منذ بداية القرن، وتطوّرها الخاص في مصر من حيث الافساح في المجال لتعليم الفلسطينيين في اطار نظرة مصرية عامة لدور مقبل في العالم العربي. وقد تطوّرت الحركة الطلابية الفلسطينية في مصر ضمن هذا السياق، فظهرت الشخصيات القيادية الفلسطينية، من مختلف الاتجاهات، والكثير منها صار تالياً في مواقع المسؤولية الاولى في م.ت.ف. ومنظمات فدائية أخرى.

وتناول الفصل بالشرح والتفصيل التاريخ السياسي الذي أحاط بالطلاب الفلسطينيين فكانوا «قبل ١٩٥٨ أغلبية من الاخوان مع قلّة من الشيوعيين»، ثم «١٩٥٨ ـ ١٩٦٣: صعود حزب البعث» و«١٩٦٣ ـ ١٩٦٥، سيطرة حركة القوميين العرب» و«١٩٦٦ سيطرة المستقلين لفترة قصيرة (بدعم من حركة فتح)، ونشوء بعض المشكلات بين الاتحاد وعبد الناصر»، ثم «١٩٦٧ ـ ١٩٨٧: سيطرة فتح على القيادة بالتحالف، أحياناً، مع الجبهة الشعبية أو الجبهة الديمقراطية أو غيرهما تبعاً للبلد» (ص ٧٤ ـ ٧٥).

لقد كان تأسيس الاتحاد العام لطلبة فلسطين في تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٥٩ حدثاً هاماً في التاريخ السياسي الفلسطيني، حيث ظهرت بنية كيانية سياسية ـ جماهيرية في آن معاً، لعبت دوراً مؤثراً في تطوير شخصية سياسية للفلسطينيين في الابعاد الثلاثة: الوطنية والقومية والدولية، وقد لعبت القاهرة أدواراً متناقضة في هذا الاطار، الى جانب كل من البعث وحركة القوميين العرب، لكن الصفة العامة كانت ايجابية عكست نفسها في تنامي دور الاتحاد وبروزه في العمل الوطني الفلسطيني، وهو ما لم يجعل الاتحاد بعيداً عن ممارسة دوره باعتباره منظمة نقابية تهتم بقضايا القطاع الطلابي ومشكلاته (ص ٨٠ ـ ٨١).

وأفرد الكتاب حيزاً من الحديث عن «الاتحاد العام لطلبة فلسطين» ونشاطات الاتحاد ودوره الخاص في مصر وفي أوساط الجالية الفلسطينية هناك التي عايشت أهمّ وأشد الاحداث الطلابية في الجامعات المصرية ابّان عهد السادات، حيث جرت على مدار سنوات متتالية أحداث عنف نتج عنها قتلى وجرحى ومعتقلين ومطرودين من مصر ومفصولين من الجامعات وذلك خلال عقد السبعينات وفيها الاضرابات الطلابية في العام ١٩٧٢، ثم حرب تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٧٣، وأحداث كانون الثاني ( يناير ) ١٩٧٧، ثم احداث تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٧٧، حيث انفجرت غضبة الطلبة الفلسطينيين اثر زيارة السادات للقدس، ممّا ترتب عليه طرد عشرات الطلبة من الجامعات، وابعاد الكثيرين للخارج، واغلاق مقرات الاتحاد العام لطلبة فلسطين (ص ٨٣ ـ ٨٥).

الفصل الخامس من الكتاب عنوانه «البحث عن المجتمع»، ويدل العنوان على المحتوى، فقدّم الكتاب بحثاً تفصيلياً في أربع بنى اجتماعية مهنية هي: «الاتحاد العام لعمّال فلسطين» ثم «الاتحاد العام للمرأة

الفلسطينية» و«الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين»، واخيراً «جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني». وأفرد في اطار كل واحدة من البنى الاربع حيزاً، تناول فيه وجودها في مصر، وتطور عملها في أوساط الجالية الفلسطينية هناك، والعلاقات التي قامت بين فروع هذه البنى والسلطات المصرية التي مرّت في مد وجزر ولا سيما في العقدين الاخيرين (ص ٨٦ ـ ١٠٦).

الفصل السادس «الفرصة في المنفى» يمثل انتقالاً نوعياً في الكتاب الذي اختار بحث عينات عن «الفلسطينيين في العالم العربي». فبعد ان قدّم نموذجاً عن مصر، انتقل، في هذا الفصل، ليقدم لنا نموذج الكويت. فبدأ في تقديم لوحة بانورامية عن «المجتمع السياسي» و«الاقتصاد»، منتقلاً بعدها الى «بداية الهجرة الفلسطينية» و«الكويتي وغير الكويتي»، ثم الى «البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية للجالية الفلسطينية في الكويت» و«التطور الاقتصادي والتعليمي» للفلسطينيين. وعلى مدار هذه العناوين التي احتلت القسم الاكبر من الفصل السادس (ص ١٠٧ ـ ١٢٠)، مهّد الكتاب للحديث عن العلاقات الفلسطينية ـ الكويتية قبل ان يدخل في صلب الحديث عنها تالياً، موضحاً أن السمة العامة للعلاقات كانت ايجابية وطيبة بفعل عوامل عدّة، ومن طبيعة معقّدة، لعلّ من اهمها قدم وجود الجالية الفلسطينية في الكويت، ثم حجمها وتأثيراتها في دائرة اتخاذ القرارات. وقد أتاح ذلك حرية الحركة للفلسطينيين عبرت عن نفسها بنشاط متعدّد الوجه، أبرزه نشاط سياسي واضح لـ م.ت.ف.، والمنظمات المنضوية في اطارها وأبرزها حركة «فتح» التي كان مقرّها الاساسي الكويت، قبل ان تنتقل الى دمشق في العام ١٩٦٦.

وعلى الرغم من الطابع الودي والطيب الذي طبع علاقات الحكومة الكويتية مع م.ت.ف.، فان مخاوف نشأت وتطوّرت في الاوساط الكويتية والفلسطينية منذ أواسط عقد السبعينات، وأخذت طريقها لتصير أزمات طارئة في هذا الميدان أو ذاك، ومنها موضوع الاقامات والتعليم والعمل وغيرها، وهي موضوعات تم حلحلة بعضها بجهود مشتركة بين المنظمة والحكومة الكويتية، ولكن لم تؤد الى انكفاء الهواجس سواء في أوساط الكويتيين أو الفلسطينيين، وأعاد الكتاب أسباب هذه الهواجس والمخاوف الى الظروف السائدة في المنطقة.

الفصل السابع، وخصصه الكتاب للحديث عن «العمال» و«النساء» ونشاط فرعي المنظمتين في الكويت اعتباراً من الفترة التأسيسية (تأسس الاتحاد العام لعمال فلسطين العام ١٩٦٤) و(تأسس الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية العام ١٩٦٥)، وحتى العام ١٩٨٧، مقدماً أبرز التطورات التنظيمية والسياسية في حياة هاتين المنظمتين في أوساط الجالية الفلسطينية، وبخاصة لجهة تطور العضوية ومساهمة الفروع المالية والاجتماعية والسياسية في النشاطات المركزية لاتحادي العمال والمرأة (ص ١٢٥ ـ ١٣٦).

ووفقاً لما تقدّم من حيث تناول فروع المنظمات الشعبية الفلسطينية الثلاث في الكويت، مضى الفصل الثامن من الكتاب، حيث تناول، أولاً «الطلبة»، مبيّناً ان تأسيس فرع الاتحاد العام لطلبة فلسطين هناك تم في العام ١٩٦٩، وضمّ في البداية مجموعة قليلة، ما لبثت ان بدأت في الاتساع لتصير بالمئات. ومع التطور العددي كانت تتطوّر أهمية الفرع ونشاطاته النقابية والثقافية والاجتماعية، وهو في ذلك يشبه فرع الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين في الكويت الذي قام، هو الآخر، بنشاطات مشابهة في اطار عمل سياسي موظف في خدمة القضية الفلسطينية، وفرع اتحاد المعلمين تأسس، هو الآخر، في العام ١٩٦٩، ولكنه بدأ ـ خلافاً لفرع اتحاد الطلبة ـ بأعداد كبيرة بسبب من ضخامة عدد المعلمين الفلسطينيين في الكويت (كانوا ٢١٠٠ معلّم يشكّلون نصف عدد المعلمين في الكويت العام ١٩٦٤)، والذين وصل تعدادهم في فرع الكويت الى خمسمئة عضو العام ١٩٨٢ (ص ١٣٧ ـ ١٤٥).

وخلافاً لما كان عليه الوضع في فرع جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني، فان فرع الجمعية في الكويت، الذي تأسس بمبادرة من م.ت.ف.، في كانون الثاني ( يناير ) ١٩٦٩، قام بمهمة أساسها جمع التبرّعات والقيام بنشاطات اجتماعية وتثقيفية، وهو بهذا المعنى لم يقدّم أية خدمات طبية بسبب من وفرة الخدمات الطبية الموجودة في الكويت ونوعيتها المميّزة وعموميتها التي تشمل أبناء الجالية الفلسطينية هناك (ص ١٤٥ ـ ١٤٧).

الفصل التاسع من الكتاب تحت عنوان: «الهوية المطموسة، الهوية المرفوضة»، وهو تناول الفلسطينيين في الاردن، وتطوّرات العلاقة بين الطرفين، منذ نكبة العام ١٩٤٨، وصولاً الى أواخر عقد الثمانينات، وما نتج عن هذه العلاقة من ايجابيات وسلبيات خصّت القضية الفلسطينية في العلاقة مع الاردن سلطة وشعباً.

وبـدأ الفصل موجزاً «الميّزات الاساسية للمملكة الهاشمية» وفيها العدد الاكبر من اللاجئين، والفوارق الجوهرية بين ضفتي نهر الاردن، والدور الخاص للجيش الاردني، وطبيعة التركيب الاقتصادي، ومهّد ذلك كله الى الدور الذي قامت به الاغلبية الفلسطينية في تطور المملكة بعد العام ١٩٤٨.

ان البانوراما التي قدمها الكتاب، في الفصل التاسع، جديرة بالاهتمام وهامّة، من أجل فهم الاشكاليات الماثلة في قاع الكيان الاردني ـ وهو بمعنى ما ـ كيان فلسطيني بسبب العدد الكبير من الفلسطينيين الذين يعيشون فيه، ولكن في حقيقة الامر، يبدو الوضع خلافاً لذلك، فالاردن كيان اردني، أو هكذا يراد منه ان يكون حيث ينبغي على الفلسطينيين هناك ان يتحولوا الى أردنيين، بالرغم من أنهم يراوحون ما بين ٦٠ و٧٠ بالمئة من السكان.

ان موضـوع استيعـاب الفلسطينيين في الكيان الاردني أمر أشارت اليه المؤلفة بوضوح عندما تناولت «الجيش الاردني» الذي هو «الدعـامة الاساسية للنظام الهاشمي» وهو، في الوقت عينه، المناط به استيعاب الفلسطينيين، وقد توالت المحاولات منذ أيام غلوب باشا. وأشارت المؤلفة الى الدور الذي لعبه الفلسطينيون في تنمية الاقتصاد الاردني ووضعه على قاعدة احداث تبدّلات دراماتيكية في بنية المجتمع الاردني ودوره.

ولحـظ الفصل التطوّر السياسي لشرقي الاردن من امارة الى مملكة، وجرى التركيز على التطور الخاص للفلسطينيين من خلال احساسهم بالكيانية، بل وعملهم لايجاد صيغ دنيا منها مجسّدة في جمعيات، هو أمر وصل الذروة في أواسط الستينات ـ مترافقاً مع ميلاد م.ت.ف. ومنظمات أخرى منها «فتح» ـ عندما تشكّلت في الضفة الفلسطينية وحدها ٣٠ جمعية خيرية في العام ١٩٦٥، في ما كانت عملية تأسيس الجمعيات أقل من ذلك بكثير، وفي أحسن السنوات (١٩٥٦)، بلغ عدد الجمعيات المشكلة في الضفة ست جمعيات فقط، وهو ما تكرّر في العام ١٩٦٦ (ص ١٦٦).

وقدّم الفصل العاشر عرضاً موجزاً لتطوّر ثلاثة كيانات اجتماعية فلسطينية في الاردن وهي اتحاد النقابات واتحاد المرأة وجمعية الهلال الاحمر الفلسطيني متناولاً الاول منها تطوّر الحركة العمالية والنقابية منذ ولادة جمعية العمال العربية الفلسطينية العام ١٩٢٥، الى ولادة اتحاد نقابات العمال في الاردن العام ١٩٥٤، والذي هو منـظمـة فلسـطينيـة ليس لأن نسبـة الفلسطينيين أكثر من نصف سكان الاردن، بل لأن نسبة العمال الفلسطينيين هي أكثر من نسبة نظرائهم الاردنيين. وأضافت المؤلفة الى ما سبق حديثاً عن «النساء» وبلورتهن كيـاناً اجتماعياً بدأ مع المحاولات الاولى والعائدة الى العام ١٩٢٩، عندما أسّست جمعية النساء العربيات الفلسـطينيـات، وتـوالت بعـدهـا الجمعيات المتخصّصة، ومثلها مثل المنظمة العمالية التي أسقطت الصفة «الفلسطينية» بعد ضمّ الضفة الى شرقي الاردن، ثم انكفأت الجمعيات عن المساهمة في العمل الوطني مقتصرة على بذل جهود في ميدان الخدمات الاجتماعية، وهو الوضع الذي استمر حتى العام ١٩٦٥، عندما ولد «الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية» في أعقاب مبادرة انطلقت من القدس وشملت التجمّعات الفلسطينية في بلدان عربية عدّة؛ وبـذلك سارت الحـركـة النسـائية في اتجاه المساهمة المنظمة في اطار العمل الوطني في نطاق م.ت.ف. والمنظمات المنضوية في اطارها (ص ١٨٣ ـ ١٩٨).

ومثل غيرها من المنظمات التي أقامها الفلسطينيون في الاردن، قامت جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني، التي يعود أساسها ـ كما تشير المؤلفة ـ الى انها قامت على أساس نواة «خدمات فتح الطبية»، وتحوّلت الى جمعية بفعـل المتـطوعـين الذين انخرطوا في عملها باختصاصات متعدّدة، فصارت مؤسسات مؤهلة لتقديم خدمات للفلسطينيين والاردنيين توازي أوتزيد عن الخدمات التي تقدمها وكالة الغوث (الانروا) (ص ١٩٩ ـ ٢٠٢).

وقـدّم الكتـاب، في فصله الحادي عشر، عرضاً عاماً لواقع «التعبئة في مجال التعليم»، وهو يعني بداهة «المعلمون» ثم «الطلبة» في واقع محدّد هو الوضـع في الاردن. وقد استولدت الحاجة من نشاط المعلمين هناك في المواجهة مع وكالة الغوث بروز «الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين» في بداية العام ١٩٦٩ بمبادرة من قيادة م.ت.ف. وأضافت المؤلفة تفاصيل هامة حول تطور النشاط الطلابي في الاردن وفي أوساط الفلسطينيين على نحو خاص مما أدّى الى بلورة تنظيمين للحركة الطلابية الاردنية في أوائل عقد الستينات، وتطور العمل في الساحة الطلابية، تالياً، على مدار العقدين التاليين في حركة نضال سياسي ـ مطلبي يعبّر عن الاحتياجات الطلابية المهنية والسياسية (ص ٢٠٣ ـ ٢١٥).

وتناول القسم الثالث من الكتاب «خلاصات» هي الفصل الثاني عشر وهو الاخير، وشملت عناوينه الفرعية «التنوع في الشتات» التي وجدت المؤلفة ترجمتها في فرض تلاوين الشتات وتأثيراتها على الكيانات الفلسطينية التي برزت في مجرى الكفاح الوطني وفي ميدان النضال المطلبي والاجتماعي القطاعي. ثم هناك عنوان آخر هو «اعـادة النـظر في اطار الهامشية»، وهناك أكثر من سبب لذلك كما أشارت المؤلفة، ولكن كانت هناك، دائماً، صعوبات ومشاكل جدية ذاتية وموضوعية قادت الى بروز خلل في «الهامشية» و«اطارها». وقد ساقت المؤلفة أمثلة عن «تطبيق اطار الهامشية» في بلدين هما سوريا ولبنان. (ص ٢١٩ ـ ٢٣٣).

ومن دون ان تصدر المؤلفة حكماً نهائياً على عملها ـ حسب الحالات المختارة ـ أكدت انه «لا يمكن التنبؤ، على نحـو حازم، بمستقبـل النضـال الفلسـطيني للفـوز بحق تقرير المصير، وهو الحافز الاساس لقيام هذه المؤسسات»، ثم أشارت الى انه «كان للمؤسسات التي تناولتها هذه الدراسة دور رئيس في قيام الحركة الوطنية الفلسطينية من جديد بعد العام ١٩٤٨، وفي سعيها نحو اقامة كيان وطني سياسي» (ص ٢٣٤).

وان كان لا بدّ من كلمة ختامية، يمكن القول اننا أمام كتاب يستحق القراءة، وهو يمثّل اضافة نوعية الى المكتبة الفلسطينية والعربية حول جانب لم يشبع دراسة وبحثاً من جوانب القضية الفلسطينية.

فايز ساره

# الولايات المتحدة الاميركية والصراع العربي ـ الاسرائيلي

أقام المركز الفلسطيني للدراسات السياسية ـ الذي يرأسه الدكتور هشام شرابي، في واشنطن، مؤتمره السنوي الأول في الخامس من حزيران ( يونيو ) ١٩٩٢ تحت عنوان «الولايات المتحدة الاميركية والصراع العربي ـ الاسرائيلي». وشمل المؤتمر جلستين شارك فيهما عدد من الأساتذة والخبراء المتخصصين في الشرق الاوسط، هذا بالاضافة الى محاضرة القاها الوزير الاردني السابق، عدنان ابو عودة.

الجلسة الاولى حملت عنوان «مخاطر احتلال طويل الأمد» شارك فيها كل من عضو المجلس الوطني الفلسطيني، د. محمد الحلاج، د. ايغال ارنس (نجل موشي ارنس وهو من أعضاء حركة السلام الآن الاسرائيلية)، والصحفي الاردني رامي خوري.

تناول الحلاج موضوع أثر الاحتلال الاسرائيلي على المجتمع الفلسطيني، وفنّد المقولة الاسرائيلية التي كانت سائدة في الولايات المتحدة الاميركية، وهي ان الاحتلال الاسرائيلي هو احتلال انساني. وأكد ان الاحتلال الاسرائيلي هو احتلال قمعي أقيم على العنف، وعلى احتلال الارض، وانتهاك حقوق الانسان، وعدم التقيّد بأي قيم انسانية. وقال: «اننا اعتدنا عندما نتحدث عن آثار الاحتلال بأن نقدّم قوائم احصائية لمصادرة الارض وهدم البيوت الى آخره من الممارسات الاسرائيلية القمعية والتي أصبحت موثقة جيداً في ملف هذا الاحتلال البغيض»، وأضاف الحلاج أنه، في هذه المرة، سيركز على أثر الاحتلال الذي دام ٢٥ عاماً على الجانب الاجتماعي للانسان الفلسطيني، وكيف قلبت بنتائج هذا الاحتلال المفاهيم الاجتماعية للمواطن الفلسطيني رأساً على عقب بهدف حل وتفكيك المجتمع الفلسطيني وطمس هويته العربية واقامة مجتمع مهاجرين يهود سوفيات وغيرهم مكانه في فلسطين؛ وهذه هي الفلسفة الاساسية للحركة الصهيونية.

وبعد أن شرح الحلاج بالتفصيل تلك النتائج، قال انه يخالف تماماً المقولة التي أوردها النائب السابق لرئيس بلدية القدس، ميرون بينبنستي، والتي تقول ان الاحتلال قد تجاوز الساعة الثانية عشرة وأنه لا يمكن انهاؤه. ونبّه الحلاج المسؤولين الفلسطينيين المعنيين بعملية السلام من خطورة أن يتحوّل النزاع العربي ـ الاسرائيلي الى نزاع فلسطيني ـ اسرائيلي يمكن ادارته والتحكّم في مخاطره. واختتم قائلاً انه من الخطأ ان تستمر الولايات المتحدة الاميركية بتقديم الدعم المالي لاسرائيل لأنه اذا ما استمرت الاخيرة في بناء المستوطنات، فانه لن يكون هناك حل عادل للنزاع.

تكلم بعد ذلك د. ايغال ارنس حيث ركّز على أثر الاحتلال على اسرائيل وقال انه يمكن تتبّع مرحلتين مرّ فيهما الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية هما من ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣، و١٩٧٣ وحتى الآن. وأضاف بأن الفترة الاولى كانت فترة نشوة الانتصار والهستيريا التي صاحبت الاحتلال. أمّا الفترة الثانية فقد رأى فيها بعض الاسرائيليين امكانية الانسحاب مقابل الاعتراف بدولة اسرائيل، بينما رفض اليمين الاسرائيلي هذا المبدأ وأخذ يروج لمعتقداته الايديولوجية وحقه في كل أرض ـ اسرائيل، وهذا ما كان يمثّله اسحق شامير واليمين على وجه العموم.

أضاف ارنس بأن الاحتلال جلب الى المجتمع الاسرائيلي من الارض المحتلة انماطاً جديدة للادارة العسكرية ولأجهزة المخابرات، حيث أصبح الاسرائيليون أنفسهم محط أنظار هذه الاجهزة. وكذلك صعّد الاحتلال الاتجاهات العنصرية الحاقدة ضد العرب عموماً وحتى ضد عرب اسرائيل. وأضاف بأن الاحتلال وممارساته أدّت الى تشريع التعذيب في التحقيق، والى تغيير في قيم محكمة العدل العليا الاسرائيلية التي أصبحت تنظر

بمعيارين للقضايا التي تعرض عليها اذا ما كانت هذه القضايا متعلّقة بالعرب. وأورد أمثلة كثيرة للدجل الذي بدأت تمارسه أجهزة الاحتلال ومحاولات التبرير الراهنة له.

ولاحظ عدم تأييد الحكومة الاسرائيلية حق العودة للفلسطينيين، وأن هذا الحق هو حكر على اليهود فقط. أمّا ارنس نفسه فقد قال انه شخصياً يؤيد حق العودة للفلسطينيين ضمن تسوية سياسية شاملة للنزاع العربي ـ الاسرائيلي على ان تناقش تفاصيل هذا الحق، ويتمّ الاتفاق عليها بين الاطراف المعنيّة.

تناول ارنس الاثر الاقتصادي للاحتلال، وقال: «أصبحت الارض المحتلة، في البداية، مصدراً للأيدي العاملة الرخيصة، وأصبحت، أيضاً، سوقاً للمنتوجات الاسرائيلية، أمّا في ما بعد، وخاصة في نهاية عقد السبعينات، أصبح الاحتلال مكلفاً، ممّا أدّى الى اعتماد أكبر على الولايات المتحدة الاميركية في تجاوز الازمات الاقتصادية ولا زال هذا الاعتماد في تنام حتى اللحظة الحالية». واختتم قائلاً انه في ظل هذا الوضع ليس غريباً ان تكون محاولات الضم غير مقبولة من كثير من الاسرائيليين، وان العديد من مساكن المستوطنات لا زالت خالية، وان كثيراً من المهاجرين الجدد يرفضون الذهاب الى هذه المستوطنات، وكذلك فان اليهود، الآن، لا يتجرؤون حتى الذهاب الى القدس الشرقية. وأضاف انه يعتقد بأن تسوية تشمل انسحاباً اسرائيلياً من على الارض المحتلة سيكون لها قبول لدى العديد من الاسرائيليين، وان على هؤلاء ان يقوموا بالضغط لاقناع القيادة الاسرائيلية بمثل هذه التسوية.

امّا رامي خوري فقد تحدّث عن أثر الاحتلال طويل الأمد على المنطقة، وقال انه لا يمكن النظر فقط الى نتائج هذا الاحتلال منذ العام ١٩٦٧، بل يجب النظر الى هذا النزاع على انه نزاع قديم يبلغ عمره حوالى المائة عام. وأضاف بأن طبيعة وكثافة وحدة الاحتلال كان لها أثر كبير على المنطقة بشكل عام، وعلى الفلسطينيين بشكل خاص. لقد أظهر الاحتلال نقاط ضعف الانظمة العربية وشجّع الاتجاهات العسكرية فيها، وأدّى الى محاولات الحكومات السيطرة التامة على شعوبها. وقد عزا خوري ما أسماه «بالعنف والجنون» الذي يسود منطقة الشرق الاوسط الى الاحتلال الصهيوني؛ إذ عمد الاحتلال الى انكار، بل الغاء الهوية الفلسطينية وجلب العار والاذلال على القوى الوطنية العلمانية وعلى القوى الدينية. وكان للاحتلال، أيضاً، أثر بالغ على الكرامة السياسية لكل المنطقة، وأدى الى ازدياد الارهاب، وازدياد سيطرة الدولة على حياة الفرد. كما أدّى، أيضاً، الى ازدياد النزعة العسكرية المبالغ فيها لأنظمة المنطقة حيث تنفق الانظمة العربية ٢٦ بالمئة من تكاليف التسليح التي ينفقها العالم بأسره. وهناك ١٥ جندي لكل الف من السكان العرب. وكان لهذه النزعة العسكرية أثر واضح في تدمير الاقتصاديات العربية.

وأكد رامي، في ختام حديثه، ان القضية الفلسطينية تبقى هي الخيط الذي يطول جميع الانظمة العربية حيث أصبح الشعب العربي يسأل: لماذا هزمت اسرائيل العرب؟ ولماذا أصبحت حياتنا سيئة؟ لماذا فشلت الانظمة؟. ثم انهى خوري كلامه قائلاً: «كان للانتفاضة الفلسطينية أثر بالغ في يقظة الشارع العربي، وأعادت هذه اليقظة حرب الخليج التي أوضحت خطورة التهديد العسكري الغربي للمنطقة. وبالرغم من كل شيء، تبقى القضية الفلسطينية هي القضية المركزية في المنطقة ولدى الرأي العام».

بعد ذلك، القى عدنان ابو عودة محاضرة بعنوان: «الشرق الاوسط في ظل انتهاء الحرب الباردة» استعرض فيها منجزات حركة القومية العربية في عقدي الخمسينات والستينات، وكيف جاءت الناصرية وأصبح جمال عبدالناصر هو القائد الوطني القومي، وأصبحت شعارات الحرية والوحدة وتحرير فلسطين هي مقياس نجاح أي قائد وطني. وأشار الى انه في فترة المد الوطني والقومي نسيت مسألة حقوق الانسان وبررت الاغتيالات والاعتقالات في عيون الشعب باسم الوطنية والقومية. وأفاقت الحركة الوطنية والقومية على هزيمة حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧ التي كادت تقضي عليها. ولكن بفضل ظهور حركة الفدائيين الفلسطينيين استطاعت الانظمة الوطنية والقومية ان تلملم جراحها وتستمر في مسيرتها مواجهة تغييرات أساسية تمثّلت في تجسيد حقيقة الاقليمية، وطغيان المصلحة الوطنية على المسألة القومية،

وعدم حل القضية الفلسطينية.

وقال ابو عودة، ان مصر هي التي وضعت قوانين اللعبة في عقدي الخمسينات والستينات، وكذلك في عقدي السبعينات والثمانينات، وعاد الرئيس أنور السادات بمصر الى النهج الاقليمي ولم يعد اهتمامه كبيراً بالنهج القومي مما كان له أثر بالغ على جميع القضايا العربية، وتكلم عن اتفاقيتي كامب ديفيد، وحرب الخليج وأثرهما على المنطقة.

ثم لخّص ابو عودة وضع المنطقة العربية في ظل انتهاء الحرب الباردة قائلاً: «بعد انتهاء الحرب الباردة وجدت المنطقة العربية نفسها عند مفترق طرق، حيث يسود فيها ثلاثة اتجاهات هي: اتجاه علماني ممثل غالباً في حزب واحد يقوده أناس متعلمون ولكنهم عاجزون عن انتشال المنطقة من أزماتها، وذلك لأن النموذج السوفياتي كان ركناً هاماً في تصورهم. وبذا يمكن القول بأن نداء اليسار باقامة الوحدة العربية قد فشل. أمّا الاتجاه الثاني فهو القوى الاسلامية. والجديد في هذا الامر ان قيادات هذا الاتجاه متعلمون في الغرب، ومطلعون على آخر التطورات العلمية والتقنية، ويتقنون اللغات الاجنبية، وأنهم على استعداد للبدء في حوار مع الغرب. أمّا الاتجاه الثالث فهو اتجاه وسط يتزعمه أناس تبنّوا مبادىء الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان. ويعاني هذا الاتجاه من مشاكل، أيضاً، لأنه غير مطلع تماماً على التحرّكات السياسية والشعبية التي تسود المنطقة. ورأى أبو عودة ان الفرص سانحة أمام هذا التيار الوسط للسيطرة على السلطة ومواجهة التيار الاسلامي.

أمّا الجلسة الثانية وكانت تحت عنوان «الشرق الاوسط والولايات المتحدة الاميركية» وتحدث فيها كل من عضو الكونغرس السابق، ديفيد باون، وغراهام فولر الذي كان أحد كبار المحللين السياسيين السابقين في وكالة المخابرات المركزية، والمحامية اليهودية الاميركية، ريتا هاوزر.

جاءت مداخلة باون تحت عنوان: «الكونغرس الاميركي والشرق الاوسط»، أكد فيها ان زمام المبادرة في مجال السياسة الخارجية الاميركية في الشرق الاوسط يقع ضمن اختصاصات الجهاز التنفيذي (الادارة الاميركية) وليس ضمن اختصاص الجهاز التشريعي (الكونغرس). وألقى نظرة سريعة على القرارات التي كان يصدرها الكونغرس حيال الشرق الاوسط في العقدين الاخيرين، وأورد كثيراً من مشاريع القرارات التي كانت تهزم لأنها لا توافق مزاج اللوبي الاسرائيلي (ايباك).

وقال باون انه بالرغم من أهمية المبالغ المالية التي يتلقّاها أعضاء الكونغرس من اللوبي الاسرائيلي. الّا ان المال لم يكن، في يوم من الايام، العامل الوحيد الذي يؤثر على طريقة التصويت التي يمارسها أعضاء الكونغرس. وقال بأن تغلغل المجموعات اليهودية في المجتمع الاميركي وفهمها التام للنظام الاميركي يعطيها ميزة الحركة وتحقيق أهداف أكثر من غيرها. وطالب عضو الكونغرس العرب الاميركيين بضرورة تكثيف جهودهم والعمل على عرض قضاياهم بصورة مقنعة في الكونغرس، بالاضافة الى ضرورة تشجيع الجاليات العربية الاميركية في المشاركة في النظام السياسي والانتخابي الذي له أثر فعّال في صياغة السياسات الاميركية تجاه القضايا العربية وقضية الشرق الاوسط.

وتحدث فولر وكانت مداخلته تحت عنوان: «الشرق الاوسط والمصلحة الوطنية الاميركية» حيث قال، ان المصلحة الوطنية الاميركية في الشرق الاوسط كانت تتركّز، دائماً، على ثلاث قضايا هي: اولاً، أمن ضخ النفط؛ وثانياً، مواجهة المد السوفياتي في المنطقة؛ وأخيراً، مسألة أمن اسرائيل.

بالنسبة للنقطة الاولى، لم يهدّد أمن النفط أبداً حتى من قبل بعض القادة المتطرّفين. أمّا النقطة الثانية، فلم يعد لها مبرّر بعد انتهاء الحرب الباردة. أمّا النقطة الثالثة، فرأى المتحدث ان اسرائيل قادرة على المحافظة على أمنها، وبدء التحالف الاستراتيجي الاميركي ـ الاسرائيلي يتعرّض الى الضعف بعد انتهاء الحرب الباردة.

وتساءل فولر عن النظام العالمي الجديد ما هو هذا النظام؟ وأجاب قائلاً: «بعد انتهاء الحرب الباردة أصبحت المصالح الوطنية لكل دولة واضحة وهذا هو النظام الجديد». والسؤال، الآن، هو: ما هي المصلحة الوطنية الاميركية في ظل هذا النظام الجديد؟ رأى فولر هذه المصلحة كما يلي:

١ ـ يبقى استمرار ضخ النفط عنصراً هاماً، ومع ذلك لم ينقطع ضخ النفط حتى خلال أزمة وحرب الخليج. ولذا، فانه يجب عدم تضخيم هذا السبب، والحقيقة ان هذا السبب يستخدم لأغراض أخرى.

٢ ـ الاستقرار في المنطقة لا زال عنصراً هاماً، أيضاً، للمصلحة القومية الاميركية. ولتحقيق هذا الهدف لا بدّ للولايات المتحدة الاميركية من تأييد حق المصير لشعوب المنطقة، وتأييد حقوق الانسان، والتوجّه للديمقراطية بدلاً من تأييد الحكّام المطلقين.

أمّا بالنسبة للقضية الفلسطينية، فقال فولر: «انني أوافق بأنها القضية المركزية في المنطقة، وأنني أتابع القول انه لا يمكن للنزاع الفلسطيني ـ الاسرائيلي وللاحتلال الاسرائيلي الاستمرار في ظل الظروف الجديدة والنظام العالمي الجديد. ان اسرائيل تحتفظ بشعب كامل كرهينة، ولا أعتقد انه سيكون بوسع اسرائيل الاستمرار بنهج الاحتلال عينه، لأن هذا النهج يتناقض مع توجّهات العصر الحالي الجديد». وأضاف، بأن الاحتلال واستمراره غيّر طبيعة اسرائيل وألحق الضرر في علاقاتها مع الولايات المتحدة الاميركية. وقال: ان ادارة الرئيس جورج بوش تكرس جهدها من أجل التوصل الى حل، وانه متفاءل بامكان التوصل الى تسوية سلمية بين اسرائيل وجيرانها في خلال فترة سنتين مقبلتين. ولاحظ، ان مستقبل الدولة الفلسطينية يكمن في عملية السلام.

وبخصوص عملية السلام، قال فولر: «لقد بدأت عملية السلام ولا يمكن ايقافها؛ وقد أدرك اليمين في اسرائيل ذلك تماماً. ولذا فقد طالب زعماؤه بعدم ذهاب شامير الى مدريد. ومن الواضح ان القيادة الفلسطينية بدأت تدرك ان هذه العملية على الرغم من صعوبتها، فانها سوف تؤدي، خطوة خطوة، الى قيام دولة فلسطينية في الارض المحتلة».

أمّا المحامية اليهودية الاميركية، ريتا هاوزر، فقد تحدثت عن «الرأي العام الاميركي وقضايا الشرق الاوسط»، وقالت ان الدلائل تشير، بوضوح، الى حدوث تغيير هام لصالح القضية الفلسطينية في الرأي العام الاميركي. ومن أهمّ أسباب هذا التغيير حدوث الانتفاضة الفلسطينية التي جاءت نتيجة للعديد من المخالفات الاسرائيلية، وبعد ان استلم الفلسطينيون زمام المبادرة لقضيتهم في أيديهم. ونوّهت الى ان الحكومة الاميركية لا تدرك مدى السرعة المذهلة التي تقوم بها الحكومة الاسرائيلية في بناء المستوطنات في الاراضي المحتلة وذلك لأن تجمّع الليكود يحاول منع حدوث أي تسوية عن طريق تغيير الحقائق والواقع على الارض. أمّا بالنسبة لمسألة ضمانات القروض التي كانت قد سعت اسرائيل للحصول عليها، قالت هاوزر بأن هذه أول مرة تقول ادارة اميركية لاسرائيل «لا»، وتتخذ موقفاً حاسماً حيال اقامة المستوطنات في الارض المحتلة.

ولا تعتقد هاوزر بأن موقف منظمة التحرير الفلسطينية من أزمة الخليج قد أثّر كثيراً، من الناحية السياسية، على القضية الفلسطينية، بل تعتقد أن الفلسطينيين قد تجاوزوا أزمة هذا الموقف. وأضافت بأن الشعور لدى الرأي العام الاميركي انه يجب ان يحل النزاع العربي ـ الاسرائيلي مع تحقيق العدالة للفلسطينيين.

وأشارت هاوزر الى ان الرأي العام الاميركي نظر باستهجان الى القيود الشديدة التي حاولت اسرائيل وضعها على تشكيل الوفد الفلسطيني. وكان لذلك أثر في ازدياد نظرة التعاطف مع الفلسطينيين لدى الرأي العام، وهذا يعني بوضوح ان الفلسطينيين كسبوا معركة العلاقات العامة لدى الرأي العام الاميركي. وكان لذلك، أيضاً، أثر واضح على الكونغرس الاميركي الذي أخذ يسوده، أيضاً، الشعور بضرورة حل المسألة الفلسطينية بطريقة تحقيق العدالة للفلسطينيين.

أمّا بالنسبة للانتخابات الاميركية، قالت هاوزر انه بغض النظر عمّن سينجح في هذه الانتخابات، فان السياسة الاميركية لن تتغيّر حيال هذه المسألة، وستسير على ما هي لوجوب تحقيق تسوية على شكل كونفدرالية مع الاردن. ولن تقدم أي ادارة اميركية جديدة على تغيير هذه السياسة بسبب تأييد الرأي العام الاميركي لها.

خليل فوطة

المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً

# اهتمامات كبيرة وملاحقة للمستجدات

تابعت الاوساط الفلسطينية الرسمية مجريات الانتخابات الاسرائيلية للكنيست الثالث عشر وأولتها قدراً من اهتماماتها، نظراً لتأثيراتها المحتملة على مسيرة السلام ككل، والمفاوضات الثنائية الفلسطينية ـ الاسرائيلية. وقد استدعت التطوّرات على الجانب الاسرائيلي والجولة السريعة التي قام بها وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، على المنطقة، وكذلك القضايا الفلسطينية الخاصة على صعيد المناطق المحتلة، اجتماع القيادات الفلسطينية غير مرة وعلى أكثر من مستوى لدرس المستجدات وبلورة موقف في مواجهتها.

فقد عقد المجلس الثوري لـ «فتح» يومي ٨ و٩ آب (اغسطس) ١٩٩٢ دورته العادية الثامنة وعلى جدول أعمالها نقطتان هما، الوضع السياسي الراهن في ضوء التغيّرات والتطوّرات المحلية والعربية والدولية؛ والوضع الداخلي لـ «فتح» ومتطلبات تطوير البنية لتأمين التصدي الناجح للمهمات (وفا، تونس، ١٠/٨/١٩٩٢).

استمع المجلس الى تقارير مفصلة قدّمها الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، حول الاوضاع السياسية وتطوّراتها على المستويات الفلسطينية والدولية؛ حول الانتفاضة وسبل دعمها وتطويرها، ومسيرة التسوية والتغيّرات المتوقّعة في ضوء انتخابات الكنيست الاسرائيلي. كما استمع أعضاء المجلس الى تقارير أخرى تقدّم بها أعضاء في اللجنة المركزية لـ «فتح»، وآخرون في مجلسها الثوري، حيث استعرضت الاوضاع العامة بصورة شاملة. وفي ختام الاجتماعات أصدر المجلس الثوري بياناً أكد فيه «التمسّك الحازم بالشرعية الدولية المتمثّلة بالقانون الدولي، وأحكام الميثاق، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، ومبادرة الرئيس الاميركي، جورج بوش، كمرجع أساس لمسيرة التسوية»؛ و«التمسّك بأن الشعب الفلسطيني هو مصدر السلطات والصلاحيات؛ وان ترتيبات المرحلة الانتقالية للسلطة الفلسطينية هي محطة توقف قصيرة المدى على الطريق النهائي؛ والتمسّك بقواعد القانون الدولي، واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، ومعاهدة لاهاي لعام ١٩٠٧، وقرارات الأمم المتحدة التي تعتبر المستوطنات انتهاكاً جسيماً لمبادىء القانون الدولي ، والعمل على تجاوز الظروف القسرية والشروط المجحفة التي رافقت انعقاد مؤتمر السلام في مدريد؛ والعمل على تصحيح التمثيل الفلسطيني بما يتلاءم وقرارات المجلسين الوطني والمركزي [الفلسطينيين]، بحيث يكون شاملاً لفلسطينيي الخارج والداخل، بما فيه القدس، وفي كلا مساري التفاوض الثنائي، والمتعدد، والعمل على اعادة الحوار الفلسطيني ـ الاميركي باعتبار م.ت.ف. هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني» (**المصدر نفسه**).

## موقف موحّد

عقدت القيادة الفلسطينية الموسّعة، وتضم أعضاء اللجنة التنفيذية، ورئاسة المجلس الوطني الفلسطيني، والأمناء العامين، وعدداً من الكوادر القيادية، دورة اجتماعاتها الطارئة في الفترة من ٢٠ ـ ٢٢ تموز ( يوليو ) ١٩٩٢، برئاسة ياسر عرفات، لدرس التطورات السياسية والمعطيات المستجدة وانعكاساتها على الساحة الفلسطينية. ولاحظ مراقبون غياب هذا النمط من الاجتماعات الموسّعة منذ فترة طويلة. وفُسرت العودة اليه مجدداً بحرص الجميع على حضور الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بعد مقاطعتها اجتماعات اللجنة التنفيذية للمنظمة؛ وكذلك، اشراك أوسع الأطر التنظيمية في مناقشات هامّة حول عملية السلام ومستجداتها. وتميّزت اجتماعات القيادة الفلسطينية بالحرص على صوغ موقف موحّد، عبّر عنه بيان صدر في ختام الاجتماعات، أكّدت القيادة الفلسطينية من

خلاله استعدادها للدخول الجدي في المفاوضات الثنائية المقبلة، جنباً الى جنب مع بقية الوفود العربية؛ ودعت الجانب الاميركي لاعادة الحوار مع م.ت.ف. «بعد ان أثبتت تجربة المفاوضات، ان القفز عن المنظمة ليس الاّ أوهاماً يجب ان تزول بزوال حكومة شامير» (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٩٩٢/٧/٢٧).

على صعيد الموقف من الانتخابات الاسرائيلية، رحّبت الاوساط الفلسطينية بنتائج الانتخابات، غير أنها أبدت تخوّفاً وحذراً عكستهما الدعوة الى التريّث والانتظار الى حين تبيّن المواقف التي ستتخذها الحكومة الاسرائيلية الجديدة برئاسة، اسحق رابين. فيما وجّه الرئيس الفلسطيني، عرفات، رسالة الى المؤتمر الاوروبي السابع للأمم المتحدة، حول القضية الفلسطينية، في العاصمة المالطية، فالتيا، أظهرت ان م.ت.ف. اعتبرت «ان الناخب الاسرائيلي صوّت لصالح السلام، ورحّبنا بهذا التغيير، الذي طال انتظاره، خاصة بعد سنوات الظلام السياسي والتطرّف الديني والسياسي الذي خلقته حكومات ليكود في المنطقة». وجاء في رسالة عرفات، أيضاً، «اننا، وفي الوقت [عينه]، نأمل ان تستطيع الحكومة الاسرائيلية الجديدة تلبية طموحات الناخب الاسرائيلي الذي صوّت لصالح السلام، فتقوم بتغيير جذري في السياسة الاسرائيلية لصالح السلام، والاّ لن يكون التغيير الذي حصل سوى تغييراً في الأسماء، خصوصاً وان رابين هو صاحب نظرية تكسير العظام لضرب الانتفاضة» (وفا، ١٩٩٢/٧/٢٨).

وعلّق أمين عام الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نايف حواتمة، على نتائج الانتخابات الاسرائيلية بقوله ان «الناخب الاسرائيلي فك ارتباطه بسياسة السلام الليكودي، بعد ان جربها خمسة عشر عاماً، وبعد ان فشلت وعود ليكود في فرض [سلامه] على شعبنا. الانتفاضة هي السبب الرئيس في هزيمة ليكود، فقد فشل في كسرها كما وعد المجتمع الاسرائيلي، وبات أمنه مهدّداً يومياً في العمق وفي قلب تل ـ أبيب، كما فشل ليكود في فرض الحكم الذاتي الاداري على شعبنا، ومقولة السلام مقابل السلام على العرب، رغم مرور ثمانية شهور على العملية التفاوضية» (**الحرية**، نيقوسيا، ١٩٩٢/٧/١٢).

وجواباً على سؤال حول مرحلة ما بعد شامير، وعن الاستراتيجية الفلسطينية تجاه سياسة رابين، أجاب رئيس الدائرة السياسة لـ م.ت.ف.، فاروق القدومي (أبو اللطف)، بقوله: «لن تختلف الاستراتيجية الفلسطينية في الأساس، والمبدأ، والجوهر، لكن السياسة اليومية، التي سوف تتعاطى معها تعتمد على سلوك وتصرّفات الحكومة الاسرائيلية. وهناك أسس للتسوية السياسية لا بدّ من العمل بموجبها. وتنصّ، بكل وضوح ـ حسب قرارات الأمم المتحدة في الجمعية العامة، وفي مجلس الامن الدولي ـ على ان تنسحب اسرائيل من كل الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة. دون هذا، لن تكون هناك تسوية عادلة، ولن يتوفّر الامن والاستقرار والسلام في المنطقة» (مقابلة مع فاروق القدومي، «فلسطين الثورة»، **مصدر سبق ذكره**، ١٩٩٢/٧/١٢).

الى ذلك، أكّدت أوساط سياسية فلسطينية، على ان أحد أهمّ القضايا التي ستقع في مركز الاهتمام السياسي لحكومة رابين «هي المحافظة على ان تبقى اسرائيل حليف الولايات المتحدة الاميركية الاستراتيجي في المنطقة، ممّا سيتطلب منها، بالضرورة، ان تكيّف نفسها مع المتغيّرات الدولية، ومع أولويات الاستراتيجية الاميركية تجاه المنطقة والعالم، مع الأخذ بالاعتبار تغيّر معايير قياس موازين القوى، وفي مقدم ذلك نمو المعيار الاقتصادي على حساب المعيار العسكري واستمرار تزايد قوة وأهمية أجهزة الاعلام الجماهيرية بالارتباط بثورة الاتصالات والمعلوماتية». وأضافت تلك الاوساط، بأنه ومن الخطورة بمكان، توصل اسرائيل الى حل للقضية الفلسطينية دون سواها من القضايا» (تيسير عاروري، **صوت الوطن**، نيقوسيا، ١٩٩٢/٨/١٥).

امّا بشأن سياسة الاستيطان الاسرائيلية الجديدة، فقد سارعت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. الى توجيه مذكرة الى الاطراف العربية والدولية المعنية بعملية السلام في الشرق الاوسط، حول قرار سلطات الاحتلال تجميد بعض أعمال الاستيطان أكدت من خلالها، بأن ما سمّي بالغاء العقود لبناء ٦٦٠٠ وحدة سكنية هو خطوة مسرحية أعلنتها

الحكومة الاسرائيلية الجديدة، حيث ان هذه العقود كانت مجرّد مشاريع وهمية وضعتها حكومة شامير، وكانت داخل أدراج مكتب الوزير السابق، اريئيل شارون ليس الاّ؛ وبأن الاستمرار في بناء أكثر من عشرة آلاف منزل لاستيعاب ما يزيد على ستين ألف مستوطن... هو مخطط حكومة شامير عينه، لاستيعاب المستوطنين والمهاجرين اليهود الجدد خلال السنتين القادمتين» (وفا، ٢٤/٧/١٩٩٢).

وفي السياق عينه، صرّح الناطق الرسمي باسم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، بأن حكومة اسحق رابين الجديدة «تقدّمت ببرنامج ملتبس في عدد من المسائل، أهمّها الاستيطان، الذي يتمسّك رابين باستمراره في ما يسمّيه المناطق «الأمنية»، وهي مناطق تبلغ مساحتها أكثر من ٥٢ بالمئة من مساحة الضفة [الفلسطينية] المحتلة. كما وان استئثار رابين، شخصياً، بالاشراف على مفاوضات الحكم الذاتي، بكل ما يمثّله من اتجاه ' صقري' وتمسّكه بعزل هذا الجانب من المفاوضات على الجبهات الاخرى المعنيّة، وعن تحديد التزام اسرائيلي مسبق بالانسحاب النهائي من كل الاراضي المحتلة، يؤشران لسياسة تقوم على الحلول الجزئية والمنفردة، وهو ما لا يمكن ان يكون لمصلحة الشعب الفلسطيني ولمصلحة الحل الشامل والمتوازن في المنطقة» (**الحرية**، ١٩/٧/١٩٩٢).

من جهة أخرى، أكد عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عبدربه، «ان القيادة الفلسطينية تعتبر قرار التجميد الجزئي المؤقت للاستيطان في الاراضي المحتلة الذي أعلنه رئيس الوزراء الاسرائيلي الجديد اسحق رابين، خطوة محدودة جزئية وغير كافية (**الحياة**، لندن، ٢٣/٧/١٩٩٢).

ودعت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، القيادة الفلسطينية في الداخل والخارج، للاجتماع المشترك لوضع استراتيجية تفاوضية جديدة منسجمة مع قرارات الشرعية الدولية والمجلس الوطني، وتوحيد الموقف الفلسطيني على أساس الايقاف الكامل للاستيطان السياسي والامني.

والربط بين الترتيبات المؤقتة وحق تقرير المصير، «بدلاً [من] التفاوض القائم على الترتيبات الانتقالية بموجب ورقة الدعوة الاميركية التي استجابت لسقف السلام الليكودي» (**الحرية**، ١٢/٧/١٩٩٢).

## جولة بيكر

تزامنت جولة وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، مع نتائج الانتخابات الاسرائيلية وفوز حزب العمل، ورأت أوساط اعلامية فلسطينية، ان جولة بيكر، أظهرت مدى الحرص الاميركي على تحقيق نتائج ملموسة في عملية السلام الجارية، خصوصاً على الجانب الفلسطيني، على ان تسبق هذه النتائج، الانتخابات الرئاسية الاميركية.

في هذا السياق، تحدث بيكر بوضوح، في حضور الوفد الفلسطيني المفاوض، عن ضرورة تهيئة الفلسطينيين أنفسهم لانتخابات مجلس الحكم الذاتي بمعناه الاداري، قبل تشرين الاول ( اكتوبر ) المقبل» (**القدس**، لندن، ٣/٨/١٩٩٢).

ورأت تلك الاوساط، ان الولايات المتحدة الاميركية، تحرص ولأسباب محض انتخابية، على تحقيق خطوة ملموسة في مسار السلام، من شأنها ان تشكّل علامة ايجابية بارزة في سياستها الخارجية، خدمة لمعركتها الانتخابية الراهنة. ولعله بات واضحاً، بأن هذه الخطوة لا تخرج من نطاق تحقيق خطوة أولية في مسار الحكم الذاتي الفلسطيني، ونقل السلطات، بمعناها الاداري (**المصدر نفسه**).

الى ذلك دعت أوساط اعلامية مطلعة، الى ضرورة عقد قمة عربية مصغّرة لدول الطوق، تهدف الى تقييم نتائج جولة بيكر والمطالب العربية «في ضوء ما وصلت اليه عملية السلام، والانقلاب السياسي في اسرائيل، ثمّ مواجهة الادارة الاميركية بذلك، في الوقت [عينه] الذي ستتم زيارة اسحق رابين لواشنطن» (مازن مصطفى، **الحوادث**، لندن، ٢٤/٧/١٩٩٢).

س. ش.

# تفاؤل حذر

حصل حزب العمل الاسرائيلي بزعامة اسحق رابين على الأغلبية في الانتخابات التي أُجريت في ١٩٩٢/٦/٢٣، وشكّل حكومة بقيادته. وقد دعا رابين في تصريحاته قبل وبعد العملية الانتخابية، وفي أول خطاب له بعد نجاح حزبه، الى وقف الاستيطان السياسي والاقتصار على الاستيطان الامني، والى جعل التسوية مع الفلسطينيين تحتل الأولوية على ما عداها في عملية السلام؛ كما وجّه دعوة الى قادة دول الطوق والفلسطينيين في الارض المحتلة الى زيارة القدس للتحادث بشأن السلام.

وقد أثار نجاح حزب العمل في الانتخابات ودعوات رابين ردود فعل في الأوساط الفلسطينية والعربية المعنيّة بعملية السلام، اتّسمت بالترحيب الحذر؛ فقد قال رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، فاروق القدومي (ابو اللطف): «ان سقوط [اسحق] شامير أمر مستحب لدينا، ومجيء رابين أمر مستحب للعرب؛ لكن تمييز رابين بين مستوطنات سياسية وأخرى أمنية غير مقبول لدينا... [انما] مهما كانت وجهة نظر رابين، فإن الاحداث ستفرض الوجود السياسي الفلسطيني، وسيجد نفسه أمام منظمة التحرير الفلسطينية... [و] الاستراتيجية الفلسطينية لن تختلف بمجيء رابين في الاساس والجوهر، لكن السياسة اليومية التي سوف تتعاطى معها تعتمد على سلوك وتصرّفات الحكومة الاسرائيلية [المقبلة]» (وفا، تونس، ١٩٩٢/٧/١٠)؛ وأكدت الناطقة باسم الوفد الفلسطيني الى مفاوضات السلام، د. حنان عشراوي، ان الموقف الفلسطيني ازاء مفاوضات السلام حول الشرق الاوسط «لا يتغيّر بتغيير الحكومة الاسرائيلية... [و] ان الفلسطينيين يصرّون على انتخاب مجلس تشريعي كامل الصلاحيات للدخول في الفترة الانتقالية في الارض المحتلة» (السلام، الجزائر، ١٩٩٢/٧/٢٣)؛ وقال الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في مقابلة مع وكالة «رويتر» انه «ينبغي على رابين، قبل كل شيء، وقف المستوطنات جميعها وليس المستوطنات السياسية كما يقول... [و] تحقيق تقدّم في محادثات السلام يعتمد على سياسات حزب العمل الاسرائيلي، واننا نتطلع لتحقيق أهداف شعبنا وفقاً للشرعية الدولية وقرارات الامم المتحدة» (الثورة، دمشق، ١٩٩٢/٧/٢)؛ وذكّر عرفات، في تصريح له في القاهرة، التي زارها في ١٩٩٢/٧/١١، بـ «ان صورة رابين لا تختلف عن صورة شامير، حيث ان رابين هو الذي ضمّ القدس الى اسرائيل، وشارك في ضمّ الجولان، وهو الذي كسّر عظام الاطفال الفلسطينيين، وأقام المستوطنات الاولى» (السلام، ١٩٩٢/٧/١٢). وأشار عرفات في تصريحه ايّاه الى أن ما قاله رابين قبل الانتخابات شيء، وما قاله بعدها شيء آخر. وردّاً على اقتراح رابين للحكم الذاتي الفلسطيني، قال عرفات «اننا نوافق على الحكم الذاتي ليس كما يريد شامير أو رابين، ولكن كما اقترح الرئيس [جورج] بوش في مفاوضات السلام، أي كخطوة أولى نحو حق تقرير المصير، ثمّ الانسحاب التامّ من الارض المحتلة، بما فيها القدس» (الدستور، عمّان، ١٩٩٢/٧/٧). وحول دعوة رابين لدول الطوق الى زيارة القدس، تساءل رئيس دائرة الاعلام في منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عبدربه «لماذا استثنى رئيس الوزراء الاسرائيلي من دعوته تلك قيادة الشعب الفلسطيني، أي م.ت.ف... [ان] هذا... تكرار للأخطاء نفسها التي ارتكبت، في السابق، من طرف القادة الاسرائيليين الذين كانوا، دائماً، يتجاهلون القيادة الفلسطينية» (المساء، الجزائر، ١٩٩٢/٧/١٦). أمّا حول أولوية التسوية مع الفلسطينيين التي طرحها رابين، فقد أوضح عضو الوفد الفلسطيني في مفاوضات السلام، د. صائب عريقات، انه «فُرض على الفلسطينيين المرور في عملية التسوية عبر مرحلتين: الاولى انتقالية مدتها خمس سنوات،

وفي بداية السنة الثالثة يبدأ الحديث عن المرحلة النهائية، لذلك فهناك خصوصية بالنسبة للجانب الفلسطيني، [في] حين تدخل الاطراف العربية الثلاثة الاخرى المفاوضات حول الوضع النهائي لقضاياها مباشرة» (**السلام**، ٥/٨/١٩٩٢)؛ وقد ذكرت مصادر صحفية ان منظمة التحرير الفلسطينية كلّفت الوفد الفلسطيني المشارك في مفاوضات السلام «اجراء اتصالات مع الحكومة الاسرائيلية... لبحث امكانية عقد لقاء على مستوى عالٍ بين المنظمة والحكومة الاسرائيلية لبحث مسيرة السلام، والعمل على ازالة أية معوقات تواجهها، الى جانب العلاقات الفلسطينية ـ الاسرائيلية، بكل جوانبها» (**السلام**، ١٤/٧/١٩٩٢).

سوريا أكدت تمسّكها بمواقفها، وربطت تطوّر الوضع نحو الأحسن، أو الأسوأ، بمواقف الحكومة الاسرائيلية الجديدة. ففي مقابلة مع صحيفة «الاوريان لوجور» اللبنانية، قال نائب الرئيس السوري، عبدالحليم خدام: «اذا أخذنا تصريحات رابين لا نستطيع ان نتفاءل؛ فهو يتمسّك باستمرار سياسة الاستيطان، ويتمسّك باحتلال الاراضي، وبالتالي لم يعط مؤشرات تدعو الى التفاؤل؛ ولكن، مع ذلك، المفاوضات ستستمر، وعندما يجتمع المفاوضون، عندئذٍ، نستطيع ان نحدد بالضبط ما اذا كانت الحكومة الاسرائيلية الجديدة ستقدم بشكل جدّي على تغيير سياسة شامير السابقة. لذلك من السابق لأوانه الجزم ان حكومة رابين ستخطو خطوات ايجابية وجدّية» (من مقابلة مع خدام، **الثورة**، ١٨/٧/١٩٩٢، ص ٣)؛ وسوريا، حسب تصريح وزير خارجيتها، فاروق الشرع، «متمسّكة بتنفيذ [قراري مجلس الامن الدولي] ٢٤٢ و٣٣٨ على جميع الجبهات لتحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة، يقوم على الانسحاب الكامل من [على] الاراضي العربية المحتلة، وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني» (**تشرين**، دمشق، ١٢/٧/١٩٩٢)؛ وأضاف، ان بلاده «تنتظر ان تتمسّك الاطراف الاقليمية والدولية بالتزاماتها تجاه مبادرة السلام التي تقدم بها الرئيس الاميركي، [وأعرب عن أمله] في ان تتواصل المفاوضات الثنائية وبجدية لكي تصل الى الغاية المنشودة» (**المساء**، ١٦/٧/١٩٩٢)؛ فما ظهر من مواقف اسرائيل، حتى الآن، قال الرئيس السوري، حافظ الاسد، في كلمته بمناسبة يوم الجيش، يدل «على انها تريد من العرب تسوية تحفظ لها الارض العربية المحتلة، وتمنحها القدرة على التوسّع متى شاءت التوسّع نتيجة تدفّق المهاجرين اليهود من العالم، وتمكّنها من الاستمرار في اغتصاب الحقوق العربية. ان هذا لن يكون أبداً لأنه أبعد ما يكون عن السلام، بل هو مصدر حقيقي للتوتّر ومقدّمة لحرب جديدة. لقد برهنّا أننا نريد السلام... والكرة، الآن، في ملعب اسرائيل، وهي التي يجب ان تقدم، الآن، الدليل على رغبة حقيقية في السلام» (من نص خطاب الاسد، **تشرين**، ١/٨/١٩٩٢، ص ١ و١١).

واعتبر لبنان، حسب تصريح وزير الخارجية، فارس بويز: «ان المفاوضات الماضية كانت صعبة وعقيمة، لأن شامير أراد عمداً ان تكون المفاوضات غير مثمرة». وأشار الى ان مجيء رابين الى السلطة «لا يعني ان السلام سيكون سريعاً، بل يمكن القول ان الشعب الاسرائيلي اختار طريقاً أقرب الى السلام» (**السلام**، ١٤/٧/١٩٩٢).

وعلّق وزير خارجية الاردن، كامل ابو جابر، على تصريحات رابين، بالقول «ان للاسرائيليين ان يصرحوا بما يشاؤون، ولكن هذا لا يعني نهاية المطاف، لأن هناك شروطاً لعملية السلام بموجبها دخل الاردن والاطراف العربية الاخرى المفاوضات... وفي مقدمها شمولية الحل وليس مجرد حلول جزئية» (**الدستور**، ٧/٧/١٩٩٢)؛ وصرّح مصدر أردني بأن بلاده «لا ترى مبرّراً لدعوة رابين للوفد الاردني المشترك الى القدس، ما لم يتمّ تحقيق نجاح بنّاء وحقيقي في المفاوضات، ومثول اسرائيل الواضح لقراري مجلس الامن [الدولي] ٢٤٢ و٣٣٨» (**الجزائر اليوم**، الجزائر، ١٦/٧/١٩٩٢)؛ لكن صحيفة «الاهرام» القاهرية ذكرت «ان الملك الاردني حسين بعث بتاريخ ٢٨/٦/١٩٩٢ برسالة الى رابين حملها وفد اردني في زيارة سرية [الى] تل ـ أبيب... [و] اتفق الوفد مع زعيم حزب العمل الاسرائيلي على عقد لقاء بين الملك حسين واسحق رابين يُجرى الترتيب له ليتمّ في ايلات أو العقبة» (**الشعب**، الجزائر، ٩/٧/١٩٩٢).

مصر التي رحّبت بفوز حزب العمل، قال رئيسها، حسني مبارك، في برقية التهنئة التي أرسلها لرابين، ان الاخير «حصل على تفويض شعبي لانتهاج السياسات التي تعزّز بناء

السلام الشامل في المنطقة... [و] ان القوى التي تشارككم الايمان بقضية السلام العادل القائم على احترام الحقوق والالتزامات المتبادلة تأمل [في] ان تشهد الاشهر [المقبلة] تحرّكاً نشطاً لاحياء جهود السلام، ووضعها في الاطار الذي يضمن وصولها، في أقرب وقت، الى الغايات المرجوة» (**الجزائر اليوم**، ١٦/٧/١٩٩٢)؛ وقال في تصريح له، انه يجب على اسرائيل «العمل أكثر في هذا الاتجاه للوصول الى اقناع الاطراف العربية بالتزام تل ـ أبيب بالسلام... [كما] انه يجب على العرب منح وقت كافٍ لرابين» (**السلام**، ٢٣/٧/١٩٩٢)؛ وأوضح مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية، د. أسامة الباز، «ان مصلحتنا، جميعاً، عرباً واسرائيليين، ان نتّجه، مباشرة، الى احياء جهود السلام، واستئناف المفاوضات بأسرع وقت ممكن» (**المصدر نفسه**، ١٤/٧/١٩٩٢)؛ وأكد وزير الخارجية المصري ان الاستقرار السياسي والامني «لن يتحقق في منطقة الشرق الاوسط اذا استمر الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية» (**المصدر نفسه**)؛ وعلى ذلك، فسياسة مصر، كما قال الباز، «تقوم على وجوب تحقيق تقدم ملموس على جميع الجبهات العربية دون استثناء... [فـ] لا بدّ من تحقيق تقدم حقيقي بالنسبة للمفاوضات الخاصة بالجولان مع تحقيق تقدم موازٍ للقضية الفلسطينية، وكذلك مع الاردن؛ امّا بالنسبة للبنان، فالأمر لا يحتاج الى مفاوضات، لأن على اسرائيل ان تلتزم بتطبيق قرار مجلس الامن [الدولي] ٤٢٥ الذي ينص على وجوب انسحابها من [على] الاراضي اللبنانية كافة، [من] دون قيد أو شرط» (**الشعب**، ١٣/٧/١٩٩٢).

وقد قوّم متحدّث باسم الخارجية المصرية، تصريحات رابين بالقول «ما دام رابين يواصل التفريق بين الاستيطان السياسي والاستيطان الامني، ويُصرّ، دائماً، على أهمية هضبة الجولان بالنسبة لأمن اسرائيل، ويرفض، أيضاً، انشاء دولة فلسطينية مستقلة، فان ذلك يعتبر، بالنسبة لمصر، دواعي للانشغال الأكبر... [حيث] ان عدّة شركاء عرب قد اصبحوا يشكّون في النوايا الحقيقية لرابين، ويخشون من أن تكون خطبه هي طريقة يمارس بها الضغط على العرب باعطائهم عروضاً يمكنها ان تظهر وكأنها تصالحية جداً أمام أعين الرأي العام الدولي، وخاصة الاميركي والاوروبي منه؛ ووحدها المواقف الاسرائيلية الجديدة في المفاوضات [المقبلة]، هي التي تسمح بمعرفة ما اذا كان رابين قدّم أم لا، خطاً حقيقياً لاقرار السلام في الشرق الاوسط» (**المساء**، ١٦/٧/١٩٩٢).

## الى واشنطن من جديد

حرّك مجيء حزب العمل الاسرائيلي الى السلطة جميع الاطراف المعنيّة بعملية السلام في الشرق الاوسط؛ فقد زار وزير الخارجية السوري القاهرة لـ «تبادل الآراء بين دمشق والقاهرة حول هذه المستجدات» (**الجزائر اليوم**، ١٤/٧/١٩٩٢)؛ وقال وزير الخارجية المصري، ان زيارة الشرع للقاهرة جاءت «في اطار مناقشة التطوّرات الاخيرة في المنطقة، وتأثيرها على عملية السلام، ودفع العملية نحو مسار أكثر فاعلية» (**المصدر نفسه**). كما زار الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، القاهرة في ١٢/٧/١٩٩٢، والتقى بالرئيس المصري، حيث قال مستشار الأخير، د. أسامة الباز «ان هذا اللقاء يهدف الى تعزيز التنسيق العربي وتعميقه، حتى يتمكّن الطرف العربي من بلورة موقف واحد، ويتخذ من المبادرات ما يسمح له بأن يطرح على اسرائيل تحدّي السلام طرحاً جديداً وديناميكياً» (**الشعب**، ١٣/٧/١٩٩٢)؛ وأوفدت م.ت.ف. الى عمّان، أيضاً، عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة، محمود عباس (ابو مازن)، الذي التقى وزير الخارجية الاردني، حيث صرّح الاخير بأنهما تحادثا في «مسألة التنسيق الأردني ـ الفلسطيني قبل اجتماع دمشق [لدول الطوق] المقرر في ٢٤/٧/١٩٩٢... كما تطرّقا الى الآثار التي من الممكن ان تترتب عن التغيّر السياسي الذي حصل في اسرائيل على المرحلة المقبلة من مسار السلام» (**المساء**، ١٦/٧/١٩٩٢).

وفي اطار الحركة التي ولّدها نجاح حزب العمل في الانتخابات الاسرائيلية، زار منطقة الشرق الاوسط وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، الذي أكد في مؤتمراته الصحفية «استمرار التزام الادارة الاميركية بمبادرتها التي عُقد على أساسها مؤتمر السلام في مدريد، سواء من حيث شمولية الحل، أو من حيث مرجعيته القائمة على تطبيق القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الارض في مقابل

السلام»؛ كما أكد، ثبات موقف بلاده «من مسألة منح ضمانات القروض الاميركية وارتباطها بوقف جميع المستوطنات الاسرائيلية، سواء في الجولان أم في الضفة [الفلسطينية] و[قطاع] غزة و[من] دون أي تمييز بين مستوطنات سياسية وأمنية» (**الثورة**، ٢٣/٧/١٩٩٢). وقوّم عضو الوفد الاردني الى مفاوضات السلام، فايز الطراونة، الموقف الاميركي، في ضوء جولة بيكر، بأن أبرز ما يميّزه «أولاً، الالتزام الاميركي بعملية السلام كدولة راعية للمؤتمر؛ ثانياً، عدم التمييز بين المستوطنات السياسية والأمنية حسب المقولة الاسرائيلية؛ ثالثاً، ان الموقف الاميركي يعكس جدّية واضحة في دفع عملية السلام كوسيط» (من مقابلة مع الطراونة، **تشرين**، ٢٥/٧/١٩٩٢، ص ٣)؛ في المقابل، قوّم بيكر نتائج جولته في المؤتمر الصحفي الذي عقده في دمشق بالقول: «لقد لمست لدى اجتماعي مع الحكومة الاسرائيلية الجديدة والممثلين الفلسطينيين ولقائي مع المسؤولين العرب في العواصم العربية التي زرتها، ان مجمل الاشارات ايجابية... وستكون هناك بعض الفرص الجديدة... [و] هناك اجتماع تنسيقي عربي... ويمكننا القول، ان جميع المؤشرات القادمة من عواصم الدول المعنيّة ايجابية» (**الثورة**، ٢٤/٧/١٩٩٢).

وقد تمّ الاتفاق الى العودة الى واشنطن لعقد جلسات المفاوضات فيها، بعد ان كان تقرّر، في وقت سابق، نقل جلسات المفاوضات من واشنطن الى روما (**المصدر نفسه**، ٢٦/٧/١٩٩٢).

## اجتماعات دمشق

دعت دمشق الى عقد اجتماع بين وزراء خارجية الدول المعنيّة مباشرة بعملية السلام، ودعت الدول العربية الاخرى الى ايفاد ممثلين عنها للاشتراك في هذا الاجتماع، لكن تجمعي دول المغرب العربي ودول مجلس التعاون الخليجي اعتذرا عن المشاركة (**الشعب**، ٢٣/٧/١٩٩٢)؛ أمّا مصر فشاركت، لأول مرة، في تلك الاجتماعات التنسيقية، حيث شارك فيها وزير خارجيتها، الذي قال: «ان الدول العربية متّفقة، تماماً، على التعامل مع عملية السلام بشكلها الشامل... [و] معنى ذلك، ان موضوع الجولان هو موضوع رئيس، وكذلك مواضيع الجنوب اللبناني وحقوق الفلسطينيين والانسحاب من [على] الاراضي العربية المحتلة... أمّا موقف الحكومة الاسرائيلية الجديدة من عملية السلام [فـ] لا يدعو الى تفاؤل كامل، بل الى تفاؤل جزئي، وعلينا، نحن العرب، ان ننسّق مواقفنا، بجدّية، مع المستجدات الحالية» (من مقابلة مع موسى، **تشرين**، ٢٥/٧/١٩٩٢)؛ وشدّد الرئيس السوري خلال استقباله للوفود المشاركة، على «ان التنسيق العربي في الظروف الراهنة هو السبيل الى النجاح» (**الثورة**، ٢٦/٧/١٩٩٢).

واتفق كل من وزير خارجية الاردن ولبنان بأن اللقاء التنسيقي في دمشق يتميّز «بانعقاده بعد جولة وزير الخارجية الاميركي الى المنطقة، وبلورة بعض الافكار التي لا بدّ ان تطرح على طاولة البحث»، حسب قول وزير الخارجية اللبناني (**المصدر نفسه**، ٢٤/٧/١٩٩٢). واعتبر رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. (ابو اللطف) «ان اجتماعات دمشق هامّة جداً، لأن سوريا تحمل عبئاً كبيراً، في هذه المرحلة، التي تخوض فيها معركة السلام لايجاد حل عادل لقضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي... [و] ان التنسيق والتعاون بين الاطراف العربية عامل أساس تتحمّل مسؤوليته سوريا والاطراف الاخرى، فلسطين ولبنان والاردن ومصر، من أجل التوصل الى حل مشرّف، وخاصة ان المناورات الاسرائيلية، الآن، قد بدأت» (**المصدر نفسه**، ٢٥/٧/١٩٩٢)؛ وقال رئيس الوفد الفلسطيني الى مفاوضات السلام، د. حيدر عبدالشافي، الذي شارك مع آخرين من داخل الارض المحتلة في اجتماعات دمشق، «ان اهمية لقاء دمشق نابع من خطورة المرحلة وضرورات التنسيق العربي المشترك» (**تشرين**، ٢٥/٧/١٩٩٢)، حيث «لا بدّ من وجود موقف عربي واحد لمواجهة ايديولوجيات من أخطر الايديولوجيات التي عرفتها البشرية، ومواجهتها لا تتمّ الّا بالتنسيق والتشاور وتبادل الآراء، ومن ثمّ توحيد المواقف في موقف واحد لمواجهة الطروحات والمشاريع الاسرائيلية... وهذا ما نحاول بلورته في اجتماع دمشق» حسب قول رئيس لجنة التوجيه الفلسطينية، فيصل الحسيني (**المصدر نفسه**)؛ وأكد عضو الوفد الفلسطيني، د. صائب عريقات، «ان المطلوب من العرب، في المرحلة الراهنة، يتعدّى مسألة التشاور، ويتمثل في ارساء دعائم تضامن عربي حقيقي فعّال... [و] اجتماع دمشق، سواء من حيث طبيعته أو توقيته،

يشكّل خطوة هامّة على هذا الطريق» (**المصدر نفسه**).

وفي ختام اجتماعات اليوم الأول، قال وزير الخارجية السوري «ان التنسيق كان كاملاً بين جميع الاطراف المشاركة في هذا الاجتماع، وقد توصّلنا الى موقف موحّد، سيتمّ تبنّيه خلال المرحلة المقبلة من عملية السلام» (**الثورة**، ١٩٩٢/٧/٢٥).

وفي ختام يومين من الاجتماعات، أُصدر بيان ختامي تضمّن عرضاً للظروف المستجدة، وهي تشكيل الحكومة الاسرائيلية الجديدة وجولة بيكر الى منطقة الشرق الاوسط؛ وحدّد الأسس التي تستند عليها عملية السلام بسبعة، هي: «١ ـ الالتزام بهدف السلام الشامل في المنطقة...؛ ٢ ـ احترام وضمان حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني...؛ ٣ ـ عدم شرعية وبطلان جميع أشكال الاستيطان الاسرائيلي في أي جزء من الارض العربية المحتلة...؛ ٤ ـ شمولية الحل على جميع الجبهات وفي جميع المسارات... ورفض أي محاولة للتجزئة والاستفراد؛ ٥ ـ وضع حدّ لممارسات اسرائيل القمعية في الاراضي المحتلة...؛ ٦ ـ حق جميع الاطراف المتساوي والمتبادل في الأمن...؛ ٧ ـ أهمية متابعة راعيي المؤتمر لعملية السلام بنشاط وفاعلية أكثر...» (من نص البيان الختامي، **الثورة**، ١٩٩٢/٧/٢٦، ص ١١)؛ كما أكد المشاركون في اجتماع دمشق على «أهمية مشاركة الأمم المتحدة الكاملة في عملية السلام... [و] أهمية المشاركة الفعّالة للمجموعة الاوروبية... [و] ان الجانب العربي أثبت استعداده، بوضوح، للوصول الى اتفاقات سلام شامل قائم على العدل، اذا قامت الحكومة الاسرائيلية باعلان التزامها الصريح والواضح بالأسس والعناصر الثابتة لعملية السلام، ولا سيما استعدادها الانسحاب من [على] جميع الاراضي العربية المحتلة» (**المصدر نفسه**).

وأكد البيان الختامي لاجتماع وزراء خارجية دول الطوق العربية «أهمية استمرار وتكثيف التنسيق والتشاور بين الاطراف العربية، وخاصة في الظروف الراهنة، بما يكفل حماية الحق العربي، والحفاظ على المصلحة القومية للأمة العربية» (**المصدر نفسه**)؛ وأبدى المشاركون استعدادهم لاستئناف المفاوضات مع اسرائيل في أقرب وقت ممكن.

وقد قوّم المشاركون في اجتماعات دمشق نتائجها ايجابياً، حيث قال وزير الخارجية الأردني ان المجتمعين «أكدوا الثوابت القومية العربية القائمة على أساس التمسّك بانسحاب اسرائيل من [على] الاراضي العربية المحتلة، ومبادلة الارض [في] مقابل السلام، والاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني في اطار حل سلمي عادل وشامل» (**الثورة**، ١٩٩٢/٧/٢٦)، ولمواجهة المحاولات الاسرائيلية لتجزئة الحل، قال «توصّلنا الى موقف عربي موحّد يرتكز الى ضرورة شمولية الحل... أي ضرورة تنفيذ الحل الشامل على الجبهات كافة بتوقيت واحد وباهتمام واحد» (**تشرين**، ١٩٩٢/٧/٢٦)؛ وأوضح وزير الخارجية اللبناني، ان اجتماع دمشق «عبّر، مرة أخرى، عن التضامن العربي، وعن درجة التنسيق التي ميّزت هذه اللقاءات» (**السلام**، ١٩٩٢/٧/٢٨).

التفاؤل الحذر الذي عمّ الاوساط العربية الرسمية بعد نجاح حزب العمل في الانتخابات الاسرائيلية وزيارة بيكر الى منطقة الشرق الاوسط، مال نحو التشاؤم بعد زيارة رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، الى واشنطن، وحصوله من الادارة الاميركية على وعد بمنح ضمانات قروض بقيمة عشرة مليارات دولار، وتأكيد الادارة الاميركية على تعزيز التفوّق العسكري لاسرائيل؛ فقد أعربت الاطراف العربية المشاركة في مفاوضات السلام «عن غضبها واستيائها من قرار الولايات المتحدة الاميركية منح ضمانات قروض بقيمة عشرة مليارات دولار لاسرائيل، [من] دون ان تلتزم هذه الاخيرة بالوقف الكلّي للاستيطان في الاراضي العربية المحتلة، وأجمعت على ان هذا يمثّل ضربة قاتلة للسلام في الشرق الاوسط، ويزيد من الشكوك حول دور الولايات المتحدة [الاميركية] في المفاوضات العربية ـ الاسرائيلية» (**السلام**، ١٩٩٢/٨/١٣)؛ فقد قال ناطق رسمي فلسطيني في بيان نشرته وكالة «وفا» الفلسطينية «ان منظمة التحرير الفلسطينية، التي تلقّت قيادتها، ببالغ القلق، نبأ الاتفاق الذي تمّ [في ١٩٩٢/٨/١١] بين الرئيس بوش ورئيس

الوزراء الاسرائيلي بشأن تقديم ضمانات القروض لاسرائيل... ترى في تقديم الولايات المتحدة [الاميركية] ضمانات القروض لاسرائيل والتزامها بالتفوّق العسكري الاسرائيلي في المنطقة، يشكّل تحيّزاً للموقف الاسرائيلي وعرقلة لعملية السلام، لا ينسجم مع مسؤوليات الولايات المتحدة [الاميركية] كدولة راعية لعملية السلام في الشرق الاوسط» (**المصدر نفسه**)؛ وطالبت منظمة التحرير الفلسطينية البلدان العربية «حضور اجتماع لتنسيق المواقف ولدراسة آثار القرار الاميركي» (**الشعب**، ١٣/٨/١٩٩٢)؛ وبدا ان منظمة التحرير الفلسطينية تتجه الى رفض المشاركة في جولة مفاوضات السلام الجديدة، اذ قال رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. (ابو اللطف)، ان الفلسطينيين «لم يقرروا، بعد، المشاركة في مفاوضات السلام المقبلة مع اسرائيل، التي من المقرر ان تجرى في واشنطن في ٢٤/٨/١٩٩٢». واعتبر «انه من الضروري الحصول على توضيحات وتفسيرات من الادارة الاميركية بشأن موافقتها على منح اسرائيل ضمانات قروض بقيمة عشرة مليارات دولار... [من] دون ان تلتزم حكومة رابين بوقف عمليات الاستيطان في الاراضي المحتلة» (**السلام**، ١٤ ـ ١٥/٨/١٩٩٢)؛ وبعد الحصول على التوضيحات الاميركية، علّقت الناطقة باسم الوفد الفلسطيني الى مفاوضات السلام، د. حنان عشراوي، «ان الفلسطينيين يشعرون ان واشنطن تدعم اسرائيل على حساب العرب... [و] هناك شعور بأن التوازن اختل من جهات عدّة [و] التوضيحات الاميركية في ما يتعلّق بمنحها لاسرائيل ضمانات قروض بقيمة عشرة مليارات دولار... [كانت] توضيحات شفوية، وهي متعلّقة أكثر بموقفهم من عملية السلام ورسائل الضمانات» (**الشعب**، ٢٢/٨/١٩٩٢).

وكتبت صحيفة «تشرين» الحكومية السورية في تعليقها على منح ضمانات القروض لاسرائيل «ان تخصيص مليارات الدولارات الاميركية من أجل اسكان المهاجرين اليهود في الارض المحتلة، يعني، عملياً، تخلّي الادارة الاميركية عن طروحاتها البنّاءة السابقة، ومثل هذا التراجع لن يساعد مطلقاً في الحفاظ على دائرة الثقة بالسياسة الاميركية في الوطن العربي... وسيخرب الدور الايجابي الذي مارسته واشنطن، حتى الآن، في العملية السلمية» (محمد خير الوادي، **تشرين**، ١١/٨/١٩٩٢).

وحول دعم التفوّق العسكري الاسرائيلي اعتبرت سوريا «ان أية مفاوضات، في هذا السياق، تجعل الاطراف العربية تقدم على الاستسلام وليس السلام» (**السلام**، ١٨/٨/١٩٩٢)؛ وانتقد وزير الخارجية الاردني اعادة احياء الملف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل، وتساءل قائلاً: طالما ان «العرب يدخلون عملية السلام وهم راضون ومتمسّكون بها... فلماذا العودة الى احياء الملف الاستراتيجي والتفوّق النوعي العسكري الاسرائيلي؟» (**المصدر نفسه**، ٢٣/٨/١٩٩٢)؛ كما ان مصر لم تستسغ هذا الأمر، وقال وزير خارجيتها «ان أي تصريح، في هذا الشأن، غير مقبول، وانه ليس هناك أمن اسرائيلي وآخر عربي، وان الأمن الوحيد هو اطار السلام» (**المصدر نفسه**، ١٤ ـ ١٥/٨/١٩٩٢).

وعلى ذلك، دعت م.ت.ف. دول الطوق العربية الى عقد اجتماع قبل الذهاب الى مفاوضات واشنطن. وقال رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. ياسر عبدربه «ان المنظمة تسعى الى تشكيل موقف عربي موحّد لمطالبة الولايات المتحدة [الاميركية] بايضاحات بشأن الصفقة، وتقديم ضمانات بتجميد تامّ لجميع المستوطنات في الاراضي المحتلة كافة، بما في ذلك القدس، وذلك قبل بدء محادثات السلام» (**السلام**، ١٩/٨/١٩٩٢)؛ وذكرت مصادر أردنية، ان الفلسطينيين يفكّرون في طرح مسألة تأجيل المشاركة في الجولة السادسة من المفاوضات تعبيراً عن احتجاجهم على تخلّي الادارة الامركية والرئيس بوش عن التزاماتهم بضرورة ان توقف اسرائيل، عملياً، بناء المستوطنات (**المصدر نفسه**، ١٨/٨/١٩٩٢).

وبناء على دعوة م.ت.ف. اجتمع في دمشق وزراء خارجية سوريا ولبنان والاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية وممثّل عن وزارة الخارجية المصرية يومي ٢٠ و٢١/٨/١٩٩٢ لتقويم انعكاس ضمانات القروض الاميركية لاسرائيل ودعم تفوّقها العسكري، على العملية السلمية؛ وأصدر في ختام الاجتماعات بيان أعرب فيه المجتمعون «عن قلقهم العميق ازاء نتائج زيارة رئيس الوزراء

الاسرائيلي، اسحق رابين، الى واشنطن... وانعكاساتها الخطيرة على عملية السلام... [ممّا] يدفع الاطراف العربية الى طرح التساؤلات حول دور الولايات المتحدة [الاميركية] كوسيط نزيه والتشكيك في مصداقيتها، ممّا يشجّع اسرائيل على مواصلة احتلالها للاراضي العربية ورفضها للسلام» (الشعب، ١٩٩٢/٨/٢٢)؛ وجدّد المشاركون تمسّكهم بالبيان الصادر عن اجتماعهم في ١٩٩٢/٧/٢٥، وتقرّر المشاركة في جولة المفاوضات المقررة على أساس «ان الحل لا بدّ وان يرتكز على قرار الشرعية الدولية واعادة الارض [في] مقابل السلام»، حسب قول وزير الخارجية الاردني، الذي أوضح ان قرارات الشرعية الدولية «تتمثّل في قراري مجلس الامن [الدولي] ٢٤٢ و٣٣٨ بالنسبة للاراضي المحتلة في فلسطين والجولان والاراضي الاردنية، والقرار ٤٢٥ بالنسبة للاراضي المحتلة في الجنوب اللبناني» (السلام، ١٩٩٢/٨/٢٣).

## توقّعات

خلال لقائه برئيس الوفد السوري الى مفاوضات السلام لابلاغه توجهات سوريا، قال الرئيس السوري، حافظ الاسد، ان لقاء واشنطن يعتبر الاختبار الأساس «لرؤية مدى جدّية اسرائيل في عملية السلام، ومدى التزامها بقرارات الشرعية الدولية ومبادىء المبادرة الاميركية التي انطلقت من مبدأ مقايضة الارض بالسلام» (الشعب، ١٩٩٢/٨/٢٤)؛ وذكرت مصادر مطلعة في العاصمة السورية، ان سوريا تنظر «بتفاؤل حذر الى امكانية تحقيق تقدّم في المحادثات، لكون تل ـ أبيب ما زالت، حتى الآن، تحاول الالتفاف على عملية السلام عبر طروحات جانبية، ولأن الموقف الاميركي، هو الآخر، ما زال غامضاً من مواضيع عدّة هامّة، وان الشكوك العربية ما زالت قائمة حول [صدقية] الموقف الاميركي» (المصدر نفسه)؛ وكان تردّد، حسبما ذكرت صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية، ان وزير الخارجية الاميركية «اقترح على سوريا واسرائيل وضع قوات اميركية في مرتفعات الجولان... في اطار أي معاهدة سلام في المستقبل» (الشعب، ١٩٩٢/٨/١٩).

أمّا بالنسبة للفلسطينيين، فقد صرّح أمين سر المجلس الوطني الفلسطيني، محمد صبيح «أن الوفد الفلسطيني في مفاوضات السلام سيناقش مع الجانب الاسرائيلي اجراءات نقل السلطة في الارض المحتلة للشعب الفلسطيني، وتحديد هيئة تشريعية تتسلّم السلطة من سلطات الاحتلال، والاشراف على الانتخابات في حال اجرائها، واطلاق سراح الفلسطينيين من السجون الاسرائيلية» (السلام، ١٩٩٢/٨/٢٤).

وقال وزير الخارجية المصري «ان مصر تعلّق آمالاً كبيرة على الجولة [السادسة] من مفاوضات السلام... باعتبارها جولة كاشفة عن مدى امكان [تحقيق] تقدّم حقيقي في عملية السلام، خاصة بعد سقوط الحكومة الاسرائيلية التي عرفت بالمماطلة... [و] نتوقع ان تتّبع الحكومة الاسرائيلية الجديدة أسلوباً مختلفاً وتسهم في تقدّم عملية السلام، وذلك بطرح اقتراحات ايجابية وتوضيح التزامها بمبدأ الارض [في] مقابل السلام» (المصدر نفسه، ١٩٩٢/٨/٢٣).

وفي ضوء التفاؤل الحذر الذي ساد الاوساط المعنيّة بالعملية السلمية، رأى المراقبون، ان هذه الجولة من مفاوضات السلام تحمل في طيّاتها احتمالين: «الأول، يرى عدم امكانية احراز تقدّم، على الرغم من التغيير النسبي في اللهجة والاسلوب لحكومة رابين، فهي لم تعرب عن التزامها بالمبادىء الاساسية لمفاوضات السلام الشامل والعادل والدائم في المنطقة عبر التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الامن [الدولي]، ومبدأ اعادة جميع الاراضي العربية المحتلة؛ أمّا الاتجاه الثاني، فيرى ان الجولة تختلف عن غيرها من الجولات الخمس السابقة، حيث كان شامير يستهدف المراوغة والمراهنة على كسب الوقت، ولكن بعد تولّي رابين الحكم، يمكن تقدّم المفاوضات على اثر تصريحات رابين التي تؤكد التزام حكومته بالتقدّم في مسيرة السلام» (المصدر نفسه، ١٩٩٢/٨/٢٤).

أحمد شاهين

# روزنامة الحلول

ما ان بدأت الجولة السادسة للمفاوضات الثنائية العربية ـ الاسرائيلية أعمالها في واشنطن، حتى أثيرت التساؤلات في الاوساط السياسية التي تتابع مجرياتها، ودارت، في الاجمال، حول موضوع واحد، هو: هل تفترض الروزنامة الاميركية الموضوعة للعملية السلمية في الشرق الاوسط، ان تكون جولة المفاوضات هذه حاسمة؟

ليست الاجابة سهلة، على كل حال، الّا ان التسلسل الزمني لما حدث، في خلال الشهرين المنصرمين، هامّ في إطار تقويم الدور الاميركي المفترض في العملية السلمية، وهو ينطلق من جولة وزير الخارجية الاميركي، جيمس بيكر، على المنطقة، وما أُشيع، في أثنائها، عن سعيه الى تهيئة الاجواء للتوصل الى اتفاق في شأن الحكومة الذاتية الانتقالية بين اسرائيل والفلسطينيين قبل ٣٠ تشرين الاول ( اكتوبر ) المقبل (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩٩٢/٧/٢٣).

هل لمست الادارة الاميركية مؤشرات ايجابية كي تدفع بهذا الاتجاه؟ جاءت الاجابة، هذه المرة، على لسان الناطق باسم البيت الابيض، مارلن فيتزووتر، الذي رأى ان واشنطن وجدت «أجواء جيدة لاستمرار مفاوضات السلام»، مضيفاً، ان الوزير بيكر «مستمر في استكشاف امكانات محدّدة لانجاح المفاوضات»، و«لدينا بعض التفاؤل» (**المصدر نفسه**).

أكثر من ذلك، حدّد مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، ادوارد جيرجيان، في شهادته في حضور لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس النواب الاميركي، الاولويات والخطوات المقبلة المطلوبة تجاه تقدّم العملية السلمية، فقال: «بعد تشكيل الحكومة الاسرائيلية [الجديدة]، فان أولوياتنا ستركّز على مضاعفة نشاطنا، وتكثيف جهودنا في عملية السلام من أجل احراز تقدّم حقيقي»؛ وان المسؤولية الاولى لبلوغ ذلك «لا تزال تقع على عاتق الاطراف نفسها»؛ وان الولايات المتحدة الاميركية بصفتها المشاركة في رعاية عملية السلام «ستعمل مع الاطراف المعنيّة لتحقيق الاهداف التي وضعتها لنفسها في مؤتمر مدريد للسلام، وتحديداً التوصل الى تسوية سلمية شاملة عبر المفاوضات المباشرة انطلاقاً من قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨. امّا كيف سنقوم بذلك، فانه سيكون على رأس جدول أعمالنا، وفي مقدمة الاولويات مع الحكومة الاسرائيلية الجديدة» (**المصدر نفسه**، ٤ ـ ٥/٧/١٩٩٢).

والواضح، ان تبدّلاً ما طرأ على الاسلوب الاسرائيلي في التعاطي مع الادارة الاميركية، في محاولة تستهدف اشاعة الانطباع بأن الحكومة الاسرائيلية الجديدة لا تقف حجر عثرة على طريق السلام. من هنا، مثلاً، أعرب مسؤولون اسرائيليون، في منتصف تموز ( يوليو ) الماضي، عن ثقتهم في حدوث تغيير في الموقف الاميركي من ضمانات القروض المصرفية، بعد التوتر الذي شهدته العلاقات الثنائية في عهد حكومة رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق، اسحق شامير (**جيروزاليم بوست**، ١٩٩٢/٧/٢١).

هكذا، دخلت محادثات وزير الخارجية الاميركي مع المسؤولين الاسرائيليين مرحلة متقدّمة في ما يتعلّق بضمانات القروض؛ اذ بدأ الطرفان، الاميركي والاسرائيلي، مناقشة التفاصيل المتعلّقة بامكان منحها، بعدما عادت الحكومة الاسرائيلية الجديدة وقدّمت طلباً جديداً بشأنها الى الجانب الاميركي، في خلال الاجتماع الذي ضمّ كلاً من رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق رابين، ووزيري الخارجية والمال، شمعون بيرس، وابراهام شوحاط، ومحافظ بنك اسرائيل يعقوب فرانكل، مع الوزير بيكر ومساعده دينس روس (**المصدر نفسه**).

وحسب المصادر الاسرائيلية، ناقش الطرفان امكان حصول اسرائيل على مليارَي دولار سنوياً، في خلال خمس سنوات، في شكل ضمانات مصرفية لقروض تشكّل المليارات العشرة التي طلبتها تل ـ أبيب. وأضافت المصادر، ان الاتفاق النهائي على هذه الضمانات، قد ينصّ على اقتطاع قيمة ما تصرفه الحكومة الاسرائيلية لاستكمال أعمال البناء الجارية في المستوطنات، بعد ان تتعهّد اسرائيل بعدم اقامة أبنية جديدة في الارض المحتلة، باستثناء استكمال ما وصل منها الى مرحلة متقدّمة (**الحياة**، لندن، ٢٢/٧/١٩٩٢).

وعلى الرغم من كل ما قيل عن شروط الادارة الاميركية بشأن ربط ضمانات القروض بالتقدّم على صعيد عملية السلام، قبل الموافقة عليها، فان للولايات المتحدة الاميركية شروطاً أخرى، كان لا بدّ من تحقيقها قبل الموافقة على الضمانات، وهي اقدام الحكومة الاسرائيلية على اجراءات جذرية لانعاش الاقتصاد الاسرائيلي عبر تحويله، تدريجياً، نحو اقتصاد السوق، وهي اجراءات تراها حكومة رابين مؤلمة ومحل خلاف مع واشنطن التي تصرّ على معرفة كيف ستصرف العشرة مليارات دولار؟ ولأي أغراض؟ (**نيويورك تايمز**، ٣٠/٧/١٩٩٢).

في هذا السياق، أشار بيكر الى ان الاسرائيليين عرضوا عليه «خطة اقتصادية» تنطوي على اجراءات لانعاش الاقتصاد الاسرائيلي ودفعه في اتجاه اقتصاد السوق. لكن خبراء اقتصاديين لاحظوا ان وزير الخارجية الاميركي انتقد السياسات التي يدار بها الاقتصاد الاسرائيلي، وأشاروا، بصفة خاصة، الى ان اسرائيل ارتبط قيامها وبقاؤها على الافتراض في تلقّي المساعدات الاقتصادية من الولايات المتحدة الاميركية، مؤكدين ان اسرائيل هي البلد الوحيد في العالم الذي يردد المسؤولون فيه القول، انه كلّما ازداد العجز، كلّما تمكّنوا من الحصول على المساعدات الاميركية (**المصدر نفسه**).

هل أصرّ الجانب الاميركي على الربط بين ايقاف الاستيطان الاسرائيلي في الارض المحتلة وحل أزمة ضمانات القروض الاميركية؟ في إطار الاجابة عن هذا السؤال، لفت بعض المراقبين النظر الى تلميحات بيكر التي أطلقها في شأن موقف اميركي أكثر مرونة من ضمانات القروض لاسرائيل، وقال ان الحكومة الاسرائيلية الجديدة، خلقت «بعض الامكانات الجديدة» لاعطاء قوة دفع جديدة للمحادثات. وأثنى على رابين «لايجاده امكاناً لتحويل طبيعة محادثات [السلام]، وتجميد العقود الجديدة لانشاء المستوطنات في الارض المحتلة» (**الحياة**، ٢٠/٧/١٩٩٢). ولاحظ، في المقابل، انه سيرى «خفضاً ملموساً لحجم المستوطنات» في المستقبل القريب (**المصدر نفسه**، ٢٤/٧/١٩٩٢). كما شدّد على ان «المستوطنات هي مستوطنات، ولا فارق بين مستوطنات سياسية وأخرى أمنية». الاّ انه أوضح ان القرار الرقم ٢٤٢ «يضمن لاسرائيل امكان الحصول على ترتيبات أمنية قد تتضمّن انشاءات معيّنة يمكن البحث فيها في هذا الاطار» (**المصدر نفسه**).

## خيارات متباعدة

هل أدّى وقف النشاط الاستيطاني الاسرائيلي في مقابل ضمانات القروض الى تقدّم في الموقف الفلسطيني؟ أجاب بيكر ان تقدّماً من الجانب الفلسطيني حدث، بالفعل، و«لكنني لا أستطيع ان أحدد الاتجاه». وفي هذا المجال «يمكن الرجوع الى الجانب الفلسطيني الذي أعلن في مؤتمر صحافي بعد لقائنا انه يشارك الولايات المتحدة الأميركية في ان هناك فرصاً مثمرة للسلام في إطار ما تقدّمه الحكومة الاسرائيلية الجديدة التي تولي اهتماماً للمتطلّبات القومية لاسرائيل، بعيداً عن بناء مستوطنات، وارضاء المهاجرين لاسرائيل في إطار قرارات السماح بالهجرة (**المصدر نفسه**، ٢٣/٧/١٩٩٢).

لكن الجانب الفلسطيني لم يكتف بهذه التأكيدات، وطرح تصوّره في مذكرة قدّمها الى وزير الخارجية الاميركي، هي بمثابة الثوابت التي لا يمكن التنازل عنها، ويمكن اجمالها بالنقاط التالية:

اولاً: بما ان الحكومة الاسرائيلية المتشدّدة رحلت من جرّاء نتائج الاستحقاق الانتخابي، وبما ان الجو النفسي الذي ساد بعد حرب الخليج قد تبدّل، فلا بدّ من تصحيح الوضع التمثيلي بالنسبة للوفد الفلسطيني المفاوض، بحيث يضمّ ممثلين عن مدينة القدس وعن فلسطينيي الشتات.

ثانياً: الوقف الشامل للاستيطان الاسرائيلي

في الارض المحتلة، بشقيه السياسي والامني.

ثالثاً: ان يتضمّن مشروع الحكم الذاتي انسحابات اسرائيلية من مناطق معيّنة يتمّ الاتفاق في شأنها.

رابعاً: ان تكون الانتخابات المزمع اجراؤها انتخابات تشريعية وسياسية، وان يشارك في هذه الانتخابات جميع الذين خرجوا من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بعد السابع من حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧.

خامساً: ان ترفع اسرائيل يدها عن اراضي الاوقاف الفلسطينية، وان تسلّم هذه الاراضي الى سلطة الحكم الذاتي لتعود، في النهاية، الى سيادة الدولة الفلسطينية المستقلة.

ماذا كان الرد الاميركي على النقاط الجوهرية التي احتوتها المذكرة الفلسطينية؟ أجابت مصادر مطلعة، ان الرد الاميركي جاء على النحو التالي:

اولاً: لا مجال لتجاوز صيغة مدريد، لأن أي تجاوز ربما يؤدي الى الاطاحة بالحكومة الاسرائيلية وانهيار عملية السلام برمّتها.

ثانياً: لا تزال الولايات المتحدة الاميركية على موقفها الرافض للاستيطان باعتباره يشكّل عقبة كبيرة على طريق السلام، لكنها، في الوقت عينه، تتفهّم حاجات اسرائيل الأمنية، وهي لا ترى ضرورة للربط بين مسألة ضمانات القروض وبين القضايا الاستيطانية.

ثالثاً: بعد ان تعود السيادة على الاراضي العامة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، فانها لا تصب في خانة الدولة الفلسطينية الموعودة؛ اذ سيبقى كل شيء على ما هو عليه الى حين الاتفاق على صيغة الحلول النهائية.

رابعاً: لا توجد أي امكانية لأن تكون الانتخابات المزمع اجراؤها في الضفة والقطاع انتخابات سياسية، وهي بالضرورة يجب ان تكون انتخابات للحكم الذاتي الاداري، لكن الادارة الاميركية ستطرح اقتراحاً في جولة المفاوضات السادسة برفع عدد الذين سيجرى الاقتراع عليهم لمجلس الحكم الذاتي الاداري الى نحو عشرين عضواً، وهناك اقتراحات أخرى سيتم طرحها في هذا الشأن (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٨/٨/١٩٩٢).

على الرغم من ذلك، فان الادارة الاميركية لم توصد الباب في وجه خيارات أخرى، لكنها، في الوقت عينه، لم تشرعه. هذا، على الاقل، ما أثمرت عنه المحادثات بين الرئيس الاميركي، جورج بوش ووزير خارجيته، الذي انتقل الى البيت الابيض للاشراف على حملته الانتخابية وبين رئيس الوزراء الاسرائيلي. ويبدو، حسب بعض المصادر المطلعة، ان ثمة أسساً تم الاتفاق في شأنها، لعلّ أهمّها:

اولاً: هناك قضايا تتعلّق بالفلسطينيين وحدهم، ومن دون الرجوع الى أي جهة أخرى، وهي الامور التي لها صلة بالقضايا اليومية الروتينية التي ستترتب على ادارة الحكم الذاتي الاداري في الانتخابات المقبلة، ومنها مهام الشرطة والبلديات وغيرها.

ثانياً: هناك قضايا تتعلّق بالاسرائيليين وحدهم، ومنها قضية الأمن بشقيه الاقتصادي والعسكري، والقضايا المتعلّقة بالمصادر الطبيعية ومخزون جوف الارض من المياه والمعادن.

ثالثاً: هناك قضايا اسرائيلية ـ فلسطينية مشتركة، وهي القضايا المتعلّقة بالصحة والبيئة، والتلوّث والمناهج الدراسية والرسوم الجمركية، والعمالة المتبادلة (**المصدر نفسه**).

وربما لهذا السبب، بالذات، صرّح رابين بأن انتخابات عامة ستجرى في الارض المحتلة في نيسان (ابريل) ١٩٩٣، «يختار الفلسطينيون فيها بأنفسهم ولأنفسهم مجلساً ادارياً (وليس بنية تشريعية يطالبون بها) ليتولّى الاجراءات المؤقتة للحكم الذاتي». واقترح الاول من كانون الاول ( ديسمبر ) المقبل موعداً للتوصل الى اتفاق مع الفلسطينيين على ترتيبات هذه الانتخابات، والأول من شباط ( فبراير ) ١٩٩٣ موعداً لتحديد «دوائر النشاط» التي يمكن ان يتولاها الفلسطينيون في إطار الحكم الذاتي. وأضاف، ان اسرائيل «تعرض» بذلك، على فلسطينيي الارض المحتلة «الحكم الذاتي ليتولّوا شؤونهم بأنفسهم، باستثناء الأمن ومسؤولية المستوطنات الاسرائيلية». وفوق هذا وذاك، أشار الى أهمية المرحلة الانتقالية للحكم الذاتي التي يفترض ان تمتد خمس سنوات من

أجل «تغيير المواقف» و«ازالة الشكوك» بين اسرائيل وجيرانها، مضيفاً ان «أي محاولة لجعل الامور تتحرّك دفعة واحدة من وضعها الحالي الى وضع دائم لن تنجح» (**الحياة**، ١٥/٨/١٩٩٢).

## تفاؤل معلن

وما يمكن ملاحظته، هنا، انه على الرغم من تباعد الموقفين، الفلسطيني والاسرائيلي، بل تناقضهما، من مسألة الحكومة الانتقالية، أو الحكم الذاتي، ولكل طرف تفسيره لذلك، فان الراعي الاميركي حرص، في محادثات الجولة السادسة، على تذليل العقبات التي تفصل بين الطرفين، وتقريب مواقفهما، وعلى بناء الثقة بينهما.

في هذا الصدد، أكد مسؤولون اميركيون، ان المتوقع ان تتركز المحادثات على الجبهة الفلسطينية ـ الاسرائيلية على موضوع الاستقلال الذاتي المحدود في الارض الفلسطينية المحتلة، وهو ما يخشى بعض الاطراف العربية، ان يتم اتفاق ما بشأنه، يمكن ان يفضي الى حلول جزئية، لكن ذلك نفاه المسؤولون الاميركيون، بالقول: ان الراعي الاميركي لا يعمل ولا يساعد في التوصل الى حلول جزئية، على هذه الجبهة أو تلك، وإنْ كان لا يرى ضرراً في عدم الربط بين تحقيق التقدّم على جبهة ما والجبهات الاخرى. وفي سياق نفيهم الشديد للمخاوف من الحلول الجزئية، كرروا التأكيد على ضرورة ملاحظة ما عناه الرئيس الاميركي في قوله، بينما كان رابين يقف الى جانبه، ان المطلوب هو سلام حقيقي شامل على جميع الجبهات، انطلاقاً من قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٢/٨/١٩٩٢).

ومع ان المحادثات الاسرائيلية ـ الاميركية تركّزت، في الاجمال، على التصوّرات بشأن عملية الحل، فان هناك موضوعات توازي، إنْ لم تزد، في أهميتها، كانت في صلب تلك المحادثات الثنائية، وفي مقدمها، طبعاً، منح اسرائيل ضمانات قروض بمبلغ عشرة مليارات دولار.

وبالفعل، فقد تحدث الرئيس الاميركي، في مؤتمر صحافي مشترك مع رابين، بعد انتهاء محادثاتهما عن العلاقات الثنائية الخاصة والاستراتيجية بين الطرفين. وأكد استمرار التزام ادارته أمن اسرائيل، بما في ذلك «تفوقها النوعي». وأوضح انه بحث مع ضيفه في عدد من المسائل، أبرزها عملية السلام، «ونحن متفقان مئة في المئة على ان هدفنا يتعدّى انهاء حال الحرب؛ فما نسعى اليه هو سلام حقيقي مصادق عليه في معاهدات، ومتميّز بالمصالحة والانفتاح، بما في ذلك التجارة والسياحة»، وشدّد على ان السلام المنشود يجب ان يكون «شاملاً على كل الجبهات، ويرتكز على قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، وينبثق من المفاوضات المباشرة». وكشف توصّله مع رئيس الوزراء الاسرائيلي الى اتفاق على «مبادىء أساسية» يسمح باعطاء تل ـ أبيب ضمانات لقروض تصل الى عشرة مليارات دولار، موضحاً ان هذه القروض، اضافة الى الاصلاحات الاقتصادية الداخلية «ستساهم في تعزيز مستقبل اسرائيل» (**المصدر نفسه**).

ومهما يكن من أمر، فان الرئيس الاميركي أعرب عن تفاؤله بأن تدخل المفاوضات الثنائية، في جولتها السادسة، في واشنطن «مرحلة جديدة تكون بنّاءة أكثر» (**المصدر نفسه**). وهو الامر الذي أكده مسؤولون اميركيون آخرون بقولهم «ان هدفنا الدائم، كما كان في كل جولة مفاوضات، هو حثّ جميع الاطراف على ان يأتوا بأفكار جديدة، واننا سنساعدهم على تحقيقها، لكننا، مثل غيرنا، ندرك ان بلوغ التقدّم المنشود لن يكون أمراً سهلاً» (**المصدر نفسه**).

ماالذي يدعو الى هذا التفاؤل، وإنْ كان حذراً؟ في الاجابة عن هذا السؤال، لا يتردّد المسؤولون الاميركيون الى الاشارة، فوراً، الى «التحول» الذي حدث في موقف اسرائيل، بعد فوز رابين في الانتخابات وتشكيل حكومته التي أعلنت «تجميداً جزئياً» للنشاط الاستيطاني في الارض الفلسطينية المحتلة، وكذلك الالتزام الذي أعلنه رابين، بعد محادثاته مع الرئيس الاميركي، في العمل الجاد لاحلال السلام (**المصدر نفسه**).

د. نبيل حيدري

# فرق الموت وخطوات «بناء الثقة»

ربما تميّزت الفترة الممتدة من منتصف حزيران ( يونيو ) الى منتصف آب (اغسطس)، باعطائها مؤشرات أولية على السياسة العسكرية التي تتبناها الحكومة الاسرائيلية الجديدة، برئاسة اسحق رابين، لمواجهة الانتفاضة الشعبية في فلسطين المحتلة. ويجدر التركيز، هنا، بأن الشهر الاول شهد استمراراً للسياسة القائمة أصلاً منذ عهد حكومة اسحق شامير. ويتعلق السؤال الآن بكيفية فهم الخطوات الجزئية الاولى التي اتخذتها الحكومة الجديدة في الشهر الثاني، وما اذا كانت خطواتها تلك مرتبطة بالرغبة الاسرائيلية بتحسين المظهر الخارجي لسياستها عشية تجدد المفاوضات الثنائية للسلام، متخطية المسائل السطحية او الثانوية، معبرة عن تبلور معالم سياسية مختلفة جوهرياً عن ما مضى؟

ما يجعل مثل هذه الاسئلة مطروحاً بالحاح هو ظهور اتجاه تدريجي لدى سلطات الاحتلال نحو تقليص نقاط الاحتكاك والمجابهة مع المواطنين الفلسطينيين عموماً، بموازاة التركيز المتزايد على تعقب وتصفية الناشطين الوطنيين بواسطة فرق الموت والتكتيكات الهجومية. ومن المرجح ان تواصل حكومة رابين ذلك التوجه، بالتوازي مع المزيد من اجراءات «بناء الثقة»، في خلال مراحل المفاوضات السلمية، ولعل أخطر ما في الامر هو ان هذا التوجه الاسرائيلي صادف استفحال بعض التناقضات الداخلية في الجسم الفلسطيني، التي انعكست في الصراع بين حركتي «فتح» و«حماس» في قطاع غزة، ووقوع سلسلة اغتيالات متبادلة بين العناصر الفلسطينية في لبنان.

## الاقتتال الداخلي

فقد انفجر الموقف بين حركتي «فتح» و«حماس»، بتاريخ ٢٨ حزيران ( يونيو )، بعد ان تلقى حوالى اربعمئة من أنصار «فتح» ونشطائها في قطاع غزة رسائل تهديد حملت توقيع فرقة «عزالدين القسّام» التابعة لحركة «حماس»، زعمت وجود خطة سرية لاغتيال قادة «حماس»، وأنذرت اعضاء «فتح» وهددتهم بالعقاب الجسدي (**الحياة**، لندن، ١٩٩٢/٦/٢٩). وقد اكد محمود الزهار (احد شخصيات «حماس») صحة الرسائل، ورد بعض عناصر جماعة «الفهد الاسود»، التابعة لـ «فتح» باطلاق النار فوق رؤوس ١٢ من مسؤولي «حماس» وهددوهم بالانتقام لأي اعتداء يتعرض له أي من كوادر «فتح» أو منظمة التحرير الفلسطينية (**القدس العربي**، لندن، ١٩٩٢/٦/٣٠).

ظل الموقف على حاله حتى الثاني من تموز ( يوليو )، حين قام بعض عناصر «حماس» بتوزيع رسائل تهديد جديدة في قرية بني سهيلة وأطلقوا النار فوق رؤوس بعض أنصار «فتح» المحليين. فحضر الى المنطقة بعض من مجموعات «الفهد الاسود» المطاردين، واشتبكوا مع أنصار «حماس» وأصابوا ستة منهم بجروح (**الحياة**، ١٩٩٢/٧/٤). وتفاعلت الامور بعد ذلك، اذ قام حوالى مئتين من عناصر «حماس» بمظاهرة يوم ٤/٧ في مخيم خان يونس اعتدوا في خلالها، على منازل اثنين من رموز «فتح»، ممّا دفع الأهالي الى التدخل. ووقع اعتداء على تاجر مؤيد لـ «فتح» في مدينة غزة، في الوقت عينه، كما القيت قنبلة صوتية على منزل نصير آخر في مخيم المغازي (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/٧/٦). وقد تدخلت القوات الاسرائيلية بتاريخ ٥/٧ واعتقلت ٢١ من الحركتين، بينهم عدد من سكان قرية برتا الواقعة داخل «الخط الاخضر»، لكن الطرفين، «فتح» و«حماس»، عادا الى الاشتباك بالأيدي والحجارة في جوار أحد مساجد خان يونس في اليوم التالي (**يديعوت احرونوت**، ١٩٩٢/٧/٥؛ **الحياة**، ١٩٩٢/٧/٧).

وبتاريخ ٦ تموز ( يوليو ) وقع أخطر حوادث الاقتتال، في قطاع غزة، حيث سقط ٢٥ جريحاً،

منهم ١٣ من اعضاء «فتح» (**القدس العربي**، ٨ و١٩٩٢/٧/٩). وقد روى شهود عيان ان الجنود الاسرائيليين المتنكرين بلباس مدني تدخلوا سراً لصب الزيت على النار وافتعال الحوادث (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/٧/٢٢). وانتهت الاشتباكات بصدور اتفاق بين ممثلي الحركتين مساءاً، غير ان عبدالعزيز الرنتيسي، أحد رموز «حماس»، عاد ونفى ذلك، ممّا دفع الى الاستنتاج بأن ثمة خلافات في وجهات النظر تفصل بين الاجنحة المتنافسة داخل «حماس»، وخاصة المسؤولين المدنيين والخلايا المسلّحة التابعة لها (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/٧/٨؛ **والحياة**، ١٩٩٢/٧/٨).

على أية حال لم يصمد الاتفاق طويلاً، اذ تعرض اثنان من المقربين لـ «فتح» الى الضرب على أيدي عناصر من «حماس»، احدهما داخل منزله في مدينة غزة والآخر في مسجد في رفح، في ٨ و٩ تموز ( يوليو )، فيما توفي احد اعضاء «فتح» متأثراً بجروح كان أُصيب بها نتيجة عملية طعن قامت بها عناصر من «حماس» في مخيم الشاطىء ليل ٧ الشهر (**القدس العربي**، ١٩٩٢/٧/٩؛ **والحياة**، ١٩٩٢/٧/١٠). وصادف ان توصل ممثلو الطرفين في العاصمة الاردنية وهما ابو اسامة محمد عن «فتح» وابراهيم غوشة عن «حماس»، في حضور نواب اردنيين من التيار الاسلامي، الى اتفاق رسمي لانهاء الصراع في اليوم ذاته (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/٧/١٠). وتكررت الاعتداءات، ضرباً وطعناً على الرغم من ذلك، فأصابت اربعة من اعضاء «فتح» في اليومين التاليين، ليصل المجموع قتيل واحد ومئة جريح منذ بدء الاشتباكات.

انتهى المسلسل، عملياً، مع صدور اتفاق جديد نهائي، أعلن عنه بتاريخ ١٣ تموز ( يوليو ) وهدأت الاحوال، على الرغم من وقوع صدام جديد في رفح، بعد ثلاثة ايام، حيث سقط ثلاثة جرحى لدى «فتح» برصاص خصومهم، مما دفع جماعة «الفهد الاسود» الى التدخل مجدداً وجرح ثلاثة من عناصر «حماس» بالرصاص والسكاكين (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٩٩٢/٧/١٩؛ **والحياة**، ١٩٩٢/٧/١٧). وكانت الحادثة الاخيرة تلك التي وقعت في مخيم المغازي، في ٣٠ الشهر، وسقط نتيجتها اربعة جرحى من الجانبين.

## اسرائيل تستغل الظرف

دلت حادثة، وقعت في ١٢ تموز ( يوليو )، على سعي اسرائيل للامساك تماماً بالمبادرة الميدانية، من خلال استغلال نقاط الضعف لدى الجانب الفلسطيني. اذ قامت احدى «الوحدات الخاصة» المتنكرة بمهاجمة متظاهرين تابعين لحركة «حماس» بالفؤوس، في مدينة غزة، لترك انطباع بأن منفذي الهجوم هم من اعضاء «فتح». وقد تصدى عناصر «حماس» للمهاجمين الى ان تبيّن لهم حقيقة الامر، وسقط في تلك الاثناء أحد الشبان شهيداً (**القدس العربي**، ١٩٩٢/٧/١٤). وادعت السلطات ان الشاب مات ضرباً على ايدي الفلسطينيين، غير ان نتائج التشريح أظهرت مصرعه بالرصاص (**الحياة**، ١٩٩٢/٧/١٦).

قدمت تلك الواقعة واحداً من الدلائل الكثيرة على حقيقة وجود ثغرات تنظيمية وعملياتية من الجانب الفلسطيني، يتسلل منها الاسرائيليون لضرب البنيان السري للانتفاضة. فقد نجحت فرق الموت الاسرائيلية، خلال مدة شهرين، من اصطياد سبعة مطاردين على الاقل، وربما تسعة، بعد ان تمكنت من تحديد اماكن تواجدهم. ولعل ابرز الحوادث كان الاشتباك الذي وقع بين قوة نظامية وخمسة ناشطين مسلحين، في عرابة، في ٢٥ حزيران ( يونيو )، ممّا أدّى الى استشهاد ثلاثة وقتل جندي (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ١٩٩٢/٦/٢٦). ثم سقط احد عناصر «الفهد الاسود» البارزين في منطقة جنين، في ١٣ تموز ( يوليو )، بعد مطاردة استمرت عامين. أمّا الضربات الاقسى، فكانت استشهاد نائب قائد «الفهد الاسود» في المنطقة نفسها، محمود ابو الحسن «الزرعيني»، على ايدي الوحدات الخاصة، في ٢٢ الشهر، واستشهاد احد قادة «فتح» في جنوبي قطاع غزة، اسامة محمد علي، وهو شرطي سابق، بعد اشتباك مع الجنود الاسرائيليين استمر ساعتين قتل في خلاله احدهم وجرح اثنان (**فلسطين الثورة**، ١٩٩٢/٨/٢؛ **والقدس العربي**، ٧/٢٤ و٣ و١٩٩٢/٨/٤). واذا كانت هذه الامثلة تدل على تمتع بعض المطاردين بكفاءة قتالية ملموسة، الّا ان تجربة الآخرين تدل على قلة الخبرة والتدريب في مجال العمل السري والعسكري (**ميدل**

ايست انترناشونال، ٢١/٨/١٩٩٢).

ليس غريباً، اذن، ان رئيس الوزراء الاسرائيلي الجديد، اسحق رابين، قد اشاد بنشاط الوحدات الخاصة، في ٢٩ تموز ( يوليو ) (**القدس العربي**، ٣١/٧/١٩٩٢). وكرر قائد المنطقة الوسطى، اللواء داني ياتوم، ذلك الموقف، اذ صرح، في ٦ آب (اغسطس)، بأن «ليس هناك حل سوى عمل الوحدات الخاصة لاعتقال المطلوبين» (**الحياة**، ٧/٨/١٩٩٢).

وفي جميع الاحوال، فقد التحقق ضحايا «فرق الموت» بغيرهم ممن سقطوا شهداء خلال الفترة قيد المراجعة، ليصل المجموع الى عشرين. ومن بين هذا العدد سجين وجد مشنوقاً داخل زنزانته في سجن نفحة في ٣٠ حزيران ( يونيو )، وآخر قضى بالطريقة ذاتها في سجن الخليل، في ٩ تموز ( يوليو )، وهو تحت اشراف جهاز «شين بيت» (**الحياة**، ١٠/٧/١٩٩٢). كما استشهد مواطن ثالث في اثناء استجوابه لدى الجهاز نفسه في طولكرم، في ٥ آب (اغسطس). وكانت مثل هذه الحوادث قد دفعت وزير العدل آنذاك، دان مريدور، الى التصريح في الثالث من تموز ( يوليو ) بأنه هو ووزير الدفاع موشيه ارنس اتفقا على تشكيل قسم خاص تابع لوزارة العدل للتحقيق في ممارسات «شين بيت» في السنة المقبلة (**المصدر نفسه**، ٤/٧/١٩٩٢). وهكذا، ارتفع مجموع الشهداء الفلسطينيين منذ بدء الانتفاضة الى ١١٨٣. وبعد ان دلت الاحصاءات على سقوط ١٥ شهيداً و ٨٩٧ جريحاً (منهم ٢١٢ بالرصاص) في خلال شهر أيار ( مايو )، أكدت المصادر الرسمية الفلسطينية سقوط سبعة شهداء و ٣٧٩ جريحاً (منهم ٩٦ بالرصاص) في شهر حزيران ( يونيو ) (**فلسطين الثورة**، ٢١/٦ و١٢/٧/١٩٩٢).

وفي المقابل، دلت الاحصاءات نفسها على تعرض ٢٦٥ مواطناً للسجن و ٤٣ للاعتقال الاداري، وعلى صدور ٢١٧ حكماً جديداً بالسجن، خلال حزيران ( يونيو )، فيما اشار الصليب الاحمر الدولي الى ارتفاع العدد الاجمالي للاسرى الى ١٢٥٨٣. جاء ذلك في سياق شكوى قدمتها الهيئة الدولية الى الحكومة الاسرائيلية، اعترضت على نشاط «فرق الموت» واحتجت على خرق القانون الدولي، اذ تحتفظ اسرائيل بنسبة ٧٠ بالمئة من السجناء خارج الارض المحتلة (**هآرتس**، ١٧/٦/١٩٩٢). هذا، واكدت المصادر العسكرية الاسرائيلية صحة الارقام، اذ صرحت بوجود ٧٤٥٠ معتقلاً في السجون العسكرية و٤١٠٠ في سجون الدولة (**القدس العربي**، ٢٤/٧/١٩٩٢). في هذه الاثناء واصلت قوات الاحتلال حملاتها الامنية واعلنت الكشف عن خلية لحركة «حماس» تضم ١٥ فرداً في منطقة بيت لحم، في ٣٠ حزيران ( يونيو )، عثر لديها على ثلاث بنادق آلية وكمية من القنابل اليدوية والذخائر (**الحياة**، ١/٧/١٩٩٢). وشملت الاعتقالات ستين مواطناً في جباليا وحي الرمال ورفح في الثالث من تموز ( يوليو )، وخمسة من مناطق الـ ١٩٤٨ في وادي عارة، في ١٦ الشهر، وثلاثة آخرين أعضاء في خلية لـ «حماس» التجأوا الى رام الله، في ٣٠ منه، وقد اتهموا بقتل ثلاثة اسرائيليين وحوالى عشرين متعاملاً في غزة (**المصدر نفسه**، ١٧/٧/١٩٩٢؛ **والقدس العربي**، ١٠/٨/١٩٩٢).

## اسرائيل امام المقاومة المسلحة

اذا كانت سلطات الاحتلال قد شدّدت من اجراءاتها العسكرية والامنية، فان ذلك قد سار بالتوازي مع العمليات التي نفذتها الخلايا الفلسطينية المسلّحة، والتي بلغ مجموعها اربعون عملية وقعت في الشهرين قيد المراجعة. وشملت عشر حالات طعن او محاولات طعن، وثماني حالات اطلاق رصاص، و١٩ حادثة زرع عبوات ناسفة أو القاء قنابل يدوية. وقد ظهر عبر مسار العمليات امور لاحقة منها، ارتفاع حجم الاصابات الاسرائيلية، التي بلغت سبعة قتلى و ١١ جريحاً بفعل الرصاص والانفجارات والطعن، عدا العدد المجهول للذين اصيبوا بالحجارة او بانفجار القنابل الشعبية الحارقة «مولوتوف». ويجدر الذكر ان البلاغات الاولية دلّت على وقوع ٢٩ حادثة القاء مولوتوف في خلال الفترة المعنية، عدا عن حرق ١٨ سيارة او حافلة اسرائيلية وآلاف الدونمات من الاحراش في مناطق الجليل والقدس، وقد أوضحت المصادر الامنية ان الارقام الحقيقية هي أعلى، فقد تمّ حرق ١٦١ سيارة في القدس وحدها في النصف الاول من العام الجاري (**المصدر نفسه**، ٢/٧/١٩٩٢).

واشارت المصادر، ايضاً، الى وقوع ٢١ عملية بالاسلحة النارية الى جانب ست عمليات زرع أو قذف عبوات وقنابل يدوية (**فلسطين الثورة**، ١٩٩٢/١٢/٧).

أمّا الامر الثاني اللافت للنظر فهو وقوع اشتباكات عدة بين الناشطين الفلسطينيين والجنود الاسرائيليين بمبادرة اسرائيلية، وليس العكس. وتلك كانت الحال، مثلاً، في مواجهة عرابة في ٢٥ حزيران ( يونيو )، وعملية قتل اسامة محمد علي في خان يونس في مطلع آب (اغسطس).

ولم تكن الحال مختلفة كثيراً حين حاول ثلاثة مسلحين التسلل الى منطقة «ميمولا» صباح الرابع من آب (اغسطس)، عبر نهر الاردن، اذ قتلتهم دورية اسرائيلية قبل ان يتمكنوا من التوغل الى الداخل (**القدس العربي**، ١٩٩٢/٨/٥). وقد أعلن الجيش الاسرائيلي عن اصابة اثنين من جنوده بجروح، فيما أعلنت «منظمة الجهاد الاسلامي» مسؤوليتها عن العملية واتهمت الاسرائيليين بقتل عناصرها بعد أسرهم (**المصدر نفسه**، ٨ ـ ١٩٩٢/٨/٩).

وفي مقابل هذه المقاومة، اشارت مصادر وزارة الدفاع الاسرائيلية الى قيامها بالتخطيط لنوع جديد من الجدار الامني حول قطاع غزة (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/٧/٢١). كما اطلقت أعمال الطعن سلسلة اجراءات مضادة اخرى، خاصة وأن رئيس الوزراء الجديد، اسحق رابين، هدد علناً باستخدام «القبضة الحديدية» ضد الفاعلين، اثر مقتل اسرائيليين اثنين في مخزن في غزة في ٢٥ حزيران ( يونيو ) (**الحياة**، ١٩٩٢/٦/٢٧). وعاد رابين وحمل بعنف على اعمال الطعن اثر مقتل شرطي وجرح آخر في القدس، في ٣٠ تموز ( يوليو )، اذ أيّد قتل المهاجم بصفته الرد المناسب على محاولات «تخريب السلام» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/٨/١). وعملياً، كشف مستشار رئيس الوزراء لمكافحة الارهاب، بيغال كرمون، انه تقرر تشكيل قوة لحراسة تلاميذ المدارس من الهجمات، تضم الفين وخمسمئة ممّن خدموا سابقاً في الجيش. والمفترض ان تقع القوة تحت اشراف وزارات التربية والشرطة والمالية، على ان تتقاسم الحكومة وذوي التلاميذ التكاليف، البالغة ٨٥ مليون شيكل سنوياً (**يديعوت احرونوت**، ١٩٩٢/٦/٣٠). واخيراً، امر يعقوب تيرنر، مفتش عام الشرطة، بارتداء الدروع الواقية عند العمل في القدس العربية، وجاء ذلك بعد طعن الشرطين قرب باب المغاربة في مطلع آب (اغسطس) (**معاريف**، ١٩٩٢/٨/٢).

## الحرب «الموازية»

مع بحث الحكومة الاسرائيلية الجديدة عن أسس واتجاهات تستقر عليها سياستها المضادة للانتفاضة، تواصلت أعمال المستوطنين، الاستفزازية ضد المواطنين. فقد طعن مستوطنون فلسطينياً عند محطة باصات عسقلان، في ١٩ حزيران ( يونيو )، واصيب فتى برصاص مستوطن بعد رجم سيارته في عورتا، بعد اسبوع واحد (**الحياة**، ٢١ و١٩٩٢/٦/٢٨). ثم احرق المستوطنون سيارتين لفلسطينيين من الخليل، في ٢٨ الشهر ذاته، فيما اطلق اخرون الرصاص على سيارة ثالثة في صانور، في ١٩ تموز ( يوليو )، وفي اليوم عينه تعرض شاب فلسطيني للطعن على يد مجموعة يهودية يمينية، في سوق محانيه في القدس (**القدس العربي**، ١٩٩٢/٧/٢١).

ومن جهتها، صعّدت سلطات الاحتلال حربها على الفلسطينيين، في الفترة عينها، بوسائل اخرى. فقد قام الجنود الاسرائيليون بهدم ما مجموعه ٤٧ منزلاً فلسطينياً وكنيسة واحدة ومزرعة دواجن في عدد من القرى والبلدات، اكثرها بحجة عدم الترخيص. كما قاموا بغلق سبعة منازل اخرى، تعود ملكيتها الى ذوي بعض الناشطين. وتمت مصادرة ٥٥٠ دونماً من الاراضي الفلسطينية على الاقل، علماً بأنه تمت مصادرة ١١٢٣ دونماً وهدم ١١ منزلاً واقتلاع ٢٨٠٠ شجرة في خلال شهر حزيران ( يونيو ) وحده (**فلسطين الثورة**، ١٩٩٢/٧/١٢).

وفي الجانب المقابل، استمرت الحرب «الموازية» التي شنها الناشطون الفلسطينيون ضد عملاء الاحتلال والمشتبه بتعاونهم. فقد لاقى ١٣ من المتعاونين او المشتبه بتعاونهم مصرعهم في خلال الفترة المعنية، وعثر على جثث اربعة آخرين ربما قتلوا للأسباب عينها. ولفت النظر تراجع اعمال القتل هذه نسبياً، بعد ان بلغت ٢٤ حادثة في

الفترة السابقة، الممتدة بين منتصف نيسان (ابريل) ومنتصف حزيران ( يونيو ). وربما عاد ذلك الى الحملة الداخلية الواسعة في خلال الربيع لضبط الاعدامات وتقليصها الى اكبر حد ممكن، بعد ان امتدت لتشمل المخالفات الاجتماعية والمنافسة السياسية. وقد أدت سلسلة من الاجتماعات الجماهيرية في قطاع غزة، ولقاءات بين الفصائل الفلسطينية، الى اقرار مواثيق شرف واصدار بيانات مشتركة تؤكد الالتزام الجماعي بضوابط وقواعد معينة (**ميدل ايست انترناشونال**، ٢٩/٥/١٩٩٢).

## التصعيد في لبنان

اذا كانت بعض المؤشرات تدل على امكانية لجم حدة العنف في داخل فلسطين المحتلة، فان مجيء الحكومة الاسرائيلية الجديدة أنذر بالمزيد من العنف في جنوب لبنان. فقد شهدت تلك الجبهة ١٧ عملية وطنية لبنانية على الاقل، استهدفت القوات الاسرائيلية وحلفاءها في «جيش لبنان الجنوبي» العميل. وسقط نتيجة لذلك قتيلان وعشرة جرحى بين الجنود الاسرائيليين، الى جانب بعض الجرحى في جيش لحد وستة شهداء وطنيين. وقد ردت القوات الاسرائيلية بالقصف المدفعي، في مناسبات عدة، كما شنت الطائرات الحربية وطائرات الهليكوبتر ست غارات على مواقع «حزب الله» اللبناني وغارتين على مخيم الرشيدية، جنوبي صور. وفي المناسبة الاولى، في الأول من تموز ( يوليو )، نجح مقاتلو الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين باسقاط طائرة هليكوبتر «اغسطس بيل» شاركت في ضرب مقر لهم في المخيم، ممّا ادّى الى تحطيمها قبالة رأس الناقورة وقتل احد الجنود وجرح خمسة آخرين (**الحياة**، ٣/٧/١٩٩٢). أمّا الاصابات الاسرائيلية الاخرى، فقد وقعت نتيجة لنصب كمين وتفجير عبوة عند مرور دوريتين قرب بيت ياحون وبرعشيت، في ٢١ الشهر عينه. الى ذلك، تجدر الاشارة، ايضاً، الى الهجوم الذي تعرض له موقع اسرائيلي في جنوبي هضبة الجولان، في ٧ تموز ( يوليو )، على أيدي أحد أجنحة «الجهاد الاسلامي»، فيما اكدت منظمة تحمل الاسم عينه استشهاد اربعة من مقاتليها بعد ان قامت الزوارق الحربية الاسرائيلية باغراق قارب كانوا يتدربون به قبالة الشاطىء اللبناني الشمالي، في ٥ آب (اغسطس) (**المصدر نفسه**، ١٠/٧ و٧/٨/١٩٩٢).

وأخيراً، فقد عاشت الاوساط الفلسطينية في لبنان مجدداً اجواء الاقتتال الداخلي او الاستفزاز المتعمد، اذ جرت سلسلة من الاغتيالات طاولت ستة من الضباط والمسؤولين في حركة «فتح» وفي جماعة «ابو نضال ـ فتح المجلس الثوري». وانطلق المسلسل بمقتل مسؤول مجليشيا «فتح»، المقدم انور ماضي، الذي كان قد وصل الى لبنان لتوه مع عدد آخر من الضباط، في ٣٠ حزيران (يونيو)، وذلك على طريق صيدا ـ جزين (**المصدر نفسه**، ١/٧/١٩٩٢). واتهمت «فتح» جهاز «الموساد» بتدبير العملية، فيما لامت السلطات اللبنانية على عدم توفير الحماية اللازمة له (**القدس العربي**، ٢/٧/١٩٩٢). وتبع ذلك اعتداء على المقدم ابو نضال الاسمر، من ضباط «فتح»، لكنه نجا بعد انفجار عبوة بسيارته في صيدا، في ١٥ تموز ( يوليو )، بينما لاقى اربعة من مسؤولي جماعة «ابو نضال» حتفهم بعمليات مشابهة تمت في تعلبايا وبيروت وشرقي لبنان وصيدا، في ٩ و ٢٣ تموز ( يوليو ) و ١٠ و١٣ آب (اغسطس) على التوالي، وشملت وليد خالد، الناطق الرسمي للجماعة في بيروت. وفي هذه الاثناء، صدرت أخبار متفرقة تشير، من جهة اولى، الى قيام الحكومة السورية باطلاق سراح ستمئة مقاتل فلسطيني من معتقلين لديها، وفقاً لتصريح ادلى به امين سر المجلس المركزي لـ م.ت.ف.، محمد صبيح في منتصف تموز ( يوليو )، بينما أُشيع انه تمّ حل «قوة ١٧» التابعة لحركة «فتح» (**القدس العربي**، ١٨/٧/١٩٩٢؛ **الحياة**، ٢٣/٧/١٩٩٢).

د. يزيد صايغ

# تحديات الحكومة الاسرائيلية الجديدة

بعد ظهور النتائج شبه النهائية لانتخابات الكنيست الثالث عشر، التي حصل فيها حزب العمل على ٤٤ مقعداً مقابل ٣٢ لخصمه حزب الليكود، بدأ زعيمه، اسحق رابين، سلسلة اتصالات لتشكيل ائتلاف حكومي، لم يستثني خلالها سوى الليكود وحركة موليدت، بدءاً بحركة «ميرتس» (مبام، راتس، شينوي) مروراً بحركة تسومت وشاس، وانتهاء بيهدوت هتوراه وحزب المفدال.

في خلال هذه المفاوضات الائتلافية، ضمن رابين لنفسه كتلة مانعة مؤلفة من ٦١ عضو كنيست، لا تسمح لليكود في العودة الى السلطة، من جديد. وبعد بضعة أيام من المفاوضات، اتضح استحالة دخول كل من كتلة تسومت والمفدال ويهدوت هتوراه، الحكومة الجديدة، على الرغم من رغبة رابين القوية للحصول على تأييد حركة تسومت، على الاقل، لاضفاء شرعية على زعامته الصهيونية، وليواجه، في المقابل، تطلّعات ميرتس اليسارية. أو بكلمات أخرى، ليخلق حالة توازن تضمن له درجة أكبر من الاستقلالية. غير ان تسومت أصرّت على موقفها الداعم للاستيطان، وشكّلت مع حزب المفدال موقفاً مشتركاً يؤكد مصالح المستوطنين وأنصار «اسرائيل ـ الكبرى». وفي هذا السياق، قال زعيم حركة تسومت، رفائيل ايتان، ان «هذه الحكومة سيئة، لأن خطوطها العريضة مبنيّة على اقامة الحكم الذاتي [الفلسطيني] وفقاً لصيغة كامب ديفيد، وعلى تجميد الاستيطان [في الارض المحتلة]، وايقاف أعمال البناء، والتخلّي عن السيطرة على الموارد الطبيعية، من أرض ومياه، وعلى اجراء مفاوضات مع م.ت.ف.، وعلى مبدأ الارض في مقابل السلام. وهذه الامور مجتمعة ستؤدي، بالضرورة، الى اقامة دولة فلسطينية. وعلى هذا الاساس، لن نكون ورقة التوت التي تستر عورة هذه الحكومة» (يديعوت احرونوت، ١٩٩٢/٧/١٢).

واستناداً الى هذه المستجدات، شكّل رابين حكومته حيث أقام ائتلاف بين حزب العمل وكل من حركة ميرتس وشاس ٦٢ عضو كنيست، وضمن تأييد حداش والحزب الديمقراطي العربي من خارج الائتلاف (معاريف، ١٩٩٢/٧/١٣).

وقد دخلت حركة شاس (اتحاد اليهود الشرقيين المحافظين على التوراة) الائتلاف الحكومي بناء على تعليمات مرجعه الروحي، عوفاديا يوسف، وخلافاً لأوامر الزعيم الروحي لمعسكر المتديّنين المتزمّتين ـ غربيين وشرقيين ـ الحاخام، اليعيزر شاخ، الذي رفض، بشكل قاطع، دخول معسكر الائتلاف الحكومي في ظل تسلّم زعيمة حركة ميرتس، شولاميت آلوني، منصب وزيرة التربية والتعليم. وتسبّب ذلك في حدوث فجوة عميقة في المعسكر الديني، حيث أطلق أنصار الحاخام شاخ على حركة شاس اسم «اتحاد اليهود الشرقيين المتاجرين بالتوراة». ومن جانبه، هاجم الحاخام شاخ اليهود الشرقيين، وشكّك في قدراتهم على قيادة اسرائيل (يديعوت احرونوت، ١٩٩٢/٧/١٢).

## الخطوط العريضة للحكومة الجديدة

أبرزت الخطوط العريضة للحكومة الجديدة الأهداف الرئيسة لعملها وهي: الأمن القومي والأمن الشخصي؛ السلام؛ الحيلولة دون نشوب حرب؛ مكافحة البطالة، من طريق ايجاد فرص عمل تتيح استيعاب الهجرة وتعاظمها؛ الحيلولة دون حدوث نزوح، التنمية الاقتصادية؛ تدعيم أسس الديمقراطية؛ سلطة القانون؛ ضمان المساواة الكاملة لكل المواطنين، وحماية حقوق الانسان (هآرتس، ١٩٩٢/٧/١).

ففي مجال الشؤون الخارجية والأمن، تمّ التأكيد على استقلالية الدولة، وتعزيز السلام مع العرب؛ وتعزيز قوة الجيش الاسرائيلي، وقدرته على

الردع، ومواجهة أي تهديد عسكري؛ والاهتمام بالمحافظة على أمن المستوطنات والمستوطنين في [الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة؛ وارساء السلام على أساس اعتراف الدول العربية والفلسطينيين باسرائيل، كدولة ذات سيادة في المنطقة والاعتراف بحقها بالعيش في سلام وأمن؛ وستقوم الحكومة، بدورها، في دفع مسيرة السلام في المنطقة قدماً مع الدول العربية كافة والفلسطينيين من دون شروط مسبقة؛ ومواصلة مسيرة السلام طبقاً لاطار وصيغة مؤتمر مدريد؛ والعمل على تسريع وتيرة المفاوضات، واجراء مناقشات مستمرة بين الاطراف؛ وتقترح الحكومة، كتسوية مرحلية، خطة لتطبيق حكم ذاتي للفلسطينيين في [الضفة الفلسطينية]، وتمتنع عن القيام بخطوات وأعمال من شأنها ارباك ادارتها بصورة سليمة؛ وتعزيز وتدعيم الاستيطان على طول خطوط المواجهة؛ والعمل على خلق شرق أوسط جديد، لا يتم فيه تكريس الموارد لسباق التسلّح؛ كما تحرص الحكومة على تعميق وتحسين علاقات الصداقة الخاصة السائدة بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل (**المصدر نفسه**).

أمّا بشأن القدس، فان الحكومة ركّزت على ان تظل القدس الكاملة، عاصمة اسرائيل الأبدية، موحّدة وكاملة تحت سيادة اسرائيل، وأعطت أولوية لها في البناء والتطوير.

وبشأن استيعاب الهجرة، فان الحكومة ستعمل على استيعابها من طريق خلق الظروف الاجتماعية ـ الاقتصادية، والروحانية لتحقيق الهدف الرئيس لاسرائيل، وهو جمع شتات الشعب اليهودي في وطنه؛ اضافة الى العمل على استئناف وزيادة الهجرة من الاتحاد السوفياتي سابقاً (**المصدر نفسه**).

## تشكيل الحكومة

تعتمد الحكومة الاسرائيلية، في هذه المرحلة، على ٦٢ عضو كنيست، من داخل الائتلاف الحكومي، وعلى تأييد خمسة أعضاء كنيست من خارجه. وقد تمّ هذا الامر استناداً الى تفاهم بين قيادة حزب العمل وبين رئيس الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش)، توفيق زياد، والى رئيس الحزب الديمقراطي العربي، عبدالوهاب دراوشة، تتعلّقان، بشكل عام، بحل مشاكل الوسط العربي ومساواة المجالس والهيئات العربية بالمجالس والهيئات اليهودية، والعمل على دمج العرب والدروز في حياة الدولة بشكل كامل، وردم الهوات في مجالات التعليم والصناعة والزراعة والاسكان والخدمات (**هآرتس**، ١٣/٧/١٩٩٢).

على هذا الأساس، ضمّت الحكومة ١٦ وزيراً، ١٢ منهم ينتمون الى حزب العمل، وثلاثة وزراء من حركة ميرتس، ووزير واحد من حركة شاس، وهم على التوالي:

- اسحق رابين ـ رئيس الحكومة ووزير الدفاع.
- شمعون بيرس ـ وزير الخارجية ونائب رئيس الحكومة.
- ابراهام شوحاط ـ وزير المالية.
- يسرائيل كيسار ـ وزير المواصلات ونائب رئيس الحكومة.
- ميخا حاريش ـ وزير التجارة والصناعة.
- دافيد ليفائي ـ وزير العدل.
- موشي شاحال ـ وزير الاتصالات.
- حاييم رامون ـ وزير الصحة.
- بنيامين بن ـ اليعيزر ـ وزير البناء والاسكان.
- اورا نمير ـ وزيرة شؤون البيئة.
- شمعون شطريت ـ وزير الاقتصاد والتنمية.
- عوزي برعام ـ وزير السياحة.
- يعقوب تسور ـ وزير الزراعة.
- شولاميت آلوني ـ وزيرة التربية والتعليم.
- امنون روبنشتاين ـ وزير الطاقة والانشاءات.
- يائير تسبان ـ وزير الهجرة والاستيعاب.
- آرييه درعي ـ وزير الداخلية.
- وقد احتفظ رئيس الحكومة رابين بمنصبي وزير الاديان ووزير العمل والرفاه، كي يتخلى

عنهما في حال توسيع الائتلاف الحكومي. كذلك احتفظ موشي شاحال بمنصب وزير الشرطة للغاية ذاتها (دافار، ١٣/٧/١٩٩٢).

وبعد منح الكنيست الثالث عشر ثقته للحكومة الجديدة بأغلبية ٦٧ عضو كنيست ومعارضة ٥٣ عضو، إعتلى رئيس الحكومة الجديد، اسحق رابين، منصة الكنيست، وأقسم اليمين كرئيس للحكومة ووزير للدفاع. ومن ثمّ القى خطابه السياسي الاول في حضور الكنيست الذي أوضح فيه سياسة وأهداف حكومته على الصعيد الخارجي والداخلي، حيث قال: «كخطوة أولى، ومن أجل اثبات نوايانا ورغبتنا الحسنة، أدعو الوفد الاردني ـ الفلسطيني لاجراء مشاورات غير رسمية، عندنا في القدس، لكي يسمع، ويستمع، ولخلق أجواء مناسبة للتعاون الجيد» (**يديعوت احرونوت**، ١٤/٧/١٩٩٢).

ومن ثمّ أكد رابين، ان الحكومة الجديدة تختلف عن الحكومة السابقة في ثلاثة مجالات هي: مسيرة السلام، والاولويات القومية، ونظام الحكم. ولاحظ، ان حكومته ستبذل قصارى جهدها للحفاظ على الامن القومي للدولة والأمن الشخصي للمواطن، ومن أجل ارساء السلام والحيلولة دون نشوب حرب، والقضاء على البطالة، واستئناف الهجرة واستيعابها. وأضاف، ان الحكومة ستقترح على الدول العربية والفلسطينيين مواصلة مباحثات السلام وفقاً لصيغة مؤتمر مدريد، وكخطوة أولى على طريق الحل الدائم «سنبحث تطبيق الحكم الذاتي في [الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة وليس في نيّتنا اهدار وقت ثمين، وانما التعجيل بالمحادثات للتخفيف من حدّة العداء بين الفلسطينيين واسرائيل» (**هآرتس**، ١٤/٧/١٩٩٢). ومن خلال دعوة زعماء العالم العربي للسير على خطى مصر للقيام بالخطوة التي تجلب السلام، قال رابين، «من الآن فصاعداً لن نستخدم مصطلح مسيرة السلام، بل مصطلح صنع السلام» (**يديعوت احرونوت**، ١٤/٧/١٩٩٢).

وفي سياق التعليق على سياسة حكومة رابين، قال مئير فلنر: «من أجل تقويم سياسة الحكومة الجديدة، ينبغي ايضاح ما يفرق بينها وبين حكومة الليكود الصقرية ـ اليمينية، وما هو مشترك بينهما؛ اذ ان «احد مواقف حكومة حزب العمل التي يميّزها عن حكومة الليكود، هو موضوع التسوية المرحلية، حيث يصفها رابين بـ ' سلطة ذاتية ـ حكم ذاتي ' ، بينما يتحدث الليكود عن ' الحكم الذاتي البلدي ' ، أي حكم ذاتي يعنى بمجارير مياه الصرف الصحي. وقد أعلن رابين معارضته لمصطلح ' الحكم الذاتي البلدي ' »، وقال انه يقصد ' سلطة ذاتية ـ حكم ذاتي ' ، واستطرد قائلاً: ' حكم ذاتي، باستثناء شؤون الامن والخارجية والمستوطنين ' » (**عراخيم**، العدد ٣ ـ ٤، آب ـ اغسطس ١٩٩٢).

ولاحظ مئير «ان حكومة رابين، التي تعارض، من حيث المبدأ، حق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني واقامة دولة فلسطينية مستقلة الى جانب اسرائيل، ستعمل على ان لا يكون للحكم الذاتي أية علاقة بالتسوية الدائمة للنزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني. هذه المواقف يحتمل ان تعقّد المفاوضات حول التسوية المرحلية» (**المصدر نفسه**).

ورأى، ان هضبة الجولان «ليست جزءاً من أرض ـ اسرائيل الكاملة». وعلى الرغم من هذا، فان رابين يصرّ على انه في اطار التسوية السلمية مع سوريا، لن تتخلى اسرائيل عن هضبة الجولان. وبعد الانتخابات، وكرئيس حكومة، أعلن رابين، مجدداً، انه حتى في إطار تسوية سلمية «لن توافق اسرائيل في التنازل عن هضبة الجولان. لكنه أضاف، ان هذا لا يعني ان اسرائيل ستتمسك بكل سنتمتر في الهضبة» (عراخيم، **مصدر سبق ذكره**).

لا شك ان انتقال السلطة من الليكود الى العمل، ومن ثمّ تشكيل الحكومة الجديدة، بتركيبتها الحالية، وخطوطها الاساسية، أثارت قدراً من الآمال في العالم بشأن احتمالات تحريك مسيرة السلام والخروج بها من دائرة الجمود، بهدف الوصول، في نهاية المطاف، الى تسوية عادلة للنزاع العربي ـ الاسرائيلي، وفي مقدمه القضية الفلسطينية.

وفي إطار هذه الآمال، بادر الرئيس الاميركي، جورج بوش، بالاتصال هاتفياً برئيس الحكومة الاسرائيلية، وأكد له انه سيلتقي به في واشنطن، طالباً اليه التنسيق معه في الخطوات المقبلة بشأن مسيرة السلام. وعقب محادثته مع بوش، إتصل رابين بوزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر،

واتفق معه على القدوم الى اسرائيل، لاجراء مناقشات حول الاسراع باستئناف مسيرة السلام والمحادثات مع الفلسطينيين (**يديعوت احرونوت**، ١٤/٧/١٩٩٢).

وقد عقب المعلّقون السياسيون على هذا الاهتمام الاميركي، بأنه يعود لسببين أساسيين: الاول، انتهاز الفرصة السانحة في اسرائيل عقب الانقلاب السياسي وسقوط اسحق شامير وصعود رابين لتحقيق أمل السلام؛ والثاني، هو ضرورة تحسين العلاقات بين الادارة الاميركية وبين الناخبين اليهود في الولايات المتحدة الاميركية قبيل انتخابات الرئاسة الاميركية المزمع اجراؤها في تشرين الثاني ( نوفمبر ) المقبل (**المصدر نفسه**، ١٥/٧/١٩٩٢). وفي الوقت ذاته، ومن جهته، أبدى رئيس الحكومة الاسرائيلية، رابين، تجاوباً كبيراً مع الادارة الاميركية بهدف الحصول على ضمانات القروض الاميركية أو جزء منها على الاقل، لمساعدته في حل العديد من المشاكل الداخلية المتعلّقة باستيعاب الهجرة، والتخفيف من حدّة البطالة، وايجاد فرص عمل، وغيرها من المشاكل التي يتوجب على حكومته التصدي لها. كذلك ليس من المستبعد ان يكون رابين معنياً بالفعل بتنشيط مسيرة السلام على أساس وجهة نظره السياسية والأمنية، القائمة على التمييز بين «الاستيطان السياسي» و«الاستيطان الامني»، وعلى اعتبار القدس الموحّدة عاصمة أبدية لاسرائيل، ومن دون التطبيق الكامل لمبدأ «الارض في مقابل السلام»؛ وهو الامر الذي سبق ان أعلنه رابين، بشكل غير مباشر، عندما قال: «اننا لن نكرر تجربة سيناء مرة أخرى» (**المصدر نفسه**، ٢٦/٦/١٩٩٢).

صلاح عبدالله

# شرطة و«حسن نيّات» وأزمة في النجاح

لم تطرأ تطوّرات كبيرة على صعيد حقوق الانسان الفلسطيني في الارض المحتلة، كما كان متوقعاً، وكما أشاع مراقبون قدّروا ان تتخذ الحكومة الاسرائيلية الجديدة برئاسة، اسحق رابين، فور توليها السلطة، خطوات جدية من شأنها التخفيف، الى حد كبير، من معاناة الفلسطينيين تحت الاحتلال. وهكذا حصد الجميع، مواطنون ومراقبون، خيبة أمل أعقبت تشكيل الحكومة، باستثناء وعود كلامية خفّف من وطأتها تراجع بعض الأوامر العسكرية المعطاة لقوات الجيش الاسرائيلي العاملة في الارض المحتلة.

فقد واصلت «الوحدات الخاصة» الاسرائيلية، التي تقوم، منذ فترة، بملاحقة المطلوبين الفلسطينيين، نشاطاتها على الرغم من الانتقادات التي واجهتها حتى داخل المجتمع الاسرائيلي نفسه. وقامت «القوات الخاصة» هذه بهجمات عدّة قتلت، في خلالها، عدداً من المطلوبين الفلسطينيين فاق عدد من قامت باعتقالهم. ومع تفاقم نتائج اطلاق النار المباشر على المطاردين، اضطرت قيادة الجيش الى توقيف عدد من الجنود ممّن ارتكبوا أعمال قتل وحشية بطريقة مكشوفة ومثيرة. من ذلك، مثلاً، سجن ثلاثة من جنود الجيش الاسرائيلي من الخدمة العسكرية في قطاع غزة لارتكابهم جريمة قتل راح ضحيتها طفل في الرابعة من عمره، تبيّن ان الجنود اطلقوا النار على سيارة ذويه للاشتباه بأنها كانت تقلّ مطلوبين فأصابوه مباشرة. كما أمر رئيس الحكومة الاسرائيلية، وزير الدفاع، رابين، قائد منطقة غزة بتقديم الاعتذار الى عضو الوفد الفلسطيني المفاوض، د. زكريا الآغا، بسبب قيام الجيش باقتحام منزله في خلال الاسبوع الماضي (**ميدل ايست انترناشونال**، العدد ٤٣١، ١٩٩٢/٨/٧، ص ٩).

غير ان حكومة رابين قامت بتغيير بعض مساراتها مع اقتراب موعد جولة المفاوضات الثنائية السادسة في واشنطن، في الرابع والعشرين من آب (اغسطس)، فأطلقت بادرة «حسن نيّات» تضمّنت عدداً من الاجراءات، استهدفت من ورائها امتصاص الضغوط التي واجهتها بسبب تملّصها من الكثير من وعودها التي أطلقتها، والظهور، كذلك، بمظهر التعاطي، جدّياً، مع جولة المفاوضات السلمية الجديدة، ومطالبة الفلسطينيين، في الوقت عينه، تقديم اجراءات مقابلة كرد على بادرتها. فقد أعلنت الحكومة الاسرائيلية عن تجميد جزء من أعمال البناء الجاري في المستوطنات؛ وعن ايقاف اقتطاع الاراضي لأغراض البناء الخاص في الارض المحتلة؛ وأعادت فتح مكاتب جمعية الدراسات العربية في القدس، التي يديرها رئيس لجنة التوجيه في الوفد الفلسطيني، فيصل الحسيني، والتي قيل انها خصّصت نشاطاتها، في الفترة الاخيرة، في خدمة المفاوضين الفلسطينيين؛ وايقاف الدعم الذي كانت تقدّمه مؤسسات «عطيرت كوهينم» لمجموعات السيطرة على الممتلكات والبيوت العربية في القدس؛ والغاء الوزارة الخاصة بشؤون القدس التي سبق وشكّلت في عهد حكومة اسحق شامير السابقة؛ كما اقترح وزير العدل الاسرائيلي، دافيد ليفائي، تغيير القانون الذي يحظر اللقاءات مع شخصيات في منظمة التحرير الفلسطينية (**القدس العربي**، لندن، ١٩٩٢/٨/١١).

على الرغم من بعض الانطباعات التي رافقت هذه الاجراءات، وعكست القول بأن زمناً «جديداً» ولد مع حكومة رابين، الاّ أن غالبية الفلسطينيين في الارض المحتلة لم تشعر بهذا القدر من الانطباع وذلك الحجم من التغيّر الذي قال عنه عضو الوفد الفلسطيني، د. غسان الخطيب انه موجود، فقط، في المسار العام للتصريحات الاسرائيلية. اذ أن شيئاً ما لم يتغيّر على مستوى الحياة اليومية للمواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، «فلا زال

المواطنون... يتذمّرون من القيود على الحركة، ومن بقاء اعداد هائلة من المعتقلين في السجون والمعتقلات، ومن الضرائب الباهظة التي تجبى منهم بالقوة ومن دون حق، ومن منع البناء لعدم اعطاء رخص من قبل الادارة المدنية» (المصدر نفسه). وذهبت مصادر فلسطينية أخرى الى نعت هذه الاجراءات بعدم الجدية، وذكرت ان أغلب البيوت المغلقة التي قررت السلطات الاسرائيلية اعادة فتحها، كانت فتحت، بالفعل، قبل بادرة السلطات، ولكن هذه الاوساط لم تقلل من أهمية بعض التدابير الاخرى، مثل الغاء القيود على تنقل السكان، واطلاق سراح ثمانمئة سجين أمني من معتقل «كتسيعوت» الاسرائيلي. وقد قوبل الاجراءان الأخيران، عموماً، بترحيب ظاهر من مختلف الاوساط الفلسطينية التي تحفّظ غالبيتها من عدد السجناء الذين تقرر اطلاق سراحهم، بسبب وجود أكثر من ١٢ ألف معتقل فلسطيني في السجون الاسرائيلية، خصوصاً وان من تقرر اطلاق سراحهم هم من بين المحكومين لمدد زمنية قصيرة، وهي على وشك الانتهاء اصلاً (المصدر نفسه). ولا يزال أمام الفلسطينيين مطالب كثيرة ينظرون الى احتمالات تحقيقها حتى يعلنوا قدراً كافياً من رد الفعل الايجابي على البادرة الاسرائيلية، ويصل طموحهم، في هذا المجال، الى مطالبة الحكومة الاسرائيلية بـ «تغيير التوجه»، واتخاذ سياسة بديلة لسياسة الضم والالحاق التي تتبعها، وكذلك الابقاء على امكانات عملية التسوية (المصدر نفسه).

## أزمة النجاح

تعتبر احداث جامعة النجاح الوطنية في نابلس التي تلت قيام الجيش الاسرائيلي بفرض حصار على الجامعة اولاً، والمدينة فيما بعد، واحدة من ابرز وأهم تجارب اختبار القوة والنفوذ بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وسلطات الاحتلال الاسرائيلية، في لحظة صعود رابين الى السلطة؛ علاوة على ما عكسته من تطورات نوعية في طبيعة العلاقة بين الطرفين ومستوى ما بلغته من تجاذب وتنافر. فالطريقة التي تمّت بها معالجة وجود مسلّحين داخل الحرم الجامعي أوجدت سابقة دلّلت على وجود ادراك مشترك لضرورة تليين المواقف الصلبة، حيث تمّت «التضحية» من جانب كل من الطرفين بمبادىء كان مستحيلاً القبول بالتنازل عنها من قبل، كقبول الفلسطينيين الابعاد والذي يعد أقسى من السجن، والسكوت عن فصل مواطنين عن أرضهم في مقابل تراجع سلطات الاحتلال عن اعتقالها مسلحين من داخل الجامعة، وقبولها التفاوض بدلاً من تطبيق قوانين الاحتلال، والتوصل الى اتفاق سياسي بدلاً من فرض منطق القوة (جون ايمانويل، «نهاية أزمة النجاح دلت على وجود متغيّرات»، **جيروزاليم بوست**، ١٩٩٢/٧/٢٥).

فقد فرضت قوات من الجيش الاسرائيلي في ١٩٩٢/٧/١٤ حصاراً على الحرم الجامعي حيث تواجد نحو ٣٥٠٠ طالب للادلاء بأصواتهم في انتخابات مجلس الطلبة في الجامعة، «انضمّ» اليهم عدد من المطلوبين المسلّحين، الذين طالبت قوات الجيش بخروجهم وتسليم أنفسهم وأسلحتهم. وقد رفض هؤلاء مطالب الجيش الاسرائيلي الذي منع الدخول الى الجامعة أو الخروج منها، وأعلن محيط الجامعة منطقة عسكرية حظر الدخول اليها حتى على الصحفيين ووسائل الاعلام. وقد طلب مجلس أمناء جامعة النجاح الاجتماع مع منسّق نشاطات الحكومة الاسرائيلية في الارض المحتلة، داني روتشيلد، واستجيب لطلب وفد الأمناء، غير انه فشل، في خلال نقاش استمر ثلاث ساعات، في اقناع روتشيلد برفع الحصار عن نابلس وجامعتها والسماح لطلابها بالمغادرة تجنّباً لسفك الدماء. وذكر عضو مجلس الامناء، حسام عبدالهادي، الذي شارك في الاجتماع ان المجتمعين أبلغوا الى روتشيلد انه «لا يجوز استخدام أربعة آلاف طالب جامعي وموظف رهائن من أجل القبض على مطلوبين»، وقيل له «ان هناك مطلوبين في جميع انحاء الضفة [الفلسطينية] وليس داخل الحرم الجامعي وحده» (**الحياة**، لندن، ١٩٩٢/٧/١٦).

وهكذا أدى عدم التوصل الى حل سريع للمشكلة الى قيام ازمة كبيرة داخل الجامعة وعلى أسوارها وفي نابلس كلها ايضاً. فأعلن طلاب الجامعة الاعتصام، وشدّد الجيش الاسرائيلي من حصاره مانعاً ادخال الأغذية الى المعتصمين، وبدأت مرحلة جديدة من المفاوضات تحت ضربات الضغط المتبادل من الطرفين. وتميّزت ظروف المواجهة الجديدة هذه بعوامل عدّة جعلتها

تختلف، في كثير من جوانبها، عن غيرها من الصدامات والمواجهات والازمات السابقة. فقد ساد أوساط الفلسطينيين اعتقاد بامكان الحاق هزيمة بالجانب الاسرائيلي. وكان وراء ذلك الاعتقاد انطباع نشأ من انتقادات وجّهها رئيس الحكومة الاسرائيلية، رابين، للجيش الاسرائيلي واستعداداته التي سبقت حصاره للجامعة ودخول مسلّحين اليها؛ وكذلك، لشعور الفلسطينيين باستعداد رابين للرضوخ الى مطالبهم برفع الحصار عن الجامعة وخروج المسلّحين بسبب الوضع الراهن لحكومته غير المعنيّة بمواجهة دامية داخل الجامعة (زئيف شيف، «يبحثون عن مخرج للازمة في جامعة النجاح»، **القدس العربي**، ١٨ ـ ١٩/٧/١٩٩٢؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٧/٧/١٩٩٢). وكذلك، أيضاً، للظروف الاستثنائية التي واجهتها حكومة رابين التي كانت تستعد لاستقبال وزير الخارجية الاميركي، جيمس بيكر، وتحاول تفادي أي مواجهة دامية قبيل زيارته أو في أثنائها، ممّا جعل الحكومة الاسرائيلية، أكثر ميلاً، بشكل عام، نحو اجراء مساومة تنهي الوضع القائم (**جيروزاليم بوست**، ٢٠/٧/١٩٩٢). وتحركت مجموعة اعضاء الوفد الفلسطيني المفاوض للضغط على سلطات الاحتلال بهدف التوصل الى حل يقبله الطرفان، وعقدت اجتماعاً مع قناصل الدول الاوروبية المقيمين في القدس، طالبتهم، في خلاله، بمصاحبة افرادها الى نابلس والقيام بمحاولة ضاغطة لفك الحصار عن المدينة وجامعتها. وقد انضمّ رئيس لجنة التوجيه في الوفد الفلسطيني، فيصل الحسيني، الى الجميع الذين وصلوا الى المدينة، غير ان سلطات الاحتلال لم تسمح له بالدخول (**الحياة**، ١٦/٧/١٩٩٢).

في هذه الاثناء، انهى الطلاب في جامعة النجاح العمليات الانتخابية الجارية لاختيار مجلس الطلبة، وفازت حركة «الشبيبة» التابعة لـ «فتح» بجميع مقاعد المجلس وعددها ١١ مقعداً. وفيما انتقد رئيس الطواقم الفنية، د. سري نسيبة، موقف الجيش الاسرائيلي الذي «قابل الاجواء الديمقراطية [هذه] باستفزاز واستعراض للعضلات»، واصل المفاوضون الفلسطينيون والاسرائيليون جهودهم للتوصل الى حل للازمة، وبدوا، جميعاً، اكثر ميلاً نحو «تحكيم العقل». وقد تقدم وسيط فلسطيني رفض الكشف عن هويته باقتراح قضى بأن يخرج جميع المتواجدين في الحرم الجامعي، وان يسلّم المطلوبون اسلحتهم، ويتمّ ابعادهم لفترة زمنية يتفق بشأنها بين اسرائيل والشخصيات الفلسطينية. وقد رفض المعتصمون الاقتراح، في بداية الأمر، املاً في تحسين شروط المساومة (**الحياة**، ١٦/٧/١٩٩٢، و**القدس العربي**، ١٨ ـ ١٩/٧/١٩٩٢؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٧/٧/١٩٩٢).

وقد تمّ التوصل الى اتفاق على أساس الاقتراح السابق، وهذا ما اعتبرته أوساط اسرائيلية مكسباً للطرفين، على اعتبار انه مؤشر على امكان التوصل، مستقبلاً، الى اتفاقات مشابهة لنزاعات قد تتوّرط فيها قوى مسلّحة، ويتمّ حلّها بالطرق الدبلوماسية كما حصل في أزمة النجاح. أمّا المصادر الفلسطينية، فقد وصف بعضها مجرّد القبول بابعاد المطلوبين تطوّراً خطيراً (جون ايمانويل، **مصدر سبق ذكره**، ٢٥/٧/١٩٩٢).

لقد أظهر الاتفاق، الذي اشارت مصادر عدة انه الأول من نوعه، قدرة القيادة الفلسطينية المحلية على «احراز نتائج عملية مع الحكومة الاسرائيلية الجديدة» برئاسة رابين؛ كما أظهر استعداد المطلوبين لتلبية وتنفيذ الشروط والاتفاقات التي تضعها وتوافق القيادة الموحدة عليها (يتسحاق غال، «اتونوميا بدون اتفاقات رسمية»، **القدس العربي**، ٢٣/٧/١٩٩٢؛ نقلاً عن **معاريف**، ٢٢/٧/١٩٩٢).

ونتيجة للاتفاق، انسحبت قوات الجيش الاسرائيلي من منطقة جامعة نابلس، ورُفع الحصار عن المدينة التي احتفل سكانها بذلك معتبرين الاتفاق «استسلاماً اسرائيلياً» (**جيروزاليم بوست**، ٢٠/٧/١٩٩٢).

## شرطة فلسطينية

فجّرت تصريحات أدلى بها فيصل الحسيني في عمّان، لغطاً في الشارع الفلسطيني في الارض المحتلة. فقد صرّح الحسيني الذي كان في زيارة الى الاردن على رأس وفد فلسطيني، ان الجانب الفلسطيني بدأ مناقشته مع الاردنيين حول امكان تشكيل جهاز للشرطة الفلسطينية يضمّ ما بين عشرين الى ثلاثين ألف رجل. وأخذت

الصحف الصادرة في القدس الشرقية تتحدث، بعد ذلك، عن فريق مرشح لقيادة قوة الشرطة. كما انتشرت شائعات كثيرة عن تجهيز سيارات تابعة لشرطة نابلس وشرطة الخليل شوهدت في عمّان (**الحياة**، ٩/٨/١٩٩٢). وأكدت تصريحات أخرى أدلت بها الناطقة بلسان الوفد الفلسطيني، د. حنان عشراوي، ان الحسيني التقى فعلاً مسؤولين اردنيين «بهدف الاعداد لانشاء قوة شرطة فلسطينية تتولّى العمل في حال بدأت المرحلة الانتقالية للسلطة في الارض المحتلة» (**المصدر نفسه**). وذهبت مصادر اسرائيلية الى التأكيد على ان لقاء عمّان استهدف تدريب ما بين عشرين الى ثلاثين ألف شرطي فلسطيني في الاردن (**المصدر نفسه**؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١/٨/١٩٩٢). وأشارت هذه المصادر الى مجموعة عمل كلّفت تشكيل قوة شرطة أجرت، في الاسابيع الأخيرة، لقاءات مع رجال عملوا مع الشرطة الاسرائيلية قبل اندلاع الانتفاضة الشعبية أواخر العام ١٩٨٧ (**المصدر نفسه**).

وقد اتجهت الانظار صوب الرائد، يوسف مهنا، الذي خدم، منذ العام ١٩٤٤، في سلك الشرطة البريطانية، فترة الانتداب، ثم المصرية ثمّ الاسرائيلية. وكان مهنا استقال من عمله مع ٣٨٧ آخرين من غزة، و٤٥٠ من الضفة الفلسطينية ضمن موجة الاستقالات من أجهزة الاحتلال بناء على دعوة من القيادة الموحّدة. ويعتقد مهنا بوجوب تشكيل قوة شرطة تضمّ ستة آلاف شرطي في غزة وعشرات الآلاف في الضفة «لكي تتمكّن من القيام بعملها. ويجب ان يتوفر [لأفرادها] سلاح فردي... اضافة الى عربات نقل ووسائل اتصال، كالتي تملكها الشرطة الاسرائيلية» (**القدس العربي**، ٢٠/٨/١٩٩٢).

استقبلت الاوساط الفلسطينية التحدث حول انشاء قوة للشرطة بردود فعل متباينة جمعت بين الترحيب والاعتراض والتحفظ. وكان أبرزها نفي د. نسيبة تعيين ضباط أو قيادات للسلطة المستقبلية، وتحديداً قوة الشرطة الفلسطينية. وأكد وجود طاقم للشرطة من ضمن طواقم فنيّة موجودة في الارض المحتلة، كُلّفت بوضع خطط أو تصوّرات مستقبلية. وأوضح نسيبة انه تمّ ايفاد بعض افراد طاقم الشرطة الى عمّان للاطلاع على كيفية سير النشاطات الشرطية في الاردن، والاستفادة من الوضع هناك لترتيب الخطة التي كلّفوا بها. وأكد ان موضوع الشرطة ككل ما يزال في الاطار التحضيري التقني (**المصدر نفسه**، ١٠/٨/١٩٩٢).

هذه التوضيحات، وأخرى، اضافها الحسيني الذي تراجع الى القول بأنه «من السابق لأوانه التحدث عن اجراءات انشاء قوة شرطة فلسطينية في الارض المحتلة»، لم تحل دون تصاعد ردود الفعل «المستنكرة» والتي عبّرت عن دهشة البعض حيال بعض التفاصيل. فقد نفى رئيس الوفد الفلسطيني، د. حيدر عبدالشافي، ان يكون هناك أي قدر من التحدّث عن هذا الموضوع. لكنه استدرك بأن «الاستعداد لاحتمال التعامل مع واقع المرحلة الانتقالية قد يكون من حسن التدبير» (**المصدر نفسه**، ٤/٨/١٩٩٢). في حين قال عضو الوفد الفلسطيني، د. غسان الخطيب، انه من «الأجدى البحث في مسألة الاستيطان قبل التحدث عن شرطة فلسطينية» (**المصدر نفسه**، ٨ ـ ٩/٨/١٩٩٢). وكرّر عضو الوفد، مصطفى البرغوثي، الموقف عينه وقال انه من المبكر جداً مناقشة تشكيل قوة للشرطة لأن ذلك «يعطي الانطباع بأن تسوية ما وضعت على النار، واننا نناقش التفاصيل، وهذا ليس صحيحاً ويعرض الناس للبلبلة» (**المصدر نفسه**، ٨/٨/١٩٩٢).

ربعي المدهون

# بيان الاطراف العربية المشاركة في المحادثات الثنائية

## ثوابت الموقف العربي

بدعوة من وزير خارجية سوريا، عقد وزراء خارجية الاردن وفلسطين ولبنان وسوريا ـ الأطراف العربية المشاركة في المفاوضات الثنائية لعملية السلام ـ وبمشاركة وزير خارجية مصر اجتماعاً في دمشق يومي ٢٤ و٢٥ تموز ( يوليو ) ١٩٩٢، وذلك في اطار سلسلة اجتماعات التنسيق والتعاون منذ بدء مؤتمر السلام في مدريد. وشارك في هذا الاجتماع رؤساء الوفود العربية الى محادثات السلام الثنائية.

استعرض المشاركون الوضع الراهن لمسيرة السلام في ضوء التغيير الذي أسفرت عنه الانتخابات الاسرائيلية الاخيرة، ونتائج جولة وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، على المنطقة في خلال الاسبوع الماضي، وما صدر من تصريحات سياسية عن الحكومة الاسرائيلية الجديدة حول موقفها من عملية السلام.

ولاحظ الوزراء ان الحكومة الاسرائيلية الجديدة لم تعرب، حتى الآن، على الرغم من التغيير النسبي للهجة والاسلوب، عن التزامها بالمبادىء الأساسية لاقرار السلام الشامل والعادل والدائم في المنطقة، عبر التنفيذ الكامل لقراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨، ومبدأ اعادة جميع الاراضي العربية المحتلة بما فيها القدس مقابل السلام؛ ولا عن التزامها بالانسحاب من كامل الاراضي اللبنانية المحتلة تنفيذاً لقرار مجلس الامن الرقم ٤٢٥.

وأكد الوزراء مجدداً، الأسس والعناصر التالية التي تستند اليها عملية السلام:

اولاً: الالتزام بهدف السلام الشامل في المنطقة وتنفيذ قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨ بكامل عناصرهما على جميع الجبهات الفلسطينية والسورية والاردنية، وعلى أساس مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوة وانسحاب اسرائيل من جميع الاراضي اللبنانية المحتلة والتنفيذ الكامل لقرار مجلس الامن ٤٢٥ دون قيد أو شرط.

ثانياً: احترام ضمان حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، وتأكيده على الربط بين المرحلة الانتقالية والنهائية في المسار الفلسطيني بما يضمن تنفيذ قرار مجلس الامن ٢٤٢ بالنسبة للاراضي الفلسطينية المحتلة، والسعي لازالة العقبات التي تعطل استكمال التمثيل الفلسطيني ليشمل سكان القدس والشتات ومشاركة منظمة التحرير الفلسطينية بشكل رسمي في عملية السلام.

ثالثاً: عدم شرعية وبطلان جميع أشكال الاقتسام الاسرائيلي لأي جزء من الاراضي العربية المحتلة للضفة الفلسطينية بما في ذلك القدس وقطاع غزة والجولان، ورفض محاولات اضفاء الشرعية على أي نوع من المستوطنات بأية ذريعة كانت باعتبارها تشكّل انتهاكاً صارخاً لاتفاقية جنيف الرابعة ولقرارات مجلس الامن ومبادىء القانون الدولي.

رابعاً: شمولية الحل على جميع الجبهات وفي جميع المسارات وفقاً لما نصّت عليه مبادرة السلام وتعهّد به راعيا المؤتمر ورفض أي محاولة للتجزئة والاستفراد.

خامساً: وضع حدّ لممارسات اسرائيل القمعية في الاراضي العربية المحتلة ولاعتداءاتها المتكررة على الاراضي والقرى اللبنانية والتي تشكّل خرقاً وانتهاكاً خطيرين لميثاق الامم المتحدة ومبادىء القانون الدولي والانساني وخصوصاً اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ التي أقرّ مجلس الامن انطباقها على جميع الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة.

سادساً: حق جميع الاطراف المتساوي والمتبادل في الامن وعدم جواز تحقيق أمن طرف على حساب أي من الاطراف الاخرى أو بما يمسّ سيادتها أو وحدة أراضيها.

سابعاً: أهمية متابعة راعيي المؤتمر

لعملية السلام بنشاط وفعالية أكثر، ومساعدة الاطراف على تخطّي العقبات والعراقيل لضمان نجاح عملية السلام.

وأكد الوزراء أهمية مشاركة الامم المتحدة الكاملة في عملية السلام باعتبارها المنظمة المعبّرة عن الشرعية الدولية والتي تشكّل قراراتها ذات الصلة أساس عملية السلام، كما وأكدوا أهمية المشاركة الفاعلة للمجموعة الاوروبية.

وبعد ان أخذ المشاركون هنا علماً بما أعلنته الحكومة الاسرائيلية الجديدة عن نيّتها في الابتعاد عن سياسة المماطلة والتعقيد التي انتهجتها الحكومة الاسرائيلية السابقة، ينتظرون اثباتاً عملياً لذلك في الجولة السادسة، بغية تدارك الوقت المهدر، والتوصل الى انجاح المفاوضات الثنائية في جميع مساراتها بأسرع وقت ممكن. وفي هذا الصدد تؤكد الاطراف العربية المشاركة تأييدها لعملية السلام واستعدادها لاستئناف المفاوضات الثنائية في أقرب وقت ممكن بما يكفل سرعة تحقيق هدفها في التوصل الى حل شامل وعادل ودائم للصراع العربي ـ الاسرائيلي.

ورأى المشاركون ان الجانب العربي قد أثبت استعداده بوضوح للتوصل الى اتفاقات سلام شامل قائم على العدل اذا قامت الحكومة الاسرائيلية باعلان التزامها الصريح والواضح للأسس والعناصر الثابتة لعملية السلام، ولا سيما استعدادها للانسحاب من جميع الاراضي العربية المحتلة تنفيذاً لقرارات مجلس الامن ذات الصلة وعلى جميع الجبهات، والاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وضمان حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، ووقف جميع النشاطات الاستيطانية في الاراضي العربية المحتلة بما فيها القدس، والكفّ عن انتهاك حقوق الانسان العربي فيها.

ومن منطلق حرصهم على الأمن والسلام في المنطقة أعرب الوزراء عن استعداد دولهم التام لتحويل الشرق الاوسط الى منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية. وهم اذ يؤكدون التزام بلادهم بأحكام معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية، يطالبون اسرائيل بالانضمام الى المعاهدة ووضع منشآتها النووية تحت اشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما انهم يؤكدون قناعتهم بأن أية مبادرة دولية للحدّ من التسلّح وعلى وجه الخصوص في منطقة الشرق الاوسط، لا تنطلق من هذا الموقف، لن تحقق النتائج المطلوبة.

وختاماً أكّد وزراء الخارجية المشاركون أهمية استمرار وتكثيف التنسيق والتشاور بين الاطراف العربية وخصوصاً في الظروف الدولية الدقيقة الراهنة بما يكفل حماية الحق العربي والحفاظ على المصلحة القومية للأمة العربية.

[وفا، تونس، ١٩٩٢/٧/٢٥]

# موجز الوقائع الفلسطينية
## من ١٦/٦/١٩٩٢ الى ١٥/٨/١٩٩٢

**١٦/٦/١٩٩٢**

• تواصلت الصدامات بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وأسفرت عن اصابة ثلاثة جنود اسرائيليين بجروح نتيجة رشقهم بحجارة في رفح وجندي رابع قرب مخيم الامعري. في المقابل، أُصيب عشرات المواطنين بجروح جرّاء استخدام قوات الاحتلال العيارات النارية وقنابل الغاز. من جهة أخرى، أبعدت سلطات الاحتلال المعتقل نضال مزهر (٢٤ عاماً) من مخيم بلاطة الى خارج أرض الوطن لمدة خمس سنوات. وكان مزهر اعتقل قبل أربعة شهور مع عدد من المطلوبين (**الدستور**، عمّان، ١٧/٦/١٩٩٢).

• تواصلت الصدامات بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، واستشهد، في اثنائها، سامر نعيم يوسف (١٩ عاماً) من قرية الزاوية بعد ان أطلق قائد دورية من «الوحدات الخاصة» النار عليه، فيما تعرّضت ثلاث دوريات عسكرية اسرائيلية الى هجمات بالحجارة في جنين، وأُلقيت زجاجة حارقة باتجاه سيارة اسرائيلية قرب مستوطنة في منطقة نابلس (**الدستور**، ١٧/٦/١٩٩٢).

**١٧/٦/١٩٩٢**

• استمرت الصدامات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، التي استخدمت العيارات والطلقات المطاطية وقنابل الغاز، ممّا أسفر عن جرح عدد من المواطنين. كما قامت قوات الاحتلال بحملة دهم واسعة أسفرت عن اعتقال عدد آخر (**الدستور**، ١٨/٦/١٩٩٢).

• توقّع رئيس لجنة التوجيه في الوفد الفلسطيني المفاوض، فيصل الحسيني، ان تكون المفاوضات مع حزب العمل مختلفة في التكتيك والاستراتيجية. وقال في مؤتمر صحافي عقده في منزله: «اننا نرغب بقيام حكومة جديدة في اسرائيل تكون على استعداد للتفاوض معنا، بجدية، وبطريقة ايجابية، وأنا مقتنع ان الرأي العام الاسرائيلي سوف يدفع باتجاه اقامة مثل هذه الحكومة» (**دافار**، ١٨/٦/١٩٩٢).

**١٨/٦/١٩٩٢**

• تواصلت الاشتباكات بين المواطنين في الارض المحتلة وقوات الاحتلال الاسرائيلية واستشهد، في اثنائها، المواطن، منير جرادات (١٩ عاماً) من سيلة الحارثية، واقتحمت قوات الاحتلال مستشفى الشفاء في غزة لثلاث مرات ومسجدين في المدينة. في المقابل، أطلقت النار باتجاه دورية عسكرية اسرائيلية في الخليل، وتمّ احراق سيارة لمستوطن في المدينة (**وفا**، تونس، ١٨/٦/١٩٩٢).

• أقرّت لجنة المخصّصات التابعة للكونغرس الاميركي، دون اعتراض، المساعدة الامنية والاقتصادية الى اسرائيل للعام ١٩٩٣، بمبلغ ثلاثة مليارات دولار (**دافار**، ١٩/٦/١٩٩٢).

**١٩/٦/١٩٩٢**

• كثّفت قوات الاحتلال الاسرائيلية من وجود عناصرها في مختلف مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، في وقت تصاعدت الاشتباكات فيهما وأُصيب عشرة مواطنين بجروح نتيجة اطلاق نار وعشرين آخرين بسبب تعرّضهم للضرب على أيدي جنود الاحتلال، كما أُصيب خمسة مواطنين بحالات اختناق في مخيم النصيرات ومدينة رفح (**وفا**، ١٩/٦/١٩٩٢).

**٢٠/٦/١٩٩٢**

• واصلت قوات الاحتلال الاسرائيلية عمليات الدهم والتفتيش في عدد من الاحياء السكنية والمساجد والبيّارات بحثاً عن مطلوبين. وشملت هذه العمليات المسجد الكبير في حي الشيخ رضوان ومسجد

اليرموك في حي الرمال في غزة. وذكرت مصادر في وكالة غوث اللاجئين «أونروا» ان قوات الاحتلال دهمت، لليوم السابع على التوالي، مدينة رفح ومخيمها، وان ستة مواطنين أصيبوا بجروح في خلال اشتباكات وقعت بين مواطنين من مخيم الشاطىء وحي الشيخ رضوان في غزة وقوات من الجيش الاسرائيلي، وأُصيب عامل من قطاع غزة بطعنة من سكين أحد المتطرّفين اليهود في أثناء توقّفه عند محطة الباصات المركزية في عسقلان (الدستور، ١٩٩٢/٦/٢١).

## ١٩٩٢/٦/٢١

• تواصلت الاشتباكات بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وقوات الاحتلال الاسرائيلية التي أعلنت غلق المنطقتين لمدة أربع وعشرين ساعة، وحظرت على المواطنين فيهما الدخول الى اسرائيل. وذكرت مصادر ان برج مراقبة اسرائيلي يقع خلف سجن جنين تعرّض لاطلاق نار، وان اشتباكاً مسلّحاً وقع بين مجموعة من الشبان ودورية عسكرية اسرائيلية بالقرب من وادي دعوك على مقربة من قرية عرابة، كما أطلقت عيارات نارية باتجاه نقطة مراقبة عسكرية أخرى قرب مثلث الشهداء في جنين، وسُمع فجر اليوم دوي انفجار هائل وزخات رصاص بالقرب من ثكنة عسكرية اسرائيلية في مخيم جباليا وتبيّن ان الانفجار كان نتيجة القاء قنابل يدوية (الدستور، ١٩٩٢/٦/٢٢).

• اعتبر وزير الخارجية الاسرائيلية، دافيد ليفي، تنديد الولايات المتحدة الاميركية بلقاء أعضاء الوفد الفلسطيني مع قيادة م.ت.ف. في عمّان رسالة واضحة للاطراف كافة في الساحة الدولية، تفيد بأن المنظمة غير مقبولة كطرف في مسار السلام (دافار، ١٩٩٢/٦/٢٢).

## ١٩٩٢/٦/٢٢

• قامت مجموعة فدائية بهجوم جريء على مقر للشرطة الاسرائيلية في أحد فنادق مدينة غزة، استخدمت فيه الاسلحة الرشاشة، وأسفر عن اصابة شرطيين اسرائيليين، فيما أعلنت الاذاعة الاسرائيلية عن تعرّض دورية عسكرية لاطلاق نار في أثناء مرورها على طريق الخليل ـ القدس، وعن القاء زجاجة حارقة باتجاه سيارة عسكرية اسرائيلية كانت تعبر مخيم جباليا (الدستور، ١٩٩٢/٦/٢٣).

• اعلن زعيم حزب العمل الاسرائيلي، اسحق رابين في زيارة قام بها في هضبة الجولان السورية، انه بعد التوقيع على السلام مع سوريا، لن تتخلّى اسرائيل عن هضبة الجولان. وأضاف قائلاً: ان الهضبة هي كنز حيوي لأمن اسرائيل القومي، ولها أهمية جغرافية وطوبوغرافية (هآرتس، ١٩٩٢/٦/٢٣).

## ١٩٩٢/٦/٢٣

• أغلقت سلطات الاحتلال الاسرائيلية القدس بمناسبة اجراء الانتخابات للكنيست الثالث عشر، ويستمر غلق المدينة لمدة اسبوع. وقد كثّفت سلطات الاحتلال من دورياتها الراجلة والمحمولة في الشوارع وعلى المحاور الرئيسة في المدينة. كما أغلقت السلطات مدينة جنين ووضعت حواجز عسكرية عند مداخلها. في هذه الاثناء، وقع صدام مسلّح بين فلسطينيين ودورية عسكرية اسرائيلية راجلة في قباطية، ونُصبت كمائن مسلّحة لدورية أخرى في حي القلعة في البلدة، وهاجم فلسطينيون دورية ثالثة بالحجارة قرب قرية عزون، ودورية رابعة في منطقة الحاووز في مدينة الخليل (الدستور، ١٩٩٢/٦/٢٤).

## ١٩٩٢/٦/٢٤

• وصل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، الى القاهرة في زيارة يجري، في خلالها، محادثات مع الرئيس المصري، محمد حسني مبارك، وكبار المسؤولين المصريين. ويتوقع ان تتناول المحادثات تطوّرات القضية الفلسطينية ومستجداتها (وفا، ١٩٩٢/٦/٢٤).

• أُصيب ١٩ مواطناً بجروح واعتقل ١٢ آخرين في اشتباكات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية، أطلقت، في اثنائها، النار على دوريتين عسكريتين اسرائيليتين في الخليل، اشتعلت النيران باحداهما (وفا، ١٩٩٢/٦/٢٤).

• أفادت مصادر مطلعة في واشنطن، ان الادارة الاميركية تنوي استغلال فوز حزب العمل في انتخابات الكنيست الثالث عشر لتنظيم جهد سياسي متسارع على جبهة المفاوضات العربية ـ الاسرائيلية بهدف التوصل الى انجازات فعلية قبل انتخابات الرئاسة الاميركية المزمع اجراؤها في تشرين الثاني ( نوفمبر ) المقبل (دافار، ١٩٩٢/٦/٢٥).

١٩٩٢/٦/٢٥

• قتل اسرائيليان طعناً بسكاكين في قطاع غزة، فيما استشهد ثلاثة فلسطينيين في معركة بالاسلحة في قرية عرابة. فقد ذكرت مصادر عسكرية اسرائيلية، ان تاجرين يهوديين حضرا لشراء الخضار تعرّضا للطعن في حي الشجاعية على بعد خمسمئة متر من مستوطنة «ناحال عوز» شرقي غزة. وذكر شهود عيان ان المهاجمين لاذوا بالفرار. في هذه الاثناء، تواصلت الصدامات في الارض المحتلة بين المواطنين وقوات الجيش الاسرائيلي، وألقى مواطنون زجاجات حارقة على دوريات اسرائيلية، وانفجرت عبوة ناسفة لدى مرور شاحنة اسرائيلية شرقي طولكرم (**الدستور**، ١٩٩٢/٦/٢٦).

• قررت رئاسة المجموعة الاوروبية الغاء اقتراح قرار كانت تقدّمت به، وتضمّن دعوة لاسرائيل للانسحاب من على الارض المحتلة. وقد اتخذ القرار في أعقاب الانتخابات الاسرائيلية. وكان متوقعاً ان ينشر القرار مع انتهاء فترة ترأس البرتغال لمجلس المجموعة (**هآرتس**، ١٩٩٢/٦/٢٦).

• أعربت الادارة الاميركية عن ارتياحها لنجاح حزب العمل الاسرائيلي، مؤكدة «استعدادها للتعاون مع الحكومة الجديدة من أجل تحقيق تقدّم حقيقي في عملية السلام، وتعزيز العلاقات الثنائية بين الطرفين (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩٩٢/٦/٢٦).

١٩٩٢/٦/٢٦

• حذّر الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، من استمرار تفاقم الوضع الخطير في الارض المحتلة في ظل عدم تدخّل المجتمع الدولي، ممّا يشكّل تهديداً للسلم والاستقرار والأمن في المنطقة. جاء ذلك في رسالة بعث بها عرفات الى رئيس لجنة الامم المتحدة لممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وأعضاء المنظمات غير الحكومية في أميركا الشمالية بمناسبة انعقاد الدورة التاسعة للمنظمات غير الحكومية حول القضية الفلسطينية (**وفا**، ١٩٩٢/٦/٢٦).

• تصاعدت حدّة الاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، واستشهد، في اثنائها، مصطفى عبدالفتاح حامد جوابرة (٢٩ عاماً)، وعلي حسن محمود سوالمة (٢٤ عاماً) من قرية عصيرة الشمالية، ويوسف مسعود ابو السباع من مخيم جنين، وجرح ١٥ مواطناً آخرين. في المقابل، قتل ثلاثة اسرائيليين في عرابة وغزة وتعرّض مستوطن للطعن في رام الله (**وفا**، ١٩٩٢/٦/٢٦).

• توقّع مستشار الرئيس الاميركي لشؤون الامن القومي، برنت سكوكروفت، ان يكون التقدّم في عملية السلام «أكثر سهولة في عهد حكم حزب العمل ورئيسه اسحق رابين، ممّا كان عليه خلال حكم تكتل الليكود في اسرائيل»، مشيراً الى ان الانتخابات «أدّت الى انتهاء الازمة في العلاقات»، و«علينا ان ننتظر لنرى» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٧ ـ ١٩٩٢/٦/٢٨).

١٩٩٢/٦/٢٧

• أبلغ مسؤول، رفيع المستوى، في وزارة الخارجية الاميركية الى زعماء يهود في واشنطن ان الادارة الاميركية تنوي التوصل الى حل لمشكلة ضمانات القروض المصرفية لاسرائيل في أقرب وقت ممكن. جاءت هذه الاقوال ضمن اشارات عدّة مشابهة صدرت عن مسؤولين في الادارة الاميركية منذ فوز حزب العمل في الانتخابات الاخيرة (**دافار**، ١٩٩٢/٦/٢٨).

• تصاعدت حدة الاشتباكات في الارض المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية. فقد طعنت فتاة فلسطينية اسرائيلياً في الخليل وأصابته بجروح، فأطلق النار عليها، غير أنها فرت في سيارة قادها فلسطينيون. ولم يعرف مدى اصابتها، وقد فرضت سلطات الاحتلال حظر التجول على وسط الخليل وأقامت الحواجز بحثاً عن سيارة الفارين. كما طعن فلسطيني اسرائيلياً آخر بسكين في مستوطنة «روي» الواقعة في وادي الاردن، ونقل المستوطن الذي أُصيب بجروح الى احد المستشفيات (**الدستور**، ١٩٩٢/٦/٢٨).

• انتهى فرز صناديق الاقتراع لانتخابات الكنيست الثالث عشر، وجاءت النتائج كما يلي: ٤٤ مقعداً لحزب العمل، ٣٢ مقعداً لليكود، ١٢ مقعداً لميرتس وثمانية لتسومت وستة للمفدال، ستة لشاس، وأربعة ليهدوت هتوراه، وثلاثة لموليدت، وثلاثة لـ «حداش»، واثنان للحزب الديمقراطي العربي (**هآرتس**، ١٩٩٢/٦/٢٨).

١٩٩٢/٦/٢٨

• عمّ الارض المحتلة اضراب شامل استجابة

لنداء القيادة الموحّدة في الذكرى السادسة والعشرين لاعلان اسرائيل ضم القدس. في غضون ذلك، تواصلت الاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وقام مستوطنون بحرق محال تجارية وعدد من السيارات العربية في الخليل واعتدوا على المواطنين فيها. فيما شهدت احياء في نابلس عمليات رشق بالحجارة لجنود الاحتلال، وأصيب جندي اسرائيلي بجروح في اشتباكات وقعت داخل مخيم النصيرات، وألقيت زجاجتان حارقتان على مركز للشرطة في غزة وعلى دورية عسكرية (**الدستور**، ١٩٩٢/٦/٢٩).

• قال مسؤول في وزارة الخارجية الاميركية ان الولايات المتحدة الاميركية تنوي الضغط على الدول العربية المشاركة في مفاوضات السلام لكي تتخذ خطوات في اتجاه الغاء مقاطعتها لاسرائيل فور اعلان الحكومة الاسرائيلية الجديدة عن تجميد الاستيطان (**دافار**، ١٩٩٢/٦/٢٩).

## ١٩٩٢/٦/٢٩

• شنّت قوات الاحتلال الاسرائيلية حملة اعتقالات واسعة شملت جنين وعرابة، وواصلت حظر التجول على عرابة والخليل، فيما اندلعت مواجهات عنيفة في نابلس، وأُلقيت عبوة ناسفة باتجاه موقع للجيش الاسرائيلي في خان يونس (**الدستور**، ١٩٩٢/٦/٣٠).

• أعلن عضو الكنيست الاسرائيلي، بنيامين نتنياهو، انه سوف يتنافس على رئاسة الليكود في الانتخابات التي يفترض ان يجريها الحزب في نهاية هذا العام، والتي تقرّرت بعد اعلان زعيم الحزب، اسحق شامير، اعتزاله الحياة السياسية. وبهذا انضمّ نتنياهو الى الوزيرين اريئيل شارون، ودافيد ليفي وعضو الكنيست بنيامين بيغن، الذين أعلنوا، من قبل، نيّتهم خوض معركة رئاسة الليكود (**هآرتس**، ١٩٩٢/٦/٣٠).

• طالبت الادارة الاميركية رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، تقديم مقترحات وأفكار جديدة في مجال التعاون الاستراتيجي بين الدولتين في خلال لقائه المرتقب بالرئيس الاميركي، جورج بوش، في النصف الاول من آب (اغسطس) المقبل (**دافار**، ١٩٩٢/٦/٣٠).

## ١٩٩٢/٦/٣٠

• أطلقت ليلة أمس عيارات نارية باتجاه مقر الادارة المدنية الاسرائيلية الواقعة عند مدخل بلدة إذنا، وقد فرضت سلطات الاحتلال حظر التجول على المنطقة وقامت بعملية دهم وتفتيش لعدد من المنازل فيها. في غضون ذلك، أُلقيت زجاجة حارقة باتجاه دورية عسكرية كانت تمر في حي الرمال في قطاع غزة، وأخرى باتجاه دورية لـ «حرس الحدود» في مدينة رفح أسفرت عن اصابة جندي بجروح. في المقابل، أُصيب عشرات المواطنين بجروح مختلفة في أنحاء متفرقة من الارض المحتلة نتيجة صدامات مع قوات الاحتلال (**الدستور**، ١٩٩٢/٧/١).

• أقامت جزر سيشل واسرائيل علاقات دبلوماسية فيما بينهما، ليصل عدد الدول الافريقية التي لها علاقات دبلوماسية كاملة مع اسرائيل ١٧ دولة. وقد وقع على اقامة العلاقات، سفير اسرائيل في كينيا، د. ارييه عودد ومدير عام وزارة الخارجية في الجزر، كلود مور (**دافار**، ١٩٩٢/٧/١).

• أعرب الرئيس الاميركي، جورج بوش، عن ثقته في ان ادارته ستتمكّن من العمل مع الحكومة الاسرائيلية الجديدة «من أجل تعميق الشراكة بين الطرفين» و«الترويج لتحقيق هدفهما المشترك، وهو السلام مع الأمن لاسرائيل» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١ ـ ١٩٩٢/٧/٢).

## ١٩٩٢/٧/١

• استشهد المواطن محمد سليمان بريص (٤٠ عاماً) من خان يونس، بسبب تعذيب تعرّض له في معتقل الرملة. فيما ذكرت الاذاعة الاسرائيلية ان هجوماً بالأسلحة الرشاشة وقع ضد نقطة عسكرية في جنين، كما أُلقيت زجاجة حارقة على دورية عسكرية في قباطية. الى ذلك، هاجم شبان الانتفاضة مركزاً عسكرياً اسرائيلياً في رفح بالاسلحة الرشاشة، واختطف مواطنون حافلتين اسرائيليتين تمّ احراقهما في منطقة خان يونس (**الدستور**، ١٩٩٢/٧/٢).

• قال عضو الكنيست، يوسي ساريد، (ميرتس) ان الخطوط الاساسية للسياسة الحكومية التي اقترحها حزب العمل جاءت خلواً من اشارات الى قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢ الذي يعني مبدأ الارض في مقابل السلام، و«اننا نرفض ان نكون استمراراً لحكومة الليكود» (**يديعوت احرونوت**،

(١٩٩٢/٧/٢).

## ١٩٩٢/٧/٢

• شهدت مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة اشتباكات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية. وهاجم شبان الانتفاضة الدوريات العسكرية الاسرائيلية ونقاط المراقبة وأغلقوا الشوارع وأشعلوا النيران باطارات السيارات في مناسبة ذكرى رأس السنة الهجرية. في المقابل، واصل الجيش الاسرائيلي فرض حظر التجول على قرية عرّابة لليوم الثامن على التوالي، والذي بدأ في أعقاب مقتل جندي اسرائيلي في اشتباكات مع الفلسطينيين (**الدستور**، ١٩٩٢/٧/٣).

• كلّف رئيس الدولة الاسرائيلي، حاييم هيرتسوغ، زعيم حزب العمل، اسحق رابين، تشكيل الحكومة الجديدة. وقد سلّم رئيس الدولة كتاب التكليف لرابين الذي أعلن انه سيبذل قصارى جهده من اجل تنفيذ «قرار الشعب» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٩٢/٧/٣).

• أعرب وزير الخارجية الاميركي، جيمس بيكر، عن «ارتياحه الشديد» للنتائج الانتخابية في اسرائيل، وشدّد، في المقابل، على ان بلاده تريد القيام «بكل ما في وسعها لدعم عملية السلام» في المنطقة (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩٩٢/٧/٣).

## ١٩٩٢/٧/٣

• استشهد أشرف عبدالرحيم يوسف يغمور (٢٥ عاماً) اثر اصابته بعيار ناري في الرأس أطلقه جنود اسرائيليون في مدينة بيت لحم. وشهدت الارض المحتلة اشتباكات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، خصوصاً في مخيم البريج الذي تعرّض لعملية دهم عسكرية أُصيب مواطنون خلالها بجروح (**الدستور**، ١٩٩٢/٧/٤).

## ١٩٩٢/٧/٤

• اجتمع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في تونس، مع رئيس جمهورية الصين الشعبية، يانغ شانغ كون، الذي هنّأه على نجاته من حادث الطائرة في الصحراء الليبية ونجاح العملية الجراحية التي أُجريت له بعدها. وقد أُجري، في خلال اللقاء، استعراض شامل لتطوّرات الوضع العربي والدولي (**وفا**، ١٩٩٢/٧/٤).

• واصلت قوات الاحتلال الاسرائيلية فرض حظر التجول على وسط الخليل لليوم الثامن على التوالي، كما فرضت حظراً آخر على قرية برطعة، قضاء جنين، وقامت بحملة دهم واسعة طاولت منطقة الشابورة في رفح وبيت لاهيا ومخيم الجلزون. في المقابل، القى فلسطينيون قنابل حارقة عدّة على مواقع عسكرية في بيت لحم وجباليا (**وفا**، ١٩٩٢/٧/٤).

• قال قائد سلاح الجو الاسرائيلي، اللواء هرتسل بودينغر، انه يفضّل شراء طائرة «اف ـ ١٦» الأقل ثمناً من طائرة «اف ـ ١٨»، في حال تماثل أداؤهما. يذكر ان ثمن طائرة «اف ـ ١٨» يصل الى اربعين مليون دولار، بينما يبلغ ثمن طائرة «اف ـ ١٦» ٢٥ مليوناً (**هآرتس**، ١٩٩٢/٧/٥).

## ١٩٩٢/٧/٥

• استشهد في قطاع غزة المواطنان، حمدي حيدر السكني (٢٧ عاماً) من حي التفاح في غزة، متأثراً بجروح أُصيب بها نتيجة تعرّضه للضرب على أيدي الجنود الاسرائيليين قبل ثلاثة أيام؛ وعبدالمحسن عبدالمعطي سعد (١٦ عاماً) من جباليا، وكان أُصيب برصاص جنود الاحتلال قبل أيام. في هذه الاثناء، شهدت الارض الفلسطينية المحتلة صدامات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية تخلّلها القاء زجاجات حارقة باتجاه أهداف اسرائيلية وعمليات اعتقال لعدد من المواطنين (**الدستور**، ١٩٩٢/٧/٦).

• تبيّن من استطلاع للرأي العام أجراه معهد «تليسكر» في أعقاب الانتخابات الاسرائيلية ان ٦٥ بالمئة من الاسرائيليين أعربوا عن رضاهم لنتائج الانتخابات مقابل ٢٨ بالمئة غير راضين عن النتائج (**يديعوت احرونوت**، ١٩٩٢/٧/٦).

## ١٩٩٢/٧/٦

• ساد في الارض المحتلة اضراب تجاري، فيما تواصلت الصدامات العنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية التي استخدمت العيارات النارية والمطاطية وقنابل الغاز، ممّا اسفر عن اصابة عدد من المواطنين بجروح (**الدستور**، ١٩٩٢/٧/٧).

• عيّن العميد، عامي ايلون، قائداً لسلاح البحرية الاسرائيلية، ورُقّي الى رتبة لواء، وذلك

خلفاً للواء ميحا رام، الذي انهى خدمته في الجيش الاسرائيلي (هآرتس، ١٩٩٢/٧/٧).

## ١٩٩٢/٧/٧

• شنّت قوات الاحتلال الاسرائيلية حملة دهم واعتقالات في مناطق عدّة من قطاع غزة ونابلس وطولكرم وبيت لحم ورام الله، فيما أُلقيت ثلاث زجاجات حارقة على منزل وزير الاسكان الاسرائيلي، اريئيل شارون، وزجاجة رابعة باتجاه حافلة للجنود قرب قلنديا (الدستور، ١٩٩٢/٧/٨).

• توقّع البروفيسور موشي ماعوز ان تشنّ سوريا حرباً على اسرائيل اذا فشل مسار السلام الحالي، وذلك في محاولة منها لمنع ابقاء السيطرة الاسرائيلية على الجولان. وقال، ان سوريا تشكّل «التهديد الاكبر على اسرائيل في مجال الحرب التقليدية، على الاقل» (هآرتس، ١٩٩٢/٧/٨).

• أعلن كبير المدّعين العسكريين الاسرائيليين، العميد ايلان شيف، في محاضرة القاها في حضور النادي القضائي في حيفا حول «الانتفاضة والقضاء»، ان ٧٦٩ فلسطينياً قتلوا برصاص قوات الجيش الاسرائيلي منذ اندلاع الانتفاضة؛ وان ٥٦٦ آخرين قتلوا نتيجة الاشتباه في تعاونهم مع السلطات الاسرائيلية، كما جرح ١٥٤٦٩ فلسطينياً. في المقابل، قتل من الاسرائيليين، في الفترة عينها ٣٩، وأُصيب ٥٤٥٧ بجروح (هآرتس، ١٩٩٢/٧/٨).

## ١٩٩٢/٧/٨

• تواصلت الصدامات في الارض المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وأُصيب جنديان اسرائيليان بجروح اثر القاء زجاجتين حارقتين باتجاه سيارة كانا يستقلانها بالقرب من مدينة نابلس. ووقع تبادل لاطلاق النار بين مسلّحين فلسطينيين ودورية اسرائيلية في منطقة جنين التي تعرّض مقر الشرطة فيها لهجوم بالزجاجات الحارقة. الى ذلك، أُصيب جندي اسرائيلي بجروح نتيجة تعرّض سيارته للرشق بالحجارة (الدستور، ١٩٩٢/٧/٩).

• أكد تقرير منظمة «امنستي»، ان المعتقلين الفلسطينيين في السجون والمعتقلات الاسرائيلية يتعرّضون لعمليات تعذيب وتنكيل منهجية في اثناء استجوابهم. وذكر ان الانتفاضة في الارض المحتلة مستمرة وإنْ كانت قد ضعفت مقارنة بالسنوات السابقة، وان حوالى تسعين فلسطينياً لقوا حتفهم نتيجة اطلاق نار عليهم من قبل قوات الامن الاسرائيلية (هآرتس، ١٩٩٢/٧/٩).

## ١٩٩٢/٧/٩

• تواصلت الصدامات في الارض المحتلة بين المواطنين وقوات الجيش الاسرائيلي، وأطلق مسلحون النار باتجاه دورية اسرائيلية تابعة لـ «حرس الحدود» في جنين؛ وقُتل أحد أفراد الوحدات الخاصة الاسرائيلية في خلال عملية دهم لقرية برطعة الشرقية، على يد وحدة ثانية ظناً منها انه من المطلوبين. من جهة أخرى، استشهد في معتقل الخليل حازم محمد عبدالرحيم عيد (٢٣ عاماً) من مخيم الامعري. وادّعت سلطات الاحتلال ان المعتقل وجد مشنوقاً في زنزانته. وقد رفض ذووه هذا الادعاء، وطالبوا بفتح ملف تحقيق لمعرفة الأسباب الحقيقية لاستشهاده (الدستور، ١٩٩٢/٧/١٠).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، ان الوضع الأمني في الضفة الفلسطينية شهد تحولات نتيجة العمل «المتفاني والممتاز للعناصر المعنيّة داخل الجيش الاسرائيلي وفي جهاز الشاباك» (معاريف، ١٩٩٢/٧/١٠).

• أنهى زعيم حزب العمل الاسرائيلي السابق، اسحق رابين، المرحلة الاولى من مساعيه لتشكيل حكومة جديدة تحظى بأغلبية ٦٢ صوتاً في الكنيست على الاقل، وذلك بعد التوقيع على اتفاقيات ائتلافية مع حركتي «ميرتس» و«شاس»، وضمان تأييد أعضاء حركة حداش الثلاثة وعضوي الحزب الديمقراطي العربي لتشكيلته الوزارية (معاريف، ١٩٩٢/٧/١٠).

## ١٩٩٢/٧/١٠

• شهدت مناطق عدة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة اشتباكات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية، أسفرت عن اجهاض أربع نساء نتيجة استخدام الغاز المسيل للدموع وجرح عدد من المواطنين. في المقابل، أُصيب جندي اسرائيلي بجروح في مخيم النصيرات اثر تعرّضه لرشق بالحجارة. من جهة أخرى، أطلق فلسطينيون النار باتجاه مركز الشرطة في خان يونس، وألقى آخرون أربع زجاجات حارقة باتجاه دورية عسكرية اسرائيلية في الخليل (الدستور،

(١٩٩٢/٧/١١).

## ١٩٩٢/٧/١١

• شهدت الارض المحتلة صدامات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، كان أبرزها ما وقع في حي الشيخ رضوان في قطاع غزة حيث أُصيب عدد من المواطنين بجروح، وأُصيب عدد آخر في اشتباكات مماثلة في مخيمات الشاطىء وجباليا والنصيرات. من جهة أخرى، أُلقيت زجاجة حارقة باتجاه دورية عسكرية اسرائيلية قرب قرية مسحة في منطقة طولكرم، وأخرى باتجاه سيارة جيب في مخيم النصيرات اشتعلت فيها النيران، كما أطلقت عيارات نارية باتجاه دورية عسكرية في أثناء مرورها في نابلس (الدستور، ١٢/٧/١٩٩٢).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في مقابلة مع الاذاعة الاسرائيلية الناطقة باللغة العبرية، ان حكومته أنهت عملها في وقت تعتبر الدولة في أفضل وضع، ووصفه بأنه «جيد جداً نسبياً» (هآرتس، ١٢/٧/١٩٩٢).

## ١٩٩٢/٧/١٢

• أُصيب شرطي اسرائيلي بجروح في منطقة القدس نتيجة تعرّض دورية للشرطة للرشق بالحجارة، فيما أُلقيت زجاجات حارقة عدّة باتجاه أهداف اسرائيلية في قطاع غزة وجنين وقلقيلية وطولكرم، وأُضرمت النار في سيارة اسرائيلية في القدس (الدستور، ١٣/٧/١٩٩٢).

• توقّع وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، التوصل الى اتفاق بشأن الحكم الذاتي، لكنه استبعد ان يتمّ ذلك في خلال تسعة شهور. ودعا الى العمل بصورة تدريجية، بدءاً بتأهيل الصلاحيات على المستوى البلدي باعتباره خطوة أولى على طريق الحكم الذاتي وليس بديلاً له (هآرتس، ١٣/٧/١٩٩٢).

• قدّم عاطلون عن العمل حوالى ١٣ ألف طلب للحصول على رسوم البطالة في حزيران ( يونيو ) ١٩٩٢، في مختلف فروع مؤسسة التأمين الوطني الاسرائيلية، ويشكّل هذا العدد انخفاضاً طفيفاً بنسبة واحد بالمئة مقارنة بعدد الطلبات التي قدّمت في ايار ( مايو ) ١٩٩٢ (هآرتس، ١٣/٧/١٩٩٢).

## ١٩٩٢/٧/١٣

• استشهد رامي زكريا المظلوم (٣٠ عاماً) من قطاع غزة في اثناء مواجهات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فيما تواصلت الصدامات مع قوات الاحتلال في مناطق أخرى وأُصيب، في خلالها، جندي اسرائيلي بجروح في مخيم المغازي، وأُلقيت زجاجة حارقة باتجاه دورية عسكرية اسرائيلية في مخيم النصيرات، وأشعلت النيران في سيارة اسرائيلية في القدس (الدستور، ١٤/٧/١٩٩٢).

• دعا رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، في خلال عرض حكومته الجديدة في الكنيست زعماء الدول العربية الى السير في أعقاب مصر والقيام بخطوات «تجلب السلام لنا ولهم». وأبدى رابين استعداده للسفر الى العواصم العربية المعنيّة في مهمة سلمية (معاريف، ١٤/٧/١٩٩٢).

## ١٩٩٢/٧/١٤

• أعلنت مصادر اسرائيلية عن اصابة ثلاثة جنود بجروح اثر تعرّض شاحنة عسكرية لهجوم بالاسلحة، على طريق بيرزيت. وذكرت الاذاعة الاسرائيلية، ان عبوة ناسفة انفجرت بحافلة في مستوطنة «غيلو» القريبة من رام الله، وان انفجاراً آخر وقع عند موقف عام للسيارات في مستوطنة «بتاح تكفا» القريبة من تل ـ أبيب. في المقابل، استشهد المواطن، عماد يوسف شتيوي (٢٧ عاماً) من جبع القريبة من طولكرم اثر اطلاق «الوحدات الخاصة» الاسرائيلية النار عليه (الدستور، ١٥/٧/١٩٩٢).

## ١٩٩٢/٧/١٥

• أُصيب ١٨ مواطناً بجروح واعتقل ١٧ آخرين في اثناء اشتباكات واسعة وقعت في الارض المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، التي اقتحمت مقر نقابي في قباطية. في المقابل، أُلقيت زجاجة حارقة باتجاه دورية اسرائيلية في رام الله، وأخرى باتجاه جيب عسكري في الخليل، كما أُضرمت النار بسيارة اسرائيلية في القدس (وفا، ١٥/٧/١٩٩٢).

• ذكرت مصادر في حزب العمل الاسرائيلي ان مئة من بين ١٤٢ مستوطنة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة ينطبق عليها وصف «مستوطنة سياسية» وليس أمنية، وفقاً لتعريف رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين. ولهذا فانها ستواجه تقليصاً في تمويلها (هاتسوفيه، ١٦/٧/١٩٩٢).

١٩٩٢/٧/١٦

• شنّت قوات الاحتلال الاسرائيلية حملة اعتقالات واسعة في منطقة بيت لحم في أعقاب هجوم شنّه شبان الانتفاضة ضد دورية عسكرية في جبل ابو جهاد. كما هاجمت قوات الاحتلال عدداً من المنازل في حي وادي ابو سعدة في بيت ساحور. فيما شهد مخيما الشاطىء والنصيرات مواجهات مع قوات الاحتلال أُصيب، في خلالها، عدداً من المواطنين. في المقابل، اصيب جندي بجروح متوسطة في رأسه، وأُلقيت زجاجة حارقة باتجاه دورية لـ «حرس الحدود» في قطاع غزة، وأخرى باتجاه دورية اسرائيلية في مخيم النصيرات (**الدستور**، ١٩٩٢/٧/١٧).

• أكد رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، لسفير الولايات المتحدة الاميركية، لدى اسرائيل، وليام هاروف، ان اسرائيل ستكون مستعدة لاطلاع الولايات المتحدة الاميركية على المعلومات المتعلّقة بعمليات بناء المستوطنات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة (**هاتسوفيه**، ١٩٩٢/٧/١٧).

• رفض وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، اقتراحات اسرائيل بشأن وضع قضايا العلاقات الثنائية على جدول أعمال محادثاته في القدس، وبينها التنسيق الاستراتيجي، وضمان تفوّق اسرائيل النوعي في مجال التسلّح (**هآرتس**، ١٩٩٢/٧/١٧).

١٩٩٢/٧/١٧

• تعرّضت دورية عسكرية اسرائيلية لهجوم بالاسلحة الرشاشة في اثناء مرورها بالقرب من برقين في الضفة الفلسطينية، وأُلقيت زجاجة حارقة باتجاه دوريتين عسكريتين اسرائيليتين في الخليل، ممّا أدّى الى اصابة جندي بجروح. كما تمّ تحطيم زجاج ثماني سيارات اسرائيلية (**الدستور**، ١٩٩٢/٧/١٨).

١٩٩٢/٧/١٨

• أطلق ثلاثة مسلّحين كانوا يستقلون سيارة النار باتجاه دورية عسكرية اسرائيلية في أثناء مرورها بالقرب من معسكر للجيش الاسرائيلي وسط مخيم جباليا. وذكر ناطق عسكري، ان طلقات عدّة أطلقت باتجاه المعسكر، وان احداً لم يصب بجروح. وأُلقيت زجاجة حارقة باتجاه سيارة عسكرية قرب مخيم المغازي. وكان قطاع غزة شهد مواجهات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال وخصوصاً في شارع النصر، وأُصيب خمسة مواطنين بجروح في اشتباكات مماثلة في خان يونس (**الدستور**، ١٩٩٢/٧/١٩).

• ندّد عضو الكنيست، اريئيل شارون، بشدة، باتفاق التسوية الذي تمّ التوصل اليه حول احداث جامعة النجاح الوطنية في نابلس. وقال شارون، ان الاتفاق سيضر، مستقبلاً، بصمود اسرائيل. وأضاف، في مقابلة أجرتها معه اذاعة الجيش الاسرائيلي: «لقد اختار [اسحق] رابين طريق اطلاق سراح القتلى وتعريض حياة اليهود مستقبلاً للخطر، لكي يسهل لقاءه بوزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، وبالرئيس المصري، حسني مبارك» (**هآرتس**، ١٩٩٢/٧/١٩).

١٩٩٢/٧/١٩

• تعرّضت دورية عسكرية اسرائيلية أمس لاطلاق نار في أثناء مرورها بالقرب من منطقة الحاووز في الخليل. وقامت قوات الاحتلال بمحاصرة المنطقة وأجرت حملة تفتيش واسعة. وحطّم شبان الانتفاضة زجاج سيارتين في المدينة ورشقوا دورية بالحجارة. كما أُلقيت زجاجات حارقة باتجاه هدف عسكري اسرائيلي في جنين وغزة وبرقين والبريج والمغازي. من جهة أخرى، شهد قطاع غزة اشتباكات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية أسفرت عن جرح عدد من المواطنين (**الدستور**، ١٩٩٢/٧/٢٠).

• طلبت الادارة الاميركية من اسرائيل اعادة التفكير، بشكل ايجابي، بشأن مشاركة فلسطينيين من الشتات في محادثات السلام متعدّدة الطرف. وعلم ان هناك ميل للرد، ايجابياً، على الطلب الاميركي (**يديعوت احرونوت**، ١٩٩٢/٧/٢٠).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية السابق، اسحق شامير، في تعليق له على زيارة وزير الخارجية الاميركي، جيمس بيكر، لاسرائيل: «لا ينبغي المبالغة وتوقع حدوث أمور غير عادية». وأضاف، ان بيكر زار اسرائيل في خلال فترة حكمه سبع مرات حتى أمكن، في خلالها، البدء بمسار السلام في مدريد (**معاريف**، ١٩٩٢/٧/٢٠).

• قال وزير الخارجية الاميركي، جيمس بيكر، ان الحكومة الاسرائيلية الجديدة، خلق «بعض

الامكانات الحقيقية» لأعطاء قوة دفع جديدة للمحادثات الثنائية العربية ـ الاسرائيلية. وأثنى على موقف رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق رابين «لايجاده امكاناً لتحويل طبيعة هذه المحادثات، وتجميد العقود الجديدة لانشاء مستوطنات في الارض المحتلة» (انترناشونال هيرالد تربيون، ١٩٩٢/٧/٢٠).

## ١٩٩٢/٧/٢٠

• أدّى اشتباك بين شبان فلسطينيين وسيارة مخابرات اسرائيلية الى انحراف السيارة عن مسارها في شارع جنين ـ حيفا، بعد ان فقد سائقها السيطرة عليها ممّا أدّى الى انقلابها، ولم تعرف الخسائر. وهاجم شبان آخرون من قلقيلية منزل احد المستوطنين في «معاليه شمرون» بالزجاجات الحارقة، وأُلقيت زجاجة حارقة باتجاه معسكر اسرائيلي في مخيم جباليا. وفي اشتباكات متفرّقة وقعت بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية أُصيب عدد من المواطنين بجروح واعتقل آخرون (الدستور، ١٩٩٢/٧/٢١).

• اتفق وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، ورئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، بعد ثلاثة لقاءات، على التعاون الوثيق من أجل التوصل الى اجراء انتخابات في الارض المحتلة، واقامة سلطة الحكم الذاتي في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة في خلال أقل من عام (دافار، ١٩٩٢/٧/٢١).

## ١٩٩٢/٧/٢١

• تواصلت الاشتباكات في الارض المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية وأسفرت عن اصابة عدد من المواطنين بجروح، ودهم عدد من المنازل. فيما أطلقت عيارات نارية باتجاه مركز للشرطة الاسرائيلية في جنين وبرج عسكري للمراقبة خلف سجن جنين، وألقيت وزجاجتان حارقتان باتجاه دورية عسكرية في أحد شوارع المدينة وتعرّضت دورية ثانية لهجمات بالزجاجات الحارقة في برقين، كما أُلقيت زجاجات حارقة أخرى في قباطية، ووقعت هجومات بالحجارة ضد دوريات اسرائيلية في نابلس، وضد سيارات مستوطنين في بيت ساحور (الدستور، ١٩٩٢/٧/٢٢).

• صرّح وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، في عمّان، ان الولايات المتحدة الاميركية لا ترى أي فرق بين الاستيطان «الأمني» و«السياسي». وأضاف: «موقفي هو ان الاستيطان بنوعيه عائق في طريق احلال السلام في المنطقة» (معاريف، ١٩٩٢/٧/٢٢).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، في أثناء زيارته للقاهرة، انه يرى في مصر «جسر تفاهم» في مفاوضات السلام التي تجريها اسرائيل مع الدول العربية (معاريف، ١٩٩٢/٧/٢٢).

## ١٩٩٢/٧/٢٢

• استشهد المواطن محمود خالد صادق قبها (٢٩ عاماً) من يعبد اثر اطلاق جنود اسرائيليين النار عليه في أثناء اشتباكات وقعت في البلدة، ووقع تبادل لاطلاق النار بين أفراد من «القوات الخاصة» وعدد من الشبان الفلسطينيين في منطقة جنين، وأُلقيت زجاجتان حارقتان باتجاه حافلة اسرائيلية في المدينة وزجاجات كربونية باتجاه دورية عسكرية في قباطية، وأشعلت النيران بسيارة اسرائيلية في القدس، وأُصيب مستوطن بجروح بعد رشق سيارته بالحجارة قرب بلدة كالين (الدستور، ١٩٩٢/٧/٢٣).

• اقترح وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، في خلال زيارته الاخيرة لاسرائيل، على رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، ووزير خارجيته، شمعون بيرس، معاهدة دفاعية بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل، في مقابل استعداد اسرائيل للانسحاب من هضبة الجولان (يديعوت احرونوت، ١٩٩٢/٧/٢٣).

• دعت حركة «سلام الآن» حكومة اسرائيل الى اصدار الاوامر لايقاف أعمال البناء كافة في الارض المحتلة. وتبيّن من المعطيات التي نشرتها الحركة في مؤتمر صحافي عقد في القدس، ان ١٠٤٤٣ وحدة سكنية هي اليوم في مراحل البناء المختلفة (معاريف، ١٩٩٢/٧/٢٣).

## ١٩٩٢/٧/٢٣

• استقبل الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في تونس، وزير الثقافة والعلوم الاندونيسي، فؤاد حسن، مبعوثاً من الرئيس الاندونيسي، سوهارتو، حيث سلّم الأخير الرئيس عرفات دعوة رسمية من الرئيس سوهارتو لحضور مؤتمر قمة دول عدم الانحياز المقرر عقده في العاصمة الاندونيسية جاكرتا في مطلع

أيلول ( سبتمبر ) المقبل. وقد أجرى في خلال اللقاء بحث في مختلف التطوّرات على الصعيد الفلسطيني والعربي والدولي (وفا، ١٩٩٢/٧/٢٣).

• أعلنت منطقة جنين الحداد العام لمدة ثلاثة أيام على روح الشهيد محمود حسين الزرعيني (٢٤ عاماً) الذي استشهد قبيل منتصف ليلة أمس، في أثناء اشتباك مع دورية عسكرية اسرائيلية في جنين. والزرعيني هو من مؤسسي جهاز «الامن الثوري» ـ الفهد الاسود ـ وقد طاردته سلطات الاحتلال أكثر من ثلاث سنوات، وذكرت مصادر فلسطينية «ان الزرعيني قاد مجموعات ' الفهد الاسود ' في جنين». من جهة أخرى، وقع اشتباك مسلّح بين مجموعة من «الفهد الاسود» وقافلة عسكرية اسرائيلية في قباطية وأُصيب عدد من الجنود، كما أُلقيت زجاجات حارقة عدّة باتجاه مركز الشرطة الاسرائيلية في جنين ودوريات اسرائيلية على طريق جنين ـ الناصرة (**الدستور**، ١٩٩٢/٧/٢٤).

• اقترح وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، في خلال زيارته لدمشق، تجديد مفاوضات السلام حول الشرق الاوسط، الشهر المقبل في واشنطن، بدلاً من روما، كما كان مقرّراً من قبل (**دافار**، ١٩٩٢/٧/٢٤).

• قام وفد من عرب اسرائيل بزيارة الى تونس، هي الاولى من نوعها، للمشاركة في المهرجان الثقافي السنوي الذي يعقد في قرطاج (**معاريف**، ١٩٩٢/٧/٢٤).

• شدّد وزير الخارجية الاميركي، جيمس بيكر، على ان «المستوطنات [الاسرائيلية في الارض المحتلة] هي مستوطنات، ولا فارق بين مستوطنات سياسية وأخرى أمنية» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩٩٢/٧/٢٤).

## ١٩٩٢/٧/٢٤

• اجتمع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في قرطاج، مع الرئيس التونسي، زين العابدين بن علي. وأجري، في خلال الاجتماع، بحث في التطورات على الساحتين العربية والدولية، وعلى صعيد القضية الفلسطينية والانتفاضة الشعبية في الارض المحتلة. وقد وضع الرئيس عرفات الرئيس التونسي في صورة القرارات التي اتخذتها القيادة الفلسطينية في اجتماعها الاخير في تونس، والتحركات على الصعيد الفلسطيني والعربي والدولي (**وفا**، ١٩٩٢/٧/٢٤).

• عمّ الاضراب العام جميع انحاء الارض المحتلة، تلبية لدعوة القيادة الموحّدة، وذلك تضامناً مع المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال، الذين أعلنوا اضراباً ليوم واحد تأكيداً على رفضهم ممارسات ادارة السجون. من جهة أخرى، ذكرت مصادر فلسطينية، ان صدامات وقعت في مخيم رفح بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية أسفرت عن اصابة خمسة شبان بجروح. وأحرق المواطنون سيارة مستوطن في حي سلوان في القدس، وحافلة للركاب في خان يونس، في وقت شهدت مناطق أخرى مواجهات مماثلة أُلقيت، في اثنائها، عدد من الزجاجات الحارقة (**الدستور**، ١٩٩٢/٧/٢٥).

## ١٩٩٢/٧/٢٥

• استشهد الطفل نعيم كامل ابو أمونة (ست سنوات) من خان يونس، اثر اطلاق الجنود الاسرائيليين النار على السيارة التي كانت تقلّه وأفراد عائلته. واعترفت الاذاعة الاسرائيلية، ان حاجزاً عسكرياً أطلق النار على السيارة زاعماً ان السائق لم يمتثل لتعليمات أفراد الحاجز بالتوقف. في هذه الاثناء، شهدت خان يونس مواجهات دامية بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية أسفرت عن اعتقال عدد من المواطنين. من جهة أخرى، اعترف متحدث عسكري اسرائيلي بتعرض مقر الحاكم العسكري في قلقيلية لقنبلة حارقة، والعثور على لغم أرضي مضاد للدبابات عند مدخل بلدة يعبد (**الدستور**، ١٩٩٢/٧/٢٦).

• افتتح المؤتمر الصهيوني الثاني والثلاثين، في حضور رئيس دولة اسرائيل، حاييم هرتسوغ، وعلى جدول أعماله قضايا الهجرة والاستيعاب، وعلاقات اسرائيل بيهود «الشتات» وغيرها من الموضوعات. ويشارك في المؤتمر سبعمئة مندوب من اسرائيل ومن ٣١ جالية يهودية في ارجاء العالم. وسيحضر هذا المؤتمر، أيضاً، رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، وكذلك زعيم المعارضة، اسحق شامير (**يديعوت احرونوت**، ١٩٩٢/٧/٢٦).

• وافق رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق

رابين، ووزير خارجيته، شمعون بيرس، على عقد جولة محادثات اضافية من المفاوضات الثنائية بين اسرائيل والعرب والفلسطينيين في واشنطن (**يديعوت احرونوت**، ١٩٩٢/٧/٢٦).

• توقّع رئيس دائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الاميركية، دينس روس، والذي رافق وزير الخارجية، جيمس بيكر، في خلال جولته الاخيرة على الشرق الاوسط، في محاضرة ألقاها في جامعة تل - أبيب، ان يشكّل مسار السلام الحالي بين اسرائيل والدول العربية بداية حسنة لمحادثات حول نزع السلاح في المنطقة، على الرغم من المصاعب ومشاعر عدم الثقة السائدة بين الاطراف (**دافار**، ١٩٩٢/٧/٢٦).

## ١٩٩٢/٧/٢٦

• استشهد مواطن في منطقة الاغوار اثر اصابته برصاص جنود الاحتلال الاسرائيلي، وأصيب مواطن آخر كان برفقته بجروح. ووقع اشتباك مسلّح في خان يونس بين مطاردين وأفراد قوة عسكرية اسرائيلية. وأضرم مواطنون النار بثلاث سيارات اسرائيلية، وألقى آخرون سبع زجاجات حارقة باتجاه أهداف ودوريات اسرائيلية في الخليل ومخيم عسكر وبيتونيا (**الدستور**، ١٩٩٢/٧/٢٧).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي السابق، موشي ارنس، انه بات واضحاً للولايات المتحدة الاميركية ان بقاء الرئيس العراقي، صدام حسين، في الحكم، يمثل مصدر مشاكل. وأعرب ارنس عن اعتقاده بوجود صواريخ «سكود» ومنصّات اطلاق صواريخ لدى العراق (**يديعوت احرونوت**، ١٩٩٢/٧/٢٧).

• ذكرت مصادر في مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، ان اسرائيل سترفض، بشكل قاطع، الاقتراح الاميركي بشأن عقد جولة المفاوضات السلمية المقبلة في بداية آب (اغسطس) ١٩٩٢، حيث ترغب في تحديد موعد متأخر قليلاً. أمّا بالنسبة لمكان المفاوضات فسوف يتقرر ذلك في ضوء تسلّم اسرائيل اقتراحاً اميركياً رسمياً حول ذلك (**دافار**، ١٩٩٢/٧/٢٧).

## ١٩٩٢/٧/٢٧

• ذكرت مصادر عسكرية اسرائيلية ان أربع عبوات ناسفة انفجرت لدى مرور سيارات عسكرية اسرائيلية في قطاع غزة وبيت لحم وبيت ساحور، وعلى الطريق الموصل بين قريتي صور باهر وام طوبا. كما اندلعت اشتباكات في عدد من مدن وقرى ومخيمات الارض المحتلة، تركّز أعنفها في الخليل وشعفاط وقلقيلية وغزة. وأضرم شبان الانتفاضة النار في ثلاث سيارات اسرائيلية في القدس ممّا أدّى الى احتراقها (**الدستور**، ١٩٩٢/٧/٢٨).

• ذكرت مصادر اسرائيلية ان الولايات المتحدة الاميركية طلبت من اسرائيل تخفيضات اضافية في حجم البناء في المستوطنات في الارض المحتلة. وان واشنطن أصرّت على موقفها ازاء حسم المبالغ التي تنفق على استمرار البناء من مبلغ الضمانات المصرفية لاسرائيل (**دافار**، ١٩٩٢/٧/٢٨).

• ذكر مصدر اسرائيلي ان الولايات المتحدة الاميركية لا تنوي تجديد الاتصالات مع م.ت.ف. وقال المصدر، ان وزير الخارجية الاميركي، جيمس بيكر، أبلغ ذلك الى رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، في خلال زيارته الاخيرة لاسرائيل. وعلم ان رابين هو الذي طلب من بيكر، امتناع الادارة الاميركية عن تجديد اتصالاتها بالمنظمة (**يديعوت احرونوت**، ١٩٩٢/٧/٢٨).

## ١٩٩٢/٧/٢٨

• استشهد المواطن نورالدين شريف العقاد (١٧ عاماً) من مخيم خان يونس برصاص أفراد الوحدات الاسرائيلية التي أطلقت عليه النار عندما كان يكتب شعارات وطنية على جدار. من جهة أخرى، أطلق فلسطينيون النار باتجاه موقع للجيش الاسرائيلي في قرية علار، وأحرقت سيارتان اسرائيليتان قرب باب المغاربة في القدس (**الدستور**، ١٩٩٢/٧/٢٩).

• دعا الرئيس الاميركي، جورج بوش، رسمياً، رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، الى زيارة الولايات المتحدة الاميركية في الفترة من ١٠ - ١١ آب (اغسطس) ١٩٩٢. وقال الناطق بلسان البيت الابيض، ان بوش ينتظر هذه الفرصة للتحادث مع رابين وتذليل الصعوبات وتعزيز العلاقات الثنائية (**معاريف**، ١٩٩٢/٧/٢٩).

## ١٩٩٢/٧/٢٩

• أطلق مسلّحون النار باتجاه جنود

الاحتلال الاسرائيلي في جنين ولم تتضح الخسائر، وأعلن عن تعرض دورية اسرائيلية لاطلاق نار لدى مرورها قرب الخليل، وتعرّض وحدات اسرائيلية أخرى في جنين لهجوم بزجاجات حارقة. كما أُلقيت زجاجة حارقة باتجاه مركز للشرطة الاسرائيلية في رام الله وأخرى باتجاه مركز الشرطة في نابلس وثالثة باتجاه دورية عسكرية لدى مرورها بالقرب من قرية عزون (**الدستور**، ١٩٩٢/٧/٣٠).

• عقد ممثلو اسرائيل والفاتيكان في روما لقاء سياسياً على مستوى رفيع، هو الاول من نوعه، قد يفتح الطريق الى اعتراف الكنيسة الكاثوليكية رسمياً باسرائيل، واقامة علاقات دبلوماسية معها (**دافار**، ١٩٩٢/٧/٣٠).

## ١٩٩٢/٧/٣٠

• استشهد صلاح قراعين (٢٠ عاماً) من سلوان بعدما هاجم جنديين اسرائيليين بسكين وأصاب كليهما بجروح، أدّت الى وفاة احدهما في وقت لاحق. على صعيد آخر، شهدت نابلس ومخيم بلاطة اشتباكات وعمليات رشق بالحجارة استهدفت دوريات اسرائيلية، وأُلقيت زجاجات حارقة في قرى نعلين وبيتونيا وبيت عور، وبيت دقو، والمزرعة الغربية استهدفت مواقع ودوريات اسرائيلية. كما وقعت مصادمات في مخيم الدهيشة ومخيم العروب ومدينة الخليل (**الدستور**، ١٩٩٢/٧/٣١).

• قال الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في مقابلة أجرتها معه صحيفة «هآرتس»، في تونس، انه مستعد للالتقاء برئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، اذا كان رابين مستعداً لذلك. ورحّب عرفات بالتغيير السياسي الذي حدث في اسرائيل نتيجة الانتخابات الاخيرة للكنيست الثالث عشر، وعبّر عن أمله بأن يعمل رابين وفقاً للبرنامج السياسي لحزب العمل، ولحركة «ميرتس» (**هآرتس**، ١٩٩٢/٧/٣١).

## ١٩٩٢/٧/٣١

• اقتحم جنود الاحتلال الاسرائيلي مخيم جباليا للاجئين في قطاع غزة بعد القاء مجهولين قنبلة باتجاه عربة كانوا يستقلونها. وقد حطّم الجنود أثاث مدرسة في المخيم وعدداً من السيارات. وكانت مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة الاخرى شهدت مواجهات بين المواطنين وقوات الاحتلال أسفرت عن اصابة ثلاثة شبان من بيت أمر وشاب من نابلس بجروح (**الدستور**، ١٩٩٢/٨/١).

## ١٩٩٢/٨/١

• ذكرت مصادر صحافية في قطاع غزة، ان قوة عسكرية من ميليشيا «جيش لبنان الجنوبي» وصلت الى قطاع غزة. وأضافت، ان جنوداً تابعين لهذه القوة شاركوا في عمليات قمع ضد سكان المخيم. فقد تصدى شبان المخيم لجنود الاحتلال الاسرائيلي بالحجارة، فأطلقت ميليشيا «لبنان الجنوبي» النار عليهم ممّا أدّى الى اصابة شابين بجروح. في السياق عينه، جرح شابان آخران في طولكرم في أثناء اشتباك مع قوات الاحتلال (**الدستور**، ١٩٩٢/٨/٢).

• أطلقت الحكومة السورية، في خلال الاسابيع الاخيرة، عدداً من الرسائل غير الرسمية، عبّرت فيها عن اعتراف دمشق بالتغيير الذي حدث في نهج اسرائيل السياسي تجاه النزاع في الشرق الاوسط. ودعت الحكومة الاسرائيلية الى عدم ابقاء سورية خارج دائرة صنع السلام (**دافار**، ١٩٩٢/٨/٢).

• قال د. عبدالعزيز الرنتيسي في مقابلة مع صحيفة الفجر المقدسية، ان «حركة حماس تعارض مسار السلام، ويبدو انها لا ترغب في المشاركة في انتخابات مجلس الحكم الذاتي، لكنها ترغب بالتأكيد في المساهمة في انتخابات المجلس الوطني التشريعي. وهي تعارض استخدام العنف في حل النزاعات (**دافار**، ١٩٩٢/٨/٢).

## ١٩٩٢/٨/٢

• استشهد أسامة محمد علي النجار (٢٠ عاماً) في أثناء اشتباك مسلّح وقع في حي شراب في خان يونس. وأُصيب شاب آخر بجروح خطيرة، فيما اعترف متحدث عسكري اسرائيلي باصابة ثلاثة من الجنود الاسرائيليين بجروح. كما استشهدت حنان مسلم حمدان (٢٤ عاماً) من رفح اثر مواجهات دامية وقعت بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية (**الدستور**، ١٩٩٢/٨/٣).

• هبط احتياط اسرائيل من العملات الصعبة في تموز (يوليو) الماضي بقيمة ٥٢٤ مليون دولار،

قبلغ، في نهاية الشهر، ٥,٩٩٧ مليار دولار، وفقاً للمعطيات التي نشرها بنك اسرائيل (هآرتس، ١٩٩٢/٨/٣).

• اكد وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، انه تلقّى دعوة رسمية لزيارة الفاتيكان، وان الاستعدادات لها بدأت في وزارة الخارجية الاسرائيلية (دافار، ١٩٩٢/٨/٣).

## ١٩٩٢/٨/٣

• قالت متحدثة باسم الجيش الاسرائيلي، ان الجندي دورون دانييل درزي (٢٠ عاماً) توفي متأثراً بجروح أُصيب بها في خلال معركة مع فلسطيني مسلّح وقعت أمس في خان يونس واستشهد المسلّح في خلالها، وينتمي الى «صقور فتح». وبمصرع درزي يرتفع عدد الاسرائيليين الذين قتلوا بأيدي فلسطينيين في الانتفاضة الى ٩٥. من جهة أخرى، تواصلت الاشتباكات في الارض المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وأصيبت دورية عسكرية اسرائيلية في انفجار عبوة ناسفة في أثناء مرورها على طريق جنين ـ نابلس، وأُلقيت زجاجة حارقة باتجاه جيب عسكري في الخليل (الدستور، ١٩٩٢/٨/٤).

• تبيّن من وثيقة داخلية نقلتها أوساط في الشرطة الاسرائيلية وقوات الامن الى مكتب رئيس الاركان الاسرائيلي، ان الاقتصاد الاسرائيلي يخسر سنوياً مبلغ ٢٥٠ مليون شيكل نتيجة سرقة سيارات من داخل «الخط الاخضر» ونقلها الى الارض المحتلة (هآرتس، ١٩٩٢/٨/٤).

• حذّر رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الدفاع، اسحق رابين، في حضور ادارة الائتلاف الحكومي، ان موضوع الحصول على الضمانات الاميركية غير مؤكد. وقال رابين: «ان الضمانات ليست في جيبنا». لأنه ما تزال هناك قضايا في المجالين السياسي والاقتصادي بحاجة الى ايضاح (الدستور، ١٩٩٢/٨/٤).

## ١٩٩٢/٨/٤

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في طرابلس مع الرئيس الليبي، معمر القذافي، و أُجري بحث في استمرار قرارات الحصار المفروضة على ليبيا، والمخاطر التي يتعرض لها الشعب الليبي. كما أُجري بحث في التطوّرات والمستجدات على الساحتين العربية والدولية، وتطوّرات القضية الفلسطينية، والجهود المبذولة لدفع عملية السلام في الشرق الاوسط (وفا، ١٩٩٢/٨/٤).

• وقعت صدامات عنيفة بين المواطنين في الارض المحتلة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، تركّزت في قريتي عنان وترمعيا، ومخيمي الامعري وبلاطة وبرقة ومدينة خان يونس التي شهدت مسيرات حاشدة رفع المواطنون، في خلالها، علم فلسطين ويافطات وطنية. واندلعت اشتباكات في قلقيلية تخلّلها عمليات رشق بالحجارة استهدفت دوريات الاحتلال الاسرائيلي. وفي الخليل رشق المواطنون دورية عسكرية وسيارتين تابعتين لمستوطنين وحافلة عسكرية. ووقع اشتباك مسلّح على شارع جنين ـ نابلس قرب احراش عرابة ـ جنين. كما أُلقيت زجاجة حارقة على سيارة دورية في جنين (الدستور، ١٩٩٢/٨/٥).

• أعلنت منظمة حزب الله ـ فلسطين مسؤوليتها عن تسلّل ثلاثة فدائيين من على الاراضي الاردنية الى الارض المحتلة عبر منطقة الغور والاشتباك مع قوة من الجيش الاسرائيلي، حيث استشهد الفدائيون الثلاثة وجرح جنديان اسرائيليان. وأعلنت اسرائيل، بعد الحادث انها ستزيد من قواتها ودورياتها على امتداد نهر الاردن لمنع وقوع عمليات تسلّل جديدة (هآرتس، ١٩٩٢/٨/٥).

## ١٩٩٢/٨/٥

• استشهد مصطفى محمود عبدالهادي بركات (٢٣ عاماً) من عنبتا بعد اعتقاله لمدة يوم واحد في قسم التحقيقات التابع لجهاز المخابرات الاسرائيلية في سجن طولكرم. وكان بركات استدعي عقب عودته من عمّان الاسبوع الماضي. وادّعت سلطات الاحتلال، ان وفاة الشاب كانت نتيجة اصابته بالربو، غير ان ذويه أكدوا ان وفاة ابنهم كانت بسبب التعذيب الذي تعرّض له خصوصاً وانه لم يمض على اعتقاله سوى أربع وعشرين ساعة. من جهة أخرى، شهدت الارض المحتلة صدامات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية أسفرت عن جرح عدد من المواطنين واعتقال عدد آخر في خلال عمليات دهم قامت بها قوات الاحتلال لمناطق عدّة (الدستور، ١٩٩٢/٨/٦).

• أمر رئيس ادارة اراضي اسرائيل، ميخائيل فاردي، رجاله بايقاف جميع النشاطات المتعلّقة بفرز أراضي لغرض البناء في الارض المحتلة فوراً.

وكان فاردي أصدر قبل ذلك أمراً بتجميد جميع أعمال البناء الخاصة بالسكن والصناعة في الارض المحتلة (دافار، ١٩٩٢/٨/٦).

## ١٩٩٢/٨/٦

• استشهد اياد محمد عيسى من مخيم الشاطىء بعد ان أرغمه جنود الاحتلال على انزال علم فلسطين من على عمود كهربائي حيث صعقه التيار. من جهة أخرى، أعلنت مصادر في الارض المحتلة عن مقتل جندي اسرائيلي نتيجة اصابته بعيارات نارية في احدى القواعد العسكرية الواقعة في جنوب فلسطين، وقد أجرت الشرطة الاسرائيلية تحقيقاً لمعرفة ظروف الحادث (الدستور، ١٩٩٢/٨/٧).

• تستعد حركة «غوش ايمونيم» لاقامة سبع مستوطنات جديدة في الضفة الفلسطينية، في اثناء زيارة رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، الى الولايات المتحدة الاميركية (عل همشمار، ١٩٩٢/٨/٧).

• توقّع رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، عشية سفره الى الولايات المتحدة الاميركية، حصوله على معلومات جديدة حول المفقودين في الجيش الاسرائيلي. وأكد رابين انه سيبذل كل ما يستطيع بهدف التوصل الى اطلاق سراح هؤلاء المفقودين، وكذلك اعادة الاسرى الى اسرائيل (عل همشمار، ١٩٩٢/٨/٧).

## ١٩٩٢/٨/٧

• تعرّضت أهداف عسكرية اسرائيلية عدّة لعمليات اطلاق نار وتفجير عبوات ناسفة والقاء زجاجات حارقة في مناطق مختلفة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، فيما قامت قوات الاحتلال الاسرائيلية بحملات دهم وتفتيش في عدد من المناطق واعتقلت عدداً من المواطنين (الدستور، ١٩٩٢/٨/٨).

## ١٩٩٢/٨/٨

• تصاعدت الاشتباكات بين المواطنين في مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وأسفرت عن جرح عدد من المواطنين واعتقال عدد آخر. وقامت قوات الاحتلال بحملة دهم وتفتيش لعدد من البيوت والمنازل (الدستور، ١٩٩٢/٨/٩).

• قال رئيس مجلس المنظمات اليهودية في فرنسا، روجر بينتو، الذي زار اليمن قبل ثلاثة شهور، ان منظمات يهودية في فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الاميركية تبذل جهوداً مكثّفة لاخراج يهود اليمن من دون ضجيج. وأضاف ان هناك حوار يُجرى مع السلطات اليمنية حول هذا الموضوع (دافار، ١٩٩٢/٨/٩).

• ذكرت أوساط اسرائيلية في واشنطن انها مقتنعة ان الرئيس الاميركي، جورج بوش، سوف يعلن عن استعداد بلاده منح جزء من الضمانات المصرفية الى اسرائيل لاستيعاب الهجرة، على الرغم من ان المحادثات التمهيدية حول الموضوع لم تحرز سوى تقدّم محدود (دافار، ١٩٩٢/٨/٩).

## ١٩٩٢/٨/٩

• قام مئات المستوطنين ببناء منزل بين مستوطنتي «كريات اربع» و«غفعات حارصينا» الواقعتين بالقرب من مدينة الخليل؛ اضافة الى قيام ١٥ عائلة يهودية بالاستيطان في سبعة منازل عربية تقع في الحي الاسلامي في القدس. وقعت هذه التحركات الاستيطانية عشية المحادثات الثنائية بين الرئيس الاميركي، جورج بوش، ورئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين في واشنطن (هآرتس، ١٩٩٢/٨/١٠).

## ١٩٩٢/٨/١٠

• كشفت مشاورات خاصة أجراها وزير خارجية اسرائيل، شمعون بيرس، الذي قام بمهام رئيس الحكومة الاسرائيلية في غياب اسحق رابين خارج البلاد عن ان تسعين بالمئة من المباني الواقعة في القدس الشرقية، تمّ شراؤها بتمويل حكومي (دافار، ١٩٩٢/٨/١١).

## ١٩٩٢/٧/١١

• نظّم شبان الانتفاضة مواجهات عنيفة مع قوات الاحتلال الاسرائيلية في الخليل ومنطقة رأس الجورة وبلدة بني نعيم، واستخدموا الحجارة في رشق دوريات الاحتلال الاسرائيلية، وحطّموا سيارة

لأحد المستوطنين في بلدة حلحول. وذكرت مصادر في الارض المحتلة، ان قوات الاحتلال اعتقلت ١٤ مواطناً بسبب مشاركتهم في أعمال صدامية واشتباكات مع الجنود وقعت في منطقة الطور. كما اعتقل مواطن في خان يونس كان مطلوباً لسلطات الاحتلال بسبب نشاطاته الانتفاضية. في المقابل، أُصيب ثلاثة جنود اسرائيليين بجروح وأُضرمت النار بسيارة اسرائيلية في قلقيلية (الدستور، ١٢/٨/١٩٩٢).

• قال وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، بحضور اعضاء لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، ان اسرائيل لا تستطيع معارضة اجراء اتصالات بين الوفد الفلسطيني وبين م.ت.ف. وأضاف: «الكل يعرف ان الوفد الفلسطيني يجري اتصالات مع م.ت.ف.» (دافار، ١٢/٨/١٩٩٢).

• أعلن الرئيس الاميركي، جورج بوش، انه توصل الى اتفاق مع رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، بشأن منح الادارة الاميركية اسرائيل ضمانات قروض مصرفية بمقدار عشرة مليارات دولار لاستيعاب الهجرة (الدستور، ١٢/٨/١٩٩٢).

• أكد الرئيس الاميركي، جورج بوش، استمرار التزام بلاده أمن اسرائيل، بما في ذلك «تفوّقها النوعي». ولاحظ ان ما تسعى اليه ادارته هو «سلام حقيقي مصادق عليه في معاهدات»، وعلى كل الجبهات، ويرتكز على قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، وينبثق من المفاوضات المباشرة (انترناشونال هيرالد تريبيون، ١٢/٨/١٩٩٢).

## ١٩٩٢/٨/١٢

• تواصلت الاشتباكات في الارض المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وأُطلقت النار باتجاه سيارة اسرائيلية عند مفترق بيرنبالا شمال القدس، وقامت قوات الاحتلال بغلق المنطقة وتفتيشها. كما أُضرمت النار في ثلاث سيارات اسرائيلية احترقت بكاملها، وأصيب جندي اسرائيلي بجروح في كفرمالك، وهوجم مستوطن بالحجارة على طريق البيرة، وأُلقيت زجاجة حارقة باتجاه دورية عسكرية في طولكرم، وزجاجة أخرى باتجاه نقطة مراقبة في رفح. في المقابل، اعتقلت سلطات الاحتلال عدداً من المواطنين ودهمت منازل عدّة وخصوصاً في قباطية بحثاً عن مطلوبين.

كما اقتحمت قوة من «الوحدات الخاصة» قرية جلقموس، واعتقلت ثمانية مواطنين، واعتدت بالضرب على ثلاثة آخرين (الدستور، ١٣/٨/١٩٩٢).

• قال وزير الاستيعاب الاسرائيلي، يائير تسبان، ان حصول اسرائيل على الضمانات الاسرائيلية سوف يؤدي الى تغيير في مكانة اسرائيل، و«يمنح الحياة للهجرة» (هآرتس، ١٣/٨/١٩٩٢).

## ١٩٩٢/٨/١٣

• تواصلت الاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية في عدد من المدن والقرى والمخيمات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. ووقع اشتباك مسلّح بين مجموعة فلسطينية وأفراد من الوحدات الخاصة الاسرائيلية، بينما كانت الوحدة تنصب كميناً للمجموعة قرب قرية رمانة على طريق ام الفحم، ولم تتحدد الاصابات لدى الطرفين. كما تعرّضت قوات الاحتلال لاطلاق نار في خلال عملية دهم قامت بها لمنزل بركة جابر (٢٥ عاماً) في حي ام الشرطة في رام الله حيث تمّ اعتقاله. وأُلقيت زجاجة حارقة باتجاه نقطة عسكرية في قطاع غزة، وأخرى باتجاه دورية عسكرية في أثناء مرورها في حي التفاح في المدينة (الدستور، ١٤/٨/١٩٩٢).

• قال وزير الشرطة الاسرائيلية، موشي شاحال، ان حكومة الليكود خصصت اموالاً من ميزانية الدولة في العام الماضي بلغت حوالى خمسة ملايين شيكل لشراء بيوت وأراضي عربية في القدس الشرقية ووضعها تحت تصرّف منظمات يهودية (عل همشمار، ١٤/٨/١٩٩٢).

## ١٩٩٢/٨/١٤

• استشهد عبدالقادر يوسف كميل، اثر انفجار وقع الليلة الماضية، وفي ما يبدو انه وقع بسبب متفجرات يحملها، وقد عثر على جثته في بستان زيتون قرب قباطية. من جهة أخرى، أُلقيت زجاجة حارقة باتجاه دورية اسرائيلية عند المدخل الشرقي لقباطية. وأُلقيت زجاجة أخرى باتجاه دورية ثانية قرب مسجد صلاح الدين في البلدة. كما أُلقيت قنابل حارقة باتجاه دوريات اسرائيلية في مخيم جباليا ومنطقة فرش الهوى وحارة قيطون والحاووز في الخليل، وتمّ تحطيم

سيارة لمستوطنين في المدينة عينها، فيما فرضت قوات الاحتلال حظر التجول على الخليل ومناطق أخرى في الارض المحتلة (**الدستور**، ١٥/٨/١٩٩٢).

**١٥/٨/١٩٩٢**

• تواصلت الصدامات بين المواطنين في الارض المحتلة وقوات الاحتلال الاسرائيلية التي استخدمت العيارات النارية والمطاطية وقنابل الغاز. وأسفرت الصدامات عن جرح عدد من المواطنين، واعتقال آخرين في عمليات دهم قامت بها قوات الاحتلال. في المقابل، أُلقيت زجاجة حارقة في اتجاه سيارة جيب عسكرية لدى مرورها بمحاذاة الحدود المصرية قرب مخيم رفح، أدّت الى اشتعالها. كما أُلقيت زجاجة حارقة باتجاه دورية اسرائيلية لدى مرورها في البيرة (**الدستور**، ١٦/٨/١٩٩٢).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، في مطار بن - غوريون فور عودته الى اسرائيل بعد اختتام مباحثاته في واشنطن، ان زيارته للولايات المتحدة الاميركية استهدفت غرضين، الاول، اعادة الثقة والتفاهم من جديد بين الادارة الاميركية واسرائيل؛ والثاني، الحصول على ضمانات القروض المصرفية. وقد تحقّق كلاهما (**هآرتس**، ١٦/٨/١٩٩٢).

# القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي

## ( قائمة مختارة )

### اسرائيل

#### ○ الاجتماع


١ Cohen, Benjamin; "Israel's Expansion through Immigration", *Middle East Policy*, Vol. 1, No. 2, 1992, pp. 120 - 135.

٢ علي، عدنان؛ «مع تفاقم الازمة الطائفية ـ العرقية: 'جيل الصابرا' يحكم اسرائيل»، **صوت فلسطين** (دمشق)، العدد ٢٩٥، آب (اغسطس) ١٩٩٢، ص ٢٢ ـ ٢٤.

٣ ـــــ ؛ «زنوج اسرائيل وقود الحرب وأدواتها»، **صوت فلسطين**، العدد ٢٩٤، تموز ( يوليو ) ١٩٩٢، ص ٢٢ ـ ٢٣.

٤ «الهجرة اليهودية الى اسرائيل: الحل السياسي مأزق اقتصادي»، **الوسط** (لندن)، العدد ٥٢٧، ١٩٩٢/٨/٣، ص ٤٦ ـ ٤٧.


#### ○ الاحزاب والتكتلات


٥ ابو حسنة، نافذ؛ «رابين ومناورات تشكيل الحكومة»، **إلى الأمام** (دمشق)، السنة ٢١، العدد ٢١٤٧، ١٩٩٢/٣/٣١، ص ١٨ ـ ٢٠.

٦ ابو النصر، عبدالكريم؛ «رابين بلا أقنعة...»، **الوسط**، العدد ٢٣، ١٩٩٢/٧/٦، ص ١٧ ـ ٢٠.

٧ باليس، إلفي؛ «الانتخابات الاسرائيلية؛ الاحزاب والمواقف عشية الانتخابات؛ الليكود: رهان على مشاعر التطرّف»، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، العدد ١٢، ربيع ١٩٩٢، ص ٢١٩ ـ ٢٢٢.

٨ بيرس، يوحانان؛ «التيار الديني في اسرائيل والمواقف السياسية»، **الملف** (نيقوسيا)، المجلد ٩، العدد ٤/١٠٠، تموز ( يوليو ) ١٩٩٢، ص ٨٥٩ ـ ٨٦٧؛ نقلاً عن **ديمقراطيا**، شتاء ١٩٩٢.

٩ جريس، صبري؛ «حول نتائج الانتخابات للكنيست الثالث عشر: الانقلاب السياسي الثالث»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٣١ ـ ٢٣٢، حزيران ـ تموز ( يونيو ـ يوليو) ١٩٩٢، ص ٣ ـ ١٢.

١٠ الحسيني، مصطفى؛ «نتائج الانتخابات الاسرائيلية: قراءة تحليلية [ تقرير ]»، **الملف**، المجلد ٩، العدد ٤/١٠٠، تموز ( يوليو ) ١٩٩٢، ص ٨٧٦ ـ ٨٨٤.

١١ الخطيب، جمال؛ «الكنيست ١٣: الانتخابات الاسرائيلية بين الرهان والارتهان»، **الجذور** (عمّان)، العدد ٢٠، حزيران ( يونيو ) ١٩٩٢، ص ٦٠ ـ ٧٨.

١٢ خليفة، أحمد؛ «احزاب أقصى اليمين: خلاف في شأن 'الترانسفير' وانقلاب داخلي في تسومت»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٢، ربيع ١٩٩٢، ص ٢٤١ ـ ٢٤٤.

١٣ ـــــ ؛ «احزاب أقصى اليسار: ميرتس؛ الهدف؛ كتلة مانعة»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٢، ربيع ١٩٩٢، ص ٢٣٨ ـ ٢٤٠.

١٤ ـــــ ؛ «الاحزاب الدينية: القوة الانتخابية والاعتبارات الائتلافية»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٢، ربيع ١٩٩٢، ص ٢٣١ ـ ٢٣٧.

١٥ سروجي، مجدة هنوش؛ «التمثيل الصحيح لعرب اسرائيل في الكنيست»، **المواكب** (الناصرة)، العدد ٧ ـ ٨، تموز ـ آب (يوليو ـ اغسطس) ١٩٩٢، ص ٨١ ـ ٩١.

١٦ سيل، باتريك؛ «اسرائيل كما يريدها رابين: ليست الدولة التوسّعية المهيمنة في الشرق الاوسط بل المتعايشة مع جيرانها والملتزمة قواعد اللعبة»، **الوسط**، العدد ٢٣، ١٩٩٢/٧/٦، ص ٢١ ـ ٢٣.

١٧ شاحوري، إيلان؛ «الليكود: مفترق طرق»، **الملف**، المجلد ٩، العدد ٤/١٠٠، تموز (يوليو) ١٩٩٢، ص ٩١٠ ـ ١١١؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٩٢/٧/٤.

١٨ شارون، اريئيل؛ «حكومة تحت رحمة العرب»، **الملف**، المجلد ٩، العدد ٤/١٠٠، تموز (يوليو) ١٩٩٢، ص ٩٠٨ ـ ٩١٠؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ١٩٩٢/٧/٣.

١٩ شلهوب، فرج؛ «حكومة حزب العمل الصهيوني: ماذا لديها من مفاجآت للعرب؟»، **فلسطين المسلمة** (لندن)، السنة ١٠، العدد ٨، آب (اغسطس) ١٩٩٢، ص ٢٢ ـ ٢٣.

٢٠ صادق، عوني؛ «رابين وحكومة رابين»، **الهدف** (دمشق)، السنة ٢٣، العدد ١١٠٩، ١٩٩٢/٧/٢٦، ص ١٧ ـ ١٨.

٢١ صراص، سمير؛ «حزب العمل: برنامج ثوابت صقرية»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٢، ربيع ١٩٩٢، ص ٢٢٣ ـ ٢٣٠.

٢٢ عايد، خالد؛ «القوائم العربية: الفلسطنة تعمّق مسارها وسط أزمات داخلية متفاقمة»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٢، ربيع ١٩٩٢، ص ٢٤٨ ـ ٢٥٣.

٢٣ العبدالله، هاني؛ «اسرائيليات: نتائج الانتخابات للكنيست الثالث عشر: انقلاب مضاد [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٣١ ـ ٢٣٢، حزيران ـ تموز (يونيو ـ يوليو) ١٩٩٢، ص ١٣٨ ـ ١٤٢.

٢٤ غرة، خيري؛ «كيف فاز رابين الاميركي؟»، **الوسط**، العدد ٢٢، ١٩٩٢/٦/٢٩، ص ٤ ـ ٥.

٢٥ ـــــ؛ «وزراء منظمة التحرير في حكومة رابين يفتحون باب الحوار مع المنظمة»، **الوسط**، العدد ٢٩، ١٩٩٢/٨/١٧، ص ٣٢.

٢٦ «قائمة المهاجرين السوفيات (دا): الأحزاب تريد اصواتنا من دون ممثلين عنّا»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٢، ربيع ١٩٩٢، ص ٢٤٥ ـ ٢٤٨.

٢٧ كيلو، ميشيل؛ «نجاح رابين: مقدّمات وأساليب»، **الهدف**، السنة ٢٣، العدد ١١٠٦، ١٩٩٢/٧/٥، ص ١٣ ـ ١٦.

٢٨ م. ح.؛ «حكومة رابين: التوجهات والمهام [تقرير]»، **الملف**، المجلد ٩، العدد ٤/١٠٠، تموز (يوليو) ١٩٩٢، ص ٨٨٥ ـ ٨٩٠.

٢٩ مباركة، محمد؛ «أضواء على نتائج انتخابات الكنيست في اسرائيل: مبادلة الارض بالسلام أساس التسوية...»، **صوت فلسطين**، العدد ٢٩٤، تموز (يوليو) ١٩٩٢، ص ١٠ ـ ١٣.

٣٠ مقداد، عطية؛ «انقلاب انتخابي في الكيان الصهيوني»، **الهدف**، السنة ٢٣، العدد ١١٠٥، ١٩٩٢/٦/٢٨، ص ٢٠ ـ ٢٢.

٣١ نداف، سيمحا؛ «قراءة مدقّقة في نتائج الانتخابات الاسرائيلية والآفاق الجديدة»، **الحرية** (بيروت)، العدد ٤٦٠ (١٥٣٥)، ١٩٩٢/٧/١٢، ص ١٥ ـ ١٨.

٣٢ «نص الاتفاق الائتلافي بين حزب العمل وحركة شاس»، **الملف**، المجلد ٩، العدد ٤/١٠٠، تموز (يوليو) ١٩٩٢، ص ٩٢٨ ـ ٩٢٩؛ نقلاً عن **معاريف**، ١٩٩٢/٧/١٠.

٣٣ وصفي، توفيق؛ «العمالية الثانية في اسرائيل»، **فلسطين الثورة** (نيقوسيا)، السنة ٢١، العدد ٨٩٩، ١٩٩٢/٧/١٩، ص ١١ ـ ١٢.

## ○ الاستيطان والمستوطنات

٣٤ شرغائي، ندّاف؛ «السنوات العجاف للمستوطنات»، **الملف**، المجلد ٩، العدد ٤/١٠٠، تموز (يوليو) ١٩٩٢، ص ٩٠٢ ـ ٩٠٦.

٣٥ عبدالحق، احمد؛ «الاستيطان الاسرائيلي في الارض المحتلة»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٣١ ـ ٢٣٢، حزيران ـ تموز (يونيو ـ يوليو) ١٩٩٢، ص ٥٨ ـ ٧٠.

٣٦ عبدالخالق، إياد؛ «الطريق رقم واحد بين القدس والقدس»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢١، العدد ٨٩٩، ١٩٩٢/٧/١٩، ص ١٨ ـ ١٩.

٣٧ ـــــ ؛ «المستوطنون يبكون التوراة ام الامتيازات...»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢١، العدد ٩٠١، ١٩٩٢/٨/٢، ص ١٥ ـ ١٦.

### ○ بيانات وتصريحات وخطب

٣٨ «الخطوط الاساسية لحكومة رابين»، **الملف**، المجلد ٩، العدد ٤/١٠٠، تموز (يوليو) ١٩٩٢، ص ٩٢٣ ـ ٩٢٨؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٩٢/٧/١.

٣٩ «نص الاتفاق الائتلافي بين حزب العمل وحركة ميرتس»، **الملف**، المجلد ٩، العدد ٤/١٠٠، تموز (يوليو) ١٩٩٢، ص ٩٢٧ ـ ٩٢٨؛ نقلاً عن **معاريف**، ١٩٩٢/٧/١٠.

## فلسطين

### ○ الاقتصاد

٤٠ جاد، عماد؛ «اسرائيل والموارد المائية في الاراضي الفلسطينية المحتلة»، **صامد الاقتصادي** (عمّان)، السنة ١٤، العدد ٨٨، نيسان ـ حزيران (ابريل ـ يونيو) ١٩٩٢، ص ٦٧ ـ ٧٧.

٤١ حداد، مروان وسمير ابو عيشة؛ «ازمة المياه في الضفة الغربية: الوضع الراهن وتوجهات المعالجة»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٠، ربيع ١٩٩٢، ص ٦١ ـ ٨٥.

٤٢ «السياسات والممارسات الاسرائيلية حول الارض والمياه في الاراضي المحتلة: [تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المقدّم الى الدورة العادية الثانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لهيئة الامم المتحدة، عام ١٩٩١]»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٤، العدد ٨٨، نيسان ـ حزيران (ابريل ـ يونيو) ١٩٩٢، ص ٧٨ ـ ٩٩.

٤٣ قبّعة، كمال؛ «النهب الاسرائيلي لمياه الضفة الفلسطينية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٣١ ـ ٢٣٢، حزيران ـ تموز (يونيو ـ يوليو) ١٩٩٢، ص ٤٥ ـ ٥٧.

٤٤ عبدالهادي، محمد؛ موارد المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٤، العدد ٨٨، نيسان ـ حزيران (ابريل ـ يونيو) ١٩٩٢، ص ٣٢ ـ ٦٦.

٤٥ المدهون، ربعي؛ «تجربة شركة كهرباء القدس في مواجهة الاحتلال»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٣١ ـ ٢٣٢، حزيران ـ تموز (يونيو ـ يوليو) ١٩٩٢، ص ٧٦ ـ ٨٢.

### ○ تراجم

٤٦ ابو سرية، رجب؛ «غسان كنفاني: اهمية الكلمة في عصر الرصاص»، **الهدف**، السنة ٢٣، العدد ١١٠٧، ١٩٩٢/٧/١٢، ص ٣٨ ـ ٤٠.

٤٧ بغدادي، شوقي؛ «غسان كنفاني يستأنف عمله»، **الهدف**، السنة ٢٣، العدد ١١٠٧، ١٩٩٢/٧/١٢، ص ٣٠ ـ ٣١.

٤٨ حميد، حسن؛ «ارنست همنغواي: غسان كنفاني؛ مقاربة اولى»، **الهدف**، السنة ٢٣، العدد ١١٠٧، ١٩٩٢/٧/١٢، ص ٤٠ ـ ٤٢.

### ○ ثقافة

٤٩ عبدالهادي، فيحاء؛ «قراءة في رواية المرأة الفلسطينية: تطور وعي المرأة الفلسطينية من العفوية الى التنظيم»، **الكاتب للثقافة الانسانية والتقدم** (القدس)، السنة ١٣، العدد ١٤٦، آب (اغسطس) ١٩٩٢، ص ٨٥ ـ ٩٢.

٥٠ حمود، ماجدة؛ «شخصية الارض في أعمال غسان كنفاني»، **الهدف**، السنة ٢٣، العدد ١١٠٧، ١٩٩٢/٧/١٢، ص ٣٦ ـ ٣٧.

### ○ المدن والقرى والمخيمات

٥١ «تحقيق عن المخيمات الفلسطينية في الضفة والقطاع: المخيمات عنوان مأساة الفلسطيني والشاهد الاول على جرائم الاحتلال»، **الهدف**، السنة ٢٣، العدد ١١٠٤، ١٩٩٢/٦/٢١، ص ١٦ ـ ٢١.

٥٢ حور، فاطمة؛ «مخيما البص والبرج الشمالي: مطالبنا لا تحصى والعودة هي الحل»، **الهدف**، السنة ٢٣، العدد ١١٠٦، ١٩٩٢/٧/٥، ص ١٠ ـ ١١.

٥٣ الزيات، محمود؛ «مخيمات اللجوء في لبنان (١)؛ أحاديث اللاجئين في مخيم عين الحلوة: لا نبدّل فلسطين بوطن آخر ونقاتل ضد

التوطين»، **الهدف**، السنة ٢٣، العدد ١١٠٥، ١٩٩٢/٦/٢٨، ص ٩ ـ ١١.

٥٤ العمري، عبدالمطلب؛ «البلديات في ظل الاحتلال: تجربة الخليل»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٣١ ـ ٢٣٢، حزيران ـ تموز (يونيو ـ يوليو) ١٩٩٢، ص ٨٣ ـ ٩٧.

## الفلسطينيون

٥٥ «'حماس' و'فتح': مجرد خلاف أم خطة للتحجيم والاقصاء؟»، **فلسطين المسلمة**، السنة ١٠، العدد ٨، آب (اغسطس) ١٩٩٢، ص ١٠ ـ ١٣.

٥٦ عبدالحق، احمد؛ «التهدئة غلبت الفتنة في غزة، والجليل ألقى بثقله؛ 'فتح' مع التعددية وضد العزل»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢١، العدد ٨٩٩، ١٩٩٢/٧/١٩، ص ٩ ـ ١٠.

٥٧ «ماذا يجري في مخيمات الجنوب اللبناني؟»، **الوطن العربي** (باريس)، السنة ١٦، العدد ٢٧٩ ـ ٨٠٥، ١٩٩٢/٨/٧، ص ٦ ـ ٩.

٥٨ مركز القدس للدراسات الاستراتيجية (مقدس)؛ «[استطلاع لرأي الشعب الفلسطيني حول قضايا المفاوضات والتسوية]»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢١، العدد ٩٠١، ١٩٩٢/٨/٢، ص ١٨ ـ ٢٢.

٥٩ ميعاري، محمود؛ «هوية الفلسطينيين في اسرائيل: هل هي فلسطينية ـ اسرائيلية؟»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٠، ربيع ١٩٩٢، ص ٤٠ ـ ٦٠.

### ○ الانتفاضة

٦٠ التوم، بسمة؛ «جهاد المرأة الفلسطينية في ظل الانتفاضة»، **فلسطين المسلمة**، السنة ١٠، العدد ٨، آب (اغسطس) ١٩٩٢، ص ٢٧ ـ ٢٨.

٦١ جمال، احمد؛ «حرب حقيقية بين المطاردين والوحدات الخاصة»، **فلسطين المسلمة**، السنة ١٠، العدد ٧، تموز (يوليو) ١٩٩٢، ص ١٢ ـ ١٣.

٦٢ حجازي، حسين؛ «رجال شمشون تلقوا أقصى هزيمة تكتيكية في خان يونس: التفاصيل في سياقها الصحيح»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢١، العدد ٩٠٢، ١٩٩٢/٨/٩، ص ٢٠ ـ ٢١.

٦٣ حطّاب، يونس؛ «مواجهات واسعة في القطاع والضفة، وغزة باتت كابوساً للمحتلين»، **الحرية**، العدد ٤٥٧ (١٥٣٢)، ١٩٩٢/٦/٢١، ص ٨ ـ ٩.

٦٤ ـــــ؛ «حطاب، يونس؛ «الانتفاضة تستقبل رابين بمواجهات جديدة»، **الحرية**، العدد ٤٦٠ (١٥٣٥)، ١٩٩٢/٧/١٢، ص ٢٢ ـ ٢٣.

٦٥ ـــــ؛ «مواجهات واسعة بين جماهير الانتفاضة والمحتلين؛ حصار جامعة النجاح يستقطب تضامناً شعبياً واسعاً»، **الحرية**، العدد ٤٢٦ (١٥٣٧)، ١٩٩٢/٧/٢٦، ص ١٥ ـ ١٧.

٦٦ ر. م.؛ «المناطق المحتلة: الاقتتال الداخلي وحرب المواثيق [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٣١ ـ ٢٣٢، حزيران ـ تموز (يونيو ـ يوليو) ١٩٩٢، ص ١٤٩ ـ ١٥٢.

٦٧ زريق، ايليا وانيتا فيتولو؛ «الحصاد الدامي لـ'فرق الموت' الاسرائيلية»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٠، ربيع ١٩٩٢، ص ١٠٢ ـ ١٢٩.

٦٨ سلطان، نمر؛ «عملية عرّابة البطولية...؛ قادة النسر الاحمر: يوسف؛ مصطفى؛ علي: عاهدوا فأوفوا وأقسموا فصدقوا»، **الهدف**، السنة ٢٣، العدد ١١٠٦، ١٩٩٢/٧/٥، ص ٦ ـ ٧.

٦٩ شحرور، خالد؛ «في شهرها الرابع والخمسين؛ الانتفاضة: تنامي الفعاليات الجماهيرية والعنفية»، **الهدف**، السنة ٢٣، العدد ١١٠٥، ١٩٩٢/٦/٢٨، ص ١٢ ـ ١٣.

٧٠ شهاب، زكي؛ «الفلسطينيون يقتلون الفلسطينيين في أرض الانتفاضة»، **الوسط**، العدد ٢٥، ١٩٩٢/٧/٢٠، ص ٢١ ـ ٢٥.

٧١ «شهداء تموز (يوليو) ١٩٩٢»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢١، العدد ٩٠٢، ١٩٩٢/٨/٩، ص ٢٣ ـ ٢٤.

٧٢ صايغ، يزيد؛ «المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً: الوحدات الخاصة رأس الحربة الاسرائيلية [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد

٢٣١ ـ ٢٣٢، حزيران ـ تموز ( يونيو ـ يوليو ) ١٩٩٢، ص ١٣٢ ـ ١٣٧.

٧٣ عبدالخالق، إياد؛ «الانتفاضة: كثرت أخطاء وتجاوزات الوحدات الخاصة والشكاوى منها؛ القنص من مسافة متر ونصف المتر»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢١، العدد ٩٠٢، ١٩٩٢/٨/٩، ص ٢١ ـ ٢٢.

٧٤ «قائمة بأسماء شهداء الشهر السادس والخمسين للانتفاضة»، **الكاتب للثقافة الانسانية والتقدم**، العدد ١٤٦، آب (اغسطس) ١٩٩٢، ص ٨ ـ ٩.

٧٥ «قضية العملاء بين الضجة الاعلامية والمعالجة الحقيقية»، **فلسطين المسلمة**، السنة ١٠، العدد ٧، تموز ( يوليو ) ١٩٩٢، ص ١٤ ـ ١٥.

٧٦ «قطاع غزة ومسلسل الحصار الاخير»، **فلسطين المسلمة**، السنة ١٠، العدد ٧، تموز ( يوليو ) ١٩٩٢، ص ٩.

٧٧ الكايد، أحمد؛ «حصار الخوف: قنبلة موقوتة اسمها غزة»، **إلى الأمام**، العدد ١٤١، ١٩٩٢/٦/١٩، ص ٩ ـ ١١.

٧٨ مباركة، م.؛ «في شهرها الخامس والخمسين: الانتفاضة تواجه بصلابة فرق الموت الاسرائيلية»، **صوت فلسطين**، العدد ٢٩٤، تموز ( يوليو ) ١٩٩٢، ص ١٦ ـ ١٨.

### ○ بيانات وتصريحات وخطب

٧٩ حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)؛ «اتفاق بين ' فتح ' و' حماس ' [لانهاء الخلافات]»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢١، العدد ٨٩٩، ١٩٩٢/٧/١٩، ص ١٠.

٨٠ حركة المقاومة الاسلامية (حماس)؛ «[نص بيانها الرقم ٨٧]»، **فلسطين المسلمة**، السنة ١٠، العدد ٧، تموز ( يوليو ) ١٩٩٢، ص ٧.

٨١ ـــــ ؛ «[نص بيانها الرقم ٨٨]»، **فلسطين المسلمة**، السنة ١٠، العدد ٨، آب (اغسطس) ١٩٩٢، ص ٧.

٨٢ ـــــ ؛ «[بيانها بشأن المواجهات والاشتباكات بينها وبين حركة ' فتح ' في قطاع غزة]»، **فلسطين المسلمة**، السنة ١٠، العدد ٨، آب (اغسطس) ١٩٩٢، ص ١٥.

٨٣ القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة؛ «[نص النداء الرقم ٨٥؛ نداء الوحدة والصمود، الصادر بتاريخ ١٩٩٢/٨/١]»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢١، العدد ٩٠٢، ١٩٩٢/٨/٩، ص ٨ ـ ٩.

٨٤ ـــــ ؛ «نص النداء الرقم ٨٤؛ نداء قطاع غزة الصامد]»، **الهدف**، السنة ٢٣، العدد ١١٠٧، ١٩٩٢/٧/١٢، ص ١٤ ـ ١٥؛ **الحرية**، العدد ٤٦٠ (١٥٣٥)، ١٩٩٢/٧/١٢، ص ١٩ ـ ٢٠.

## القضية الفلسطينية

٨٥ الجرباوي، علي؛ «رابين واستراتيجية التفاوض»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٣١ ـ ٢٣٢، حزيران ـ تموز (يونيو ـ يوليو) ١٩٩٢، ص ١٣ ـ ١٧.

٨٦ حيدري، نبيل؛ «المقاومة الفلسطينية ـ دولياً: افتراق الحسابات [ تقرير ]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٣١ ـ ٢٣٢، حزيران ـ تموز ( يونيو ـ يوليو ) ١٩٩٢، ص ١٢٧ ـ ١٣١.

٨٧ الدجاني، احمد صدقي؛ «قضية فلسطين والصراع العربي ـ الصهيوني بعد حرب الخليج»، **المستقبل العربي**، السنة ١٤، العدد ١٤٨، حزيران ( يونيو ) ١٩٩٢، ص ٧٢ ـ ٨٥.

٨٨ ربيع، عمرو هاشم؛ «الرؤية المصرية للقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي (١٩٨١ ـ ١٩٨٧)»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٣١ ـ ٢٣٢، حزيران ـ تموز ( يونيو ـ يوليو) ١٩٩٢، ص ٣٣ ـ ٤٤.

٨٩ ربيع، محمد عبدالعزيز؛ «المفاوضات السياسية واحتمالات السلام»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٣١ ـ ٢٣٢، حزيران ـ تموز ( يونيو ـ يوليو ) ١٩٩٢، ص ١٨ ـ ٣٢.

٩٠ سيفان، عمانوئيل؛ «الفرصة السانحة [للتسوية]»، **الملف**، المجلد ٩، العدد ٤/١٠٠، تموز ( يوليو ) ١٩٩٢، ص ٨٦٨ ـ ٨٧٥؛ نقلاً عن **مبفنيم**، خريف ١٩٩١.

٩١ شاهين، أحمد؛ «المقاومة الفلسطينية ـ

عربياً: تنسيق المواقف العربية [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٣١ ـ ٢٣٢، حزيران ـ تموز (يونيو ـ يوليو) ١٩٩٢، ص ١٢٣ ـ ١٢٦.

٩٢ شبيب، سميح؛ «مسار السلام وانعكاساته على التمثيل الفلسطيني [ندوة أسهم فيها كتابة: نايف حواتمة؛ ابو علي مصطفى؛ وليد مصطفى]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٣١ ـ ٢٣٢، حزيران ـ تموز (يونيو ـ يوليو) ١٩٩٢، ص ٩٨ ـ ١٠٨.

٩٣ شحادة، رجا؛ «التفاوض في شأن ترتيبات الحكم الذاتي»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٠، ربيع ١٩٩٢، ص ٨٦ ـ ١٠٠.

٩٤ عبدالله، صلاح؛ «اسرائيل والمفاوضات متعددة الاطراف [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٣١ ـ ٢٣٢، حزيران ـ تموز (يونيو ـ يوليو) ١٩٩٢، ص ١٤٣ ـ ١٤٨.

٩٥ عبدو، مروان حبيب؛ «المحاولات الاستعمارية لتوطين اليهود في فلسطين ومشاريع التقسيم (القسم الثاني)»، **تاريخ العرب والعالم** (بيروت)، السنة ١٣، العدد ١٣٩، أيلول ـ تشرين الاول (سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٩٢، ص ٦٠ـ٧٨.

٩٦ كامل، محمد ابراهيم؛ «اميركا قادرة أكثر من السابق على تحقيق السلام العربي ـ الاسرائيلي»، **الوسط**، العدد ٢٧، ٣/٨/١٩٩٢، ص ٣٨.

٩٧ كوانت، وليم؛ «رابين أبلغ كارتر في جلسة مغلقة: يمكن ضمان أمن اسرائيل من دون ضمّ الضفة الغربية والجولان»، **الوسط**، العدد ٢٥، ٢٠/٧/١٩٩٢، ص ٢٨ ـ ٢٩.

٩٨ «[نص البيان الصادر عن اجتماعات وزراء خارجية الدول العربية الخمس، بدمشق، بتاريخ ٢٤ ـ ٢٥ تموز (يوليو)، بشأن المفاوضات السياسية مع اسرائيل]»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢١، العدد ٩٠١، ٢/٨/١٩٩٢، ص ٨ ـ ٩.

## منظمة التحرير الفلسطينية

### ○ بيانات وتصريحات وخطب

#### ▷ الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

٩٩ «نص مداخلة نايف حواتمة في اجتماع القيادة الفلسطينية [الموسّع بتونس]»، **الحرية**، العدد ٤٢٦ (١٥٣٧)، ٢٦/٧/١٩٩٢، ص ٦ ـ ٧.

١٠٠ «مبادرة قدّمت الى اجتماع القيادة الفلسطينية: نص ورقة عمل الجبهة لتوحيد الصف الفلسطيني»، **الحرية**، العدد ٤٢٦ (١٥٣٧)، ٢٦/٧/١٩٩٢، ص ٨ ـ ١٠.

١٠١ «[بيان مشترك مع حركة 'فتح'، صادر في فلسطين المحتلة بتاريخ ٢/٧/١٩٩٢، لانهاء كل أشكال التوتر بين الفصيلين في المخيمات الفلسطينية وتعزيز الوحدة...]»، **الحرية**، العدد ٤٦٠ (١٥٣٥)، ١٢/٧/١٩٩٢، ص ٢٠ ـ ٢١.

#### ▷ حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)

١٠٢ «[بيان مشترك مع الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، صادر في فلسطين المحتلة بتاريخ ٢/٧/١٩٩٢، لانهاء كل أشكال التوتر بين الفصيلين في المخيمات الفلسطينية، وتعزيز الوحدة]»، **الحرية**، العدد ٤٦٠ (١٥٣٥)، ١٢/٧/١٩٩٢، ص ٢٠ ـ ٢١.

#### ▷ عرفات، ياسر (ابو عمار)

١٠٣ «رسالته الى الشعب الفلسطيني في دخول الانتفاضة شهرها السادس والخمسين»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢١، العدد ٨٩٩، ١٩/٧/١٩٩٢، ص ٤ ـ ٥.

#### ▷ اللجنة التنفيذية

١٠٤ «[نص البيان الصادر عن القيادة الفلسطينية الموسّعة، في ختام دورة اجتماعاتها الطارئة في تونس خلال الفترة ٢٠ ـ ٢٢ تموز (يوليو)]»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢١، العدد ٩٠١، ٢/٨/١٩٩٢، ص ٤ ـ ٥.

١٠٥ «[نص مذكرتها العاجلة بتاريخ ٢٤/٧/١٩٩٢ الى الاطراف العربية والدولية المعنيّة بعملية السلام في الشرق الاوسط]»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢١، العدد ٩٠١، ٢/٨/١٩٩٢، ص ٧.

١٠٦ «[نص مذكرتها العاجلة الى الامم المتحدة ومختلف الهيئات والمؤسسات الدولية والانسانية ودول السوق الاوروبية المشتركة... حول

هدم السلطات الاسرائيلية كنيسة الروم الارثوذوكس في القدس المحتلة]»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢١، العدد ٩٠١، ٢/٨/١٩٩٢، ص ٧.

١٠٧ «[نص بيان اللجنة بتاريخ ١٥/٧/١٩٩٢، بشأن حصار جامعة النجاح]»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢١، العدد ٩٠٠، ٢٦/٧/١٩٩٢، ص ٧.

## المقابلات

١٠٨ ابو جابر، كامل؛ «الدول العربية لا تريد هدنة مع اسرائيل بل توقيع اتفاقات سلام معها»، **الوسط**، العدد ٢٩، ١٧/٨/١٩٩٢، ص ٢٣.

١٠٩ ابو هلال، علي؛ «فوز حزب العمل الاسرائيلي فرصة لتصويب العملية السياسية»، **الحرية**، العدد ٤٦٠ (١٥٣٥)، ١٢/٧/١٩٩٢، ص ١١؛ نقلاً عن **القدس** (القدس)، ١/٧/١٩٩٢.

١١٠ بويز، فارس؛ «[قرار السلام يحتاج الى تغطية واسعة وشاملة تأتي بفعل شمولية الحل]»، **الوسط**، العدد ٢٨، ١٠/٨/١٩٩٢، ص ١٨ ـ ٢٠.

١١١ الحسيني، فيصل؛ «كلام رابين حول القدس ليس جديداً ولا يعني شيئاً»، **الوسط**، العدد ٢٣، ٦/٧/١٩٩٢، ص ٢٤ ـ ٢٥.

١١٢ ـــــ ؛ «انها الدقائق الاخيرة قبل نهاية المباراة»، **الوطن العربي**، العدد ٢٧٨ ـ ٨٠٤، ٣١/٧/١٩٩٢، ص ١٨ ـ ١٩.

١١٣ حواتمة، نايف؛ «ندعو القيادة الفلسطينية في الداخل والخارج الى دورة عمل مشتركة»، **الحرية**، العدد ٤٦٠ (١٥٣٥)، ١٢/٧/١٩٩٢، ص ٥ ـ ٧.

١١٤ خالد، تيسير؛ «آن أوان المراجعة والتصويب، والآفاق مفتوحة»، **الحرية**، العدد ٤٢٦ (١٥٣٧)، ٢٦/٧/١٩٩٢، ص ١٤ ـ ١٥.

١١٥ السعدي، غازي؛ «للانتفاضة دور أساسي في انقلاب الناخب الاسرائيلي»، **الحرية**، العدد ٤٦٠ (١٥٣٥)، ١٢/٧/١٩٩٢، ص ١٢ ـ ١٤.

١١٦ عبدالشافي، حيدر؛ «[المطلوب من رابين وقف مصادرة الاراضي وتجميد بناء المستوطنات واحترام اتفاقية جنيف]»، **الوسط**، العدد ٢٣، ٦/٧/١٩٩٢، ص ٢٣ ـ ٢٤.

١١٧ عشراوي، حنان؛ «نتوقع ان يقدم رابين انصاف حلول»، **الوسط**، العدد ٢٣، ٦/٧/١٩٩٢، ص ٢٥.

١١٨ مارتن، إيان (سكرتير منظمة العفو الدولية)؛ «الانتهاكات ضد فلسطينيي الارض المحتلة لا يصدقها عقل»، **الى الامام**، العدد ٢١٤٦، ٢٤/٧/١٩٩٢، ص ١٤ ـ ١٥.

١١٩ مصطفى، ابو علي؛ «لا فرق بين رابين وشامير الّا بالأولويات»، **الهدف**، السنة ٢٣، العدد ١١٠٧، ١٢/٧/١٩٩٢، ص ٧ ـ ١٢.

١٢٠ نزال، محمد [ممثل ' حماس' في الاردن]؛ «اتفاقية غزة هدنة مؤقتة بين ' حماس' و' فتح' »، **الوطن العربي**، العدد ٢٧٩ ـ ٨٠٥، ٧/٨/١٩٩٢، ص ٢٨ ـ ٢٩.

## الكتب ـ عروض ومراجعات

١٢١ الحسن، نزيه؛ التفسير التوراتي للتاريخ: بحث في تشكيل العقل اليهودي، **صوت فلسطين**، العدد ٢٩٤، تموز ( يوليو ) ١٩٩٢، ص ٢٧ ـ ٢٩ (مراجعة محمد مباركة).

١٢٢ داود، احمد؛ العرب والساميون والعبرانيون وبنو اسرائيل واليهود، **صوت فلسطين**، العدد ٢٩٥، آب (اغسطس) ١٩٩٢، ص ٣١ ـ ٣٣ (مراجعة محمد مباركة).

١٢٣ رياض، عادل محمود؛ الفكر الاسرائيلي وحدود الدولة، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٣١ ـ ٢٣٢، حزيران ـ تموز ( يونيو ـ يوليو ) ١٩٩٢، ص ١٠٩ ـ ١١١ (مراجعة حسام شحادة).

١٢٤ زئيفي، رحبعام وتامي زئيفي (محرران)؛ ١٠ أعوام على معاهدة السلام بين اسرائيل ومصر (بالعبرية)، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٢، ربيع ١٩٩١، ص ١٦١ ـ ١٦٢ (مراجعة خالد عايد).

١٢٥ فرحات، إدمون؛ القدس في الوثائق الفاتيكانية، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٢، ربيع ١٩٩٢، ص ١٦٤.

١٢٦ كالي، اليشع؛ المياه والسلام: وجهة نظر اسرائيلية (مترجم)، شؤون فلسطينية، العدد ٢٣١ ـ ٢٣٢، حزيران ـ تموز ( يونيو ـ يوليو ) ١٩٩٢، ص ١١٢ ـ ١١٥ (مراجعة سعادة سوداح).

١٢٧ Black, Ian and Benny Morris; *Israel's Secret Wars: The Untold Story of Israeli Intelligence*

مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٢، ربيع ١٩٩٢، ص ١٦٢ ـ ١٦٣ (مراجعة يزيد صايغ).

١٢٨ Cockburn, Andrew and Leslie; *Dangerous Liaison: The Inside Story of the U.S. - Israeli Covert Relationship,* **Middle East Policy,** Vol. 1, No. 2, 1992, pp. 140 - 142 (Reviewed by Nameer Ali Jawdat).

١٢٩ Efrat, Moshe and Jacob Bercovitch; *Super Powers and the Client States in the Middle East: The Imbalance of Influence*

مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٠، ربيع ١٩٩٢، ص ١٥٧ ـ ١٦٠ (مراجعة ليون هادار).

١٣٠ Gorkin, Michael; *Days of Honey, Days of Onion: The Story of a Palestinian Family in Israel,* **Middle East Policy,** Vol. 1, No. 2, 1992, pp. 147 - 149 (Reviewed by Laurie King - Irani).

١٣١ O'Brien, William V.; *Law and Morality in Israel's War with the P.L.O.*

مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٠، ربيع ١٩٩٢، ص ١٥٥ ـ ١٥٦ (مراجعة جمال نصار).

١٣٢ Riskin, Shlomo; *Women and Jewish Divorce: The Rebellious Wife; The Agunah; and the Right of Women to Initiate Divorce in Jewish Law: A Halakhic Solution,* **The Jerusalem Post International Edition,** *15/8/1992, p. 16 (Reviewed by Mendell Lewittes).*

١٣٣ Seal, Patrick; *Abu Nidal: A Gun for Hire,* **Middle East Policy,** Vol. 1, No. 2, 1992, pp. 136 - 139 (Reviewed by Robert B. Oakley).

١٣٤ Telhami, Shibley; *Power and Leadership in International Bargaining: The Path to the Camp David,* **Middle East Policy,** Vol. 1, No. 2, 1992, pp. 149 - 151 (Reviewed by Barry Preisler).

## الكتب

١٣٥ بلاك، إيان وبني موريس؛ **الحروب السرية للاستخبارات الاسرائيلية، ١٩٣٦ ـ ١٩٩٢**، ترجمة الياس فرحات، بيروت: دار الحرف العربي، ١٩٩٢.

١٣٦ دياب، امتياز (مشرفة)؛ **يافا... عطر مدينة**، بيروت: دار الفتى العربي، الناصرة: مركز يافا للابحاث، ١٩٩١.

١٣٧ فياض، علي؛ **استراتيجية التفاوض في التجربة الفيتنامية**، الطبعة الثانية، دمشق: دار كنعان، نيقوسيا: مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، ١٩٩٢، ١٩٣ صفحة.

١٣٨ Cockburn, Andrew and Leslie; *Dangerous Liaison: The Inside Story of the U.S. - Israeli Covert Relationship,* New York: Harper - Collins, 1991, 416 Pages.

١٣٩ *Israel Yearbook and Almanac 1991 - 1992: Events of 1991,* Vol. 46, Jerusalem: Israel Business Research and Technical Translation / Documentation Ltd., 1992, 316 Pages.

١٤٠ O'Brien, William V.; *Law and Morality in Israel's War with the P.L.O.,* New York, London: Routledge, 1991.

١٤١ Seal, Patrick; *Abu Nidal: A Gun for Hire,* New York: Random House, 1992, 339 Pages.

اعداد: ماجد الزبيدي

ISSN 0258 - 4026

# SHU'UN FILASTINIYAH

## (Palestine Affairs)

**No. 233 - 234 , August - September 1992**

**Published monthly in Arabic, for the P.L.O. Research Center, by**
**Al - Abhath Publishing Co. Ltd**
16 Artemidos Street, Strovolos
P.O.Box 5614, Nicosia, Cyprus

Tel 429396, Fax 312104, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

***Annual Subscription***

*Surface Mail:* Arab countries & Europe - Individuals: $40, Institutions: $50 (add $30 for airmail postage); Other countries - Individuals: $50, Institutions: $60 (add $50 for airmail postage)

الثمن دينار في الاردن والكويت ▪ ١,٥ جنيه في مصر والسودان ▪ ١,٥ دينار في العراق
وليبيا ▪ ١٥ درهماً في دولة الامارات العربية المتحدة ▪ دينار في تونس ▪ ١٠
دراهم في المغرب ▪ ١٠ دنانير في الجزائر ▪ دولاران في الاقطار العربية الاخرى